الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلّية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

مخبر التّراث الثّقافي واللّغوي والأدبي
بالجنوب الجزائري

المصطلح الفلسفي في الصناعة الشعرية لدى الفلاسفة المسلمين: الفارابي، ابن سينا، ابن رشد.

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة دكتوراه ل.م.د في اللّغة العربية وآدابها.

تخصص: علم المصطلح وصناعة المعاجم

إعداد الطالب:
عبد القادر بن عامر

المشرف: أ.د سليمان بن سمعون
المشرف المساعد: أ.د بشير مولاي لخضر

– لجنة المناقشة:

الرّقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصّفة
01	طاهر براهيمي	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	رئيسًا
02	سليمان بن سمعون	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	مشرفًا ومقرّرًا
03	بشير مولاي لخضر	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	مشرفًا مساعدًا
04	مُحَمَّد مدور	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	عضوًا مناقشًا
05	مُحَمَّد خليفة	أستاذ التّعليم العالي	الأغواط	عضوًا مناقشًا
06	إبراهيم طبشي	أستاذ التّعليم العالي	ورقلة	عضوًا مناقشًا

الموسم الجامعي: (1443هـ/1444هـ–2022م/2023م)

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلّية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

مخبر التّراث الثّقافي واللّغوي والأدبي
بالجنوب الجزائري

المصطلح الفلسفي في الصناعة الشعرية لدى الفلاسفة المسلمين: الفارابي، ابن سينا، ابن رشد.

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة دكتوراه ل.م.د في اللّغة العربية وآدابها.

تخصص: علم المصطلح وصناعة المعاجم

إعداد الطالب:
عبد القادر بن عامر

المشرف: أ.د سليمان بن سمعون
المشرف المساعد: أ.د بشير مولاي لخضر

– لجنة المناقشة:

الرّقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصّفة
01	طاهر براهيمي	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	رئيسًا
02	سليمان بن سمعون	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	مشرفًا ومقرّرًا
03	بشير مولاي لخضر	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	مشرفًا مساعدًا
04	مُحَمَّد مدور	أستاذ التّعليم العالي	غرداية	عضوًا مناقشًا
05	مُحَمَّد خليفة	أستاذ التّعليم العالي	الأغواط	عضوًا مناقشًا
06	إبراهيم طبشي	أستاذ التّعليم العالي	ورقلة	عضوًا مناقشًا

الموسم الجامعي: (1443هـ/1444هـ–2022م/2023م)

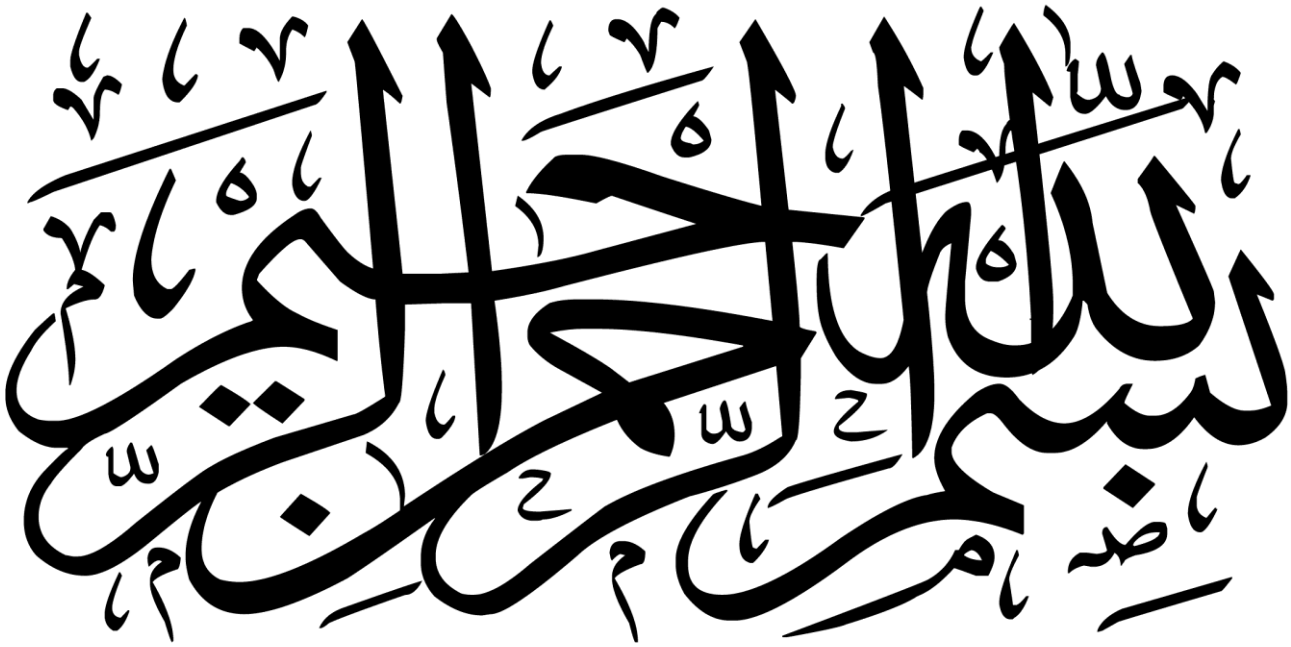
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله القائل: ﴿نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ﴾

والقائل أيضا: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾

نحمد الله ونشكره، أولًا وآخرًا، ظاهرًا و باطنًا، على منّهِ و كرمهِ بما أمدّنا إيّاه من الجهد والصبر لإتمام هذا البحث.

قال رسول الله (صلى الله عليه و سلم):

«لم يشكر الله من لم يشكر الناس.»- رواه الإمام أحمد في مسنده-

نشكر شكرا جزيلا، طافح الود والإجلال أستاذنا الدكتور:

سليمان بن سمعون

ونشكر أيضا أستاذنا الدكتور:

مولاي لخضر بشير

على أن شرفاني برعايتهما لهذا البحث، وعلى صبرهما و إخلاصهما وتفانيهما في الإشراف؛ إسداء للنصيحة، وإمدادًا للعون، وإقالةً للعثرات.

ليس في هذا البحث فقط، بل طوال سنين الدراسة الجامعية.

ونشكر كل من قدّم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

عبد القادر

الإهداء

إلى أبي وأخي أحمد رحمهما الله في عالم الخلود؛ شوقًا ومودةً.

إِلَى الأُمِّ الرَؤُومِ بِلَحْنِ وَفْرٍ يُقَاطِرُ شَهْدُ بَسْمَتِهَا الحَنِينَ
إِلَيْكِ يَا دُنَى العَطْفِ النَّقِيِّ إِلَيْكِ بَلْسَمَ الجُرْحِ الحَزِينِ

إِلَى أُمِّ البَنِينِ هَوَى فُؤَادِي لَهَا فِي الصُّحْبَةِ الشَّرَفُ المُعَلَّى
تُمَازِجُنِي صَمِيمَ الوِدِّ صِرْفًا يُكَوْثِرُ مُهْجَتِي أُنْسٌ مُحَلَّى

إلى زهرتي القلب وواحتي الفؤاد: نيروز وتنزيل

إلى إخوتي: سعيد، رشيد، إبراهيم، حسين.

إلى أخواتي: نعيمة، تومية، حدة، فاطمة.

إلى كلّ الأصدقاء والخلاّن ممّن وسعهم الفؤاد ولم يسعهم المداد.

عبد القادر

"الفلسفة في نهاية الأمر إنّما هي عبقرية لغوية"

علي سامي النشّار

مجلة دراسات فلسفية وأدبية، العدد 1، 1976، ص: 69.

مقدّمة

الحمد الله الّذي اختار لعباده النّهج القويم، وأقام لهم الدّلالة النّاصعة للطّريق السّليم، والصّلاة والسّلام على خير المرسلين، سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فإنّ استئناف الانطلاقة الحضاريّة للأمّة، لا يكون إلّا بالعمل على إحياء مفاهيم العلم في تراثنا الحضاريّ العظيم، على اختلاف مناحيه، مع استيفائها دراسة وتمحيصًا وفهمًا؛ فأوّل الجديد هو تأصيل القديم بحثًا واستيعابًا، وذلك لاستيضاح الرّؤية الحقيقة لهذا التّراث، خصوصًا عند مواطن تلاقحه مع الآخر، وفي مناطق التّجاذب الحضاريّ مع الآخر، هذا الآخر الّذي عرف كيف يبني حصائل الفهم والاستيعاب، قبل الانطلاق الحضاريّ؛ مرتكزاً في ذلك على تراثه اليونانيّ والرومانيّ، الّذي استقى منه مصطلحات مخترعاته وأسماء مبتكراته الحديثة.

وفي هذا السّياق العامّ يندرج موضوع بحثنا الّذي وُسِمَ بـ: **المصطلح الفلسفيّ في الصّناعة الشّعريّة عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد)**، وهو موضوع يعالج المصطلحات الفلسفيّة الأصول (الصّناعة – المحاكاة – التّخييل)، من خلال شروح هؤلاء الفلاسفة المسلمين الثّلاثة الخُلَّص، لكتاب "فنّ الشّعر" للفيلسوف اليونانيّ أرسطوطاليس، وذلك بهدف تبيُّن وبيان الواقع الدّلالي للمصطلحات المدروسة، مع إيضاح التّطوّر الّذي لحقها دلالةً واستعمالاً، عبر هذه الفترة الزّمنيّة الممتدّة على مدى حوالي ثلاثة قرون، من عصر أبي نصر الفارابي (ت339هـ)، إلى عصر ابن رشد (ت525هـ)، مرورًا بعصر ابن سينا (ت428هـ)، مع وحدة المعين المستقى منه.

ويمكننا بيان أهمّيّة هذا البحث في النّقاط التّالية:

– تكمن أهمّيّة البحث في ما يقدّمه من ضبط لمفاهيم المصطلحات؛ وضعًا واستعمالًا، في تحليل موضوع الشّعر من خلال شروح الفلاسفة المسلمين، لكتاب "فنّ الشعر" لأرسطوطاليس.

– كما يُعدّ البحث محاولة لإيجاد الخيط النّسقيّ الرّابط لأعمال (شروح) هؤلاء الفلاسفة في المسألة المفهوميّة المصطلحيّة في ميدان الشّعر؛ ليس في بُعدها الإجرائيّ فقط، بل حتّى في التّأسيس لوعي حضاريّ، بفهم طبيعة العلاقات الجدليّة بين إشكالات المفهوم والمصطلح، لمعرفة الذّات العربيّة الإسلاميّة، فالبحث يرصد مفاهيم المصطلحات الأصول في الشّعريّة (الصّناعة، المحاكاة، التّخييل) في لحظة حضاريّة فارقة؛ لأنّها تمثّل مستوى من مستويات استيعاب الآخر من جهة، ومن جهة أخرى تُظْهِر وجوه التّأثّر والتّأثير في مناحي الفكر والأدب والنّقد المختلفة، باعتبار هذه المفاهيم بلورة فلسفيّة

مفهوميّة ناقلة للمنجز الأرسطي عبر ترجمات السّريان، وهذا ما نتلمسه في فهوم النُقاد البلاغيين العرب، خاصّة أصحاب الاتجاه الفلسفيّ، كأمثال حازم القرطاجنّي على سبيل المثال.

– تحقيق مواطن النّزاع في قضايا الشّعر بصفة عامّة، وفي كتاب "فنّ الشّعر" بصفة خاصّة، من منظور الفهم العربيّ الإسلاميّ، وذلك بالبحث في النّسق المفاهيميّ النّصيّ القرائي للفلاسفة المسلمين؛ بالكشف عن نسيج العلاقات و التّعالقات (الامتدادات) المفاهيميّة للمصطلحات الأصول، إذ إنّ مواطن النّقاش والخلاف تكمن في هذه المصطلحات والمفاهيم المدروسة، الّتي كانت ولا تزال تستثير الباحثين والمنقّبين عن مقاصد الفلاسفة المسلمين لها، فلا يزال إلى يوم النّاس هذا من يطالعنا بين الفينة والأخرى بقضايا جديدة، ما هي في حقيقتها إلاّ تغيراتٌ دلاليّة في رصد المصطلحات وفهمها؛ الّتي كانت مخبوءة الدّلالات، في بعض السّياقات.

أمّا عن أسباب اختيار الموضوع، و الّتي يمكننا تصنيفها إلى صنفين اثنين؛ وهما:

❖ **الأسباب الموضوعيّة:**

1- محاولة الكشف والتّنقيب في مناطق التّماس ومواطن النّزاع لرفع الالتباس عن المفاهيم والدّلالات، وهذا لا يتمّ إلاّ بإعمال الدّراسة المصطلحية، إذ إنّ أكثر اختلاف العقلاء في تشابه الأسماء.

2- نفور الكثير من دارسي اللّغة والأدب العربيّين، من الموضوعات الفلسفيّة رغم تعلقاتها المعرفيّة وأرضياتها التّأسيسيّة للعديد من القضايا اللّغويّة والأدبيّة، بحجّة صعوباتها حينًا ومثالية مفاهيمها أحيانًا أخرى.

3-الأهمّيّة المستقاة من دراسة المصطلح والبحث في تعدّد مفاهيمه، بما يقدّمه في تصحيح أو إقرار أو تصويب للمفاهيم، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالمصطلحات الأصول؛ لأنّها تمثّل أمّات القضايا في العلم.

4- محاولة فهم ذواتها المعرفيّة بسبر أغوار الأنساق المعرفيّة؛ المفهوميّة والمصطلحيّة في ثراتنا، لاستشراف ذواتنا المستقبليّة معرفيًّا وحضاريًّا، بالبحث في المفاهيم والدّلالات والمصطلحات من خلال حركيّتها الزّمنيّة، خصوصًا في ميدان الفلسفة في بحثها عن العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة.

❖ **الأسباب الذّاتيّة:**

1- ما وجدته من اختلاط ولبس في الدّلالات الفلسفيّة عند أغلب الدّارسين، لموضوع الشّعر، سواء في النّقد القديم أو الحديث، وما صادفنا من عناءٍ كبيرٍ، وجهد جهيد في مقياس: تطبيقات لسانيّة في مرحلة الماستر، عندما عالجنا بالمدارسة والبحث النّصوص التّراثيّة ذات الطّابع الفلسفيّ، وتحديدًا عند

حازم القرطاجنّي في كتاب "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"، وهذا الّذي شحذ الهمّة لتنوير حوالك المصطلح الفلسفيّ في مظانّه الأصيلة، قبل انتقاله إلى أصحاب الاتجاه الفلسفيّ في النّقد والبلاغة العربيين.

2- الميل القديم إلى الفلسفة؛ قراءةً ومدارسةً، مذُ كنتُ طالبًا منتسبا إلى جامعة الجزائر في قسم الفلسفة، وحتّى بعد دراستي للّغة والأدب العربيّين، لا يزال الحنين إلى التّجوال والتّطواف الفلسفيّ قويًّا فعّالًا إن شاء الله.

3- الميل إلى مدارسة الشّعر والكتابة فيه، لذا تشدّني الرّغبة الجامحة إلى كشف مجاهيل الممارسة والتّنظير والدّراسة الفلسفيّة عنه وفيه، للكشف عن دقائق المفاهيم المصطلحيّة الّتي تصف العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة على اختلاف تجلّياتها و تمظهراتها.

وبخصوص إشكاليّة البحث، وللوصول إلى هذه الأهداف البحثيّة، ارتأينا أن تقوم إشكاليّة البحث على السّؤال المحوريّ التّالي :

- **كيف تجلّى تطوّر مفاهيم المصطلحات الفلسفيّة الأصول (الصّناعة، المحاكاة، التّخييل) عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد) من خلال شروحهم لكتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس؟**

وقد تفرّعت عن هذه الإشكاليّة، أسئلة فرعيّة لتستوعب مفاصل البحث بكلّيّته؛ فكانت كالآتي:

- ما واقع التّطوّر المفهومي والاستعماليّ الّذي عرفه مصطلح "الصّناعة "عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد) من خلال شروحهم لكتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس؟
- كيف تطوّرت مفاهيم و دلالات مصطلحي "المحاكاة" و "التّخييل" من الفارابي إلى ابن رشد مرورًا بابن سينا، في شروحهم لكتاب "فنّ الشعر" لأرسطوطاليس؟
- ما هي مناهج تعريف المصطلح الفلسفيّ عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد) في شروحهم لكتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس؟

وفيما يخص منهج البحث فإنّ الدّراسة المصطلحيّة؛ آليّة قرائيّة نصيّة ضابطة للدّلالات؛ استباقيّة و تمهيديّة، خصوصًا في التّنقيب عن المفاهيم، و ذلك قبل الخوض في مجاهيل التّأويل القرائي المترامي الأطراف –على مختلف تنوّعاته– و المؤدلج في أغلب نظرياته الّتي تبدو بريئةً؛ عندما نلمس فيها شيئًا من الموضوعيّة، و نرى إليها من زاوية أدواتها فقط، فآلياتها الميّالة إلى التّقنيّة تُشْغِل النّاظر

إليها عن التّفكر والتّمعن في مراميها البعيدة المقصودة، أمّا منهج الدّراسة المصطلحيّة فمن شأنه أن يؤسّس القاعدة الصّلبة للمفهوم على تعدّد وتنوّع دلالاته، ففي ظلّ تجاذبات المناهج القرائيّة الأخرى؛ من مناهج سواء أ كانت نصّيّة أم سياقيّة، وللبحث عن "المفهوم" في "المصطلح" بطريقة دقيقة و علميّة ومجدية، كان لزامًا علينا السّير الحثيث بخطوات الدّراسة المصطلحيّة؛ في منهجيّة متكاملة متواصرة، تشدّ بعضها بعضًا كالحلق المتشابكة، ولذلك حاول البحث إعمال ثلاث مناهج تتطلّبها الـدّراسة، و هي كالتّالي:

- **المنهج الوصفيّ**: وهذا لسبر أغوار المفاهيم ووصف دلالات المصطلح الفسلفيّ الأصل (الصّناعة، المحاكاة، التّخييل) من خلال شروح كتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس.

- **المنهج التّاريخيّ**: و هو من أجل تتبّع و رصد تحوّلات المصطلح الطارئة بفعل التّغير الزّمنيّ من عصر إلى عصر، و من فيلسوف لأخر.

- **المنهج الموازن (المقارن)**: و ذلك لتبيين المتّفق عليه و المختلف فيه بين الفلاسفة؛ أصحاب الدّراسة، في مفاهيم المصطلحات الأصول المدروسة في المدوّنة.

و قد فرض منهج البحث نفسه للأسباب التّالية؛ و هي:

1- طبيعة الموضوع الممتدّ زمانًا ومكانًا و إنسانًا.

2- طبيعة المعالجة المصطلحيّة الّتي تقتضي التّقصي بالوصف، و التّتبّع في التّاريخ، و الموازنة بين أصحاب الدّراسة (الفلاسفة المسلمون الثّلاثة).

وقد تمّ جمع المادّة و تقصّيها وترتيبها (تاريخيًّا- لغويًّا- مفهوميًّا)، ثمّ دراسة النّماذج المختارة بتتبّعها في مظانّها مع مراعاة التّسلسل التّاريخيّ لرصد التّطوّر الدّلاليّ و الاستعماليّ لهذه النماذج، ثمّ عرض نتائج كلّ مصطلح حسب حجم الورود، و طبيعة علاقاته و ضمائمه و قضاياه.

إنّ أرضية كل بحث لا بد أن تستند على إنجازات قبلية، أو ما يسمى بالدّراسّات السابقة، فإننا لم نجد في حدود اطّلاعنا دراسة تجمع بين البحث في المصطلح الفلسفيّ وفق منهج الدّراسة المصطلحيّة و ميدان الشّعر، و خصوصًا في المدوّنة المختارة؛ شروح الفلاسفة المسلمين الثّلاثة لكتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس، أمّا الدّراسات الّتي تناولت جانب نظريّة الشّعر عند الفلاسفة المسلمين، أو الّتي تناولت المصطلح بمنهج الدّراسة المصطلحيّة؛ فهي قليلة نسبيًّا، و الّتي يمكنها أن تتقاطع و لو جزئيًّا مع بحثنا، فقد وجدنا بعضا منها، فكان من أبرزها:

1-الدّراسة الأولى: وهي بعنوان: نظريّة الشّعر عند الفلاسفة الإسلاميّين؛ وهي رسالة جامعيّة لصاحبها الأخضر الجمعي، و قد نوقشت بمعهد اللّغة والأدب العربيّ بجامعة الجزائر، في الموسم الجامعي: 1983-1984م. لكن ما يميّز بحثنا عن هذه الرسالة أنّ هدفها هو محاولة تبيّن معالم "نظرية شعرية" لدى الفلاسفة المسلمين؛ انطلاقا من الكندي، وانتهاء بابن رشد، مرورًا بالفارابي وابن سينا، دون العمل على التّنوع الدّلاليّ للمصطلحات الأصول كما في بحثنا.

2- الدّراسة الثّانية: وهي بعنوان: الأثر الأرسطيّ في النّقد والبلاغة العربيّين؛ وهي أطروحة جامعيّة لصاحبها عباس أرحيلة، وقد نوقشت بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرّباط – المغرب الأقصى– سنة 1999م. لكن ما يميّز أطروحة الباحث عن بحثنا، أنّها تناولت الأثر الأرسطي في النّقد والبلاغة العربيّين، ولم تحصر هذا الأثر على أعلام معيّنين، فضلًا على كونها لم تبحث في المصطلح.

3- الدّراسة الثّالثة: وهي بعنوان: المصطلح الفلسفيّ في النّقد والبلاغة العربيّين؛ وهي أطروحة جامعيّة لصاحبها سلام أحمد إدريسو، و قد نوقشت بكلّيّة الآداب بفاس – المغرب الأقصى – سنة 2003م. لكن ما يميّز أطروحة الباحث عن بحثنا، أنّها تناولت "الاتّجاه الفلسفيّ" في النّقد والبلاغة العربيّين بالمغرب الوسيط؛ المتمثّل في أعلام ثلاثة: أبو محمّد القاسم السجلماسي، ابن البناء المراكشي العددي، حازم القرطاجني الأندلسي. وبذلك يظهر لنا تمايزها الواضح عن دراستنا موضوعًا ومدوّنةً و منهجًا .

إنّ الرغبة المجتباة والثّمرة المجتناة من المعالجة المصطلحيّة؛ هي: "التّعريف"، في تنوّع تجلّياته، وتلوّن دلالاته، هو ما حملنا إلى هذه الخطّة القائمة على منهج الدّراسة المصطلحيّة بعناصرها ومراحلها المفصّلة في الفرش النّظري، فكان لكلّ مصطلح من المصطلحات الثّلاث (الصّناعة، المحاكاة، التّخييل)، فصلاً قائمًا بذاته، ففي الفصل الأوّل المخصّص لمصطلح "الصّناعة"، عالجنا في مبحثه الأوّل: تعريف المصطلح؛ لغةً، ثمّ تتبّعنا تعاريفه الاصطلاحيّة العامّة والخاصّة في المدوّنة المدروسة، لنتجه بعدها إلى المبحث الثّاني في محاولة لحصر علاقات المصطلح من جهة الاتّفاق والاختلاف والتّداخل، ثمّ عرّجنا في المبحث الثّالث على الامتدادات المفهوميّة للمصطلح، بالبحث في ضمائمه ومشتقّاته، الّتي اقتصرنا فيها على المشتقّات اللّفظية دون المفهوميّة خشية الإطالة، فتمّ إدراج أغلب المشتقّات المفهوميّة ضمن علاقات التّرادف.

أمّا المبحث الأخير، وهو مبحث القضايا، فقد انحصرت القضايا المعالجة فيه على ما ورد وطُرح في المدوّنة المدروسة، دون تحميل المصطلح التّركة التّأويليّة التّاريخيّة الثّقيلة، و ما اعتلق به من قضايا متفرّعة ومتشابكة، والّتي انفسحت بصورة تكاد – لو رُعيت– تجعل من "مبحث القضايا" وحده أطروحةً كاملةً، وهكذا كان العمل في كلّ من الفصل الثّاني، المخصّص لمصطلح "المحاكاة"، والفصل الثّالث المخصّص لمصطلح "التّخييل"، أمّا الفصل الرّابع والأخير، فدفعنا إليه مقام الحظوة والرّئاسة المحفوظ في الدّراسة المصطلحيّة للتّعريف؛ إذ توزّع هذا الفصل الموسوم بـ: "مناهج تعريف المصطلح الفلسفيّ في الصّناعة الشّعريّة عند الفلاسفة المسلمين" إلى مبحثين الأوّل منهما؛ يعالج أنواع التّعريف الّتي وردت في المدوّنة المدروسة على اتّساعها، و المبحث الثّاني عالج طرق إيراد التّعريف على تعدّد اعتباراته.

أمّا الخاتمة؛ فقد حاولنا فيها جمع شتات البحث من النّتائج المحصلة، وما توصّلنا إليه في نقاط محدّدة، سطرنا أغلبها فيما تجلّى لنا على مستوى التّطبيق.

و قبل الحديث عن أبرز المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، لابدّ علينا من بسط القول؛ تحليلًا ونقدًا، في المدوّنة المختارة؛ وهي مجموع شروح الفلاسفة المسلمين على كتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس، وقد وقع اختيارنا على الشّروح الّتي ذيّل بها عبد الرّحمان بدوي كتابه الذّي وسمه بـ "فنّ الشّعر"، وذلك لاعتبارات عدّة أهمّها:

– أنّ عبد الرّحمان بدوي محقّق مقتدر متخصّص في ميدان الفلسفة؛ فقد حقّق منطق أرسطو كلّه فضلًا عن "الشّعر" و "الخطابة".

– لم يأت المحقّقون بعده في تحقيق هذه الشّروح بشيء ذي بال.

– ما لقيه هذا التّحقيق من قبول و انتشار في الأوساط العلميّة.

أمّا أهمّ المصادر والمراجع، خصوصًا في الجانب المنهجيّ، فهي على النّحو التّالي:

– دراسات مصطلحيّة، لـ: الشّاهد البوشيخي.

– مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني، لـ: محمّد أزهري.

– مفهوم التّأويل في القرآن الكريم –دراسة مصطلحيّة– ، لـ: فريدة زمرة.

– الأثر الأرسطي في النّقد والبلاغة العربيّين إلى حدود القرن الثّامن الهجري، لـ: عباس أرحيلة.

– الفارابي في حدوده ورسومه، لـ: جعفر آل ياسين.

ولما كان لكلّ عملٍ بشريٍّ مصاعب ومشاق وعوائق، فقد واجهتنا صعوبات بحثيّة متنوّعة على رأسها :

– جدّة منهج الدّراسة المصطلحيّة نسبيا، خاصة بهذه الرؤية البوشيخية (نسبة للشّاهد البوشيخي) فضلا عن تعدّد طرق المعالجة فيها بين أقطاب هذه المدرسة المصطلحيّة.

– الاعتياص الدّلاليّ في بعض سياقات المصطلح، فيكون المصطلح حمّال أوجه للمفهوم، فأينما قلّبته وجدت فيه من "التّوازي الدّلاليّ"، ما يَعْسُر معه ترجيح دلالة على أُخرى.

– اتّساع المصطلحيّة الفلسفيّة للفلاسفة المسلمين الموظَّفة في تحليل و قراءة المتن الأرسطي، خصوصًا مع ابن سينا، وهو ما أوجب التّدقيق في المفاهيم في أصول نشأتها، ثمّ ما يطرأ عليها من تغيُّرات في ميدان العمل الإبداعيّ الشّعريّ.

– مشاغل الوظيفة التّعليميّة، وما تستلزمه من تحضيرات ومتابعة والتزامات، فالتّفرغ خير معين للبحث العلميّ الأكاديمي.

وفي الأخير لا يفوتني أن أحمد الله و أشكره على كريم عطائه وعظيم امتنانه؛ بما فتح من التّقدير وما منح من التّيسير، كما أشكر شكرًا جزيلًا موفورًا بالمحبّة والامتنان أستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور: **سليمان بن سمعون**. على ما قدّمه من وقته وبذله من جهده في تصحيح أخطاء هذا العمل، و تقويم اعوجاجه وأشكر أيضا أستاذي المشرف المساعد الأستاذ الدّكتور: **بشير مولاي لخضر** على جهده واهتمامه بالموضوع، ولا أنسى أن أسدي الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة–كلٌّ باسمه ورتبته– الذّين شرّفوني بقبول مناقشة هذا البحث، راجيًا من المولى أن يعينني على الأخذ بتصويباتهم وتوجيهاتهم العلميّة، وأن يجازيهم عنّي خير الجزاء.كما لا أنسى لجنة التكوين المحترمة لما بذلته من جهود معتبرة في التوجيه و الارشاد. والله نسأل أن يكون هذا العمل، خالصًا لوجهه الكريم و ذخرًا لنا يوم الدّين. و من الله نستمد العون، وبه تمام التّوفيق.

الباحث: عبد القادر بن عامر.

الثّنية– غرداية –

في:2022/04/12م

abkbenammer@gmail.com

الفرش النظري

ماهية المصطلح:

1- تعريف المصطلح:

إنّ المقاربة التّعريفيّة بما يكتنفها من صعوبة إبستيمولوجيّة في الإحاطة بالتّصور الكلّيّ للمعرَّف و بالعسر الاستقرائي التّام في تتبّع مظانّه، تعدُّ إضاءة ضروريّة للجانب النّظري؛ تعمل على إزالة عتمات الرّؤية المنهجيّة، كما تسهم بمنظارها اللّغويّ في سبر أغوار المفاهيم الأساسيّة في البحث.

وعليه عمدنا إلى محاولة الاقتراب من موضوع البحث بهذا المسبار اللّغويّ والاصطلاحيّ، وذلك بتعريف المصطلح واستكناه خصوصيّته دون الخوض في نزاع المقاربات الحديثة لعلم المصطلح، مركّزين على منهج الدّراسة المصطلحيّة بتوضيح خطواته وإجراءاته المنهجيّة؛ لكون: «المنهج الرّاشد ينتج العلم النّافع.»[1]. فضلًا على أنّ هذا الاقتراب يذلّل عقبات الدّراسة المصطلحيّة في الجانب التّطبيقيّ من المعالجة المصطلحيّة.

– تعريف المصطلح:

أ– لغة: تميل المعجميّة العربيّة – في مجمل معاجمها – في حصر المادة اللغوية الى نظرة نواتية تبسيطية لما لهذه اللّغة من شساعة في مفرداتها، و قدرة اشتقاقيّة في بنائها ، وهذا ما نلمسه في المعاجم العربيّة الّتي يرى البعض أنّها:« غير مستوعبة للّغة ولا محرّرة العبارة ولا مدقّقة المعاني، ولا مستكملة المطالب ولا مستقصية المواد، فقلّما تصلح مرجعًا إلّا في أصول المواد المذكورة فيها.»[2]. وعليه فإنّ مادّة كلمة "مصطلح" في هذه المعجمية تغيب بذاتها وتحضر بنواتها؛ وهي مادّة "صلح" بمختلف اشتقاقاتها الأخرى.

لقد جاء في معجم"العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي:« الصّلاح نقيض الطّلاح.»[3]. وورد في "مقاييس اللّغة" لابن فارس:« الصّاد واللّام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد... وقال بعض أهل العلم: إنّ مكّة تسمّى صلاحًا.»[4].

---

[1] الشّاهد البوشيخي: **دراسات مصطلحيّة**، دار السّلام، القاهرة – مصر، ط2 ، 2012م ، ص:101.

[2] رياض زكي قاسم: **المعجم العربيّ بحوث في المادّة والمنهج والتّطبيق**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص:256.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب العين** (مرتّب على حروف المعجم)، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط1، 2002م، ج 02، (مادّة: صلح)، ص: 406.

[4] أحمد بن زكريا بن فارس الرّازي: **مقاييس اللّغة**، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان، (د.ط)، 1979م، ج03، (مادّة: صلح)، ص:303.

وقد نقل ابن منظور في اللّسان عن الأزهريّ في تهذيبه قوله:« تصالح القوم بينهم، والصّلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالحوا واصّلحوا بمعنى واحد.»[1].

وجاء في القاموس المحيط للفيروزأبادي:« أصلحه: ضدّ أفسده، وإليه أحسن والصُّلْحُ بالضّم السِّلم.»[2]. ولعلّ أوّل قاموس عربيّ أورد لفظ "اصطلاح" ناقلًا إيّاه من معاني اللّغة إلى معاني الاصطلاح، هو تاج العروس من جواهر القاموس؛ وهو ما استدركه الزّبيدي على القاموس المحيط في قوله:« والاصطلاح اتّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.»[3].

أمّا المعاجم الحديثة فنجد "محيط المحيط" للبستاني يُقرُّ بتداول لفظ المصطلح وتفصيلاته عند المحدثين معرّفًا له بأنّه:« إخراج الشّيء عن المعنى اللّغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو مشابهتهما في الوصف... أو غير ذلك.»[4]. وقد وصف الشّرتوني الاصطلاح بأنّه: « العرف الخاصّ.»[5]. في مقابل العرف العامّ؛ الّذي هو الوضع اللّغويّ.

وجاء في تكملة المعاجم العربيّة:« (صلح) بمعنى كان نافعًا مناسبًا، و(صلّح) بالتّشديد: أصلح حسّن، جوّد، جمّل، صحّح، نقّح، رقّق، أرب، رقّع، رفأ، رسم، جدّد، أرجع الشّيء إلى أصله... (اصطلاح): طريقة التّعبير، عبقريّة اللّغة، خاصّيّة اللّغة، يُقال: تكلّم باصطلاح فصيح وتعبير بليغ (مصطلح): مصالحة، توفيق، حلّ وسط.»[6].

وعليه فمن خلال النّظر في المعاجم العربيّة القديمة والحديثة؛ يتبيَّن لنا أنّ مادّة (صلح) تدلّ على معانٍ كثيرةٍ من بينها: الصّلح (النّفع)، السِّلم ، المناسبة، الاتّفاق، المصالحة، المسالمة، التّعارف، إزالة

---

(1) جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**، تنسيق وتعليق: علي شيري، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت– لبنان، (د.ط)، 1998م، ج7، (مادّة: صلح) ، ص:60.

(2) مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، تحقيق: مؤسّسة الرّسالة، إشراف: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت– لبنان، ط8، 2005م، (مادّة: صلح)، ص:233.

(3) محمّد مرتضى الزّبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، (د.ط)، ج2 ، (مادة: صلح)، 1978م، ص:183.

(4) بطرس البستاني: **محيط المحيط**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ط8، 1998م، (مادة: صلح)، ص: 515.

(5) سعيد الخوري الشرتوني: **أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد**، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، قم– إيران، (د.ط)، 1403هـ، ص:656.

(6) رينهات دوزي: **تكملة المعاجم العربيّة**، نقله إلى العربيّة وعلق عليه: جمال الخياط، دار الشّؤون الثّقافيّة ، بغداد– العراق، ط1، 2000م ، ج6، ص:461–462–463.

الفساد والخصومة والخلاف، كما تدلّ على رجوع الشّيء إلى أصله ، وكلّها دلالات نجد لها أثرًا عند انتقالنا إلى البحث في المعجميّة الاصطلاحيّة.

ب – اصطلاحًا: يتّفق الدّارسون على أنّ المعاجم الاصطلاحيّة تندرج فيها يُسمّى بالمعجم المختصّ الّذي يعرّفه حلام الجيلالي واصفًا إيّاه بأنّه: « ديوان لمجموعة من المفردات أو المصطلحات تنتمي إلى حقل معرفيّ واحدٍ، أو مجال من المجالات مرتبة ترتيبًا ألفبائيّا أو مفهوميًّا، ومعرّفة تعريفًا اصطلاحيًّا آنيًّا.»[1].

وعند ولوجنا إلى هذا الدّيوان في تراثنا العربيّ المصطلحيّ، نجد مُرادفات عديدة للفظة "المصطلح"؛ والّتي منها: الكلمات؛ كما عند الفارابي في كتابه "الزّينة في الكلمات الإسلاميّة" والألفاظ؛ كما عند الآمدي في كتابه "في ألفاظ الحكماء"، والمفاتيح؛ كما عند الخوارزمي في كتابه: "مفاتيح العلوم": « وهكذا تترادف، على المحيط الدّلاليّ لكلمة (مصطلحات)، كلمات أخرى من طراز: الاصطلاحات، والحدود، والمفاتيح، والأوائل، والتّعريفات، والكلّيّات، و الأسامي، والألقاب والألفاظ، والمفردات، وغيرها من المرادفات الّتي تنحصر دلالاتها وينعزل استعمالاتها أمام هيمنة كلمتَي (مصطلح) و(اصطلاح).»[2]. ففي كتاب التّعريفات للجرجاني نجده يعرّف الاصطلاح بقوله هو: « عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأوّل وإخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح إخراج الشّيء من معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معيّنين.»[3]. فالمصطلح في جوهره تخصيص لغويّ بانتقال دلاليّ، يتمّ عن طريق الاتّفاق بين أفراد (قوم) في مجال معيّن، والمصطلح كما يرى مصطفى جواد لا يعني:« تسمية جامعة للمسمّى، كما يظنّ الّذين لم يدرسوا علوم اللّغات، بل يرمز رمزًا للصّلة بين الرّمز والمرموز إليه، وهذه الصِّلة تختلف قوّةً وضعفًا على حسب الأحرف المؤدّية.»[4]، فهو يعوّل

---

(1) حلام الجيلالي:" **المعجم العربيّ القديم المختص مقاربة في الأصناف والمناهج**"، وقائع النّدوة الدّوليّة الثّالثة بعنوان: ندوة المعجم العربيّ المختصّ بإشراف: جمعية المعجميّة العربيّة بتونس أيام: 17 و18 و19 أفريل 1993، أشرف على نشره: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت– لبنان ،ط1، 1996م، ص:52. (51 – 69 ورقة).

(2) يوسف وغليسي: **إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربيّ الجديد**، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة–الجزائر، ط 1، 2009م، ص:25.

(3) علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني: **كتاب التّعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربيّ، بيروت– لبنان، ط4، 1998م، ص:44.

(4) مصطفى جواد: **المباحث اللّغويّة في العراق ومشكلة العربيّة العصريّة**، المطبعة العصريّة، القاهرة– مصر (د.ط)، 1955م، ص:133.

على أدائيّة اللّغة الصّوتيّة في الاقتراب من المرموز إليه وردم الهوّة بين الاسم و المسمّى. وهو ملحظ بديع، ينمّ عن ذائقة أخّاذة ورهافة حسّ لغويّ فريد عند مصطفى جواد.

وقد ألمح مصطفى الشّهابي إلى الاتّفاق في المصطلح عموما، و العلم خصوصا بقوله إنّ:« المصطلح العلميّ هو لفظ اتّفق العلماء على اتّخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني العلميّة في القديم والحديث.»[1]، ثمّ أبرز ضرورة أن تكون مناسبة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحيّ، فأضاف بأنّ:« المصطلحات لا توجد ارتجالًا، ولابدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة؛ كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغويّ و مدلوله الاصطلاحيّ.»[2].

أمّا عبد الصّبور شاهين فقد عرّفه بقوله:« هو اللّفظ أو الرّمز الّذي يستخدم للدّلالة على مفهوم علميّ أو فنّيّ أو أيّ عمل ذي طبيعة خاصّة.»[3]، فهو بهذا صاحب نظرة غائيّة تبحث في أداءات المصطلح بالتّركيز على خصوصيّة مجال توظيفه.

كما نجد ميلًا في ضبط تعريف المصطلح بالتّركيز على خصائصه عند قاسم السّارة، حين يُعرّف المصطلح بأنّه:« لفظ موضوعيّ يتّفق عليه المختصّون ليؤدّي معنى معيّن بدقّةٍ ووضوحٍ فليس من الضّروريّ أن يتطابق المصطلح مع المعنى المعجميّ للكلمة، ولا أن يستقصي كلّ دقائق المفهوم العلميّ، بل يكفي وجود علاقة ما بين المصطلح وبين دلالته [مفهومه].»[4]. ويجمع صالح بلعيد في أطروحته للدكتوراه بين كلمتي "لفظ" و"رمز" مقاربًا لتعريف قاسم السّارة، بالقول:« إنّه لفظ موضوعيّ يؤدّي معنى معيّنًا، بوضوح ودقّة، بحيث لا يقع لبس في ذهن القارئ، وهو رمز لغويّ مخصّص لتصوّر أو لتصوّرات عديدة يرتبط وجوده بنمط التّصورات الّتي ينتمي إليها.»[5].وهنا يبرز المصطلح بجانب النّسق، فالمصطلح ذو فعالية وتفاعليّة في إطار دلالي مخصوص ومحدّد، وهذا الإطار هو الّذي يمدّه بمفهومه ويبرز دلالته ويخصّصها.

---

[1] مصطفى الشّهابي: **المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث**، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق- سوريا، ط2، 1965م، ص:03.

[2] **المرجع نفسه**، ص:06.

[3] عبد الصّبور شاهين: **اللّغة العربيّة لغة العلوم والتّقنيّة**، دار الصّلاح، الدّمام – السّعودية، ط2، 1983م، ص:118.

[4] السّارة قاسم: " **تعريب المصطلح العلميّ إشكاليّة المنهج** "، مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، مج 19، ع 04، 1989م، ص:84.

[5] صالح بلعيد: **دور المؤسّسات الثّقافيّة العربيّة في تنمية اللّغة العربيّة**، أطروحة دكتوراه مخطوطة، إشراف: عبد الرّحمان الحاج صالح، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1992م/1993م، ص:181-182.

ويعرّفه علي القاسمي في كتابه "المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح" قائلًا:« المصطلح كلّ وحدة لغويّة دالّة مؤلّفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعدّدة (مصطلح مركّب) وتُسمّي مفهومًا محدّدًا بشكلٍ وحيدٍ الوجهة، داخل ميدان ما.»[1]، فهذا التّعريف في تركيزه على بنية المصطلح الشّكليّة، وفي تعدّدها مع التّدقيق على حصر وتخصيص المفهوم وظيفةً ووجهةً وميدانًا، يعطي انطباعًا واضحًا على جودته.

وأمّا النّظرة التّجريديّة الموسّعة، الّتي تحاول أن تموضع للمصطلح مكانًا يربطه بفضائه العلامي الأوسع منه، نجدها عند عبد السّلام المسّدي في قاموسه اللّسانيّ، حيث يرى أنّ:« المصطلح العلميّ في سياق نفس النّظام اللّغويّ يصبح مواضعة مضاعفة؛ إذ يتحوّل إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح [اللّغويّ].»[2]، ويضيف مدقّقًا بقوله: «كما يتسنّى أن نعرّف المصطلح علاميًّا بأنّه شاهد على شاهد على غائب.»[3]، وهذه الرّؤية من بُعْدٍ، تؤكّد مرةً أخرى على ضرورة المناسبة بين المعنى اللّغويّ الأصليّ والمعنى الاصطلاحيّ الفرعيّ، وهو ما يعني دلالة الحاضر على الغائب.

كما نجد تعريفًا آخر ورد في الكتاب الطّبّيّ الجامعيّ الّذي أُصدِر في إطار البرنامج العربيّ لمنظمة الصّحيّة العالميّة، يُعرّف المصطلح فيه بأنّ: «اللّفظ أو العبارة أو الرّمز الّذي يُعيّن مفهومًا مجرّدًا أو محسوسًا، داخل مجالات المعرفة.»[4]، ويظهر في هذا التّعريف تركيز على تجريديّة المفهوم وحسيّته؛ لكون المجال الطّبّيّ إطار عمليّ محسوس.

أمّا محمود فهمي حجازي، فقد حاول أن يركّز على ما استجد في تعريف المصطلح قائلًا: «هناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الّذي يدلّ عليه منها التّعريف التّالي: المصطلح؛ كلمة أو مجموعة الكلمات من لغة مخصّصة (علميّة، تقنيّة...إلخ) يوجد موروثًا، أو مقترضًا للتّعبير عن المفاهيم، وليدلّ على أشياء مادّيّة محدّدة.»[5]، لكنّ الّذي يجد رواجًا وقبولًا عند علماء المصطلح، ويُعدّ أفضل تعريف أوربيّ- على حدّ تعبير - فهمي حجازي؛ هو التّعريف التّالي: «الكلمة

---

(1) علي القاسمي: **المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح**، دار الحرية، سلسلة الموسوعة الصّغيرة، بغداد- الجمهوريّة العراقيّة، 1985م، (د.ط)، ص:21.

(2) عبد السّلام المسدّي: **قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح**، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، (د.ط)، (د.ت)، ص:13.

(3) **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) أعضاء شبكة تعريب العلوم الصّحيّة: **علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحيّة والطّبيّة "الكتاب الطّبّيّ الجامعيّ"**، البرنامج العربيّ لمنظمة الصّحة العالميّة، فاس- المملكة المغربيّة، (د.ط)، 2005م، ص:26.

(5) محمود فهمي حجازي: **"علم المصطلح"**، مجلّة المجمع العلميّ، القاهرة- مصر، مج 59، ع01، 1986م، ص:54.

الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة، مفهوم مفرد، أو عبارة مركّبة، استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحُدِّد في وضوح، وهو تعبير خاصّ ضُيّقَ في دلالته المتخصّصة، واضح في أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، يرد دائمًا في سياق النّظام الخاصّ لمصطلحات فرع محدّد، فيتحقّق بذلك وضوحه الضّروريّ.»[1].

فهذا التّعريف حاول التّركيز على تداوليّة المصطلح واستقراره، فهو الّذي يمنح المقبوليّة، مركّزًا على الوضوح الّذي يتأتّى من الدّلالة المتخصّصة الضّيّقة في نظام خاصّ، فالوضوح والمقبوليّة عنصران هامّان في ثبات المصطلح واستقراره، كما أشار هذا التّعريف أيضًا إلى مُقابلات المصطلح في اللّغات الأخرى، وهذا زيادة في انتشار اتّساع المقبوليّة، خاصّة في ظلّ الانفتاح العولميّ.

ويمكننا بعد هذا الاسترسال في إيراد هذه التّعريفات الاصطلاحيّة أن نبيّن نقاط الاشتراك بينها، محاولين لملمة تعريف يُحوصِل ما سبق ذكره ، فنجد أن أغلب التّعريفات تجمعها النّقاط التّالية:

1- ضرورة الاتّفاق بين أصحاب التّخصص.[الاصطلاح والمواضعة].

2- الغرض من المصطلح تسميّة وتعيين مفهوم محدّد [وظيفة ترميزيّة].

3- لابدّ للمفهوم أن يكون واضحًا، دقيقًا، مضبوطًا [لا يُوقع اللّبس في ذهن القارئ].

4- يرتبط وجود المصطلح بمجال معيّن من التّصوّرات [لغات التّخصص].

5- ارتباط المصطلح بمجال اللّغة "وحدة لغويّة"-"وحدة اصطلاحيّة".

6- المصطلح كلمة مفردة (بسيطة) أو مجموعة من الكلمات (مركّبة).

7- استقرار المصطلح في الاستعمال.

8- مقبوليّة المصطلح في لغته أوّلًا، ثمّ في اللّغات الأخرى بعد ذلك.

9- ضرورة وجود مناسبة بين المعنى اللّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ.

وبعد تدقيق النّظر في جملة النّقاط المشتركة يمكن الخروج بتعريف توفيقيّ تآلفيّ يجمع هذه النّقاط، فنقول إنّ المصطلح:« هو وحدة لغويّة اصطلاحيّة،- بسيطة كانت أو مركّبة - تؤدّي وظيفة تسميّة المفهوم* (التّصور)، والّذي يكون دقيقًا وواضحًا لأقصى درجة ممكنة، مخصوص بمجال معيّن

---

[1] محمود فهمي حجازي: **"علم المصطلح"**، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

* إنّ المنظّمة الدّوليّة للمعيرة "إيزو"(iso):« قد تخلّت مؤخّرًا عن مصطلح "مفهوم" لتقيم مقامه مصطلح "تصوّر".».[هنري بيجوان وفليب تواورن: **"معنى المصطلحات"**؛ ضمن كتاب: **المعنى في علم المصطلحات**، إشراف هنري بيجوان وفليب تواورن، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: سليم نكد، المنظمة العربيّة للتّرجمة، بيروت- لبنان،ط1، 2009م، ص:29.].

من التّصوّرات، لها امتداد معنويّ في أصلها اللّغويّ (المناسبة)، ومقبوليّة بفعل التّداول الّذي يُكْسبُها الاستقرار في أوساط المختصّين (لغة التّخصّص).».

- **المصطلح الفلسفيّ:**

1- تعريف المصطلح الفلسفيّ: بداية ودون الخوض في تمحُّلات وتعقيدات الرّؤية الفلسفيّة في تعريف المصطلح الفلسفيّ من جهة، وانضباطًا بمنهجية الدّراسة المصطلحيّة في التبسيط من جهة أخرى، نحاول أن نتلمس بساطة التّعريف ومحدوديّته؛ إذ إنّ دراسة المصطلح الفلسفيّ في مدونةٍ محدودةٍ بعيدًا عن تاريخيّته و نسقيّته، يُعدّ عملًا مبدئيًّا منغلقًا على نفسه يحتاج إلى استيضاح الرّؤية النّسقية الكلّيّة؛ بما يكتنفها من اعتلاقات الحقبة الزّمنيّة، وإلاّ صار عملًا مقتضبًا يحاول:« معالجة جزء من أجزائه مفصولًا عن الكلِّ، والإعراض عن النّظر إليه كبنية شموليّة ينتظم في نسيجها تاريخ كامل من عمليات التّأسيس والبناء والتّنظيم.»[1]. ولوضع البحث في إطاره العامّ، يمكن أن يعدُّ هذا البحث بمصطلحاته الثّلاثة (الصّناعة–المحاكاة–التّخييل) مساهمة جزئيّة في بناء المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة. وعليه يمكننا القول بأنّ المصطلح الفلسفيّ هو: «اللّفظ الّذي يُسمّي مفهومًا معيّنًا داخل تخصُّصِ الفلسفة.»[2] بمجالاتها المختلفة.

2- أصناف المصطلح الفلسفيّ: لما كانت الفلسفة في تاريخها قد مرّت بتطوّرات عديدة في مجالات التّداول الإسلاميّ، فإنّها قد أفرزت أنواعًا مختلفة من المصطلح الفلسفيّ، يمكن استخلاص نوعين رئيسين منها؛ وهما:

2-1- المصطلح الفلسفيّ العامّ: ويشمل في نطاقه الفروع الكلّيّة للفلسفة أو محاورها الرّئيسة (الوجود – المعرفة – القيم)، ويمكن أن يعرّف بأنّه:« مجموعة الألفاظ التي استعملت في بيئة الفلاسفة استعمالًا فلسفيًّا، بعد نقلها من بيئتها الطبيعية في اللّغة أو بيئات علمية أخرى.»[3].

2-2- المصطلح الفلسفيّ المنطقيّ: ويتركّز هذا الصّنف في المدارات المفهوميّة للمنطق؛ أو ما يوازيها فيما يتعلّق بـ:« نظريّة التّعريف، ونظريّة المقولات، ونظريّة الشّعر، ونظريّة التّناسب.»[4].

---

(1) سلام أحمد إدريسو: **المصطلح الفلسفيّ في النّقد والبلاغة العربيّين**، دار عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط1، 2015م، ص:160.

(2) **المرجع نفسه**، ص:237.

(3) **المرجع نفسه**، ص:238.

(4) **المرجع نفسه**، ص:238.

ويمكن أن يعرّف المصطلح الفلسفيّ المنطقيّ بأنّه؛ مجموعة الألفاظ المنطقيّة الّتي ترسّخت بعمقها المفهوميّ في الاستعمال الفلسفيّ حتّى عُدّتْ:« أمّهات الألفاظ في مدار التّفكير الفلسفيّ.»[1].

ويتعلّق الأمر بالمنطق الأرسطيّ بمفهومه الموسّع، و تحديدًا في مباحثه الثّمانية الّتي عُرِفَتْ في شروح الفلاسفة المسلمين؛ وهي: «المقولات (قاطيغورياس)، والعبارات (باري أرمينياس)، والتّحليلات الأولى أو القياس (أنالوطيقا الأولى)، والتّحليلات الثّانية أو البرهان (أنالوطيقا الثّانية)، والجدل (طوبيقا) والخطابة (ريطوريقا)، والشّعر (بويطيقا)؛ وألحق بالكتب الثّمانية (إيساغوجي) أو المدخل لفوفوريوس الصّوري»[2]، وهذا المجموع هو الّذي شاع عن المنطق المشائي في التّداول العربيّ الإسلاميّ.

3- خصوصيّة المصطلح الفلسفيّ: يمتاز المصطلح الفلسفيّ بما تمتاز به الفلسفة في عمقها وكلّيّتها وتعدّد موضوعاتها واختلاف مناهجها، لذلك فالدّراسة المصطلحيّة له تكون لها خصوصية متعلقة بمدى اتساع إشكالات المفهوم:« ذلك أنّك في دراسة مصطلحات هذه [خصوصيّته] تكون مجبرًا على وصف الباطن قبل وصف الظّاهر، أي دراسة الإشكال المختبئ في بطن المصطلح أو الإشكالات، للوصول إلى تركيب صورة مفهوميّة له، تصاغ في تعريفه الدّقيق.»[3]، في إطار المنهج الوصفيّ، الّذي يُعدُّ أبين المناهج حضورًا في الدّراسة المصطلحيّة.

ولاستيضاح خصوصيّة المصطلح الفلسفيّ، نحاول ضبط تنوّع أصول هذا المصطلح؛ لأنّ المعالجة العربيّة الإسلاميّة للمنطق الأرسطيّ بعد المدرسة الرّواقية مع الشرّاح؛ فيما يتعلّق بتصنيفها قد تشعبّت إلى ثلاث شعب على الأقلّ؛ وهي:

- نظريّة المقولات.
- نظريّة التّعريف.
- نظريّة الشّعر.[4]

ممّا جعل أصول المصطلح المنطقيّ بالتّحديد تنقسم إلى ثلاث أصول أيضًا؛ وهي:«

---

(1) سلام أحمد إدريسو: **المرجع السابق** ، ص:238.

(2) عبّاس أرحيلة: **الأثر الأرسطيّ في النّقد والبلاغة العربيّين إلى حدود القرن الثّامن الهجريّ**، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط- المغرب، ط1، 1999م، ص:362.

(3) فريد الأنصاري: **المصطلح الأصوليّ عند الشّاطبي**، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء- المغرب، ط1، 2004م، ص:82.

(4) ينظر: سلام أحمد إدريسو: **المرجع السابق** ، ص: 231.

1- **الأصل التّجنيسيّ**: وضمنه نجد: الجوهر، الذّات، العرض، الكمّ، الكيف، المتى، الأين الإضافة، الوضع، الفعل، الانفعال.

2- **الأصل التّحديدي**: وضمنه نجد: الماهية، الحدّ، الجنس، النّوع، الفصل، الخاصّة، الرّسم.

3- **الأصل الشّعري التّنسيبي**: وضمنه نجد: الشّعر، الخطابة، التّخييل، المحاكاة، الانفعال التّناسب، القول، التّركيب، اللّفظ، المعنى.»[1].

وهذا الأصل الأخير هو المعتمد عندنا في هذا البحث في نسقه الكلّيّ، والّذي ركّزنا فيه على أهمّ مصطلحاته؛ وهي: الصّناعة- المحاكاة- التّخييل.

الدّراسة المصطلحيّة وآلياتها:

1- ماهية الدّراسة المصطلحيّة:

1-1- مفهوم الدّراسة المصطلحيّة:

تستقي الدّراسة المصطلحيّة أهمّيتها من أهمّية المصطلح ومكانته في بناء صرح العلم وأسسه فـ:« مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفيّة، وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة.»[2]. ولذلك كان للدّراسة المصطلحيّة عميق الأثر، في التّأسيس لانطلاقة حضاريّة علميّة تعيد ضبط التّصوّرات، وتجديد المراجعات؛ سواء على مستوى الفهم أو الرّؤية أو المنهج فـ: «البحث في المصطلح بحث في عمق الذّات، والتّدقيق فيه تدقيق في العلم بالذّات.»[3]. ومادام هذا العمل لصيقًا بجوهر الإنسان وماهيته؛ توسّعت آفاق النّظر إليه، وتركّزت جهود البحث والتّنقيب فيه.

ولئن اتّسعت دائرة الاشتغال على "المصطلح" بالبحث والدّراسة، فإنّ مفهوم الدّراسة المصطلحيّة قد توزّع على مفهومين متقاربين؛ هما على النّحو الآتي:

أ – المفهوم الأوّل: وهو يقوم على توسيع مجال الاشتغال؛ بالنّظر إلى الدّراسة المصطلحيّة على أنّها دراسة للمصطلح، كيفما اتّفق، دون تحديد إطار منهجيّ محدّد بضوابط، مرسوم بطرائق وآليات، ودون تركيزٍ على مجال مصطلحيّ بعينه، ونجد لهذا المفهوم عديد التّعريفات الّتي تحاول السّباحة في

---

(1) سلام أحمد إدريسو: **المرجع السابق** ، ص: 231.

(2) عبد السّلام المسدّي: **قاموس اللّسانيات (مع مقدّمة في علم المصطلح)**، مرجع سبق ذكره، ص:11.

(3) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات النّقد العربيّ لدى الشّعراء الجاهليّين والإسلاميّين: قضايا ونماذج**، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء- المغرب، ط1، 1993م، ص:07.

فلكه، منها تعريف الباحث فريد الأنصاري حين قال بأنّها: «بحث في المصطلح لمعرفة واقعة الدّلاليّ من حيث مفهومه وخصائصه المكوّنة له، وفروعه المتولّدة عنه ضمن مجاله العلميّ المدروس به.»[1]. وهو تعريف يركّز على الغاية من البحث دون أن يشير إلى شيء من منهجه، كما أنّه وسّع من البحث في المصطلح "مجاله العلميّ"، ولم يحصره في حيز نصوصه (المدوّنة المدروسة)، ونجد تعريفًا آخرًا للباحث إدريس الفاسيّ الفهريّ بعد أن انتقد التّعريف السّابق في عدّة نقاط منه، يعتبر أنّ الدّراسة المصطلحية: «منهاج عمل يحصر ويصف استعمالات واصطلاحات علم ما، في نصّ من نصوص ذلك العلم.»[2]. وقد عُدَّ هذا التّعريف مجملًا و خاصًّا بالعارفين للدّراسة المصطلحيّة والمشتغلين بأعمالها، ثمّ أردف بعده بتعريف ثانٍ يعتبره مفصّلًا مبيّنًا عن الدّراسة المصطلحيّة لمن لا يعرفها بقوله: «الدّراسة المصطلحيّة هي استخراج اصطلاحات نصّ من نصوص علم ما وتحليل استعمالاتها، ثمّ تعليل معانيها، وتصنيفها بحسب شواهد النّصّ نفسه، من أجل تعريف المفاهيم الّتي تدّل عليها تلك الاصطلاحات.»[3].

كما نجد تعريفًا ثالثًا للباحث مصطفى اليعقوبي في نفس فعاليات الدّورة العلمية التّدريبيّة الّتي بعنوان: "نحو منهجية للتّعامل مع التّراث الإسلاميّ"، إذ يعرّف فيها الدّراسة المصطلحيّة بأنّها:« تناول المصطلح بإعمال الذّهن في نصوصه، قصد الكشف عن واقعه الدّلاليّ والاستعمالي، كشفا يجعله محدّد المعاني والخصائص والعلاقات والضّمائم ، ومعالجة ما يتعلّق به من قضايا ومسائل.»[4]. وهذه التّعريفات بصرف النّظر عمّا يُقال في عموميتها أو عدم ضبط قواعدها المنهجيّة والإجرائيّة، تعدُّ محاولات جادّة في طريق السّير نحو انضباط منهجيّ ومفهوميّ للدّراسة المصطلحيّة؛ لكون الكلام في هذا النّوع من الدّراسات كان وقتئذٍ بِكْراً مُسْتجَدًا.

ب– المفهوم الثّاني: ويمكن وصفه بالمفهوم الخاصّ أو المفهوم النّاضج الّذي استوى على سوقه، وهو الّذي وجد قبولًا واسعًا عند جمهور معتبر من الباحثين في المصطلح، وقد بسطه الشّاهد البوشيخي في دراسته:"نظرات في المصطلح والمنهج" بأنّه: « ضرب من الدّرس العلميّ لمصطلحات مختلف العلوم

---

(1) فريد الأنصاري: **المصطلح الأصوليّ عند الشّاطبي**، مرجع سبق ذكره، ص:56.

(2) معهد الدّراسات المصطلحيّة والمعهد العالمي للفكر الإسلاميّ: دورة علميّة تدريبيّة بعنوان: **"نحو منهجيّة للتّعامل مع التّراث الإسلاميّ"** أيام 30-10/11/5-1996م، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء– المغرب، ط1، 2000م، ص:235. وهو تعقيب إدريس الفاسي الفهري على ورقة فريد الأنصاري.

(3) **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) **المرجع نفسه**، ص:246.

وفق منهج خاصّ، بهدف تبيّن وبيان المفاهيم الّتي عبّرت أو تعبّرُ عنها تلك المصطلحات، في كلّ علمٍ، في الواقع، والتّاريخ معاً.»[1].

وممّا زاد هذا المفهوم للدّراسة المصطلحيّة تمكُّنًا وحضوراً؛ الرّؤية الكلّيّة الّتي ينضوي تحتها الاشتغال بالمصطلح، فهي: «مشروع علميّ وضرورة حضاريّة.»[2]؛ هي مشروع علميّ لأنّها تهدف إلى التّمهيد لعمل معرفيّ مؤسّساتيّ يعيد للأمّة نهضتها؛ ألاّ وهو المعجم التّأريخيّ للّغة العربيّة[3]، وهي ضرورة حضاريّة:« لأنّها تتعلّق ماضيًا بفهم الذّات، وحاضرًا بخطاب الذّات، ومستقبلًا ببناء الذّات.»[4].

2- منهج الدّراسة المصطلحيّة: لا يفضي البحث دون المنهج القويم إلّا إلى شيء غير ذي بال، لذلك يُعدُّ المنهج؛ الحجر الأساس للبحث العلميّ، فهو الّذي يضفي عليه المشروعيّة والفاعليّة والقبول؛ إذ بدونه يصبح البحث العلميّ إنشائيات لا تنضبط بمقاييس محدّدة و لا بقواعد ثابتة، فلا يقدّم حينئذٍ نتائجَ معتبرة.

ولقد تعدّدت تعريفات المنهج في البحث اللّغوي لتصبّ في بوتقةٍ واحدةٍ تزكّي ضرورة العمل والالتزام به، فنجد المنهج في مفهومه اللّغويّ، يكاد يترادف مع الوضوح والاستقامة في السّير والعمل، فـ:« النَّهجُ: الطّريق الواضح، كالمنهج والمنهاج.»[5]. وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾.[6].

أمّا في الاصطلاح، فهو يتمحور حول كونه الطّريقة المتّبعة من قبل الباحث للوصول إلى نتائج صائبة في بحثه. ومن جملة التّعريفات الّتي تذهب إلى هذا المعنى نجد تعريف أصحاب "منطق بورورويال" سنة 1662م، الّذي يقول بأنّ المنهج هو:« فنّ التّنظيم الصّحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون جاهلين بها، وإمّا من أجل البرهنة عليها حين نكون عارفين بها»[7]. كما نجد لمفهوم المنهج تعريفًا آخرا موغلًا في تاريخ المعرفة الإنسانيّة، وذلك في

---

(1) الشّاهد البوشيخي: **دراسات مصطلحيّة**، مرجع سبق ذكره، ص:44.

(2) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، دار القلم، الصفاة – الكويت، ط2، 1995م، ص:03.

(3) ينظر: **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) **المرجع نفسه**، ن ص.

(5) مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزأبادي: **المصدر السابق**، (مادّة: نهج)، ص:208.

(6) القرآن الكريم، السّورة: المائدة، الآية :48.

(7) زكي جمعة: **المعرفة والبحث العلميّ**، دار الفارابي، بيروت– لبنان، ط1، 2016م، ص:100.

الحضارة اليونانيّة، حين:« كان يعني في أصله الاشتقاقيّ اليونانيّ الطّريق الّذي يسير فيه الباحث، وهو يفترض مجهودًا يبدله الدّارس وصولًا إلى إنجاز هدف سواء أكان الهدف بحثًا أم دراسة.»[1].

وعلى هذا الخط سار المفكّرون العرب في حديثهم عن المنهج، فقد عرّفه علي جواد الطّاهر في كتابه "منهج البحث الأدبيّ" بقوله هو: «الطّريق الّتي يسير عليها دارس ليصل إلى حقيقة في موضوع من موضوعات [الأدب]، منذ العزم على الدّراسة وتحديد الموضوع، حتّى تقديمه ثمرة عمله إلى المشرفين أو النّاقدين أو القرّاء "مقالًا" أو "رسالةً" أو "كتابًا"...إلخ»[2]. ويعرّف عبد الرّحمان بدوي المنهج بأنّه: «طائفة من القواعد المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم.»[3]. وقال عنه أيضًا؛ هو:« الطّريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامّة، الّتي تهيمن على سير العقل، وتحدّد عملياته حتّى يصل إلى نتيجة معلومة.»[4]. وعرّف أحمد بدر المنهج بأنّه: «الطّريقة الّتي يتّبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة.»[5]

ويمكننا بنظرة تأصيليّة أن نربط المنهج في إرهاصاته الأولى بعلم المنطق، فنُجمِل هذه التّعريفات كلّها بالقول إنّ:« مفهوم المنهج هو ما يقدّمه لنا علم المنطق من مبادئ وقواعد نهتدي بها ونستعملها في تحصيلنا للمعارف العلميّة، في كلّ جوانب العلوم الّتي نشتغل بها.»[6]، مع مراعاة خصوصيّة موضوع العلم وما يتوافق معه من مبادئ وقواعد.

هذه الرّؤية عن المنهج في عمومه، أمّا في ما يخصّ منهج الدّراسة المصطلحيّة في بحثنا هذا، فإنّه جملة من المناهج المتواشجة المتسلسلة المتكاملة، الّتي تحاول الوصول إلى هدفها عبر أركانها الخمسة في مرحليّة مرتبة، فالمراد في هذه الدّراسة المصطلحيّة بالمنهج: «طريقة البحث المفصّلة المطبّقة على كلّ مصطلح من المصطلحات المدروسة، في إطار منهج من مناهج الدّراسة المصطلحيّة بالمفهوم العامّ.»[7]. والّتي تتطلّب في كلّ مرحلة؛ منهجًا مخصوصًا بها، وهو ما سنتبيَّنُهُ في أركان الدّراسة المصطلحيّة.

---

(1) عبد الحميد حسن: **مستويات الخطاب المنهجيّ في العلوم العربيّة الإسلاميّة**، دار رؤية، القاهرة – مصر، ط2، 2013م، ص:14.

(2) الطّاهر علي جواد: **منهج البحث الأدبيّ**، مطبعة العاني، بغداد– العراق، (د.ط)، 1970م، ص:21-22.

(3) عبد الرّحمان بدوي: **مناهج البحث العلميّ**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص:03.

(4) **المرجع نفسه**، ص:05.

(5) أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط2، 1975م، ص:33.

(6) عبد الحميد حسن: **المرجع السابق**، ص:18.

(7) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مطبعة آنفو– برانت، فاس–المغرب ،ط1، 2002م، ص:22.

3- أركان الدّراسة المصطلحيّة:

1- الرّكن الأوّل: الإحصاء.

قبل البداية في دراسة الرّكن الأوّل من أركان الدّراسة المصطلحيّة؛ ألا و هو "الإحصاء"، وجب علينا أن نضبطه بثلاث تساؤلات أساسية؛ وهي كالتّالي:

- ما هو الإحصاء؟
- ماذا نحصي؟ أو ما موضوعه؟
- كيف تتمّ عمليّة الإحصاء جمعًا وتصنيفًا؟

1-1- تعريف الإحصاء: تتعدّد معاني الإحصاء في اللّغة ما بين: "العَدُّ" و"الحِفْظُ" و"الإحَاطَةُ بالشَيءِ"، فقد جاء في "اللّسان" قول ابن منظور:« الإحصاء: العَدُّ والحِفْظُ. وأحصى الشّيء: أحاط به.»[1]. وجاء في "العين" قول الخليل:« الإحصاء: إحَاطَةُ العِلْمِ باسْتِقْصَاءِ العَدَدِ.»[2]. ونجد في القاموس المحيط :« أَحْصَاهُ: عَدَّهُ، أو حَفِظَهُ، أو عَقِلَهُ.»[3].

أمّا مفهوم الإحصاء في الاصطلاح؛ فهو إجراء وطريقة عمليّة تقوم على جمع وتصنيف ووصف وتحليل المعطيات على شكل بيانات عديدة، من أجل الوصول إلى قراءة إحصائيّة تدعم أسس تفسيريّة للظّاهرة (الدّراسة)، بصورةٍ أكثر دقّةٍ ومصداقيّةٍ، ويُعرّفه أحمد بدر بقوله؛ هو: «ذلك الفرع من الدّراسات الّذي يهتمّ بالأساليب الرّياضيّة، أو العمليات اللّازمة لتجميع ووصف وتنظيم وتجهيز وتحليل وتفسير البيانات الرّقمية.»[4]. ومن أهمّ ثمرات استعمال المنهج الإحصائيّ نجد:

- يقدم لنا الإحصاء أدقّ نوع ممكن من الوصف للمعطيات:« فالوصف الإحصائيّ أو الرياضيّ أكثر دقّة وأكثر صحّة من الوصف اللّفظيّ، والدّقة والموضوعيّة من سّمات العلم الحديث.»[5].
- الاعتياد على التّحديد والدّقة في خطوات البحث، بل حتّى في تفكير الباحث:« فالمعاني والنّتائج تصبح محدّدة ومعرّفة تعريفًا كميًّا.»[6] مضبوطًا.

---

(1) جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **المصدر السّابق**، ج2، (مادّة: حصى)، ص:156.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **المصدر السّابق**، ج1، (مادّة: حصى)، ص:326.

(3) مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزأبادي: **المرجع السّابق**، (مادّة: حصى)، ص:1274.

(4) أحمد بدر: **المرجع السابق**، ص:348.

(5) عبد الرّحمان عيسوي: **الإحصاء السيكولوجيّ التّطبيقيّ**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة– مصر، ط1، 2000م، ص:08.

(6) **المرجع نفسه**، ص:08.

➢استخلاص وتلخيص نتائج دقيقة، ومنضبطة في تسلسلها المنطقيّ، فالوسائل الإحصائيّة تساعد: « في تلخيص نتائجنا بطريق ذات معنى ودلالة وبطريقة سهلة ومريحة.»[1].

➢وللإحصاء أيضًا ثمرة بالغة الأهمّية في المنهجيّة؛ وهي خاصّية التّعميم، و قد:« تكون أكثر قيمة؛ ألا وهي رسم استنتاجات عامّة من البيانات، من أجل تشكيل تعميمات يمكن الاعتماد عليها، ومن أجل اختبار صلاحية هذه التّعميمات.»[2].

ويحدّد جلفورد أهمّية الإحصاء في البحث العلميّ بقوله:« الإحصاء هو الأساس القوّي في كلّ البحوث، إذا أراد الباحث الحياة لبحثه فلابدّ أن يعتمد على الوسائل الإحصائيّة.»[3].

وعليه فإنّ الإحصاء يضفي على البحث رؤية أوضح، ومعلومة أصحّ، تغذّي البحث بحيوية مستمّرة؛ كونه يُكسب البحث المصداقيّة والمقبوليّة والعلميّة.

أمّا في ميدان الدّراسة المصطلحيّة، فالإحصاء يزداد حضورًا وشموليّة فهو:« الاستقراء التّام لكلّ النّصوص الّتي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتّصل به؛ لفظًا ومفهومًا وقضيةً، في المتن المدروس.»[4]. فالاستقراء التّام ضرورة لازمة، بمعنى أن يشتمل الإحصاء على كلّ تنوّعات وتفرّعات وعلاقات المصطلح سواء أكان بصيغة المفرد أم غيرها من الصّيغ، مع النّظر في جميع تراكيبه وقضاياه.

أمّا الاستقراء النّاقص؛ أو ما يسمّى بـ: "الاستقراء الاستدلاليّ"، والّذي سّماه عميد هذه الصّناعة؛ الشّاهد البوشيخي بـ: "العثور"، حين اعتبره:« يوحي بالوجادة المبنيّة على المصادفة لدى القراءة، لا التّتبع الاستقرائيّ الدّقيق.»[5]، فهو لا يمدّنا بنتائج وأحكام دقيقة يمكن الاطمئنان إليها.

وقبل التّوسع في أوّل خطوة منهجيّة في الدّراسة المصطلحيّة، وجب علينا الاطلاع على قوانين ما قبل البحث؛ والّتي منها:

1- المتن المدروس: وذلك بتحديد وحصر المصطلح في إطار محدّد بكتابٍ واحدٍ، أو مجموعة كتب لمؤلّف واحد، أو لمصطلح واحد عبر عصر واحد أو عدّة عصور، في قطاع معيّن من قطاعات العلم،

---

(1) عبد الرّحمان عيسوي: **المرجع السابق** ،ص:09.

(2) أحمد بدر: **المرجع السابق**، ص:319.

(3) عبد الرّحمان عيسوي: **المرجع السابق**، ص:08.

(4) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:22.

(5) فريد الأنصاري: **المرجع السّابق**، ص:68.

و:« تكون حينئذ دراسة مصطلحيّة تاريخيّة... تحسب حساب التّطور المصطلحيّ.»[1]. مع النّظر إلى المتون ذات الوزن المعرفيّ والعلميّ، إذ:« كلّما زادت قيمة النّص كان أصلح لهذه الدّراسة.»[2]، كما يجب أن تكون النّصوص:« الّتي يتمّ الاشتغال عليها، "محقّقة" و"موثّقة" و"مُكشّفة"، ذلك أنّ الدّراسة المصطلحيّة لابدّ أن تقوم على أرضيّة صلبة غير هشّة.»[3].

2- في سياقات المتن المدروس: يجب الوقوف على سياقات المتن المدروس خارجيًّا (السّياق غير اللّغويّ) وداخليًّا (السّياق اللّغويّ)، وذلك بالإحاطة التّامة والشّافية بصاحب المتن؛ حياته وعصره وشيوخه وتلاميذه واهتماماته ونسق فكره وفلسفته، وطرائقه التّعبيريّة الّتي عُرف بها، وتحديدًا على النّصوص الّتي يتمّ الاشتغال عليها، بما:« راج فيه، وما راج حوله بالشّرح والتّلخيص والتّعقيب والنّقد والمدح والذّم إلى غير ذلك...»[4].

3- في الباحث الدّارس: لابدّ من التّخصص في مجال الفنّ المبحوث فيه في حيز الدّراسة المصطلحيّة؛ ونقصد بالتّخصّص أن يتوفّر الباحث على جملة المؤهّلات النّفسيّة والمنهجيّة والعلميّة في المجال المبحوث فيه:« إذ البحث المصطلحيّ لا ينبغي أن يشتغل فيه إلّا من رسخ قدمه في علم من العلوم.»[5]، وهو ما يذلّل العقبات ويسهّل الوصول إلى المطلوبات في ثباتٍ و ثقةٍ و عزيمة.

1-2- موضوع الإحصاء: لما كانت الدّلالة زئبقيّة التّنصل، تتفلّت من بين الصّيغ والتّراكيب، ومن بين المتّفقات والمشتبهات، وجب أن يُجنّد الإحصاء ترسانة منهجيّة، تتّبع هذا التّملّص والتّعدّد الحربائي للمصطلح؛ والّتي يجب أن تضبط على النّحو التّالي:

1- إحصاء لفظ المصطلح.
2- إحصاء المشتقّات.
3- إحصاء التّراكيب.
4- إحصاء القضايا.

---

(1) إدريس الفاسيّ الفهريّ ونجيب بن عبد الله: **الإحصاء في الدّراسة المصطلحيّة**، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع 05، 2006م، ص:19.

(2) **المرجع نفسه**، ن ص.

(3) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2010م، ص:45.

(4) إدريس الفاسي الفهري ونجيب بن عبد الله: **المرجع السابق**، ص:19.

(5) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:44.

1- إحصاء لفظ المصطلح: يتعيّن إحصاء لفظ المصطلح إحصاء تامًّا، بذكر أماكن وروده وكيفيّاتها مهما اختلفت مفاهيمه، إذا اشتمّ فيه الباحث رائحة الاصطلاح، وقد يتّسع في صيغه من المفرد والمثنى والجمع، أو من التّعريف والتّنكير، أو من الاسميّة والفعليّة[1]، أو بصيغة اللّفظ المركّب؛ مضمومًا إلى غيره أو مضمومًا إليه غيره، فيتنوّع لذلك؛ ليكون:

- تركيبًا إضافيًا: فقد يكون المصطلح مضافًا أو مضافًا إليه غيره.
- أو تركيبًا وصفيًا: وقد يكون المصطلح واصفًا أو موصوفًا.
- أو تركيبًا إسناديًا: إذ يكون مسندًا أو مسندًا إليه.
- أو تركيبًا عطفيًا: فيكون عطفًا أو اسمًا معطوفًا.[2]

ويحصى جميع ذلك في فهارس ورقيّة بالجذاذات، أو بقوائم رقميّة على الحاسوب، ويُعدّ التّصنيف في الإحصاء الأوّليّ؛ بداية تصوّريّة قد تتكرّر حسب الحاجة إلى الدّقة أو حسب إعادة التّصنيف الّذي تستلزمه الدّراسة في تعدداتها التّقسيميّة.

2- إحصاء المشتقّات: بعد تمام إحصاء لفظ المصطلح، ينتقل الدّارس إلى إحصاء:« الألفاظ الاصطلاحيّة المشتقّة من جذره [المصطلح] اللّغويّ و المفهومي إحصاء تامًّا كذلك، على التّفصيل نفسه.»[3]. فلا بدُّ من ذلك شيء في المتن المدروس، ويتمّ الإحصاء على التّرتيب التّالي؛ فيبدأ بـ: المصدر ثمّ اسم الفاعل ثمّ اسم المفعول ثمّ اسم التّفضيل، ثمّ الصّفة المشبّهة، ثمّ صيغ الأفعال في الأزمنة كلّها؛ مبنيّة للمعلوم وللمجهول[4]، وليست الأفعال مصطلحات مستقلّة بذاتها؛ بل ينظر لها على أنّها مصادر، ويُستوضح منها المعنى المصدريّ لا الفعليّ.

3- إحصاء التّراكيب: بعد إحصاء المشتقّات إحصاء تامًّا، يأتي الدّور على إحصاء:« التّراكيب الّتي ورد فيها مفهوم المصطلح أو بعضه، دون لفظه، إحصاء تامًّا كذلك.»[5]، دون النّظر إلى طبيعة التّعريف مهما كان نوعه، في كلّ نصوص المتن المدروس.

4- إحصاء القضايا: وآخر ما يتمّ إحصاؤه هو:« القضايا العلميّة المندرجة تحت مفهومه وإن لم يرد

---

(1) ينظر: الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:22.

(2) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:46.

(3) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:23.

(4) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:46.

(5) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:23.

بها لفظه.»[1]. وتتعلّق القضايا بخصوصيّة كلّ مصطلح قوّةً وضعفًا في النّسق المصطلحيّ الكلّيّ، لذلك وجب أن:« تتضمّن كلّ المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس، وما يتّصل به؛ المرتبطة بالمصطلح أو المرتبط بها المصطلح.»[2].

وزيادة في التحرّز والاحتياط المنهجيّ في ضبط الإحصاء، كي لا تندّ شاردة ولا واردة من عمليّة الإحصاء، على الباحث ألاّ:« يرصد فقط المواد القطعيّة الاصطلاحيّة أو الظّاهرة الاصطلاحيّة، وإنّما يتعدّاه –احتياطًا– إلى ما ضعفت اصطلاحيّته، وربّما رصد من الاستعمال حتّى بعض اللّغويّ الّذي يُعين على التّبيّن للمصطلح بعض الإعانة، وذلك مراعاة لتوقُّف بعض المصطلحات على بعض، وليتمّ تصوّر المصطلح وتصويره في حجمه الحقيقي، وليتحدّد موقعه وعلاقاته في الكتاب أو الكتب المدروسة.»[3]، ولهذا طريقة محدّدة ومنضبطة تسهّل عمليّة الإحصاء، والّتي يجب أن تكون سهلة واضحة في استيعاب المادّة المصطلحيّة المحصاة، وهو ما سنبيّنه في الخطوة التّالية:

1-3- كيفيّة الإحصاء والتّصنيف: دأب المصطلحيّون إلى وقت قريب في الدّراسات المصطلحيّة على العمل في خطوة الإحصاء بالجذاذات الورقيّة، لكنّهم الآن يعتمد أغلبهم على إمكانات الحاسوب التقنية السّريعة والموسّعة، خاصّة في إطار البنوك المصطلحيّة حيث أضحت المصطلحيّة وظيفة ومهنة بحثية، والاصطلاح فيها:« يُعدُّ دراسة علميّة للمفاهيم والمصطلحات واستعمال [ها] داخل اللّغات المختصّة.»[4]، فانتقلت الجذاذة الورقيّة إلى جذاذة رقميّة ضمن قاعدة بيانات ضخمة في إطار مصطلحيّ لجميع المعارف الإنسانيّة، تحت تصرّف مستعملين بمختلف حاجاتهم وتخصصاتهم المتعدّدة عبر الشّبكة العنكبوتيّة.[5]

أمّا فيما يخصّ الجذاذة، فيتمّ إخضاعها لتصميم معيّن ودقيق ومضبوط ،حسب خصوصيّة كلّ عمل وطبيعة كلّ مصطلح، فتعنون الجذاذة حسب المادّة الاصطلاحيّة، ويكون فيها: عنوان المؤلّف (الكتاب)، واسم المؤلّف، مع :« تحديد رقم الصّفحة والسّطر، وكذا عدد التّكرار في نفس السّطر،

---

(1) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:23.

(2) **المرجع نفسه**، ص:30.

(3) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:16.

(4) سيليفيا بافيل وديان نولي: **دليل الاصطلاح**، ترجمة: خالد الأشهب، دار كنوز المعرفة، عمان– الأردن، ط1، 2016 م، ص: 129- 130.

(5) لمزيد من التّوسع ينظر: سيليفيا بافيل وديان نولي: **دليل الاصطلاح**؛ والّذي ينقل التّجربة الكنديّة في بناء بنك المصطلحات المسمّى " تيرميوم"؛ والّذي يحتوي على أكثر من مليون جذاذة رقميّة.

بوضع رقم صغير فوق السّطر أو وضعه بين قوسين أمام رقم السّطر والصّفحة.»[1]، ويتمّ تمييز المصطلح في وروده ضمن النّثر أو الشّعر، والتّمييز كذلك بين المصطلح المعّرف وغير المعّرف بعلامات مخصوصة، هذا في وجه الجذاذة، أمّا ظهرها؛ فإنّه يخصّص لتسجيل الملاحظات أو الأفكار الّتي تخطر في ذهن الباحث أثناء الإحصاء[2].

كما يجب أن يخصّص لكلّ إحصاء جذاذة حسب متطلّباته، فجذاذة إحصاء المصطلح ليست كجذاذة إحصاء التّعريفات (التّراكيب) ، وكلاهما ليستا كجذاذة جمع وإحصاء القضايا وفي هذا الإطار قد اجتهد معهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس – المغرب– بضبط نموذج تمَّ الاتّفاق عليه، وذلك في اليومين الدّراسيّين الخاصّين بـ: "مشروع المعجم التّاريخي للمصطلحات العربيّة المعرّفة" اللّذين نظمهما المعهد بتاريخ:14-15 مارس 1998م.[3]

أمّا تصنيف المحصى فيتعلّق بالدّرجة الأولى بالأهداف المتوخّاة من البحث؛ فيتمّ فيها:

1- تصنيف المصطلح الرّئيس أوّلًا: فالمصطلح يكون فيه:« اعتبار المصدر الأصل، والاجتزاء أو الاستعاضة به عن الفعل، ولا يتخلّف ترتيب الاشتقاق إلاّ إذا غُلّبت الأهمّية الاصطلاحيّة لملحظ ما، يجعل تقديم المتأخّر أنسب.»[4].

2– تصنيف مشتقّات المصطلح: والاعتبار يكون فيها للأقرب من المصطلح الرّئيس في علاقاته، لكن يمكن الأخذ بالتّصنيف على النّحو التّالي؛ فـ:« يُبدأ بالمصدر وتُلحق به الأفعال، ثمّ يليه اسم الفاعل مفردًا ومثنّى وجمعًا، ثمّ الصّفة المشبّهة، ثمّ اسم المفعول مفردًا ومثنّى وجمعًا، ثمّ اسم التّفضيل، مع مراعاة تقديم المعرفة على النكرة، والمفرد على المثنّى والجمع.»[5].

3– تصنيف تراكيب المصطلح: فالتّراكيب الّتي ورد بها المصطلح مضمومًا إلى غيره، أو مضمومًا إليه غيره، يمكن أن يتمّ التّصنيف لها على النّحو التّالي:

- التّركيب الإضافي.
- التّركيب الوصفي.
- التّركيب العطفي.

---

(1) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:48.

(2) ينظر: **المرجع نفسه**، ص ن.

(3) ينظر: **المرجع نفسه**، ص:49.

(4) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:19.

(5) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:50.

- التّركيب الإسنادي.

4- تصنيف العلاقات: يراعى في تصنيف العلاقات؛ على العلاقات الأوضح فالواضح ثمّ الأقلّ وضوحًا، فيما يخصّ المصطلح الأصل مع المصطلحات الأخرى المبثوثة في ثنايا المتن المدروس، أمّا فيما يتعلّق بنوعيتها، فقد تتعدّد وتتنوّع بشكلٍ موسّع، فمن ذلك التّصنيف الّذي طرحته المنظمّة الدّوليّة للمعيرة "إيزو"(ISO) سنة1951م، وهو:« يشتمل على خمسة عشر تصوّرًا للعلاقة بين مفهومين، تؤول إلى أكثر من هذا العدد في العلاقة بين أكثر من مفهومين، ولكلّ تصور من تصوّرات العلاقة هاته، رمز خاصّ به كما في توصية إيزو.»[1]. كما قسّم عميد الدّراسة المصطلحيّة في المدرسة الفاسيّة؛ الشّاهد البوشيخي هذه العلاقات إلى ثلاث علاقات رئيسة؛ وهي:

أ- علاقات الائتلاف: كالتّرادف و التّعاطف.

ب- علاقات الاختلاف: كالتّضادّ و التّخالف.

ج- علاقات التّداخل والتّكامل: كالعموم والخصوص والأصل و الفرع[2].

فالملاحظ على هذه العلاقات من أوّل وهلة يدرك استيعابها لدائرة النّسب المنطقية للألفاظ والمعاني[3]، غير أنّ تصنيف الشّاهد البوشيخي بالنّسبة للدّائرة المنطقية تنقصه علاقات المساواة كالتّساوي والتّماثل والاشتراك، رغم تقاربها مع علاقات الائتلاف، وسنحاول استيفاء هذه العلاقات لكونها متماشية مع الفكر الفلسفيّ والمنطقيّ لأصحاب المتون المدروسة.

1- تصنيف تعريفات المصطلحات: يجب أن يتوّفر تصنيف تعريفات المصطلحات على مراعاة الجانب التّاريخيّ[4]. في المتن المدروس أو المتون المدروسة على حسب تاريخ كتابة المدوّنة، فإنّ لم يُعْلَمْ تاريخ التّدوين يُراعى سنة الوفاة لكاتبه، ولا ينظر في جمع وتصنيف التّعريفات إلى طبيعتها ونوعها، بل يدّون ويصنّف كلّ ما يحتوي على ما يوحى بالتّعريف، مهما كانت صيغته.

2- تصنيف القضايا: يتمّ تصنيف القضايا المرتبطة بالمصطلح حسب الأهمّية والأولويّة في المعالجة الدّراسة، وهذا متعلّق بمدى قرب وبعد أو وضوح وغموض، أو أصليّة وفرعيّة القضيّة المرتبطة بالمصطلح فـ:« مراعاة ارتباط كلّ قضيّة بالمصطلح المدروس ارتباطًا يراعى فيه تسلسل القضايا بحسب

---

(1) إدريس الفاسي الفهري ونجيب بن عبد الله: **المرجع السّابق**، ص:24.

(2) ينظر: الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:28- 29.

(3) ينظر: عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، دار القلم، دمشق- سوريا، ط15، 2018م، ص:57- 58 .

(4) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:51.

أهمّيتها في علاقتها بالمصطلح المدروس.»[1]، ضرورة منهجيّة مساعدة في بيان المفهوم و تعالقاته المتواشجة مع مختلف القضايا.

وقد بيّن الشّاهد البوشيخي أهمّ هذه القضايا، والّتي منها: «الأسباب والنّتائج والمصادر والمظاهر، والشّروط والموانع، والمجالات والمراتب، والأنواع والوظائف، والتّأثّر والتّأثير...»[2]. وتعدّ هذه القضايا مستوعبة لاستخلاص الأنساق المصطلحيّة في أيّ علم كان، إلا ما كان مخصوصًا بمجال علميّ معيّن في بعض الجزئيات.

ومع تراتب وترتيب هذه التّصنيفات تبقى رؤية الباحث وخصوصيّة البحث والهدف منه أهمّ ما يوّجه وينظّم هذه التّصنيفات.

2- الرّكن الثّاني: الدّراسة المعجميّة:

2-1- مفهوم الدّراسة المعجميّة: يقصد بالدّراسة المعجميّة دراسة معاني المصطلح الأصليّة والهامشيّة في المعاجم اللّغويّة أوّلًا، ثمّ في المعاجم الاصطلاحيّة بعدها[3].

2-2- أنواع الدّراسة المعجميّة: من خلال التّعريف السّابق، يتبيّن لنا أنّ الدّراسة المعجميّة تنقسم إلى نوعين؛ و هما:

1- الدّراسة المعجميّة اللّغويّة: والّتي يحاول فيها الباحث إيجاد المعاني اللّغويّة للمصطلح وما يرتبط منها ارتباطًا وثيقًا به، وذلك بتتبّعها في مظانّها؛ ونقصد بذلك المعاجم اللّغويّة من أقدمها إلى أحدثها في دراسة للمعاني:« دراسة تبتدئ من أقدم ما اعتُمد عليه منها مُسجّلة أهمّ ما فيه، وتنتهي بأحدث ما اعتمد عليه منها مسجّلة أهمّ ما أضاف.»[4]. ومن أبرز المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في الدراسة المعجمية اللغوية، جملة من المعاجم اللّغويّة على التّرتيب التّاريخيّ لها، كما تتطلّبه الدّراسة المعجميّة واللّغويّة؛ وهذه المعاجم هي كالتّالي:

- معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ).
- جمهرة اللّغة، لابن دريد ؛ محمّد بن الحسن(ت321هـ).
- ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي(ت 350هـ)
- تهذيب اللّغة، للأزهريّ؛ أبو منصور محمّد بن أحمد (ت 370هـ).

---

(1) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:52.

(2) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سلق ذكره، ص:31.

(3) ينظر: **المرجع نفسه**، ص:31.

(4) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:16

- المحيط في اللّغة، للصّاحب بن عبّاد (ت 385هـ).
- معجم مقاييس اللّغة، لأحمد بن فارس (ت 395هـ).
- المجمل في اللّغة، لأحمد بن فارس.
- تاج اللّغة وصحاح العربيّة، للجوهري (ت400هـ).
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ).
- أساس البلاغة، لجار الله الزّمخشري (ت538هـ).
- مختار الصّحاح، للرّازي (ت 666هـ).
- لسان العرب، لابن منظور (ت 711هـ).
- القاموس المحيط، للفيروز أبادي (ت 817هـ).
- تاج العروس من جواهر القاموس، للشيخ مرتضى الزّبيدي(ت 1205هـ).

2- **الدّراسة المعجميّة الاصطلاحيّة:** لا يكتفي الباحث بما ورد في المعاجم اللّغويّة، لأنّ البحث يقوم في الأساس على "الاصطلاح"، فلا مناص من ولوج لغة التّخصص الّتي تطلب من مظانّها كذلك، وهي المعاجم الاصطلاحيّة الّتي تبرز وشائج التّرابط بين اللّغة والاصطلاح، ولابدّ من التّتبّع التّاريخيّ لها، لرصد مظاهر التّطوّر الاصطلاحيّ، ومن أبرز المعاجم الاصطلاحية في ميدان هذا البحث، يمكننا أن نجمل مجموعة من المعاجم، والّتي منها:

أ- المعاجم الاصطلاحيّة القديمة:

- رسالة الحدود لجابر بن حيان (ت200هـ).
- رسالة الحدود والرّسوم للكندي (ت252هـ).
- رسالة الحدود الفلسفيّة للخوارزمي الكاتب (ت387هـ).
- رسالة الحدود لابن سينا (ت 428هـ).
- رسالة الحدود للغزالي (505هـ).[1]
- كتاب التّعريفات للجرجاني (ت 816هـ).
- كتاب مفتاح السّعادة و مصباح السّيادة لطاش كبرى زادة (ت968هـ).
- كتاب الكلّيّات لأبي البقاء الكفوي (ت1095هـ).

[1] رسائل الحدود الخمسة المذكورة، وردت كلّها ضمن كتاب: عبد الأمير الأعسم: **المصطلح الفلسفيّ عند العرب**، تقديم: ناصر الأنصاري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، ط2، 2006م.

- كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت1158هـ).
- كتاب دستور العلماء لعبد النّبي الأحمد نكري (كان معاصرًا للتّهانوي).

ب – معاجم الاصطلاحيّة الحديثة:

- كتاب؛ الفارابي في حدود ورسومه لجعفر آل ياسين.
- المعجم الفلسفيّ لجميل صليبا.
- المعجم الفلسفيّ لإبراهيم مدكور وآخرين.
- المعجم الفلسفيّ ليوسف كرم وآخرين.

2-3- شروط الدّراسة المعجميّة: لتعطي الدّراسة المعجميّة ثمارها في أجود وأكمل شكل، وجب التّقيد بمجموعة من الشّروط، وقد فصّل فيها اليعقوبي في ورقته البحثيّة المشاركة بالدّورة التّدريبيّة بمعهد الدّراسات المصطلحية بفاس، المغرب لسنة 1999م، وهذه الشّروط كالتّالي:[1]

1- **الاستيعاب:** ويقصد به استيعاب جميع المعاجم اللّغويّة المتاحة قدر الإمكان دون تغليب أخذ أحدها على الآخر؛ وهو الاستيعاب في المصادر، أمّا الاستيعاب في المعاني، فبالضّرورة يكون فيه استيفاء جميع الدّلالات والمعاني، الّتي يُظنّ أنّ المصطلح امتداد لغويّ لها. أو أنّها اتّساع مصطلحيّ له.

2- **التّدرّج:** ويقصد به التّدرّج الزّمني في استخلاص المادّة المعجميّة من المعاجم اللّغويّة أو الاصطلاحيّة:« من أقدمها مسجّلة أهمّ ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلّة أهمّ ما أضاف.»[2]، ليتمّ التعّرف على التّطوّر الدّلاليّ لمعاني المصطلح ومفاهيمه، كما يجب لتتبّع التّدرّج الدّلاليّ للوصول إلى هذه الغاية؛ من تتبع :«

– المعنى الحسّيّ فالعقليّ،

– المعنى الوضعيّ فالمجازيّ،

– المعنى اللّغويّ فالاصطلاحيّ،

– المعنى الأصليّ فالفرعيّ.»[3].

3- التّكامل: ويعني به أن تتكامل مصادر الدّراسة المعجميّة في إعطاء صورة كلّيّة عن معاني المصطلح المتفرّعة (الفروع)، والمترامية (الأطراف) في هذه المصادر؛ إذ: «يكون في بعضها تعميم وفي بعضها

---

(1) ينظر: مصطفى اليعقوبي: "**الدّراسة المعجميّة للمصطلح**"، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس–المغرب، ع 05، 2006م، ص:34.

(2) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:23.

(3) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:18.

تخصيص، أو يكون فيه معنى حسّيّ أو وضعيّ أو لغويّ، وفي غيره معنى عقليّ أو مجازيّ أو اصطلاحيّ.»[1]. وهذا يمكّن الباحث من أن يظفر بإحاطة مفهوميّة موسّعة، تمكّنه من ضبط أقربها إلى مفهوم المصطلح دون أن ينسى المعاني والدّلالات الحافّة له.

4- الاقتصار على ما يفي الحاجة: وذلك بالتّوسط بين الاختصار المخلّ والحشو المملّ، والضّابط في هذا؛ هو مدار الدّلالة المصطلحيّة المبحوث فيها، لذلك فالواجب على الباحث أن:« ينتقي من الشّروح أدقّها وأجمعها وأقدمها، ولا يكاد يُعْنى بغير ما يُظنّ أن منه أم من بعضه أُخِذَتْ الدّلالة الاصطلاحيّة.»[2].

5- **التّوثيق:** ويعني به الأمانة العلميّة في النّقل، مع الضّبط في التّدوين، والإحالة للأقوال إلى أصحابها.

2-4- ثمرات الدّراسة المعجميّة: يمكن أن نستخلص خمس ثمرات واضحة المعالم للدّراسة المعجميّة، كما بيَّنها عميد هذه الصّناعة؛ الشّاهد البوشيخي؛ وهي على النّحو التّالي:

- **الوقوف على مدار المادّة اللّغويّة للمصطلح:**

فـ "مدار المادّة اللّغويّة" هو البحث في المنطلقات والأصول اللّغوية العامّة للمصطلح، لما بين اللّغة والاصطلاح من "مناسبة"، وهي فلسفة تجريديّة مقيّدة للتّصوّرات والمفاهيم، تحاول إرجاع اشتقاقات اللّفظ المتعدّدة إلى أصلٍ واحدٍ أو أصلين أو أكثر بقليل، كنواة للمعنى. وهذا يتطلّب دراسة موسّعة لمعاجم اللّغة، لكن كفانا مؤونةَ ذلك العالم اللّغويّ النّحرير؛ أحمد بن فارس الرّازي في معجمه "مقاييس اللّغة".

- **التّعرف على الأصول اللّغويّة للمصطلح:**

وقد أوجب العلماء قديمًا والمصطلحيّون حديثًا، ضرورة وجود مناسبة بين المدلول اللّغويّ والمفهوم الاصطلاحيّ، فالاصطلاح في جوهره ما هو إلاّ:« اتّفاق قوم على تسميّة شيء باسمٍ بعد نقله عن موضوعه الأوّل [الموضوع اللّغويّ] لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها.»[3]. لذلك فإنّ خصوصيّة كلّ علم أو تخصّص في أنّه:« ينحت لنفسه من اللّغة معجمًا خاصًّا، وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللّغة للمواضعة الجماعيّة، فإنّ المصطلح العلميّ في سياق نفس النّظام

---

[1] مصطفى اليعقوبي: **المرجع السّابق**، ص:37.

[2] الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[3] علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني: **المرجع السابق** ، ص:175.

اللّغويّ يصبح مواضعة مضاعفة؛ إذ يتحوّل إلى اصطلاح داخل اصطلاح»[1]. ولذلك فإنّ الثّمرة الأساس من الدّراسة المعجميّة هي إدراك هذه الصّلة (المناسبة) بمختلف تمظهراتها؛ الظّاهرة أو الخفيّة، وللوصول إلى ضبط مأخذ المصطلح بدقّة وعلميّة في منهج الدّراسة المصطلحيّة، وعليه وجب على الباحث أن يتّبع الخطوات التّالية:[2]

1- تجنّب الاقتصار على دلالة لغويّة واحدة لا تكون لها علاقة بالدّلالة الاصطلاحيّة؛ مما يفقد الفائدة المرجوة من الدّراسة المعجميّة.

2- ضرورة ضبط الصّيغة الصّرفيّة للمصطلح المدروس: فكلّ زيادة في المبنى لها زيادة في المعنى، ولذلك فالصّيغة الصّرفية تفيد الباحث في ضبط المعاني الّتي يشرح بها المصطلح من جهة، كما تضبط علاقات المصطلح الأساس مع مشتقّاته من جهة أخرى.

3- تجنّب الخلط بين دلالتي أسماء الأضداد: والمرجع في اجتناب الخلط هو القراءة السّياقيّة الصّحيحة، فضلًا على نباهة الباحث وفطنته.

4- تجنّب إيراد كلّ الشّروح اللّغويّة الّتي شرح بها المصطلح: والمقصود بـ "كلّ الشّروح" الّتي لا علاقة لها بالمعنى اللّغويّ للمصطلح؛ إذ لا داعي لأن يضيّع الباحث جهده ووقته فيما لا طائل منه، وأن يتعب القارئ فيما لا ينفع بحثه.

5- الوقوف على الشّروح الّتي شُرح بها المصطلح: ويتمّ ذلك بمعرفة الدّلالات الجديدة الّتي اكتسبها المصطلح في مجال التّخصّص أو دلالاته في التّخصّصات الأخرى (العلوم والفنون الأخرى) و:«المقصود بمعرفة شروح المصطلح لا يعني البتة إسقاطها كما هي، بل يُتوخى منها مجرد الاستئناس بها، من أجل إضاءة الدّلالة الاصطلاحيّة الخاصّة للمصطلح المدروس من خلال النّص المدروس في انتظار ما تسفر عنه الدّراسة النّصية أوّلًا والدّراسة المفهوميّة ثانيًا.».[3]

- **فقه المصطلح وتذوّقه:**

الفقه؛ أي الفهم الدّقيق الّذي لا يتأتّى إلاّ بالغوص في أعماق اللّغة وثنايا الاصطلاح، ليستشفّ منه الباحث مدارات المعاني اللّغويّة للمصطلح وتطوّراتها في سيرورتها نحو الاصطلاح إلى

---

(1) عبد السّلام المسدّي: "**المصطلحات المتّصلة باللّغة عند المتكلّمين، أنموذج القاضي عبد الجبار**"، **ضمن أعمال** ندوة: **الدّراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلاميّة**، المنعقدة بتاريخ:23 /25/24 نوفمبر 1993م، منشورات جامعة سيدي محمّد بن عبد الله، فاس- المغرب، ج 2،(د ت)، ص:02.

(2) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:60.

(3) **المرجع نفسه**، ص:66.

المجال الخاصّ والدّقيق، وهو ما يُمهّد بصورةٍ أوّليّةٍ نحو تذوّق المصطلح، الّذي يعدّ أقصى ما يرجى من ثمرات الدّراسة المعجميّة؛ كونه يذلّل لمرحلتي الدّراسة النّصيّة والدّراسة المفهوميّة.

- **تصحيح الأخطاء الّتي تقع في مرحلة الإحصاء:**

بما أنّ الدّراسة المعجميّة تشتمل على سبر النّقلة المصطلحيّة من اللّغة نحو الاصطلاح، والّتي تقوم بوظيفة مهمّة في التّفريق بين ما هو لفظ لغويّ عامّ وما هو مصطلح حقيقيّ، فإنّ هذا يساعد على تصحيح الأخطاء الّتي تكون في مرحلة الإحصاء؛ الّتي من قبيل أن يحصي الباحث بعض الألفاظ اللّغويّة ظنًّا منه أنّها مصطلحات، وعليه فإنّ هذه الثّمرة ذات طابع منهجيّ تصحيحيّ يضبط مرحليّة الدّراسة المصطلحيّة في مسألة جوهريّة وهامّة، ألا وهي "السّمة المصطلحيّة".

3- الرّكن الثّالث: الدّراسة النّصيّة:

3-1- مفهوم الدّراسة النّصيّة:

يعرّف الشّاهد البوشيخي الدّراسة النّصيّة بأنّها:« دراسة المصطلح وما يتّصل به في جميع النّصوص الّتي أحصيت قَبلُ، بهدف تعريفه، واستخلاص كلّ ما يُسهم في تجلية مفهومه؛ من صفات وعلاقات، وضمائم، وغير ذلك.»[1].

فهذه الدّراسة منضبطة بحيّز معيّن؛ إلاّ وهو النّصوص، و تتغيّا هدفًا محدّدًا في صورةٍ موسّعةٍ ألا وهو: "تعريف المصطلح"؛ ببيان أجزاء مفهومه من عديد متعلّقاته، فالنّصوص إذن:« هي المادّة الخامّ الّتي يجب أن "تعالج" داخل مختبر التّحليلات بكلّ الأدوات والإمكانات، لتقطّر منها المعلومات المصطلحيّة تقطيرًا، وتُستخرج استخراجًا.»[2]. وهذا يُلزم الباحث بتجنّب الاسقاطات المعرفيّة القبليّة على النّصوص، أو ليّ أعناق النّصوص في تمحّل وغصْب نحو دلالاتٍ ومعانٍ خارج محمولات النّصوص المعرفيّة، كما يلزمه التؤدة والأناة، فضلًا على تمكّن في الأدوات الرّشيدة للفهم من لغة وتخصّص ومنهج؛ لكون الدّراسة النّصيّة تمثّل الرّكن الأساس، بل هي: «عمود منهج الدّراسة المصطلحيّة، ما قبله يُمهد له، وما بعده يستمدّ منه؛ إذا أُحسن فيه بوركت النّتائج ، وزكّت الثّمار، وإذا أسيء فيه لم تُفْض الدّراسة إلى شيء يُذكر.»[3]. ولا يحصل هذا إلّا إذا سار الباحث على مراحل، واضحة المعالم ، متواشجة الحِلق، وهي على التّرتيب الآتي:

---

[1] الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2] **المرجع نفسه**، ن ص.

[3] **المرجع نفسه**، ن ص.

1- مراحل وإجراءات الدّراسة النّصيّة:

أ- مرحلة القراءة: تكون القراءة في هذه المرحلة استكشافيّة تصنيفيّة، وتتمّ فيها الإجراءات التّالية:

- الحسم في مدى اصطلاحية المصطلح المدروس.
- توضيح قوّة وضعف المصطلح بمدى حضوره في النّسق الكلّيّ:« إذ المصطلحات تتفاوت في طاقتها وقوّتها، والدّراسة النّصيّة تهدف إلى قياس هذه الطّاقة في جميع المصطلحات لوضعها في مواضعها اللّائقة بها... من أجل بناء النّسق الكلّيّ والجزئيّ.»[1].
- تصنيف نصوص المصطلح حسب المصطلح الأصل، فالمشتقّات، فالعلاقات.. إلخ، وهذه التّرتيبات سيأتي تفصيلها في الرّكن الخامس والأخير من الدّراسة المصطلحيّة؛ وهو العرض المصطلحيّ.

ب- مرحلة التّفهم: وهي مرحلة تتطلّب إمعان النّظر وتقليب أوجه المعاني والدّلالات في إطار محدّد بسياقات النّصوص، في حذر شديد بين إفراط أو تفريط في تفسيرات المصطلح وتأويلاته مع استفراغ الوسع في التّبصّر والنّظر، ولا تُقْتنص هذه الثّمار إلاّ بـ:« تفهم نصوص كل مصطلح نصًّا نصًّا، تفهما يستعين بكلّ ما يُؤمّن الفهم السّليم قدر الإمكان.»[2]. فقد تُعتاص المعاني، فيعزّ طلبها، فيحتاج الباحث معها في بعض الأحيان إلى جهد جهيد، ووقت طويل، لكن لابدّ من الصّبر والأناة: «وإن تطلّب مراجعات ومراجعات، وتوقّفًا أيّامًا و ليالي بل شهورًا أحيانًا.»[3]. ولا ضير؛ فدون الشّهد المصفّى إبر النّحل.

ج- مرحلة الاستخلاص لنتائج التّفهم: وهي مرحلة مرتبطة بالمرحلة الأولى؛ وتمثّل مرحلة جني ثمار التّفهم وتوجيهها إلى الهدف المطلوب؛ الّذي هو جمع العناصر الدّلاليّة والمفهوميّة لتجلية مفهوم المصطلح المدروس بكلّيّته، في حدود النّصوص المحدّدة في متن الدّراسة، بالنّظر إلى المصطلح ذاتًا ونسقًا؛ فالمصطلح بوصفه ذاتًا يكون في إطار جميع عناصره الدّلاليّة الذّاتيّة المتعلّقة به والمميّزة له عن المصطلحات الأخرى: «من سمات دلاليّة لا يمكن تعريف لفظه مع الاستغناء عن بعضها.»[4]، والّتي تضبط المفهوم الأساسي للمصطلح.

---

(1) مصطفى فوضيل: "**الدّراسة النّصيّة للمصطلح**"، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع05، 2006م، ص:44.

(2) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:16.

(3) **المرجع نفسه**، ص:17.

(4) الشّاهد البوشيخي: **دراسات مصطلحيّة**، مرجع سبق ذكره، ص:14.

أمّا المصطلح بوصفه نسقًا؛ فيكون في إطار نمو دلالات المصطلح داخليًا وخارجيًا، وهو ما يشكّل المفاهيم الثّانويّة للمصطلح، وعليه فالمصطلح/النّسق: «لا يدرس نصًّا ما أو استعمالًا اصطلاحيًّا ما، بمعزل عن نظائره، ولا يتبيّن مصطلحًا من المصطلحات بمنأى عن أُسرته، أو عما يأتلف معه ويختلف؛ فالتّضادّ والتّرادف، والاقتران والتّعاطف، والتّقابل والتّناظر، والعموم والخصوص، والإضافة والإطلاق...كلّ أولئك ضروريّ المراعاة عند التّفهم.»[1].

د- مرحلة التّصنيف لنتائج التّفهم: تقوم هذه المرحلة على إجراء تصنيفيّ لنتائج التّفهم إلى أربعة تصنيفات على النّحو التّالي:

- **التّصنيف**1: تصنّف المكوّنات الدّلاليّة للمصطلح الأساس، الّتي يشكّل مجموعها "هوية المصطلح".
- **التّصنيف** 2: تصنّف فيه: «خصائص وعلاقات كلّ معنى.»[2].
- **التّصنيف** 3: تصنّف فيه ضمائم المصطلح؛ سواء الإضافيّة أم الوصفيّة.
- **التّصنيف** 4: تصنيف القضايا المرتبطة بالمصطلح.

وتعدّ هذه العمليّة مشروعا تصنيفيّا يتأكّد ويتحقّق فيه الحسم مع الدّراسة المفهوميّة الّتي تُعمّق من تموضعات التّصنيف برسوخ نتائجها و استخلاصاتها.

هـ- مرحلة تعريف المصطلح: تتطلّب هذه المرحلة الاطلاع الواسع على كيفيّات الصّياغة التّعريفيّة للمصطلحات في التّخصص العلميّ محلّ الدّراسة، وهي تقوم على إجراء تركيبيّ لمجموع السّمات الدّلاليّة الخاصّة بالمصطلح، والمستخلصة من تنوّع النّصوص الواردة فيها ضمن المتن المدروس، إذ يتمّ: «تحديد معنى أو معاني المصطلح تحديدًا يراعي كلّ نصوص المعنى، ويكون نقلًا أمينًا- قدر الإمكان- لكلّ أو لأغلب عناصر المعنى.»[3].

ولا يستقرّ هذا المعنى على المنوال الثّابت القار، إلاّ بعد المرور على "البث التّجريبيّ" له، وذلك بـ:« صياغة تعريفات "تجريبيّة"... ثمّ اختبارها هي الأخرى بما فيها تعريف المؤلّف -إن كان له تعريفًا- وإنّما يتمّ اختبار التّعريفات ليس بناء على المقتضيات السّياقيّة فحسب، ولكن أيضًا بالنّظر إلى تطابقها مع الدّلالة الإشكاليّة الّتي يتضمّنها المصطلح أو عدم تطابقها.»[4]. وذلك لتفادي اختلال

---

(1) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:17.

(2) **المرجع نفسه**، ن ص.

(3) **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) فريد الأنصاري: **المرجع السابق**، ص:92.

النّسق الكلّيّ المشكّل لسيرورة التّفاعل المصطلحيّ داخل التّخصص العلميّ، إذ: «لا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحيّ لكلّ علم صورة مطابقة لبنية قياساته، متى فسد فسدت صورته واختلّت بنيته، في تداعي مضمونه بارتكاس مقولاته.»[1]، وهذا أوضح دليل على انتكاسة الباحث المصطلحي في مطلوبه.

و- مرحلة دراسة الخصائص والصّفات: يحاول الباحث في هذه المرحلة ضبط ماهية المصطلح الذّاتية، لاستكمال معلومات "بطاقة هُويّته"، حين يعمد إلى جملة من الإجراءات التّدقيقيّة، والّتي منها:[2]

1- التّثبت من مدى قوّة اصطلاحيّة المصطلح.

2- استخراج مختلف الخصائص والصّفات المميّزة للمصطلح.

3- التّعرف على طبيعة ووظيفة وموقع المصطلح ضمن جهازه المصطلحي.

4- التّعرف على نعوت أو عيوب المصطلح.

5- رصد خصائص المعاني الثّانويّة في حالة تعددها وإبراز الفروق بينها.

6- التّعرف على أحوال ورود المصطلح من حيث الاسميّة أو الفعليّة، والتّعريف أو التّنكير...إلخ.

إنّ هذه الإجراءات في مجملها تعمل على تموضع المصطلح في إطار النّسق الكلّيّ العامّ (الجهاز المصطلحيّ) بمعرفة الخصائص والصّفات والدّلالات الثّانويّة.

ز- مرحلة استيضاح علاقات المصطلح بغيره: يعمل الباحث في هذه المرحلة على بلورة أوّليّة للشّبكة المفهوميّة للمصطلح، برسم خارطة العلاقات العامّة (علاقات الائتلاف) والخاصّة (علاقات الاختلاف)، وذلك انطلاقًا من رصد المصطلحات المقترنة بالمصطلح أو المقترن بها في النّصوص المدروسة، مع مراعاة دور السّياق في تشكيلها (المصطلحات الثّانويّة) لعلاقاتها مع المصطلح الأساس.

ك- مرحلة دراسة ضمائم المصطلح ومشتقّاته: ففي هذه المرحلة تتّسع جوانب المصطلح الدّلاليّة داخليًّا بما يُسمّى بالضّمائم أو الأضاميم، والّتي يجب استخلاصها وتحليلها في إطار النّصوص المدروسة، أمّا جوانب المصطلح الدّلاليّة خارجيًّا، فتتّسع من خلال المشتقّات؛ بما تحملها من صورها المعرفيّة وصيغها الصّرفيّة؛ و:« الغاية المتوخّاة من وراء ذلك هي رصد الإضافات الدّلاليّة الجديدة الّتي

---

(1) عبد السّلام المسدّي: **قاموس اللّسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح**، مرجع سبق ذكره، ص:11.

(2) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:74.

تصبح للمصطلح، إمّا من خلال تركيبه تركيبًا إضافيًا أو وصفيًا، و إمّا من خلال نموه الخارجيّ عبر المشتقّات.»[1].

ل- مرحلة دراسة القضايا المرتبطة بالمصطلح: تعدّ هذه المرحلة بوابة المصطلح نحو مدارسة موضوعات العلم (التّخصّص)، بل يتّسع الأمر فيشتمل على هذه العلاقات البينيّة بين التّخصّصات المتجاورة ذات الأرومة الواحدة، وهو ما يمكن أن نسمّيه بـ: "المشترك المصطلحيّ العابر للتّخصّصات" أو "المشترك المصطلحيّ البين-تخصّصي"، والغاية من ذلك كلّه هي الوصول إلى انفتاحات المصطلح في هذا الاتّجاه مع ارتباطاته بقضاياه، إذ:« لابدّ من تتبّعها قضيّة قضيّة لأنّ التّمكّن الجيّد منها، يسهم من التّمكّن الجيّد من مفهوم المصطلح المدروس.»[2].

وبعد هذه الرحلة العلميّة للباحث مع هذه المراحل المتعدّدة، لابدّ له أن يتمرّس ويتمهّر في البحث العلمي بأدوات المختلفة من:« معطيات الإحصاء ومعطيات المعاجم، ومعطيات تحليل الخطاب؛ المقاليّة والمقاميّة معًا، ومعطيات المعارف داخل التّخصّص وخارجه، ومعطيات المنهج الخاصّ والعامّ؛ النّظريّ والعمليّ.»[3]. ومع كلّ ذلك لابدّ للباحث أن:« يحذر من كلّ ما يُزلُّ ويُضلُّ، من تصوّر سابق، وخاطر فطير، وتحميل للنّصوص فوق الطّاقة، وما أشبه.»[4]، عسى أن تكون ثمراته مفيدة نافعة، وخلاصاته فريدة ماتعة.

4- الرّكن الرّابع: الدّراسة المفهوميّة.

4-1- مفهوم الدّراسة المفهوميّة:

ويراد من الدّراسة المفهوميّة؛ استخلاص مفهوم المصطلح وضبطه ذاتًا ونسقًا من خلال اقتناص العناصر الدّلاليّة المشكّلة له في إطار المتن المدروس، ولقد عرّفها الشّاهد البوشيخي بقوله:«[هي] دراسة النّتائج الّتي فُهمت واستُخلصت من نصوص المصطلح وما يتّصل به وتصنيفها مفهوميًّا، تصنيفًا يجلي خلاصة التّصوّر المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس.»[5]. وتعدُّ الدّراسة

---

(1) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:74.

(2) **المرجع نفسه**: ص:75.

(3) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:24.

(4) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:17.

(5) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:25.

المفهوميّة:« خلاصة الدّراسة المصطلحيّة وزبدتها؛ إذ يتمّ فيها استثمار مجموع ما أسفر عنه البحث في الأركان الثّلاثة السّابقة.»[1].

2-4- خطوات ومراحل الدّراسة المفهوميّة: ولأهمّية هذه الدّراسة كونها مرحلة اجتناء الثّمار واعتصار المفاهيم والدّلالات وصبّها في قالب التّعريف، وجب أن تنضبط في خطوات عمليّة مدروسة؛ وهي على النّحو التّالي:

أ- مرحلة استخلاص نتائج الدّراسة النّصّية ودراستها: لما كانت أركان الدّراسة المصطلحيّة مترابطة ومتواشجة بعضها ببعض، فإنّ معطيات الدّراسة النّصيّة هي مادّة البحث في الدّراسة المفهومية، انطلاقًا من استخلاص النّتائج الجزئيّة للمصطلح في مختلف سياقات النّصوص وبمختلف السّمات الدّلاليّة والصّيغ الاشتقاقيّة والصّرفيّة وعديد التّراكيب اللّغويّة، لتأتي مرحلة الدّراسة المفهوميّة الّتي تتطلّب تجميع النّتائج الجزئيّة المتفرّقة للمصطلح في استنتاجات نهائيّة، وذلك بموازنتها ومقارنتها بعضها ببعض، في مراعاة للتّعدّد والتّنوّع في المصطلح؛ لغويًّا وتركيبًا و سياقيًا، للوصول إلى:« نتائج أعمّ تضمّ مجموعة من النّصوص الّتي تجمع بينها روابط معيّنة اشتقاقيّة أو لغويّة أو سياقيّة أو دلاليّة.»[2]، وعلى الباحث في هذه المرحلة: «ألاّ يوظف إلاّ ما أفرزه تفهّم النّصوص المدروسة؛ وذلك معناه الابتعاد عن الفهوم الجاهزة والأحكام الرائجة، ومن تمّ فإنّ الإسقاط و التّمحل منهيٌّ عنهما في هذا المقام.»[3]، ولأنّ مفهوم المصطلح مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنصوصه، إلاّ ما دعّم الباحث به بحثه خارج نصوص المتن من المؤلّف نفسه، على سبيل الاستئناس في حيز الضّرورة.

ب- مرحلة التّصنيف المفهوميّ لنتائج الدّراسة النّصيّة: تعدّ هذه المرحلة؛ تنسيقيّة تصنيفيّة تجميعيّة بامتياز لنتائج الدّراسة المصطلحيّة ككلّ، لكونها تسبق مرحلة التّعريف؛ الّتي هي زبدة العمل المصطلحيّ؛ إذ تعتمد هذه المرحلة على:« جمع السّمات الدّلاليّة الّتي ستسهم -مجتمعة- في التّعريف، ثمّ ترتيبها ترتيبًا داخليًّا يراعى مدى خدمتها له.»[4]، وفق رؤية بنائيّة خاصّة بالعلم المدروس (المنطق) و متوافقة مع المؤلّف في تصوّره في بناء المفاهيم ووضع المصطلحات، ثمّ بعد ذلك النّظر في الدّلالات المتعدّدة للمصطلح، وتصنيفها حسب القرب أو البعد عن الدّلالة الرّئيسة للمصطلح، فهذه الخطوة

---

(1) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:76.

(2) فريدة زمرد: **مفهوم التّأويل في القرآن الكريم دراسة مصطلحيّة** ، مركز الدّراسات القرآنيّة والرّابطة المحمديّة للعلماء، الرّباط- المغرب، ط1، 2014م، ص:50.

(3) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:77.

(4) **المرجع نفسه**، ص:78.

الأولى؛ المتعلّقة بالعناصر المكوّنة لمفهوم المصطلح، تعقبها الخطوة الثّانية والمتعلّقة بجميع ما يتّصل بالمصطلح المدروس، وفق التّرتيب التّالي:

1- الخصائص المميزة للمصطلح (الصّفات المصنّفة والمبيّنة والحاكمة).

2- العلاقات الّتي تربط المصطلح بغيره (علاقات الائتلاف والاختلاف والتّداخل).

3- ضمائم المصطلح (ضمائم الوصف والإضافة).

4- المشتقّات (لغويًّا و مفهوميًّا).

5- القضايا. وسيأتي بيانها مفصّلة في الرّكن الخامس والأخير؛ ركن العرض المصطلحيّ.

ج- مرحلة استخلاص التّعريف: يتمّ في هذه المرحلة استثمار كلّ المعطيات السّابقة بطريقة ذكيّة ومنهجيّة تبتغي إيصال مفهوم المصطلح أو بعض دلالاته الثّانوية الأخرى بدقّة ووضوح إلى ذهن القارئ، إذ يعدّ:« استخلاص التّعريف عمليّة ذهنيّة يُعتمد فيها على قدرة الفكر على الاختزال والتّركيب و التّنسيق، كما أنّها تُعبّر بدقّة عن آلية الانتقال من الاستقراء إلى الاستنباط، لتمهّد بذلك إلى الاستدلال الّذي سيأتي بَعْدُ في مرحلة العرض والإنجاز.»[1].

وغنيّ عن البيان الخوض في الصّعوبات الّتي تكتنف استخلاص التّعريف ومعضلاته، عند القدماء أو المحدثين على سواء، فها هو فخر الدّين الرّازي يصرّح بذلك قائلًا:« اعلم أنّ العجز عن التّعريف قد يكون لخفاء المطلوب جدًّا، أو قد يكون لبلوغه في الجلاء إلى حيث لا يوجد شيء أعْرف منه ليُجْعَلَ معرّفًا له.»[2]، وقد أكّد ذلك محمّد بوحميدي حين قال:« وتزداد صعوبة صياغة التّعريف وتتعقد حين يتعلّق الأمر بالألفاظ الفضفاضة الحاملة لأنواع شتّى من المعاني والدّلالات.»[3]، ولصعوبة هذه المهمّة يتوجّب على الباحث اختبار المصطلح في كلّ خطوة من خطوات الدّراسة المصطلحيّة، وذلك بموازنة ومقارنة دلالاته ومفاهيمه السّياقيّة في انضباطها من عدمه بداية، ثم مع قضاياه الاستشكالية بعد ذلك.

---

(1) فريدة زمرد: **المرجع السابق**، ص:50.

(2) فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي: **التّفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1981م، ج2، ص:203.

(3) محمّد بوحميدي: **كيفيّة صياغة التّعريف عند السّكاكيّ**، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع 01، 2006م، ص:54.

5 - الرّكن الخامس: العرض المصطلحيّ.

5-1- مفهوم العرض المصطلحيّ:

العَرْضُ في اللُّغةِ هو: الإظهَارُ والإبَانَةُ والإبْرَازُ، نقول: «عَرَضْتُ لهُ الشَّيْءَ؛ أيْ أَظْهَرْتُهُ لُهُ وأَبْرَزْتُهُ إليهِ، وعَرَضْتُ الشَّيْءَ فَأَعْرَضَ؛ أيْ أَظْهَرْتُهُ فَظَهَرَ.»[1].

أمّا مفهومه في منهج الدّراسة المصطلحيّة، فهو: «الكيفيّة الّتي ينبغي أن تُعرض وتُحرّر عليها خلاصة الدّراسة المصطلحيّة للمصطلح ونتائجها.»[2]، وذلك لبيان المصطلح ذاتًا ونسقًا؛ فمن حيث الذّات فبتدقيق دراسة دلالة أو دلالات المصطلح المدروس:« دراسة مصطلحيّة تهدف أوّل ما تهدف إلى تكوين "بطاقة هويّة" خاصّة مفصّلة للمصطلح.»[3]. مع مراعاة ما يتواشج مع هذه الهُويّة وهذه الذّات من أواصر لغويّة ومفهوميّة، أمّا بيان المصطلح نسقًا فيتعلّق بالعلاقات والضّمائم والمشتقّات والقضايا الّتي تموضع المصطلح في النّسق المفهوميّ العامّ، في العلم المدروس من خلال المتن المدروس، بما توسّعه من امتدادات مفهوميّة للمصطلح، لذا يمكننا أن نشبه المصطلح في هذا المقام بالإنسان؛ فيكون ذاتًا بخصوصيّته الجسميّة والنفسيّة والروحيّة، ويكون نسقًا بعلاقاته الأسريّة والمهنيّة وبمختلف أدواره الاجتماعيّة، فهكذا المصطلح في الدّراسة المصطلحيّة الّتي تحاول استيعابه مفهوميًّا من كلّ النواحي بالقدر المستطاع، ولا نكاد نجد كلّ هذه التّفصيلات بهذا التّرتيب إلا في المصطلحات الأصول الّتي تشكّل حضورًا مركزيًّا في علم ما.

5-2- شروط العرض المصطلحيّ: ويلزم في العرض المصطلحي أن ينضبط بجملة من الشّروط أهمّها:[4]

❖ **الدّقة:** تعدّ الدّقة مضنّة إلى الصّحة و وجها من وجوه العلميّة، والّتي يجب أن تتوفّر في جميع مراحل الدّراسة المصطلحيّة؛ بداية بالإحصاء وانتهاء بالعرض، والدّقة في الفهم والبيان (التّعبير) مع الاستيعاب الكلّيّ؛ المصدري والمعنويّ لحضور المصطلح في ثنايا المتن المدروس، والّتي تفضي إلى نتائج صحيحة مباركة مثمرة.

---

(1) جمال الدّين بن مكرم بن منظور: **المصدر السابق**، ج8، (مادة: عرض)، ص:112.

(2) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:26.

(3) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات النّقد العربي لدى الشّعراء الجاهليّين والإسلاميّين: قضايا ونماذج**، مرجع سبق ذكره، ص:31.

(4) ينظر: محمّد أزهري: **العرض المصطلحي**، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع 05، 2006م، ص:65.

❖ **حسن التّرتيب**: فهو مطيّة إلى تسهيل وبسط الفهم الصحيح للمصطلح، ويتّخذ العرض المصطلحيّ ترتيبًا مفهوميًّا لكونه: «التّرتيب المفضّل في ميدان المصطلح.»[1]، ولأنّ العلوم والمعارف بناءات مفهوميّة أوّلاً، ثمّ تأتي المصطلحات بوصفها واجهة لفظية لها تؤدّي وظيفة التّسمية والتّعيين، ولما كان المصطلح يبتنيه الاستعمال عبر مراحل زمنيّة، وجب: «مراعاة التّرتيب التّاريخيّ ما أمكن في عرض المعاني والنّعوت والعيوب، والمرادفات والمقابلات والأجزاء والأنواع... وفي شواهدها كذلك.»[2]، وهذا التّرتيب يُكسب الباحث:« معرفة السّيرة الدّلاليّة للمفهوم والتّمييز بين الدّلالات الأصليّة الّتي تُجلب عند وضعه لأوّل مرة، والدّلالات التّاريخيّة الّتي اكتسبها عبر تطوّره.»[3].

3-5- مراحل العرض المصطلحيّ وعناصره:

تعدّ مراحل العرض المصطلحي واجهة الدّراسة المصطلحيّة الّتي من خلالها تتبيّن صرامة المنهج ودقّته، في مدى اتّساع وترابط مرحليّة العرض الّتي تكون عبر مراحل متواشجة؛ وهي كالتّالي:

3-1- التّعريف: وهو أوّل مرحلة تبدأ بها هذه الحِلَقُ المتسلسلة للعرض المصطلحيّ، لكونه يشكّل:« ثمرة للتّفهم والتبيّن اللّذين قام بهما الدّارس المعرّف، ومجازًا إلى تحصيل العلم بمفهوم المصطلح.»[4]، ولكونه أيضًا: «هو اللّب والنّواة.»[5]. ويكون عبر خطوتين متعاقبتين؛ وهما كالآتي:

3-1-1- عرض المعاني اللّغويّة و الاصطلاحيّة:

أ- عرض المعنى اللّغويّ: ويكون باستنباط المادّة اللّغويّة للمصطلح في المعاجم اللّغويّة للنّظر في المناسبة الّتي تربط المعنى اللّغوي بالمعنى الاصطلاحيّ، والّتي من خلالها يتمّ معرفة المنطلقات الأولى للمصطلح في اللّغة، ثمّ: «للكشف عن المسلك الّذي انتقلت عبره الكلمة من دلالتها اللّغويّة إلى

---

(1) الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات النّقد العربيّ لدى الشّعراء الجاهليّين والإسلاميّين: قضايا ونماذج**، مرجع سبق ذكره، ص:14.

(2) **المرجع نفسه**، ص:13-14.

(3) صلاح عبد الحق إسماعيل: **بناء المفاهيم دراسة معرفيّة ونماذج تطبيقيّة**، إشراف: محمّد علي جمعة وإسماعيل سيف الدّين عبد الفتاح، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ، سلسلة المفاهيم والمصطلحات، القاهرة- مصر، 2008م، ع04، ج01، ص:51.

(4) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، ص: 82. نقلا عن:كلمة الأستاذ مصطفى اليعقوبي؛ ضمن أشغال اليوم الدّراسي الموسوم بـ: **قضية التّعريف في الدّراسات المصطلحيّة الحديثة**، تنظيم مجموعة البحث في المصطلح بوجدة بالتّعاون مع معهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، رقم:24، سلسلة ندوات ومناظرات-8-، الدّار البيضاء- المغرب، ط1، 1996م، ص:12.

(5) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:33.

الدّلالة الاصطلاحيّة، مما يفيد جدًّا في وضوح هذه، من حيث العثور على [سِرّ] التّسمية.»[1]، وهذا لابدّ فيه من:« ضرورة الاقتصار على عرض ما يفي بالحاجة من الشّروح بانتقاء، أقدمها وأدقّها وأجمعها.»[2]. مع التّركيز على المعنى اللّغويّ: «الّذي يرجّح أن منه أُخِذَ المعنى الاصطلاحيّ.»[3]. فهذا كلّه بالنّسبة للباحث إرهاصات لغويّة أوّليّة في بناء تصوّرات واضحة عن مفهوم المصطلح من جهة، وتبيّن طرائق صياغته من جهة أخرى.

ب- عرض المعنى الاصطلاحيّ: ويكون بالبحث في مفهوم المصطلح داخل ميدانه العلميّ المتخصّص، فيما يسمّى بـ: "المعجم المصطلحيّ المختصّ": «مع الاقتصار على الدلالة القريبة من مفهوم المصطلح المدروس.»[4]. ولا يجب على الباحث التّركيز والاطمئنان كلّيّة إلى المعنى الاصطلاحي في التّخصّص، لأنّ:« المقصود بمعرفة شروح المصطلح لا يعني -البتّة- إسقاطها كما هي، بل يتوخّى منها مجرد الاستئناس بها، من أجل إضاءة الدّلالة الاصطلاحيّة الخاصّة للمصطلح المدروس من خلال النّص المدروس.»[5]. فالاصطلاح في عمومه التّخصّصيّ يزداد خصوصيّة في المتن المدروس، وقد يختلف معه في الدّلالة بصورة كلّيّة؛ إذ اعتبرها بعض الباحثين المعاصرين أنّها:« تدرّب السّامع على فهم مسائل العلم من طريق مصطلحات العلم الّتي يلتئم منها معجم العلم.»[6].

3-1-2- عرض التّعريف: ويكون عرض التّعريف في الدّراسة المصطلحيّة:« عرضًا جيدًّا مستوفيًا ما يشترط فيه من شروط معنى ومبنى.»[7]. وبما يتوافق مع الرّؤية النّسقيّة المفهوميّة للعلم المدروس مصطلحه، بحيث يحقّق الانسجام والمواءمة مع المصطلحات الأخرى الّتي معه في نفس العائلة المصطلحيّة، لذلك لابدّ أن يكون تحديده:« تحديدًا يراعي كلّ نصوص المعنى ويكون نقلًا أمينًا- قدر الإمكان- لكلّ أو لأغلب عناصر المعنى.»[8]، الّتي تتوزّع في مجموع النّصوص المدروسة للمصطلح، ثمّ يُفصّل التّعريف إلى مكوناته البنائيّة (عناصره) بوصفه:« جامعًا لكلّ السّمات الدّلاليّة لمفهوم

---

(1) فريد الأنصاري: **المرجع السابق**، ص:90.

(2) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:95.

(3) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:32.

(4) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:95.

(5) **المرجع نفسه**، ن ص.

(6) محمّد خالد الفجر: **أسس المعجم المصطلحي التّراثي**، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن، ط1، 2017م، ص:30.

(7) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:89-90 .

(8) الشاهد البوشيخي: **مصطلحات نقديّة وبلاغيّة في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، مرجع سبق ذكره، ص:17.

المصطلح.»[1]، إذ كل سمة تُبيّنُ وتشرح وتوضّح بمجموع النّصوص المستقاة منها، ويكون ذلك:« معبّرًا عنه بأدقّ لفظ، وأوضح لفظ، وأجمع لفظ، ما أمكن.»[2]. كما يشترط في التّعريف مطابقته ومعادلته للمصطلح، ولتحقيق هذا الشّرط يَعْمَدُ الباحث إلى: «ضابطه [وهو] أنّه لو وضعت عبارة التّعريف مكان المصطلح المعرّف لانسجم الكلام.»[3]، وقد يكون الضّابط أعقد استشكالًا، خاصّة في المصطلحات الفلسفيّة، فيكون:« اختبار التّعريفات ليس بناء على المقتضيات السّياقيّة فحسب، ولكن أيضًا بالنّظر إلى تطابقها مع الدّلالة الإشكالية الّتي يتضمّنها المصطلح أو عدم تطابقها، وهذا ما يحتّم الإحاطة بمضمون الإشكال أو الإشكالات الكامنة فيه، ممّا يفرض على الباحث تتبّع فروع المفهوم حتّى في غير النّصوص المذكورة بها مصطلحه.»[4]. بل قد يتعدّى ذلك إلى نصوص خارج المتن المدروس؛ ممّا يُعمّق درجة انضباط وضبط التّعريف، وخاصّة في الأنساق المفهوميّة الفلسفيّة. ثمّ تأتي مرحلة عرض أحوال ورود المصطلح بمختلف أشكاله وصيغه وحالاته: «مع التّمييز بين الاسميّة والوصفيّة والمصدريّة، والإطلاق والإضافة، والمفرد والجمع، والتّعريف والتنكير، والتّذكير والتّأنيث...»[5]، ولا تتوقّف مسيرة استيضاح تعريف المصطلح في الدّراسة المصطلحيّة عند هذا الحدّ، بل تمتد إلى بيان خصائصه وصفاته و علاقاته وضمائمه ومشتقّاته ، ثمّ قضاياه، وهذه مجتمعة تنسج خيوط المفهوم الموسّع الّذي يُعزّز ويعضد التّعريف.

3-1-3- عرض الخصائص: يكون عرض الخصائص لتوسيع استجلاء مميّزات المصطلح ذاتًا قبل الخوض في بيانه نسقًا، ومن الخصائص الّتي حدّدها الشّاهد البوشيخي في صورة (لفظ) صفات المصطلح، والّتي نجدها متنوّعة لاختلاف تموضعات المصطلح في جهازه المصطلحيّ، وهي على النّحو التّالي: «

1- الصّفات المصنّفة:...الّتي تحدّد طبيعة وجود المصطلح في الجهاز المصطلحي موضوع الدّراسة كالوظيفة الّتي يؤدّيها والموقع الّذي يحتلّه وغير ذلك.

2- الصّفات المبيّنة:...الّتي تحدّد درجة الاتّساع أو الضّيق في محتوى المصطلح ومدى القوّة أو الضّعف في اصطلاحيّة المصطلح وغير ذلك.

---

(1) فريدة زمرد: **المرجع السابق**، ص:52- 53.

(2) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:27.

(3) فريد الأنصاري: **المرجع السابق**، ص:92.

(4) **المرجع نفسه**، ص ن.

(5) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:96.

3- الصّفات الحاكمة:...الّتي تفيد حكمًا على المصطلح كالنّعوت أو العيوب الّتي ينعت بها أو يعاب وغير ذلك.»[1].

وممّا يزيد توضيح هذه الخصائص والصّفات، تحليل كلّ خصيصة بالشّرح والمثال والتّعليل مع بيان علاقاتها مع أخواتها أو مع أخوات مصطلح آخر اتّفاقًا واختلافًا أو تداخلًا، لذلك فإنّه لا يستقرّ: «موقع المصطلح من النّسق المفهوميّ الّذي ينتمي إليه...على وجهه الصّحيح، إلّا بعد الفراغ من دراسة المصطلح في كلّ نصوصه، ومن ثمّ فعلاقاته هي الّتي تبيّن لنا موقعه.»[2]. وهذا ما يؤكّد لنا – مرة أخرى– ترابط وتواشج المراحل والأركان في الدّراسة المصطلحيّة.

3-1-4- عرض العلاقات: يكون عرض العلاقات لبيان المصطلح نسقًا، من خلال رسم "الأسرة المفهوميّة"، بما يتحدّد فيها من طبيعة العلاقات الّتي يترابط بها المصطلح مع المصطلحات الأخرى معه في المتن المدروس، ويكون ذلك:« مرتبًّا ترتيبًا داخليًّا يراعي طبيعة تلك العلاقات من حيث الائتلاف أو الاختلاف.»[3]، أو باقي العلاقات الّتي توضّح النّسق المفهوميّ حسب القضايا الإشكاليّة المتعلّقة بالمفهوم مع:« حصر مواضع ذكرها ، وأماكن ورودها، وعدد تكرارها.»[4]، ومع التّمثيل لكلّ علاقة، وبيان:« ما أضافته علاقة المصطلح بغيره من دلالات جديدة»[5]؛ إذ العلاقات في الفكر البنيويّ المعاصر أهمّ من ذوات الأشياء وماهيتها، خصوصًا مع الأنساق الفلسفيّة اليونانيّة عند كلٍّ من أفلاطون و أرسطوطالس، وعند الفلاسفة المسلمين؛ خصوصًا الفلاسفة الثّلاثة محلّ الدّراسة. ومن أبرز العلاقات الّتي يجب على الدّارس معالجتها ما يلي:

1- علاقات الائتلاف: وهي الّتي تشكّل مع المصطلح المدروس بعلاقاته مع المصطلحات الأخرى اتّفاقًا مفهوميًّا في الأصول والمنطلقات، وقد يكون حتّى في الأهداف بصورةٍ تامّةٍ أو تقريبيّة، ومن أبرز هذه العلاقات نجد:

1-أ- **التّرادف**: ويعرّف بأنّه:« نسبة لفظ [مصطلح] إلى لفظ [مصطلح] من جهة دلالة كلّ منهما على المعنى نفسه الّذي يدلّ عليه الآخر»[6]، ففي التّرادف يتّحدُ المفهوم ويختلف المصطلح، وهذه

---

(1) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:28.

(2) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:98.

(3) **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) **المرجع نفسه**، ص:99.

(5) **المرجع نفسه**، ن ص.

(6) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **المرجع السّابق**، ص:58.

الدّلالة التّرادفيّة قد تصل حدّ المساواة؛ فيكون التّرادف مطابقًا أو متساويًا أو كليًّا، أو أن تكون الدّلالة ناقصة المساواة، فيكون التّرادف تقريبيًا[1].

1-ب- التّعاطف: وهو: «اقتران مصطلح بآخر على سبيل التّبعيّة، بواسطة أحد حروف العطف ويكون التّعاطف متبادلًا بين المصطلحين»[2]، فإن امتنع التّبادل في المواقع سُمّي عطفًا لا تعاطفًا[3] ولا تدلّ هذه العلاقة على دلالة معيّنة، بل قد تأتلف وقد تختلف وقد تتداخل، لذلك على الباحث أن يتبيّن هذه العلاقة:« هل هي علاقة تلازم وتلاحم؟ أو هي علاقة تناظر وتقاطع؟ أو هي علاقة عموم وخصوص...»[4]، ولذلك فهذه العلاقة تصنّف في علاقات الائتلاف على سبيل التّلازم في السّياق، والائتلاف في اللّفظ؛ ذكرًا لا معنى.

1-ج- التّناظر؛ أو التّماثل: ويُعرّف بأنّه:« نسبة بين معنى [مفهوم] ومعنى [مفهوم] آخر مساوٍ له في التّيجة.»[5]. ولما كانت المساواة في النّتيجة مناط العلاقة، فقد تتعدّد السُبل للوصول إليها، ممّا يعدّد صور التّناظر وأصنافه، فيكون على سبيل التّقارب أو التّرادف أو التّقاطع...إلخ.[6]

1- علاقات الاختلاف: وهي الّتي تشكّل في علاقة المصطلح المدروس مع بقية المصطلحات عبر نصوص المتن المدروس، اختلافًا مفهوميًّا في الأصول والمنطلقات، أو حتّى في الأهداف ممّا:« يشكّل نوعًا من الفصل المعنويّ بين مصطلحين أو أكثر»[7]، ومن أبرز هذه العلاقات نجد:

2- التّضاد: ويعرّف بأنّه:« نسبة بين معنى [مفهوم] ومعنى [مفهوم] آخر من جهة عدم إمكان اجتماعهما مع اتحاد المكان والزّمان، ولكن يمكن ارتفاعهما معًا»[8]؛ كالسّواد والبياض مثلًا، فإنّه: «لا يمكن اجتماعهما معًا في شيء واحد في زمان واحد[وإلّا خرج عن ماهيّتهما وصار اللّون رماديًّا وهي حالة وسط بينهما]، لكن يمكن ارتفاعهما معًا (أي انتفائهما) عن شيءٍ واحدٍ في زمانٍ واحدٍ»[9]، فيكون الشّيء مثلًا أزرقًا أو أصفرًا.

---

(1) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:99-100.

(2) **المرجع نفسه**، ص:101.

(3) ينظر: **المرجع نفسه**، ص:102.

(4) **المرجع نفسه**، ص:101.

(5) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **المرجع السّابق**، ص:58.

(6) ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:102.

(7) **المرجع نفسه**، ن ص.

(8) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **المرجع السابق**، ص:58.

(9) **المرجع نفسه**، ص:54.

2-ب- التّناقض: ويُعرّف بأنّه:« نسبة بين معنى [مفهوم] ومعنى [مفهوم] آخر من جهة عدم إمكان اجتماعهما معا وعدم ارتفاعهما معًا، في شيء واحد وزمان واحد»[1]؛ كالوجود والعدم مثلًا، فإنّه: «متى ثبت أحدهما انتفى الآخر، ومتى انتفى أحدهما ثبت الآخر»[2]، ولقد شدّد المناطقة على ضرورة إلحاق حرف السّلب في النّقيض؛ كقولنا: حياة/لا حياة، فإذا قلنا: حياة/موت، سمّى المناطقة ذلك اللّفظ؛ أي "موت" بـ "مساوي النّقيض":« وذلك لأنّ التّحقّق من التّناقض، إنّما يظهر بين الشّيء وكلّ ما سواه؛ أي : بين الشّيء وسلبه.»[3].

2-جـ- التّقابل: وهي وسط بين التّضادّ والتّناقض في الاختلاف؛ وهو: «الجمع بين مصطلحين لهما معنيان... يكون بينهما مجرد اختلاف من بعض الوجود لا يصل إلى التّنافي الجزئي أو التّام.»[4]. ويعطينا محمّد أزهري مثالًا لتوضيح ذلك قائلًا:« كقولنا مثلًا إنّ "الخطابة" تقابل "الشّعر" في بعض السّياقات.»[5]، وتعتلق بالتّقابل بعض الصور والأصناف فـ: «قد يكون التّقابل على سبيل التّضايف، كقولنا "اللّفظ والمعنى"، وقد يكون على سبيل التّناظر»[6]، وقد تتّسع الصّور والأصناف حتّى تلامس التّضادّ من جهة والتّناقض من جهة أخرى.

3- علاقات التّداخل والتّكامل: لئن كانت علاقات الائتلاف والاختلاف تشكّل شبكة مفهوميّة ودلاليّة منسجمة، سواء أ كانت متوافقة أم متخالفة داخل الأسرة المفهوميّة، فإنّ علاقات التّداخل والتّكامل تشكّل بناء متناسقًا ومنسّقًا لموقع المصطلح و حضوره في أسرته المفهوميّة، ممّا يحقّق ديناميكيّة النّسق المفهوميّ وتفاعلاته الدّاخليّة والخارجيّة، وذلك زيادة في توضيح مفهوم المصطلح، وخدمة للتّعريف؛ ومن أبرز هذه العلاقات نجد:

3-1- علاقات العموم والخصوص:

3-1-أ- علاقات العموم والخصوص المطلق: وتعرّف بأنّها:« النّسبة بين معنى [مفهوم] ومعنى [مفهوم] آخر مخالف له في المفهوم [المصطلح] وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كلّ ما ينطبق

---

(1) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **المرجع السابق**، ص:58.

(2) **المرجع نفسه**، ص:55.

(3) **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:104.

(5) **المرجع نفسه**، ن ص.

(6) **المرجع نفسه**، ن ص.

عليه الآخر من أفراد [سماته الدّلاليّة] دون العكس.»[1]؛ كأن يكون لفظ "الحيوان" ولفظ "الإنسان"؛ فالحيوانيّة داخلة تحتها الإنسانيّة بصورةٍ مطلقةٍ، إذ معلوم أنّ كلّ إنسان حيوان، فيكون:« أحدهما أعمّ مطلقًا من قرينه، و الآخر أخصّ مطلقًا، ولذلك سمّيت النّسبة بينهما العموم والخصوص المطلق.»[2]. وهذا يتّضح أكثر في المصطلحات المتقاربة في المفهوم، فيتّسع مفهوم على آخر حتّى ليكاد أن ينضوي تحته:« فتكون العلاقة بين المصطلح الأوّل والثّاني في علاقة عموم وخصوص، وبين الثّاني والأوّل هي علاقة خصوص وعموم.»[3].

3-1-ب- علاقات العموم و الخصوص من وجه واحدة: وتعرّف بأنّها:« النّسبة بين معنى كلّيّ [مفهوم مجرّد] ومعنى كلّيّ آخر [مفهوم مجرّد آخر] من جهة انطباق كلّ منهما على بعض الأفراد [بعض السّمات الدّلاليّة] الّتي ينطبق عليها الآخر، وانفراد كلّ منهما بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر»[4]، فالمصطلح الأوّل يكون في علاقة عموم وخصوص من جهة واحدة؛ إذا لم يتحقّق انطباق واتّفاق في أغلب السّمات الدّلالية مع المصطلح الآخر، لكن يتحقّق انطباق واتّفاق في سمة دلاليّة معيّنة أو أكثر تكون هي جهة العموم والخصوص أو الخصوص والعموم.

3-2- علاقة الأصل والفرع (أو علاقة الكلّ والجزء): وتعرّف بأنّها:« نسبة بين معنى [مفهوم] ومعنى [مفهوم] آخر من جهة كون أحدهما كلًّا والآخر جزءًا من أجزائه.»[5]. فالمعارف فيها الأصول والفروع كما في بنية كلّ علم، و:«يتّضح أن عنوان العلم هو المصطلح الأصل، وأنّ عناوين المباحث المتفرّعة عنه تشكّل المصطلحات الفروع.»[6]. و ذلك في بنية هيكليّة هرميّة تجسّد بجلاء "النّسق المفهوميّ" للعلم.

3-3- علاقة التّضايف: وتعرّف بأنّها: «نسبة بين معنيين [مفهومين]، إدراك كلّ منهما مرتبط بإدراك الآخر، كإدراك الأبوّة والبنوّة، فإنّ أحدهما لا يدرك إلّا مع إدراك الآخر.»[7]. و يمكن أن نجد في ميدان دراستنا على سبيل المثال: مصطلحي؛ الشّعر والنّثر، أو الحقيقة والخيال وما إلى ذلك.

---

(1) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **المرجع السّابق**، ص:48.

(2) **المرجع نفسه**، ص:49.

(3) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:104.

(4) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **المرجع السّابق**، ص:49- 50.

(5) **المرجع نفسه**، ص:56.

(6) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:105.

(7) عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني، **المرجع السّابق**، ص:56.

إنّ عرض هذه العلاقات التّداخليّة بكلّيّتها، قد لا يتوفّر إلاّ في المصطلحات الأصول، الّتي تنسج حولها شبكة دلاليّة ومفهوميّة، والّتي يمكن أن يتحقّق منها أغلب هذه العلاقات مع المصطلحات الّتي معها في المجال المفهوميّ الواحد، وكلّ هذا الاستيضاح التّعريفي الموسّع للمصطلح يتمّ من خلال بيان شرايين "الأسرة المفهومية" وأوردتها.

3-1-4- عرض الضّمائم:

يكون عرض ضمائم المصطلح لبيان النّمو المفهومي الدّاخلي للمصطلح، بما تضيفه الضّمائم من معانٍ ودلالاتٍ ثانوية أو هامشيّة، تغني في توسيع استيعابيته، فهي:« تفيد مفهومًا جديدًا خاصًّا مقيّدًا ضمن المفهوم العامّ المطلق للمصطلح المدروس.»[1]. ويقصد بالضّميمة: «كلّ مركّب مصطلحي مكوّن من لفظ المصطلح المدروس، مضمومًا إلى غيره، أو مضمومًا إليه غيره.»[2]. ولذلك: «فهي متنوّعة بين ضمائم الإضافة والوصف والإسناد.»[3].

أمّا ترتيبها في العرض، فلابدّ أن يكون منسجمًا مع التّموضع المفهومي للمصطلح في نسقه العامّ، بما يوحي بالتّناسب والتّناسق في عرض مفاهيم المصطلح و:« تجدر الإشارة إلى أن ضمائم الإضافة تسبق ضمائم الوصف، لأنّ ضميمة الإضافة لصيقة بما يقترن به أكثر من ضميمة الوصف.»[4]. وعليه يمكننا الاقتصار على هذين التّركيب فقط؛ وهما على النّحو التّالي:

1-**ضمائم الإضافة:** يعدّ التّركيب المصطلحي أو المركّب المصطلحي صيغة مصطلحيّة معقّدة لكونها مركّبة، ممّا يحتّم على الباحث المصطلحي تفكيكها، ثمّ دراسة دلالة كلّ مركّب فيها على حدة، ويرى مصطفى اليعقوبي أنّ:« معظم المركّبات الإضافيّة المصطلحيّة من الصّنف الّذي يحقّق وظيفة التّخصيص.»[5]. ممّا يمعن في ذاتيّة المصطلح مفهوميًّا.

2- **ضمائم الوصف:** ويعدّ الوصف حُكمًا للمصطلح أو عليه، أو قد يكون المصطلح هو الوصف لا الموصوف، ممّا يفتح نافذة على المحاسن والعيوب الّتي يمكن أن تلتصق بذات المصطلح، وتُعرض

---

(1) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:28.

(2) **المرجع نفسه**، ص:29.

(3) **المرجع نفسه**، ن ص.

(4) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:107.

(5) مصطفى اليعقوبي: **المصطلح النّقدي في تراث طه حسين**، أطروحة دكتوراه مخطوطة، إشراف: الشّاهد البوشيخي، جامعة ظهر المهراز، فاس- المغرب،2000 م/2001م،ج1، ص:75، نقلا عن: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:106.

الضّمائم سواء أكانت إضافة أم وصف:« وذلك بذكر أماكن ورودها وكذا بعرضها كاملة... حتّى وإن كانت كثيرة.»[1]. ثمّ في الاستنتاج: «يتمّ -بعد تحليل الضّمائم- عرض بعض الخلاصات العامّة الّتي يمكن للباحث أن يستنتجها من مجموع ما ذكر من ضمائم الإضافة والوصف.»[2].

وهذه الخطوة الأخيرة ينظر فيها إلى خلاصة الأمر، ونقصد الإضافات المفهوميّة الجديدة للمصطلح من خلال هذه الضّمائم.

3-1-5 - عرض المشتقّات:

يكون عرض مشتقّات المصطلح لبيان النّمو المفهوميّ الخارجيّ للمصطلح؛ بما تنفسح عليه الدّلالات والمعاني في فروع التّنوّع اللّفظيّ (الاشتقاق) وجذور التّعدّد المفهوميّ، فقد بات غنيًّا عن البيان:« أنّ الاتّساع الدّاخليّ يتمّ عبر مجال الضّمائم، والاتّساع الخارجيّ عبر مجال المشتقّات.»[3].

ومناط الدّراسة المصطلحيّة في عرض المشتقّات راجع إلى اجتماع لغة ومفهوم الجذر الاشتقاقيّ للمصطلح، فالمشتقّ المعتدّ به هو:« كلّ لفظ اصطلاحي ينتمي لغويًّا و مفهوميًّا إلى الجذر الّذي ينتمي إليه المصطلح المدروس.»[4]. ولبيانٍ أكثر يعطينا الشّاهد البوشيخي مثالًا فيقول: «كالمجتهد مع الاجتهاد، والبليغ مع البلاغة، ولا يدخل في ضرورة تلازم الجذرين فيها المنتمي لغويًّا فقط؛ كالإنفاق مع النّفاق، ولا المنتمي مفهوميًّا فقط كالقصيدة مع الشّعر، إذ محلّ هذا العلاقات»[5]، لا المشتقّات؛ لأنّ العلاقات هي الّتي تعمل على توفير النّظام والانسجام في النّسق المفهوميّ للمصطلح المدروس(الأصل)؛ حين يتناسق العرض المصطلحيّ في هذه الخطوة، و:« يفضّل عرض المشتقّات عرضًا اشتقاقيًا بحسب علاقاته بالمصطلح الأهمّ.»[6]، مع مراعاة أنّ المشتقّات:« تخضع لنفس مقاييس دراسة المشتقّ الأهمّ؛ أي المصطلح، مع التّركيز على الرّوابط اللّغويّة والدّلاليّة بينهما.»[7].

ولكون دراسة المشتقّات وسيلة إلى بيان المصطلح الأهمّ (الأصل).

---

(1) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:107-108.

(2) **المرجع نفسه**، ص:108.

(3) **المرجع نفسه**، ص:98.

(4) الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:30.

(5) **المرجع نفسه**، ن ص.

(6) محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:110.

(7) **المرجع نفسه**، ن ص.

وكما سطّرنا في مراحل وأركان الدّراسة المصطلحيّة، وخاصّة في المرحلة الأولى المخصّصة للإحصاء، فإنّ المشتقّات في العرض يستحسن أن يراعى فيها التّرتيب التّالي:«

أ- المصدر و الأفعال.

ب- الاسم؛ مفردًا ومثنّى وجمعًا.

ج- اسم الفاعل؛ مفردًا ومثنّى وجمعًا.

د- اسم المفعول بصيغة المختلفة.

هـ- الصّفة المشبّهة.

و- اسم التّفضيل.»[1].

ولا يتوقّف عرض ما يتّصل بالمصطلح أو يقترن به عند هذا التّرتيب، بل قد يُفرد عرضًا خاصًّا آخر للألفاظ الأخرى الّتي يمكن أن نجدها مقترنة بالمصطلح، وقد يكون عرضها مفيدًا كأن تكون الألفاظ تضيف:« شيئًا جديدًا يساعد على فهم المصطلح من خلال سياقات أخرى، غير الإضافة، وغير الوصف، وغير الاشتقاق.»[2].

3-1-6- عرض القضايا والمشتقّات:

يكون عرض القضايا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمفهوم المصطلح، فـ:« تجد المصطلح قد صيغ في لفظةٍ واحدةٍ، لكنّه يحيلك على منهج كامل، أي نسيج من القواعد والأدوات العلميّة، أو على قضيّة كبرى من قضايا العلم الّتي احتدم فيها الخلاف احتدامًا.»[3]. فينفجر مفهومه إلى شظايا يصعب لملمتها، لذلك على الباحث أن يعرض من القضايا ما يقيم بناء المصطلح مفهوميًّا، دون الانزلاق في متاهات المسائل الهامشيّة والفرعيّة الّتي لا تخدم الباحث في التّعريف بالمصطلح، كما أن عرض القضايا مناطه نصوص المصطلح، فهي:« تتضمّن كلّ المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس وما يتّصل به، المرتبطة بالمصطلح أو المرتبط بها المصطلح؛ ممّا لا يمكن التّمكن من مفهومه حق التّمكن إلاّ بعد التّمكّن منه حقّ التّمكّن.»[4].

وقد حاول الشّاهد البوشيخي استيعاب شتاتها عند ما صنّفها إلى:«

1- الأسباب والنّتائج.

---

[1] ينظر: محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، مرجع سبق ذكره، ص:111-112.

[2] **المرجع نفسه**، ص:112.

[3] فريد الأنصاري: **المرجع السابق**، ص:92.

[4] الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:30.

2- المصادر والمظاهر.

3- الشّروط والموانع.

4- المجالات والمراتب.

5- الأنواع والوظائف.

6- التّأثّر والتّأثير.»[1].

ويبقى المجال مفتوحًا في العرض والبيان على حسب خصوصيّة المصطلح المدروس من جهة وخصوصيّة المتن المدروس من جهة أخرى، مع مراعاة أن تتمّ المعالجة المصطلحيّة بأناة وتؤدة وإمعان وتدقيق في عرضٍ مصطلحي مرتّب ومنسّق ودقيق.

[1] الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص:31.

الفصل الأوّل

المبحث الأوّل: تعريف "الصّناعة".

المطلب الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

إنّ ذاكرة اللّغة تُختزن في بطون المعاجم، بما تمدّنا به من معانٍ تمثّل مرحلة التّدوين و ما قبلها لكنّ اللّغة في سيرورة حياتها تُكسب لألفاظها معانٍ ودلالاتٍ جديدة، وذلك عن طريق الاستعمال وهو ما لا تتوفّر عليه المعجميّة العربيّة، وبذلك يُصبح تتبّع أيّة مادة لغويّة في هذه المظانّ؛ هو مثابة لتأسيسٍ لغويّ لها.

المقصد الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ.

إنّ الصّناعة في أصلها اللّغوي مشتقّة من مادّةٍ مكوّنةٍ من ثلاثة أحرفٍ، وهي: الصّاد والنُّون والعَين، وهذا ما نلمسه عند كلّ أصحاب المعاجم المقرّرة في الدّراسة؛ القدامى والمحدثين، بداية من أوّل المعاجم العربيّة؛ وهو معجم العين، حين قال صاحبه: «صَنَعَ: صَنعَ، يَصْنَعُ، صُنْعًا. تقول: صَنَعْتهُ فهو صِناعيٌّ، وفلان صنيعتي، أي اصطنعته وخَرَّجْتُه، وفَرسٌ صَنِيعٌ، أي صَنعهُ أهلهُ بِحُسْنِ القِيام عليه. تقولُ: صَنَعَ الفرسَ، وصَنَّعَ الجارية تَصْنِيْعًا، لأنه لا يكونُ إلاَّ بأشياءِ كَثيْرةٍ وعلاج.»[(1)].

وقال ابن دُرَيْد في جمهرته:« رَجُلٌ صَنْعٌ، إذا كان حاذقًا بما يعْمَلهُ، وصَنْعَةُ الرَّجُلِ: حرْفتُهُ، وكلُّ مُحترفٍ بيده صَانِعٌ.»[(2)].

وقال الأزهريُّ في تهذيبه:« الصُّنَاعُ: الّذين يعملون بأيدهم، والحرْفةُ الصِّناعَةُ، والواحد صَانِعٌ، وقال ابن الأنباري في الزّاهر: امرأة صَنَاعٌ، إذا كانت حاذقةً في العمل.»[(3)].

وقال الصّاحب بن عبَّاد في محيطه:« والصُنَّاعُ: الذين يعملون بأيديهم. والفعل: الصّناعةُ.»[(4)].

ولا يبعد الجوهري في صحاحه عن هذا المنوال، فيقول: «صَنَعَ به صنيعًا قبيحًا، أي: فَعلَ،

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج2، (مادة: صنع)، ص:417.

(2) محمّد بن الحسن بن دريد: **جمهرة اللغة**، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط1، 1987م، (مادة: صنع)، ص: 888.

(3) محمّد بن أحمد الأزهري: **تهذيب اللغة**، تقديم: عبد السلام هارون، دار القومية العربية، القاهرة – مصر، (د.ط)، 1964م، ج2، (مادة: صنع)، ص: 38-39.

(4) إسماعيل بن عبّاد الصّاحب: **المحيط في اللغة**، تحقيق: مُحَمَّد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، ط1، بغداد– العراق، 1975م، ج1 (مادة: صنع)، ص:387.

والصّناعَةُ: حِرفَةُ الصَّانِع، وعمله: الصَّنعَةُ. وسَيفٌ صنيعٌ أي: مَجْلُوٌّ.»[1]. أمّا ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم فيقول:« رَجُلٌ صَنْعُ اللّسان، ولسانٌ صَنْعٌ؛ يُقال ذلك للشّاعر، ولكل بيّنٍ؛ وهو على المثل. وقوله تعالى: ﴿**واصْطَنَعتُك لِنفْسِي**﴾[2]، وتأويله: اخترتك لإقامة حُجَتي، وجعلتك بيني وبين خلقي، حتّى صِرْتَ في الخطاب عنّي والتّبليغ بالمنزلة الّتي أكون أنا بها لو خاطبتهم، واحتجَجْتُ عليهم.»[3]. وقال الزّمخشري في أساس البلاغة:« هو صَانِع من الصُّناعِ مَاهر في صِناعَتِهِ وصَنْعَتِهِ... ورجُل صَنْعٌ: مَاهِرٌ، ومن المجاز: صَنعَ فرسه... والفرس في صَنْعته وهو تَعَهُّدُه والقيام عليه... وسيفُ صَنِيْعٌ: يُتعَهَّدُ بالجلاءِ.»[4].

وقال ابن منظور في اللّسان:« يُقال اصطنعَ فُلانٌ خاتمًا إذا سألَ رجلاً أن يَصْنَعَ لهُ خاتمًا... والصِّناعةُ ما تسْتَصْنِعُ من أمرٍ... وفي المثل لا تُعدمُ صَناعٌ ثُلَّة، والثُلَّةُ: الصّوفُ والشَّعْرُ والوَبرُ... ورجلٌ صَنعُ اللّسان ولسانٌ صَنْعٌ يُقال ذلك للشّاعر ولِكلِّ بيّن، قال حسان بن ثابت:

أَهْدَى لَهُمْ مَدْحِيّ قَلْبٌ يُؤازَرُهُ *** فِيمَا أَرَادَ لِسَانٌ حَائِكٌ صَنَعَ.»[5].

وقال الزّبيدي في التّاج: «وقال: ابن الأعرابي: أصْنَعَ: أعان آخر، وقال ابن عيّاد: أُصْنَعَ الأَخْرَقُ: تَعَلّم وأحْكَمَ...والاصْطِناعُ: المبالغة في إصلاح الشيء؛ قاله الرّاغب... وحكى ابن درستويه: صَنِعَ صَنَعًا مثل: بَطَرَ بَطَرًا، فهو صَنِعٌ؛ أي ماهرٌ... وامرأة صَناعُ اللّسانِ: سَليطةٌ... وأسهُمٌ صُنْعَةٌ بالضَّمّ؛ أي مُسْتويَةٌ من عمل رَجُلٍ واحدٍ؛ نقله الحربي في غريبه.»[6].

وقال الفيروز أبادي في المحيط:« ورجل صِنْعُ اليدين، بالكسر وبالتّحريك، وصنيع اليدين وصنَاعُهُما: حَاذقٌ في الصَّنْعةِ... وامرأة صَناعُ اليدين: حاذقة ماهرة بعمل اليدين.»[7].

---

(1) إسماعيل بن حمّاد الجوهري: **تاج اللغة وصحاح العربية**، راجعه واعتنى به: مُحَمَّد مُحَمَّد تامر وآخرون، دار الحديث، (د ط)، القاهرة- مصر، 2009م، (مادة: صنع)، ص:658-659.

(2) القرآن الكريم، سورة طه، الآية: 41

(3) علي بن إسماعيل بن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة- مصر، 2003م، ج1، (مادة: صنع)، ص:284-285.

(4) محمود بن عمر الزّمخشري: **أساس البلاغة**، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، (د ط)، 1922م، ج2، (مادة: صنع)، ص:28-29.

(5) جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **المصدر السابق** ، ج 10، (مادة: صنع)، ص:76-82.

(6) محمّد مرتضى الزّبيدي: **المصدر السابق**، ج21، (مادة: صنع)، ص:373.

(7) مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزأبادي: **المصدر السابق**، (مادة: صنع)، ص:739.

المقصد الثّاني: مدار مادّته.

يحصر ابن فارس في مقاييسه مدار مادّة "صَنَعَ"، على:« أصلٍ صحيحٍ واحدٍ، وهو عمل الشيء صُنْعًا، وامرأة صناعُ ورجلٌ صنعٌ، إذا كانا حاذقين فيما يصنعانه... وممّا شذّ عن هذا الأصل، الصَّنْعُ يُقال أنَّه السَّفُّود.»[1]. ويُقال:« صَنَعَ الفرس، وصَنَّع الجارية تصنيعًا، لأنه لا يكون إلاّ بأشْياء كثيرة وعلاج.»[2]. و:« الصّناعة: حرفة الصّانع، وعمله: الصَّنعَةُ.»[3]. ف: «كلّ محترف بيده صانع.»[4].

أمّا في باب القول، فيقال:« رجلٌ صَنعُ اللّسان ولسان صَنْعٌ؛ يُقال ذلك للشّاعر، ولكلّ بيّن.»[5]. و:« قال ابن عبّاد: أَصْنَعَ الأخرق: تعلّمَ و أَحْكَمَ.»[6].

فمّما ورد يتحقق ويتأكّد معنى الصّناعة في القيام على الشّيء وتعهّده وإحكامه حتّى التّمهر فيه وحذقه، والوصول به درجة الجودة والإتقان.

وقد تمَّ تجميع مشتقّات الصّناعة في الجدول التّالي:

الجدول رقم (01): مشتقّات لفظ الصّناعة.

الجذر	الاشتقاقات
صَنَعَ	الصِّنَاعَةُ- الصَّنعَةُ- الصَّانِعُ- الصُّنَّاعُ- الصَنَاعٌ- الصَنْعٌ-الصَنِيْعُ- الصِنْعُ- الاصْطِنَاعُ- الصُّنْعَةُ.

وبإمعان النّظر في سياقات الشّرح والتّفصيل، تعتلق بعض المعاني السياقيّة بكلّ مشتقّ على حدة. و تتأكّد هذه المعاني دلالاتٍ ثانويةٍ في الاصطلاح. ولما كان مجال البحث محصورًا في "الصّناعة الشّعريّة" على وجه التّحديد، تركّز النّظر في الغرض المقصود؛ أي إلى مجاليْ الشّعر؛ وهما: الفعل (أداءً – تمثيلاً)، والقول (شعراً- تنظيراً)، ويوجد مجالٌ جامعٌ بينهما؛ ثالث، هو [مجال القول والفعل معاً]، وهي على النّحو التّالي:

- مجال الفعل: العمل باليد – الحذق في العمل والمهارة فيه.-الاتقان والجودة في العمل.
- مجال القول: الوضوح والبيان – الاختيار والانتقاء.

---

(1) أحمد بن زكريا بن فارس الرّازي: **المصدر السابق**، (مادة: صنع)، ص:554.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج2، (مادة: صنع)، ص:417.

(3) إسماعيل بن حمّاد الجوهري: **المصدر السابق**، (مادة: صنع)، ص:658-659.

(4) محمّد بن الحسن بن دريد: **المصدر السابق**، ص:888.

(5) عليّ بن إسماعيل بن سيده: **المصدر السابق**، ج1، (مادة: صنع)، ص:387.

(6) محمّد مرتضى الزبيدي: **المصدر السابق**، (مادة: صنع)، ص:373.

– مجال القول والفعل معاً: تَعَهّدُ الشّيء والقيام عليه – التّعلّم وإحكام الأمر.

المطلب الثّاني: دلالاته الاصطلاحية في المتن المدروس.

المقصد الأوّل: حجم الورود.

قبل الخوض في الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح الصّناعة، يجب علينا إيراد حجم حضور هذا المصطلح في المتن المدروس بصيغه المختلفة، عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي–ابن سينا–ابن رشد) وقد مكّننا ركن الإحصاء من ضبط عدد ورود المصطلح الّذي بلغ واحداً وأربعين ومائة مرّة (141) وكانت موزّعة كما يلي:

الجدول (02): حجم ورود مصطلح الصّناعة في المتن المدروس.

	معرفة بـ"أل"	مضافاً إليها غيرها	معرفة بالإضافة	موصوفة	نكرة مطلقة
الفارابي	07	14	12	/	/
ابن سينا	07	01	01	06	09
ابن رشد	10	11	49	10	04

الملفت في هذا الجدول، هو هذه الطّفرة العددية لمصطلح الصّناعة "المعرّف بالإضافة" عند ابن رشد، والتي يفسّرها اعتباره وترجمته للكوميديا بـ "صناعة الهجاء"، وترجمته للتراجيديا بـ"صناعة المديح"، فلو حذفنا هذا الورود بهذه الاعتبارات؛ والّتي ورد فيها بتكرار تسع وثلاثين مرّة (39) لكان العدد الإجمالي عند ابن رشد في هذه الخانة يقدّر بعشر مرّاتٍ(10) فقط.

المقصد الثاني: الدّلالات الاصطلاحيّة.

تتّضح لنا الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح "الصّناعة" في الحقبة المدروسة، بتتبع الشّروح الثّلاثة للفلاسفة المسلمين (الفارابي – ابن سينا – ابن رشد) لكتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطاليس، فالصّناعة بوصفها مصطلحًا رئيسًا ذا أبعاد معرفيّة وفنيّة وتصنيفيّة مختلفة، يتوزع على ثلاث حقولٍ أو مجالاتٍ دلاليّةٍ نوعيّةٍ؛ وهي:

- المجال الدّلالي بوصف الصّناعة "علمًا".
- المجال الدّلالي بوصف الصّناعة "فنًّا".
- المجال الدّلالي بوصف الصّناعة "منهجًا".

وهي على التّفصيل التّالي:

1- المجال الدّلاليّ بوصف الصّناعة "علمًا":

لقد وردت "الصناعة" في هذا المجال بوصفها "عِلْمًا" ببعض الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة والخاصّة؛ وسنفصل الحديث عنها من خلال هذين الصّنفين الكبيرين؛ وهما:

1-1- الصّنف الأوّل: الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة:

وردت الصّناعة بأربع دلالاتٍ اصطلاحيّة عامّة؛ وهي:

1-1-1- الصّناعة: هي فلسفة؛ تنظر في أصول ومبادئ ومنطلقات العمليّة الإبداعيّة (الشّعريّة) بنظرة كليّة متعمّقة فاحصة وشموليّة، من أجل الوصول إلى القوانين الكليّة المشتركة (لجميع الأمم أو أكثر منها)، والّتي تحكم إبداع الشّعر (التّأليف الشّعريّ).

- قال أبو نصر الفارابي:«...**ولو رمنا إتمام الصّناعة الّتي لم يرم الحكيم إتمامها –مع فضله وبراعته– لكان ذلك ممّا لا يليق بنا.**»[1].

ورد هذا الكلام عند أبي نصر الفارابي في توطئته لشرحه الموسوم بـ:"مقالة في قوانين صناعة الشّعراء"، وذلك قبل الخوض في عرض مضامين هذه المقالة، مبرزا أنّ صناعة الشّعر لم يُتممها الحكيم أرسطوطاليس معتبرًا أنّ محاولة الإتمام عملٌ غير لائق به، فالإتمام هو نهاية القول في قضيّة أو مسألة ما ولا يكون ذلك في عرف الفلاسفة واصطلاحهم إلاّ بالتّوغل والغوص في المبادئ والأصول والمنطلقات، وبذلك فإنّ "الصّناعة الشّعريّة" في هذا الموضع، هي "فلسفة الشّعر"؛ وهو ذاته مفهوم "الفلسفة" في التّداول العربيّ الإسلاميّ آنذاك، فها هو الفيلسوف العربيّ أبو يعقوب الكنديّ ينصّ على أنّ الفلسفة هي:« علم الأشياء الأبديّة الكليّة إنّيتها ومائيّتها [كذا] وعللها، بقدر طاقة الإنسان.»[2]. وعلى هذا فإنّ "الصّناعة" الشّعريّة في مثل هذه المواضع تُعدُّ "فلسفةً" للشّعر في الإحاطة بأصوله ومبادئه و منطلقاته الأساسيّة الشّاملة والعامّة.

أما عند ابن سينا فلم نجد مصطلح "الصّناعة" بدلالة "الفلسفة" بلفظ المصطلح، بل وجدناه بمشتقّ مفهومي آخر، وهو: "علم الشّعر المطلق"، وسيأتي بيانه في موضعه من هذا البحث.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، ضمن كتاب: أرسطوطاليس: **فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد**، ترجمة وشرح وتحقيق وتصدير: عبد الرحمان بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، (د.ط)، 1953م، ص: 149-150.

(2) يعقوب بن اسحاق الكندي: **رسائل الكندي الفلسفيّة**، تحقيق: محمّد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، مصر، (د.ط)، 1950م، ج1، ص:173.

- قال ابن رشد: « **الغرض في هذا القول تلخيص ما في كتاب أرسطوطاليس في الشّعر من القوانين الكليّة المشتركة لجميع الأمم، أو للأكثر... إنّ قصدنا الآن التّكلم في صناعة الشّعر... وأن يجعل كلامه في هذا كلّه من الأوائل الّتي لنا بالطّبع في هذا المعنى.**»[1].

ورد هذا الكلام في توطئة شرح ابن رشد الموسوم بـ "كتاب الشّعر"، والّذي يوضّح فيه الغرض العام من معالجة العمليّة الإبداعية الشّعرية بالشّرح والتّفصيل، وهو يعتبر فيه "الصّناعة" الشّعرية بحث في القوانين الكليّة المشتركة لجميع الأمم أو للأكثر، وهذا لا يتأتّى إلاّ بالكلام في الكليّات العامّة الّذي هو من اختصاص الفلسفة، وعليه فإن الصّناعة في هذا الموضع تكون بمعنى "الفلسفة" وممّا يؤيّد هذا المعنى، قول ابن رشد في ثنايا المتن:« **وربّما تكلّموا [يقصد الشّعراء] في الكليّات، ولذلك كانت صناعة الشّعر أقرب إلى الفلسفة من صناعة اختراع الأمثال.**»[2]، فالكلام في الكليّات وهو شكل من أشكال التّجريد المعرفيّ العقليّ العالي للمعارف والعلوم، يُعدُّ السّمة البارزة في الفلسفة، لذلك يصلح أن تقترب "الصّناعة" الشّعرية من الفلسفة حين تتوفّر هذه السّمة، وهو ما نلمسه عند ابن رشد في هذا السّياق.

تحتلّ الصّناعة بهذا المعنى موقعًا متوسطًا في الجهاز المصطلحيّ الخاص بالشّعر، وقد وردت في سياقات البحث عن ماهية الشّعر، وسياقات الغوص في مسائل وقضايا وجود "الشّعريّة" وكيفيات نشؤها وتولّدها في النّفس الإنسانية، أمّا اصطلاحيتها؛ فهي متوسّطة، لكونها مرتبطة بالرّؤية الإستيمولوجية (المعرفيّة) في معالجة الشّعر، باعتبار الشّعر عند الفلاسفة المسلمين يدخل في إطار "المنطق"؛ فهو يُعالج من زاوية نظر منطقيّة [صناعة منطقيّة]، تهتمّ به من زاوية محدّدةٍ مضبوطةٍ وقد استعملت "الصّناعة" بهذا المفهوم بقلّة عند الفارابي بصورة "ما ينبغي أن يَكون"، إذْ الصّناعة – عنده–لم تتمّ على الصّورة المثلى عند أرسطوطاليس نفسه فضلاً عن غيره، لكنّنا نجدها عند ابن سينا قد اتخذت لها مصطلحًا آخرًا؛ وهو: "علم الشّعر المطلق"، في حين نجده في سياقات الشّرح والتّحليل يستعمل "الصّناعة" بهذه الدّلالة، أمّا عند ابن رشد فقد تداخلت عنده "الصّناعة" بهذه الدّلالة مع الرّؤية المنهجيّة الشّارحة، إذ يختم شرحه قائلا:« فهذا ما تأدّى [كذا] إلى فهمنا ممّا ذكره

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **كتاب الشعر**، ضمن كتاب: أرسطوطاليس: **فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد**، ترجمة وشرح وتحقيق وتصدير: عبد الرحمان بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، (د.ط)، 1953م، ص:201.

[2] **المصدر نفسه**، ص:214.

أرسطو في كتابه هذا من الأقاويل المشتركة لجميع أصناف الشّعر... أعني المشتركة منها أيضا للأكثر أو للجميع.»[1]؛ أي أنّ ما ذكره أرسطو يعدُّ أغلبه، إن لم نقل كلَّهُ "فلسفة للشّعر"، فالصّناعة في رأي ابن رشد أقاويل كليّة مشتركة للأكثر أو للجميع من الأمم، في موضوع الشّعر.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "الصّناعة" بهذه الدّلالة، فقد وجدنا نعتين، في حين لم نجد لها عيبًا. وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرّفة ومطلقة، وجاءت في نصوص أخرى نكرةً مضافة.

1-1-2- الصّناعة: هي نظريّة؛ بوصفها جملة من القوانين الكليّة الخاصّة بأمّة ما، المنتهجة برسوخ وطبع، في اتساق وانسجام، طلبًا للجودة في التأليف الشّعريّ، على الوجه الموافق لطبيعة الشعر ومضمونه وغايته.

- قال أبو نصر الفارابي:« **فهذه قوانين كليّة ينتفع بها في إحاطة العلم بصناعة الشّعراء، ويمكن استقصاء القول في كثير منها، إلا أنّ الاستقصاء في مثل هذه الصّناعة، يذهب بالإنسان في نوعٍ واحدٍ من الصّناعة، وفي جهةٍ واحدةٍ ويشغله عن الأنواع والجهات الأخر.**»[2].

لقد ورد هذا الحديث في آخر مقالة الفارابي بعد أن عقد مقارنة بين صناعة الشّعر وصناعة التّزويق، فهو مَخرَج يُجْمِلُ ما فصَّله في شرحه، ليوضّح لنا أن "الصّناعة"؛ هي مجموعة قوانين كليّة والّتي هدفها " إحاطة العلم بصناعة الشّعراء"؛ فـ"إحاطة العلم" توحي بـ"المعرفة النظرية"، كما أن مصطلح "صناعة الشّعراء" يدلّ على فنيّة المصطلح والجانب العملي منه؛ أي "المعرفة العملية"، وعليه فـ"الصناعة" بدلالة "النّظرية"؛ هي تنظير فكريّ لجانب عمليّ إبداعيّ. ولما كان الاستقصاء في الصّناعة الشّعرية:« يذهب بالإنسان في نوعٍ واحدٍ من الصّناعة وفي جهةٍ واحدةٍ.»[3]، لزم أن تكون "الصّناعة" كُلًّا متكاملًا، ذا أجزاءٍ متعددةٍ ومتنوعةٍ تعمل مجتمعةً في اتساق وانسجام، لتحقيق غايةٍ واحدةٍ، وهي "التّكميل في الصّناعة"؛ أي الجودة والإتقان.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:250.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص: 158.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

- قال أبو نصر الفارابي:« **فالأولى بنا أن نومىء إلى ما يحضرنا في هذا الوقت من القوانين والأمثلة والأقاويل الّتي ينتفع بها في هذه الصّناعة.**»[1].

وردت هذه العبارة في سياق بداية الخوض في شرح مقالة الفارابي، بعد أن بيَّنَ الفارابي عدم إتمام أرسطو لهذه الصّناعة، فـ"الصّناعة" بدلالة "النّظريّة" من جهة مكوناتها؛ هي: القوانين+ الأقاويل + الأمثلة؛ فالقوانين هي إجمالات تنظريّة تحاول الوصول إلى ضبط قواعد العمليّة الابداعيّة أمّا الأقاويل فهي شروحات وتفصيلات لما أجملته القوانين، لتأتي الأمثلة تبيانًا للكيفيات العمليّة ونماذج للاحتذاء؛ بالنّظر إليها على أنها المعيار والمرجع والمثابة. وبهذا تكتمل مكونات النّظريّة في اتّساق مكوّناتها، وانسجام دلالاتها؛ من الكلّي (القوانين)، إلى الجزئي (الأقاويل)، إلى التّمثيلي (الأمثلة) المتحقق.

- قال ابن سينا:« **كذلك يجب أن تقع المحاكاة للأخلاق كما كان يقول أوميرس في بيان خيرية أخيلوس، وينبغي أن يكون ذلك مع حفظ الطّبيعة الشّعرية وللمحسوس المعروف عن حال الشّعر، فقد يذهب المحاكي أيضا عن طريق الواجب، وعن النمط المستملح المستحسن.**»[2].

وردت هذه العبارة في الفصل الموسوم بـ: "في أجزاء طراغوذيا بحسب التّرتيب والإنشاد، لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة أخرى، وما يحسن من التّدبير في كل جزء وخصوصًا ما يتعلّق بالمعنى" وتحديدًا في سياق "محاكاة الأخلاق" في التّراجيديا (الطراغوذيا)، لبيان أنّ المحاكاة لابدّ أن لا تخرج عن طبيعة الشّعر المعروفة؛ في غلبة الجزئي فيه على الكلّي؛ كي لا يبتعد عن غايته و مقصوده، وقد أشار ابن سينا في هذا الموضع من شرحه، إلى مصطلحين يعدّان من المشتقّات المفهومية لـ"الصّناعة" بدلالة "النّظرية"؛ وهما: الواجب والنّمط. وسيأتي بيانهما في الموضع المخصّص من هذا البحث. وقد ركّز ابن سينا على المحافظة الحذرة لطبيعة الشّعر في حال تصويره للمعاني المجردة الّتي لا تتلاءم والطّبيعة الشّعرية، والّتي تقوم في أساسها على المحسوس المشخَّص، وعلى هذا كانت "الصّناعة" بوصفها "نظريّة" منضبطة بطبيعة الصّناعة ومضمونها، في ملائمةٍ منسجمةٍ بين الشّكل والمضمون.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره ، ص:150.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"** ، ضمن كتاب: أرسطوطاليس: **فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد**، ترجمة وشرح وتحقيق وتصدير: عبد الرحمان بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، (د.ط)، 1953م، ص:189.

- قال ابن سينا:« **والآن، فإنّا نعبّر عن القدر الّذي أمكننا فهمه من التّعليم الأوّل، إذ أكثر ما فيه اقتصاص أشعارٍ ورسومٍ كانت خاصّةً بهم و متعارفةً بينهم ...وكانت لهم عاداتٌ في كلّ نوعٍ خاصّة بهم كما للعرب من عادة ذكر الدّيار والغزل وذكر الفيافي وغير ذلك.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ:"في أصناف الأغراض الكليّة و المحاكيات الكليّة للشّعر" وتحديدًا في سياقات الخصوصيّة الثّقافية والحضاريّة المختلفة بين اليونان والعرب، والّتي يتجلّى فيها مصطلح "الصّناعة" بدلالة "النّظريّة" بوضوح، لما تفرضه النّظريّة من خصوصيّة المعالجة الجزئيّة للشّعر فهي الدّرجة الأولى من درجات التّنظير، والّتي تليها "الفلسفة"، فلكلّ أمّة نظريّة خاصة بها في الشّعر تنبت من نتاجها الشّعري المتراكم؛ من خلال آليات ومناهج وطرائق، تحاول الوصول بالعمليّة الإبداعية الشّعرية إلى درجات راقية، وفق معايير ومعالم نموذجية، يحتذى بها، وهذا ما ألمح إليه ابن سينا بقوله:« ...والصّناعة أعلى درجة من درجات الشّعر، فإن الصّناعة هي تفيد الآلات التي بها يقع التّحسين والنافعات معها.»[2]، وعليه فإن مصطلح "الصّناعة" في هذا السياق يدل على مفهوم "النّظرية الشّعرية" في غائية مكوناتها وانسجام عناصرها، في تحقيق النّفع و التّحسين الّذي به تتحقّق الغاية من الشّعر بوصفه عمليّة إبداعيّة.

- قال ابن رشد:« **الغرض في هذا القول تلخيص ما في كتاب أرسطوطاليس في الشّعر من القوانين الكلّيّة... إذ كثيرٌ ممّا فيه هي قوانين خاصّة بأشعارهم وعاداتهم فيها، إمّا أن تكون نسبيًا موجودةً في كلام العرب، أو موجودة في غيره من الألسنة. إنّ قصدنا الآن التّكلم في صناعة الشّعر، وفي أنواع الأشعار وقد يجب، على من يريد أن تكون القوانين الّتي تعطى فيها تجرى مجرى الجودة، أن يقول أوّلا: ما فعل كلّ واحدٍ من الأنواع الشّعرية؟... وأن يجعل كلامه في هذا كلّه من الأوائل الّتي لنا بالطبع في هذا المعنى.**»[3].

افتتح ابن رشد " كتاب الشعر" بهذه العبارات التي تُبيّنُ لنا- دون ذكره لمصطلح الصّناعة- اقتناعه بأن "كثيراً مما يحتويه كتاب فنّ الشّعر"؛ هو نظريّة شعريّة يونانية؛ أي قوانين كلّيّة خاصّة بأشعارهم وعادتهم فيها، والّتي قد تتقاطع مع ما عند العرب والأمم الأخرى؛ فهي جملة القوانين المستخلصة والمقدّمة من أجل بلوغ الجودة في تأليف الشّعر؛ وبما أن النّظرية هي مجموعة القواعد

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(2) **المصدر نفسه**، ص:180.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

والقوانين الّتي تحاول وضع معالم في طريق الشّاعر للاقتداء بها ليكون شاعرًا مفلقًا ومُجيدًا، فإنّ "الصّناعة" هي "نظريّة"؛ الغاية منها بلوغ العمل الإبداعيّ الشّعريّ درجة الجودة والإتقان، ولكنّ لا يتمّ ذلك ما لم ترسخ هذه القوانين والقواعد رسوخًا عميقًا في فكر الشّاعر ووجدانه؛ حتّى تغدو "من الأوائل الّتي لنا بالطّبع في هذا المعنى"، وذلك لأنّ الرّسوخ والفهم والاستيعاب؛ ضروريّ للممارسة الفعليّة في العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة، وعليه فقد توضّح لنا أنّ مصطلح "الصّناعة" في هذا السّياق يدلّ دلالةً واضحةً على مفهوم "النّظرية"؛ الّتي تتغيّا الجودة والإتقان.

- قال ابن رشد:« **وسائر ما ذكره [أرسطوطاليس] في كتابه هذا من الفصول الّتي بيَّن سائر أصناف الشّعر عندهم وبين صنف المديح فهو خاصّ بهم...وأنت تبيّنُ إذا وقفت على ما كتبناه هاهنا، أن ما شعر به أهل لساننا، من القوانين الشّعريّة بالإضافة إلى ما في كتاب أرسطو هذا وفي كتاب "الخطابة" نزرٌ يسيرٌ كما يقوله أبو نصر [الفارابي] وليس يخفى عليك أيضا كيف ترجع تلك القوانين إلى هذه. ولا ما ذكروا من ذلك على وجه الصّواب ممّا ذكر على غير ذلك.**»[1].

في سياقات الختام من ترجمة ابن رشد لكتاب "فن الشّعر" لأرسطوطاليس، يتبيّن لنا أنّ مجمل فصول الكتاب تعالج خصوصيّة "النّظريّة" الشّعريّة اليونانيّة، وقد أشار ابن رشد إلى نقاط الالتقاء بين "النظرية اليونانية" و"النظرية العربيّة"(القوانين الشّعريّة) في عبارة: « وليس يخفى عليك أيضا كيف ترجع تلك القوانين إلى هذه.»[2]، في تلميح لتوضيح طبيعة ترجمته التّوفيقيّة الإسقاطية، والّتي بالرّغم من بعض أخطائها التّرجميّة الفادحة، تبقى محاولة صادقة وجريئة تفتقر بدرجةٍ كبيرةٍ إلى استيعاب مكوّنات الآخر؛ لغويًّا وثقافيًّا و حضاريًّا. وعلى هذا نستطيع القول إنّ أوضح مفهوم لمصطلح "الصّناعة" في المتن المدروس، هو مفهوم "النّظريّة".

إنّ مصطلح "الصّناعة" بدلالة "النّظريّة" يحتلّ موقعًا كبيرًا جدًا في الجهاز المصطلحيّ الخاص بالشّعر و خصوصًا في إطار المتن المدروس، لكونه يعالج العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة لأمّة أخرى مختلفة من وجهة نظر الفلاسفة المسلمين، بما يحمله هذا الاختلاف من غيريّة وتباين وتميّز، فضلاً عن الرّؤية المستوعبة لأبرز عناصر العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة عند اليونان، ومن ثمّ فقد اعتُبِرَتْ "الصّناعة" بهذا المعنى مثابةً ومفتاحًا لهذه "الأسرة المصطلحيّة". وقد وردت في سياقات الافتتاح والختام الّتي تعمل

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص: 250.

[2] **المصدر نفسه**، ن ص.

على بيان الغرض من الشّرح والتّرجمة، أو الّتي تعمل على استخلاص التمايز والاختلاف في ما بين العرب واليونان، كما ترد أيضا في سياقات المقارنة بين اليونان والعرب في فنّ الشّعر أو القول في بعض العناصر أو الجزئيات. وتتوفر "الصّناعة" بهذه الدّلالة على قوّة اصطلاحيّة كبيرة، وباتساع محتواها الاصطلاحي، فقد استعملت عند الفارابي بوضوح مفهوميّ جليّ، وبحضور منهجيّ قويّ ونلتمس ذلك في الرّوح المنهجيّة الّتي تميّز بها الفارابي، ولا يخفى سفره الجليل في هذا المجال؛ وهو كتابه: "إحصاء العلوم"؛ الّذي يعدُّ منظومة تصنيفيّة للمعارف والعلوم في التّداول العربيّ الاسلاميّ والّتي تحاول وضع حدودٍ منضبطةٍ لكلّ تخصّصٍ داخل "النّظريّة المعرفيّة"، لذلك كان حذرًا في التّوسع والتّفرع في بعض الجزئيات والمسائل- وهو ما عبّرَ عنه محقق المتن بالمسّ الخفيف- باعتبار استقصاء القول في "النّظريّة الشّعريّة"[1]، من اختصاص صناعاتٍ أخرى، وهذا ما نلحظه في خمس مواضع من شرحه؛ وهي كالتّالي:

أ- «... ومن هذه المحاكية ما هو أتمّ محاكاةٍ، ومنها ما هو أنقصُ محاكاةٍ والاستقصاء في الأتمّ منها و الأنقص إنّما يليق بالشّعراء وأهل المعرفة بأشعار لسانٍ لسانٍ ولغةٍ لغةٍ، وكذلك ما يخلى عن القول فيها لأولئك.»[2].

ب-« فأما تنوّعها [الأقاويل الشّعريّة] من جهة الأوزان فالقول المستقصى فيه إنّما هو لصاحب الموسيقى و العروضي، في أيّ لغةٍ كانت تلك الأقاويل، وفي أيّ طائفةٍ كانت الموسيقى.»[3].

ت-«وأما تنوّعها [الأقاويل الشّعريّة] من جهة معانيها على جهة الاستقصاء، فهو للعالم بالرّموز والمعبّر بالأشعار والنّاظر في معانيها والمستنبط لها في أمّة أمّة، وعند طائفة طائفة.»[4].

ث-«... ويكون سبب ذلك بعض الكيفيات النّفسانيّة: إما لغلبة بعضها، أو لفتور بعض منها ممّا يحتاج إليها، والاستقصاء في هذا الباب ليس ممّا يليق بهذا القول.»[5].

---

[1] و هو ما اعتبره محقّق الكتاب؛ عبد الرحمان بدوي: "اعتذارًا مضحكًا".

[2] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره ، ص: 150.

[3] **المصدر نفسه**، ص:151-152.

[4] **المصدر نفسه**، ص:152.

[5] **المصدر نفسه**، ص:156.

ج- « ويمكن استقصاء القول في كثير منها [القوانين الكلّيّة في الشّعر]، إلاّ أن الاستقصاء في مثل هذه الصّناعة يذهب بالإنسان في نوعٍ واحدٍ من الصّناعة وفي جهةٍ واحدةٍ، ويشغله عن الأنواع والجهات الأخر.»[1].

فهذا التّموضع الإبستيمولوجي لكلّ موضوع أو مجال معرفيّ في سياقات الشّرح ضمن شجرة المعارف والعلوم والصّناعات[2]، يحدّد طبيعة ودقّة الرّؤية المنهجيّة عند أبي نصر الفارابي لمفهوم "الصّناعة" بمعنى "النّظرية"؛ إذ هي قوانين تتّسم بـ: "الكلّيّة"؛ لكنّها كليّة تتحدّد في إطار اللّغة والثّقافة والجنس. فإذا كان الفارابي قد رسم معالم وحدود مفهوم "الصّناعة" بدلالة "النّظرية"، وضبط تموضعها الإبستيمولوجي، فإن ابن سينا ضبط مفهومها بتعريفٍ واضحٍ، بيّنٍ، لكنّه غير مستوفٍ لكامل عناصر التّعريف؛ لكونه ركّز فيه على الدّور الوظيفي للمصطلح، متماشيًا في ذلك مع سياقات وروده، علاوة على أنّ ابن سينا أمدّ مصطلح "الصّناعة " بهذه الدّلالة بمترادفات اصطلاحية كثيرة، ممّا زاد من اتّساعه الخارجيّ؛ والّتي منها: علم الشّعر- قانون شعري- الواجب- النمط- العادة...إلخ.[3] وحين ننتقل لابن رشد، فإنّه يتبيّن لنا أنّ مصطلح "الصّناعة" بدلالة "النّظرية" يتركز ويرتكز فيه على الخصوصيّة اليونانيّة، في محاولة واضحة لإيجاد وبيان نقاط التّقاطع والتّداخل مع الإشارة إلى وظيفة "النّظرية" في بلوغ الجودة والإتقان في العمليّة الإبداعيّة الشّعرية، وذلك لما يتوفّر رسوخها لدى الشّاعر، باعتبار الجودة والإتقان مدار ومطلب كل عمل إنساني يهدف إلى غاية ما.

أمّا الصّفات التي تفيد حكمًا على "الصّناعة" بهذا المعنى، فقد بلغت ستّة نعوتٍ، في حين لم نجد لها من العيوب إلا عيبين، وهذا مع الانفتاح السّياقي في الصّفات، فقد ركّزنا على المعاني السّياقيّة أكثر من النّعوت التّركيبيّة الواضحة. وقد وردت الصّناعة بهذا المعنى في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرّفةً أو نكرةً مضافة (معرّفة بالإضافة).

1-1-3- الصّناعة: هي الجنس الأدبيّ؛ في بؤرته الدّلاليّة الوظيفيّة الّتي تتوزّع من خلالها وظائف متعدّدة ومختلفة على تباين آلياتها، مشكّلة بذلك شبكة مفهوميّة وظيفيّة، تفرض على العمل الأدبيّ هوية أجناسيّة محدّدة بضوابط وقواعد إنتاجيّة معيّنة؛ شكلاً ومضمونًا، والّتي بدورها ترسم ملامح ومعالم الجنس الأدبيّ، وبعبارة أكثر اختصارا؛ فالصّناعة هي دلالة وظيفيّة أجناسيّة.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

(2) ينظر: محمّد أبو نصر الفارابي: **إحصاء العلوم**، مركز الإنماء القومي، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1991م، ص:78.

(3) يرد في ما يأتي من البحث في المبحث الثّاني ضمن علاقات التّرادف.

■ قال أبو نصر الفارابي:« **وإنّ المتخلّف في الصّناعة ربّما أتى بالجيّد الفائق الّذي يعسر على العالم بالصّناعة إتيان مثله، ويكون سبب ذلك البحث والاتّفاق ولا يستحقّ اسم المسلجس.**»[1].

ورد هذا الكلام في سياق بيان أحوال الشّعراء في "تقوالهم الشّعر"، ومدى اختلافهم في ذلك تكميلاً وتقصيرًا. فالجانب المهاري التّطبيقيّ في التّأليف الشّعري، قد يتغلّب على الجانب المعرفيّ النّظريّ في داخل الجنس الأدبيّ، غير أنّ هذا لا يشفع للشّاعر؛ إذ إنّه لا يزال "المتخلّف في الصّناعة"، ولا يستحقّ اسم "المسلجس"، لذلك فإن الصّناعة؛ هي المعرفة الدّقيقة لآليات متعدّدة ترسم ملامح التّفوق في الجنس الأدبيّ، وهنا يتبيّن لنا أنّ "الصّناعة" بوصفها "جنسًا أدبيًا"؛ هي قوانين وقواعد معياريّة سائدة في التّطبيق، لكسب الخصوصيّة في العمل الأدبيّ، والّتي قد يكون الخروج على هذه القوانين و القواعد من الإبداع (الجيّد الفائق).

تتحدّد "الصّناعة" بدلالة "الجنس الأدبيّ" عند ابن سينا بصورةٍ أكثر وضوحًا، لكونها تركّز على البؤرة الدّلالية الوظيفيّة للجنس الأدبيّ، حين تعمد إلى تسمية هذه البؤرة، فنجد أنّ مصطلحيّ "التّصديق" و"التّخييل"؛ يدلّ كلّ واحدٍ منهما على جوهر العمليّة الإبداعيّة في منطلقاتها ومقاصدها، فـ:« الخطابة تستعمل التّصديق، والشّعر يستعمل التّخييل.»[2]، مع أنّ كليهما يشتركان في فعاليّة نفسيّةٍ واحدةٍ، رغم اختلاف الطّريقة فـ: «التّخييل إذعان والتّصديق إذعان لكنّ التّخييل إذعان لقبول أنّ الشّيء على ما قيل فيه.»[3]، وهذا التّمييز للمقصد (الاذعان)؛ هو تمييز تجنيسيّ به يتحدّد الجنس الأدبيّ، فزاوية نظر "الإمتاع" ليست كزاوية نظر "الإقناع". وهكذا تتعدّد مفاهيم "الصّناعة" بدلالة "الجنس الأدبيّ" في مثل هذه السّياقات، بين الصّفاء الأجناسيّ والتّداخل الأجناسيّ المقبول أو المرفوض، كما تحتشد مصطلحات أخرى تتقارب منها بعدّة أوجه علائقية وهو ما سنفصّله في الصّنف الثّاني ضمن الدّلالات الاصطلاحيّة الخاصّة.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره ، ص:157.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:172.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

■ قال ابن سينا: «...**فلذلك ينبغي أن تكون المحاكاة من الشّاعر بمقاله تشتمل على اللّغات والمنقولات من غير التفات إلى مطابقة من الشّعر للأقاويل السّياسيّة التّعقليّة فإنّ ذلك من شأن صناعة أخرى.**»[1].

يورد ابن سينا هذه العبارة في بداية فصل: "في وجوه تقصير الشّاعر وفي تفضيل الطراغوديا على ما يشبهه"، وهو يحاول من خلالها بيان استقلالية كل "صناعة" بما يناسبها؛ إذ الخصوصيّة الأجناسيّة للخطابة، هي: "الأقاويل السياسيّة التّعقليّة"، لذلك فالمقصود بصناعة أخرى؛ هي: "الخطابة"، فتكون بهذا دلالة "الصّناعة" في هذا الموضع تتحدّد في مفهوم "الجنس الأدبيّ"، ويتأكّد لنا هذا في غاية و مقصديّة السّياق العام، عندما يحاول ابن سينا بيان أن التّداخل الأجناسيّ من وجوه تقصير الشّاعر.

■ قال ابن رشد:«...**فالشّاعر قد يكتفي بأشكال الأقاويل عن سائر الأشياء الّتي من خارج فإنّ تلك، إذا كان من شأنها تهجين الأقاويل الشّعريّة، فليس ينبغي أن تجعل جزءا من صناعة الشّعر، وإنّما ينبغي أن تجعل جزءا من صناعة أُخرى.**»[2].

ورد هذا الكلام في سياق اكتفاء الشّاعر عن ما هو خارج النّص الشّعري من مقتضيات الإنشاد؛ بما هو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجنس الأدبيّ في ضوابطه وغاياته وجمالياته الخاصّة المميّزة له لذلك رفض الشّاعر "سائر الأشياء الّتي من خارج"، وعلّة الرّفض هو عدم توافقها مع فروضات وضوابط الجنس الأدبيّ الشّعري، لكون ذلك يؤدي إلى "تهجين الأقاويل الشّعرية" الّتي لابدّ أن يتوفّر فيها نقاء وصفاء أجناسيّ يحقّق غاية الشّعر وجماليته، وعليه وجب أن تكون هذه الأشياء الّتي "من خارج" ضمن صناعة أخرى. ولهذا فـ "الصّناعة" في هذا الموضع هي بدلالة "الجنس الأدبيّ"، لكون الجنس الأدبي يتطلّب صفاءً ونقاءً، يمكن أن " يتهجن" بما يخالف طبيعة الشّعر وغايته.

تحتلّ "الصّناعة" بهذا المعنى موقعًا متوسطًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات القضايا والأمور المتداخلة والمشتركة بين الشّعر والفنون الأخرى القريبة منه، وخاصّة "الخطابة"، وذلك حين تتركّز السّياقات في إبراز خصوصيّة وتمايز كلّ جنسٍ أدبيّ بعينه، ومدى التّداخلات الحاصلة بين الأجناس الأدبيّة الأخرى. أمّا اصطلاحيتها فهي متوسّطة لكون المتن المدروس لم يتعمّق في الارتباطات والتّداخلات بين "الخطابة" و "الشّعر"، والفنون الأخرى بصورة

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:234.

قصديّة، وقد استعملت عند الفارابي من جهة الممارسة الفعليّة للجنس الأدبيّ في مهاراته المرتبطة به والّتي قد تغيب عن المتفوّق معرفيًّا، وتحضر عند المتخلّف معرفيًّا (نظريًّا)، فيكون هذا دليلاً على الخروقات البديعة (الجيّد الفائق)، الّتي يؤتى بها من قبل "المتخلّف"، والّتي قد تكون بعد ذلك من قواعد الجنس الأدبيّ وامتيازاته، وقد كان حضور الصّناعة بهذه الدّلالة قليلاً جدًّا عند الفارابي، ثمّ نجدها قد تفرّعت دلالتها وكثر حضورها حين ركّز ابن سينا وابن رشد على البؤرة الدّلاليّة للجنس الأدبيّ، فالتّخييل للشّعر والتّصديق للخطابة، وما بين ذلك من تداخلات و تخارجات؛ مشروطة أو مطوّعة أو مطلقة. لكنّنا نجد لابن رشد إنتاجًا اصطلاحيًّا لبعض الحالات، والّتي سنفصّل فيها القول في الدّلالات الخاصّة؛ وهو مصطلح "التّصديق الشّعري"، والّذي يدلّ على النّضج المصطلحيّ في هذه المرحلة المتأخّرة من تاريخ المصطلح الفلسفيّ، حين تصبح للمفاهيم الجزئيّة التّقسيميّة مصطلحات خاصّة بها.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذا المعنى، فقد بلغت نعتين وعيبًا واحدًا، وقد وردت في النّصوص السّابقة ونصوص أخرى معرّفة، ونكرة مضافة ونكرة مطلقة.

1-1-4- الصّناعة؛ هي بلاغة؛ بوصفها خصوصيّة متفرّدة في تأليف القول، تبتغي جماليّة الشّعر، من خلال خرق قوانين وقواعد اللّغة المعتادة (المستوليّة)، وهي متعلّقة باللّفظ والمعنى معًا (جميع المستويات اللّسانيّة)، وهو ما يمكن أن يقابل المصطلح الحديث في الأسلوبية؛ ألا وهو:" الانزياح".

- قال أبو نصر الفارابي: «**وقد يمكن أن تُقسّم الأقاويل بقسمة أخرى وهي أن نقول: القول لا يخلو من أن يكون: إمّا جازمًا وإما غير جازم. والجازم: منه ما يكون قياس ومنه ما يكون غير قياس. والقياس: منه ما هو بالقوّة، ومنه ما هو بالفعل، وما هو بالقوّة: إمّا أن يكون استقراءً وإمّا أن يكون تمثيلاً، والتّمثيل أكثر ما يستعمل إنّما يستعمل في صناعة الشّعر. فقد تبيّنَ أنّ القول الشّعري هو التّمثيل.**»[1].

يرد هذا الكلام في مفتتح "مقالة في قوانين صناعة الشّعراء" للمعلم الثّاني، الّتي يحاول فيها ضبط ماهية الشّعر من خلال هذه التّشقيقات المنطقيّة، الّتي تبدأ بالجنس الأعلى، لتنحصر شيئًا فشيئًا إلى أن تبلغ الجنس القريب، فالفصل النوعي، فالخاصّة، أو حتّى يصل الأمر إلى "المماثلة الدّلالية" للمعرّف بكلمةٍ واحدةٍ، مثلما نجده في هذا الموضع؛ فالقول الشّعري هو: "التّمثيل"، وهذه المماثلة من جهة تأليف القول لا من جهة مادّته، وما "التّمثيل" في جوهره إلا آلية بلاغيّة للخروج

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:151.

عن المعتاد من اللّغة؛ في إحداث هذا العقد المقارن بين شيئين لما يكون بينهما من نقاط التّشابه والاتّفاق. ونجد أبا نصر الفارابي في هذه السّياقات يحاول أن يُوجد في معالجته لماهية الشّعر طرائق متعدّدة للوصول إلى جوهره، فمرّة يختار مدخلًا منطقيًا، ومرة مدخلًا من جهة تأليفه اللّغوي؛ وهو هذا، ومرّة يختار مدخلًا من جهة قوّته البرهانيّة، وقد انفرد الفارابي بهذه المداخل دون صاحبيه، رغم غيابها في الأصل عند أرسطوطاليس. ويتّضح لنا من خلال هذا كلّه أنّ مصطلح "الصّناعة" في مثل هذه السّياقات يتمحور في آليات الخروج عن المألوف في اللّغة، من أجل الغاية الأساسيّة للشّعر؛ ألا وهي: "الجماليّة".

- قال أبو نصر الفارابي:« **وجودة التّشبيه تختلف: فمن ذلك ما يكون من جهة الأمر نفسه بأن تكون المشابهة قريبةً ملائمةً، وربّما كان من جهة الحذق بالصّنعة حتّى يجعل المتباينين في صورة المتلائمين بزيادات في الأقاويل، ممّا لا يخفى على الشّعراء.**»[1].

ورد هذا الكلام في سياق إبراز طرائق العمل والتّطبيق الّتي تُمكّن الشّعراء من معرفة "الصّناعة" حقّ المعرفة، وتحديدًا في بيان إجراءات وأساليب التّجويد للتّشبيه بالصّناعة، والفارابي في ذلك يُقسّم جودة التّشبيه إلى قسمين:

-1- قسم التّشبيه القريب: وهو الّذي يسهل على الشّاعر فيه إيجاد نقطة الاشتراك بين المشبّه والمشبّه به(علاقة المشابهة)، ولا يعدّ الفارابي ذلك من الحذق في "الصّنعة"، لأنّه أمر متاح دون كلفة.

-2- قسم التّشبيه البعيد: وهو الّذي يجعل المتبايّنين في صورة المتلائمين؛ وهو من الحذق في "الصّنعة"،ثمّ يوضّح الفارابي هذا بطريقة "علاقة التّعدية"، الّتي تذكّرنا بالعلاقات الرّياضيّة الأوليّة فهو يصرّح بذلك قائلًا:« فمن ذلك أن يشبّهوا أب وبج لأجل أنّه يوجد بين أوب مشابهة قريبة ملائمة معروفة، ويوجد بين ب و ج مشابهة قريبة ملائمة معروفة، فيدرّجوا الكلام في ذلك حتّى يُخطروا ببال السّامعين والمنشدين مشابهةً ما بين أب، ب ج، وإن كانت في الأصل بعيدة.»[2].

فتدريج الكلام بعلاقات التّعدية، لإيجاد علاقة المشابهة بين المتبايّنين؛ آلية منطقيّة بلاغيّة، تبرز مرتبة عالية في "الصّناعة"؛ وهي الّتي يصفها الفارابي بـ: "الحذق"، وعليه يمكننا القول بأنّ مصطلح "الصّناعة" متعلّقة بالمعنى من جهة آلية تقريب المعاني المتبايّنة، ومتعلّقة باللّفظ من جهة تدرّج

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص: 157.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

الكلام، و"الإخطار بالبال" الّذي يعدّ مهارةً لغويةً (لفظيّة) تُهيؤ "السّامعين" لما يريده الشّاعر "المنشد"، من تخييلٍ في ذهن السّامع؛ هو بوصلة "الصّناعة" بهذا المعنى.

- قال ابن سينا:«...**وكلّ واحد من المعجب بالمسموع أو المفهوم على وجهين: لأنّه إمّا أن يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللّفظ فصيحًا من غير صنعة فيه، أو يكون نفس المعنى غريبًا من غير صنعة إلا غرابة المحاكاة والتّخييل الّذي فيه، وإمّا أن يكون التّعجب منه صادرًا عن حيلة في اللّفظ أو المعنى...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الأوّل الموسوم بـ: " في الشّعر مطلقًا وأصناف الصّيغ الشّعرية، وأصناف الأشعار اليونانيّة"، وتحديدًا في بداية سياقات أصناف الصّيغ الشّعرية، عندما يتطرّق ابن سينا لبيان "الأمور الّتي تجعل القول مخيّلًا"، والّتي يقسّمها إلى:«...أمور تتعلّق بزمان القول وعدد زمانه؛ وهو الوزن، ومنها أمور تتعلّق بالمسموع من القول، ومنها أمور تتعلّق بالمفهوم من القول، ومنها أمور تتردّد بين المسموع و المفهوم.»[2]. وبطريقة التّشقيقات المنطقيّة الاحتماليّة يحاول ابن سينا حصر الحالات والطرائق الّتي يتمّ بها تخييل القول؛ أي الوصول به إلى "التّعجيب"؛ وهو غاية أصليّة ومقصد مكين في "الشّعر" حسب رؤية ابن سينا[3]، ويتّضح لنا من خلال هذا المخطّط الّذي يحصر هذه الحالات، أنّ كلمة "حيلة"؛ هي مشتقٌّ مفهوميٌّ لمصطلح "الصّناعة"(الصّنعة)، ويبيّن لنا كذلك أنّ "الصّنعة"؛ هي إعمال الفكر في اللّفظ لجعله فصيحًا وفي المعنى لإغرابه، وكلّ ذلك لا يتمّ في الشّعر العربيّ، والغربيّ أيضًا إلاّ في ميدان البلاغة بعلومها الثّلاث، ثم يبسط ابن سينا القول في مختلف "الصّيغات الشّعرية" حتّى يبلغ بتعدادها إلى خمسِ صيغٍ، وفق مبدأ المشاكلة والمخالفة، وهو مبدأ لغويّ منطقيّ. ومن هذا كلّه يمكننا القول بأن "الصّناعة" أو "الصّنعة"؛ هي حيلة بلاغيّة على اللّفظ لتفصيحه وعلى المعنى لإغرابه؛ بساطةً وتركيبًا، وذلك بنسبة ما بين أجزاء القول مشاكلةً ومخالفةً، من أجل الوصول بهما (اللّفظ والمعنى) إلى التّعجيب.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:163.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) ينظر: زياد الزعبي: **"التعجيب عند ابن سيناء المصطلح و المفهوم"**، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة الآداب و اللّغويات، الأردن، مج22، ج2 ،2004م، ص:265 – 235.

الشكل رقم 01:

المخطط التوضيحي لطرائق المعالجة البلاغية في العملية الابداعية الشعرية (التعجيب)

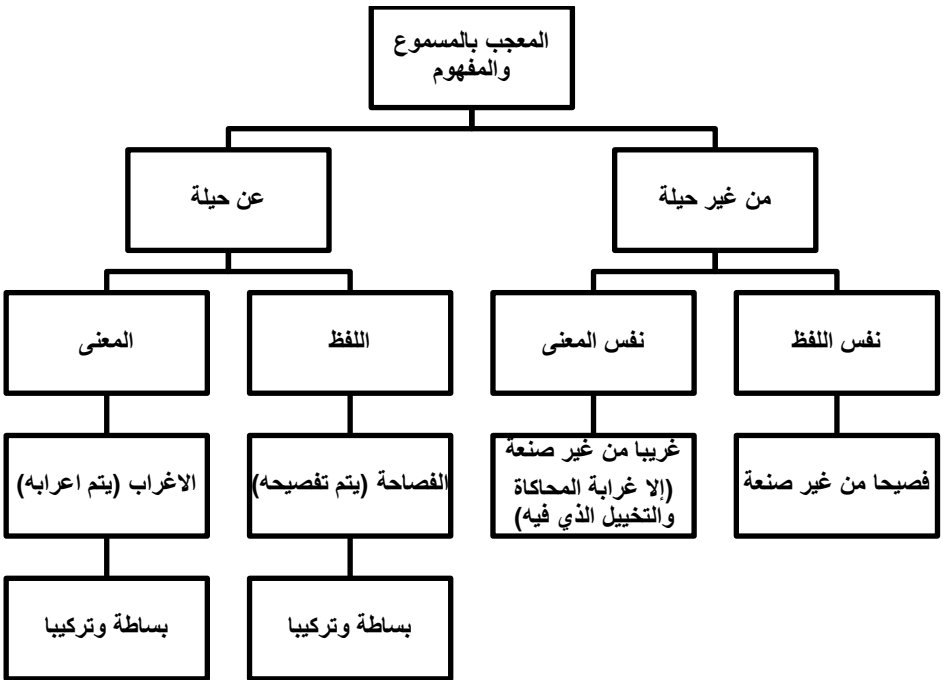

■ قال ابن سينا:« **واللّغة تستعمل للإغراب والتّخيير والرّمز، والنّقل أيضًا كالاستعارة، وهو ممكن، وكذلك الاسم المضّعف، وكلّما اجتمعت هذه كانت الكلمة ألذّ وأغرب وبها تفخم الكلام... فلذلك يتضاحكون بالشّعراء...[الّذين] أتوا بنقل أو استعارة يريدون الإيضاح ولا يستعمل شيء منها للإيضاح...وذكر فيها ما تكون الصّنعة فيه بالتّركيب وبالقلب... والعطف والمطابقة وسائر ما قيل في الخطابة وأشرنا إليه في فاتحة هذا الفنّ.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ: "في قسمة الألفاظ وموافقتها لأنواع الشّعر، وتفصيل الكلام في طراغوديا وتشبيه أشعار أخرى به"، وتحديدًا في سياق استعمالات "اللّغة" بمعناها الخاصّ في أنها:« اللّفظ الّذي تستعمله قبيلة وأمّة أخرى وليس من لسان المتكلّم، وإنّما أخذه من هناك ككثير من الفارسية المعرّبة، بعد أن لا يكون مشهورًا متداولًا قد صار كلغة القوم.»[2]، لذلك يصرّح ابن سينا بأن "اللّغة" بهذا المعنى تستعمل للإغراب والتّخيير والرّمز، لأنّه يقصد الكلمات الدّخيلة

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:193.

[2] **المصدر نفسه**، ص:195.

على لسان المتكلّم والأعجمية عنه، ثم يضيف شرطًا تداوليًا استعماليًا لها، ألا هو: "عدم الاشتهار والتّداول"، ليتحقّق الإغراب والتّخيير والرّمز على الوجه الأتمّ، ثمّ يوضّح بعد هذا مواضع الفصاحة في اللّغة؛ إذ كلّما اجتمعت هذه الأمور الثّلاثة، كانت الكلمة ألذّ وأغرب وبها تفخيم الكلام، وخصوصًا الألفاظ المنقولة، وبعدها ينتقل ابن سينا إلى عيب بلاغي يقع فيه الشّعراء يجعلهم عرضة للسّخرية والضّحك؛ وهو الإيضاح والبيان بهذه "اللّغة" الّتي هي في طبيعتها للإغراب والتّخيير والرّمز. وفي الأخير ذكر في "اللّغة" ما تكون الصّنعة فيه [الإيضاح] بالتّركيب والقلب، ومثّل على ذلك بقوله: «ليس الإنسان بسبب السّنة، بل السُّنَةُ بسبب الإنسان.»[1]. واستتبع التّركيب والقلب بالعطف والمطابقة وسائر ما قيل في "الخطابة" من طرائق وأساليب بلاغية تتمّ بها جمالية الشّعر ورونقه في "التّعجيب"، وعليه يمكننا القول بأن "الصّناعة" أو "الصّنعة" في مثل هذه المواضع والسّياقات؛ هي بلاغة شعريّة بآليات لسانيّة وأسلوبيّة وتداوليّة، تحاول تركيز غايتها على "جماليّة" العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة، من جهة اللّفظ والمعنى معًا.

- قال ابن رشد:«...**فأحدهما تشبيه شيء بشيء به... وإمّا أخذ الشّبيه بعينه بدل التّشبيه وهو الّذي يسمّى الإبدال في هذه الصّناعة... مثل قول الشّاعر: هو البحر من أيّ المواضع أتيته... وينبغي أن تعلم أنّ في هذا القسم تدخل الأنواع الّتي يسميها أهل زمننا استعارة وكناية... إلاّ أنّ الكنايات –أكثر ذلك– هي ابدالات من لواحق الشّيء؛ والاستعارة هي إبدال من مناسبه...**»[2].

ورد هذا الكلام في مفتتح التّلخيص بعد تقسيم ابن رشد لـ "كلّ قولٍ شعريّ"؛ إمّا إلى هجاء وإمّا إلى مديح، وهو نفس المنهج الّذي اختاره ابن سينا في ترتيب موضوعات تلخيصه. فواضح من خلال هذه المصطلحات البلاغيّة المستعملة؛ وهي: التّشبيه و الاستعارة و الكناية... أن "الصّناعة" في هذا الموضع وأشباهه، يُقصد بها "البلاغة" بمفهومها التّقليدي العام، والّذي يشكّل فيها علم البيان –حسب مصطلحات الفقرة– حصة الأسد، ثمّ إنّنا نجد ابن رشد يحيل إلى كتاب آخر حين يستشعر استرساله في الشّرح، وذلك بقوله:« وقد تقدم في كتاب "الخطابة" من كم شيء تكون الابدالات...»[3]. ويكاد يكون مصطلح الإبدال –عنده– رئيسيًا، إذ به يتم إنتاج مختلف الصور

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:202.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص

البيانيّة من خلال الإبدال على مستوى الاختيار، وهذا ما تشير إليه المقاربات الحديثة في النّقد الأدبيّ، وعلى رأسها الأسلوبيّة، وعليه يمكننا القول في مثل هذه السياقات، وبكلّ وضوح، أنّ "الصّناعة"؛ هي "بلاغة"، والتي من أبرز اهتماماتها جماليّة التّركيب اللّغوي بإخراجه من اللّغة إلى الكلام بخروقاته المتعدّدة، وهو ما ركّزه ابن رشد في مصطلح "الإبدال".

- قال ابن رشد:« **والقول إنّما يكون مختلفًا؛ أي مُغَيّرًا عن القول الحقيقي من حيث توضع فيه الأسماء متوافقة مع الموازنة والمقدار، وبالأسماء الغريبة، وبغير ذلك من أنواع التّغيير، وقد يُستدلّ على أنّ القول الشّعريّ هو المغيّر أنّه إذا غُيّر القول الحقيقيّ سمّي شعرًا أو قولًا شعريًّا ووُجِدَ له فعل الشّعر.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الأخير من التّلخيص؛ وهو فصلٌ لغويٌّ بلاغيٌّ بامتياز، إذ يبدأ فيه ابن رشد بتقسيم الأقاويل الشّعرية إلى سبعة اسطقسّات (عناصر)؛ وهي: المقطع، والرباط، والفاصلة، والاسم، والكلمة، والتّصريف، والقول، ثم يُفصّل بعد ذلك في المباحث الصّوتيّة (المقطع – الرّباط– الفاصلة)، ثم في المباحث اللّغوية البلاغيّة (الاسم– التّصريف– القول)، حتّى تبرز النّماذج الشّعرية المختارة أمثلة لأغلب موضوعات "البلاغة"، ويلمس الدّارس النّزعة البلاغيّة الطّاغية عند ابن رشد النّاقد لا الفيلسوف. ويعدّ مصطلح "التّغيير" مشتقًّا مفهوميًّا لمصطلح "الصناعة"– كما هو الحال عند ابن سينا– والّذي يرادف مفهوم "البلاغة"، فـ:« قد يستدلّ على أنّ القول الشّعري هو المغيّر أنه إذا غُيّر القول الحقيقي سُمي شعرا أو قولا شعريا، ووجد له فعل الشعر».[2] وكلُّ تغيير للقول الحقيقيّ يكون له أثر جماليّ، لا سبيل له إلاّ عن طريق "البلاغة" وفنونها، وعليه يتّضح لنا أن "التّغيير" هو "البلاغة"، وأنّ "الصّناعة" هي "التّغيير"، ولذا فإنّ مصطلح الصّناعة في مثل هذه السّياقات يدلّ دلالةً واضحةً بيّنةً على أنّها: "بلاغة للقول"، بإخراج القول عن المعتاد منه.

تحتلّ الصّناعة بهذه الدّلالة موقعًا كبيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، فقد وردت في سياقات بيان ماهيّة الشّعر وفي اختلاف الشّعراء في مرتبة إجادتهم للشّعر، وقد كانت "الصّناعة" في هذه السّياقات حجر الأساس في تمايز وتصنيف الشّعراء، وبرزت عند الفارابي أيضا في سياق المهارة اللّغوية، الّتي ترفع من قيمة الإنتاج الشّعريّ، أمّا ابن سينا فقد وردت عنده في سياقات التّخييل والمحاكاة لكونها ألصق عنده بهما، أمّا ابن رشد فقد توغّل أكثر من صاحبيه في النّقد الأدبيّ البلاغيّ

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:242.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

وحاول أن يوازي "الصّناعة" بهذا المعنى مع "البلاغة العربيّة" بمفهومها التّقليدي المعروف موازاة تامّة، وذلك من خلال هذه الغزارة الاستشهادية التّحليلية؛ من الأشعار والآيات القرآنيّة، و بالجهاز المصطلحي البلاغي الموظف في الشرح و الايضاح.

أمّا اصطلاحيتها فهي قويّة جدًّا، وقد استعملت بصورة معتبرة عند الفارابي، إذ حاول أن يجعلها الإطار الإبداعي على مستوى القول، وصنّف الشّعراء من خلالها إلى ثلاث فئات أو طوائف، لكنّها عند ابن سينا توسّعت في تفصيلاتها و تميّزت بتعدّد مصطلحاتها مع تصنيف واضح لها، يبرزها في صورة "البلاغة العمليّة" لتفصيح الكلام وإغراب المعاني، ثم نجدها عند ابن رشد في ثوبها العربيّ الأصيل، إذ لا يكاد يستشعر القارئ – فضلًا عن الباحث– أيّة رائحة غريبة عن البلاغة العربيّة إذ العبق الأصيل حاضرٌ في الاستشهادات الشّعرية والقرآنيّة، دون أن نغفل تلك المصطلحات الّتي يلتمس فيها الباحث شيئًا من الجدّة والطّرافة، وهو ما جعل "الصّناعة" بدلالة "البلاغة" عند ابن رشد أكثر وضوحًا وصفاءً، من ابن سينا والفارابي في قربها من البيئة العربيّة.

أمّا الصفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذه الدّلالة، فقد وجدنا ثلاث نعوتٍ، في حين لم نجد لها عيبًا. وقد وردت "الصّناعة" في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرّفةً ونكرةً مضافة.

2- الصّنف الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة الخاصّة.

وردت "الصّناعة" بثلاث دلالاتٍ اصطلاحيّةٍ خاصّةٍ؛ وهي:

1-2-1- الصّناعة: هي استعمال التّخييل في الشّعر؛ ليحقّق الغاية من الشّعر ويكسبه جماليّة تتناغم مع طبيعته، وقد يكون ذلك مطلقًا أو مقيّدًا بشروط، ممّا يجعلنا نقارب ترادفيًّا مصطلح الصّناعة بهذه الدلالة إلى مصطلح "بلاغة الجنس الأدبيّ"، أو مصطلح "الصّفاء الأجناسي".

- قال ابن سينا:« **وأنواع الاستدلال فيها [محاكاة الأخلاق] الّذي هو بصناعة أن يُخيّل لست أقول بأن يُصدّق: فإمّا أمور ممكنة أن توجد لكنّها لم توجد، فيكذب من حيث لم توجد ويخيّل من حيث يقع كذبه موقع القبول؛ وإمّا مقتناة من الأجسام حاصلة لها بالحقيقة فيشبّه به حاصل في الظّاهر من المعاني، كالطّوق في العنق تشبّه به المنّة...وما كان بعيدًا عن الوجود أصلاً فينبغي أن لّا يستعمل، وكذلك محاكاة الخسائس.**»[1].

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:189.

ورد هذا الكلام في سياق محاكاة الأخلاق في الطراغوديا، وتحديدا في أنواع الاستدلال الّتي تقع بـ:"صناعة"، ولما كان الاستدلال بوصفه شكل من أشكال التّصوير والتّشبيه[1] يُعدّ "صناعة" على حسب قول ابن سينا، فإن "الصّناعة" في هذا الموضع جاءت بمعنى استعمال التّخييل في الشّعر، وذلك واضح في قوله :«أن يخيل لست أقول بأن يصدق»، وهذا التّأكيد لكونه في السّياق الّذي قبله أورد "الصّناعة" بدلالة استعمال التّصديق في الشّعر، فخشي العهديّة السّياقيّة في فهم دلالة "الصّناعة"، فأكّد قصده بعبارة:" لست أقول"، وقد استعمل ابن سينا "الصّناعة" بدلالة استعمال التّخييل في الشّعر لتكون في دلالتها مقاربة من مصطلحي: "بلاغة الجنس الأدبيّ" أو "الصّفاء الأجناسي".

- قال ابن سينا:« **وما كان من أجزاء الشّعر بطّالا ليس فيه صَنْعَةٌ ومحاكاة بل هو شيء ساذج فحقه أن يُعني فيه بفصاحة اللّفظ وقوّته، ليُتدارك به تقصير المعنى وتتجنّب فيه البذالة، اللّهم إلاّ أن يكون شديد الاشتهار كمثل مضروب.**»[2].

ورد هذا الكلام في سياق تفصيل طرائق المحاكاة وبيان أفضليّة أميروس في ذلك، وقد وردت الـ"صّنعة" في علاقة تعاطف مع الـ"محاكاة" ليقترب مفهوم "الصّنعة" من مفهوم "التّخييل" –لأن المحاكاة في هذا الموضع جاءت بدلالة "التّخييل"، كما سيأتي بيانه في الفصل الثّاني– وممّا يؤكّد هذا عبارة: "ليتدارك به تقصير المعنى وتتجنّب البذالة"، فالتّخييل للمعاني لا للألفاظ، ولذلك أشار ابن سينا إلى ضرورة العناية بـ "فصاحة اللّفظ وقوّته" طلبًا لتدارك المعنى وتجنّبا للابتذال (السّذاجة)، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هذا التّدارك متعلّق ببعض أجزاء "الشّعر البطّال" لا بكلّ الشّعر، ثمّ يستثني ابن سينا من ذلك الاشتهار الّذي هو كالمثل المضروب، فالاشتهار بتداوليته يكسب الشّعر "مقبوليّة" رغم كونه "بطّالا"، و"ساذجا"، و"مبتذلا"، فهذه المراوحة بين تدارك ضعف اللّفظ بقوّة المعنى، وضعف المعنى بقوّة اللّفظ؛ إجرائيّة داخليّة ترقيعيّة تحسينيّة تحاول الوصول إلى قدر معتبر من الجماليّة، الّتي لا تستعين بالتّصديق أو بأشياء خارجة عن الشّعر (عن النّص)، وذلك لتحقيق الصّفاء الأجناسيّ، و على هذا فالصّنعة (الصّناعة)؛ هي بؤرة دلاليّة وظيفيّة في الشّعر تتمثّل في "التّخييل" .

---

[1] ينظر: عبد الرّحيم وهابي: **القراءة العربيّة لكتاب فنّ الشّعر لأرسطوطالس**، تقديم: محمّد العمري، دار عالم الكتب الحديث إربد–الأردن، ط1، 2011م، ص:166.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

■ قال ابن رشد:«...**وأمّا الأشياء الغير موجودة فليس توضع وتخترع لها أسماء في صناعة المديح إلاّ أقل ذلك، مثل وضعهم الجود شخصًا، ثم يضعون أفعالًا له ويحاكونها ويطنبون في مدحه، وهذا النّحو من التّخييل، وإن كان قد ينتفع به منفعة غير يسيرة لمناسبة أفعال ذلك الشّيء المخترع وانفعالاته للأمور الموجودة، فليس ينبغي أن يعتمد في صناعة المديح فإنّ هذا النّحو من التّخييل ليس ممّا يوافق جميع الطّباع، بل قد يُضحك منه ويزدريه كثير من النّاس.**»[1].

يرد هذا الكلام في الفصل الّذي يعالج ماهيّة صناعة المديح وأجزائها، وتحديدًا في سياق محاكاة الأمور غير الموجودة والموجودة، والّتي يعتبرها ابن رشد غير متوافقة مع جميع الطّباع، وأنّها مدعاة للضّحك والازدراء عند كثير من النّاس، وهذا من المواضع القليلة الّتي ينتقد فيها ابن رشد المحاكاة اليونانيّة. ويتبيّن لنا من هذا أنّ "صناعة المديح"؛ هي مجموعة قواعد أجناسيّة تتوافق وتتخالف حسب الذّوق العام لكلّ أمّة بشكل مخصوص، فيكون ذوقٌ ما مقبولاً مستساغًا عند أمّة ما ويكون هذا الذّوق نفسه مضحكًا يبعث على السّخرية و الازدراء عند أمّة أخرى، والذّوق في هذا الموضع يُقصد به استعمال "التّخييل" في الشّعر، والّذي ينبني على شروط وقواعد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بذائقة الشّعوب والأمم، وهذا "التّخييل" قد ضبطه ابن رشد على شرط النّفع (الغاية)، الّتي قد تتحقّق في تخييل الأمور غير الموجودة من جهة أفعالها وانفعالاتها إذا ارتبطت بأمور موجودة (حقيقيّة)، لكن الجماليّة إذا لم تتحقّق –وهي مرتبطة بذائقة الشّعوب والأمم– يُرفض هذا النّوع من "التّخييل" في صناعة المديح. وعليه فإن "الصّناعة" في مثل هذه السّياقات تأتي بدلالة "استعمال التّخييل في الشّعر".

تحتلّ الصّناعة بهذا المعنى موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات أنواع الاستدلال في محاكاة الأخلاق، وفي طرائق المحاكاة وأجزائها الكميّة؛ أي في سياقات خاصّة بإجراءات وتقنيّات الجنس الأدبيّ للشّعر، وما ينبغي أن يكون عليه على حسب ذائقة أمّة أو شعب ما، أما اصطلاحيتها فهي ضعيفة جدًّا لقلّة استعمالها بهذه الدّلالة من جهة، ولقوّة حضور مصطلحيّ "التّخييل" و"المحاكاة" من جهة أخرى. وقد غابت "الصّناعة" بهذا المعنى عند أبي نصر الفارابي، وحضرت عند ابن سينا وابن رشد بصورة محتشمة، فعند ابن سينا وردت بحضور جليّ الدّلالة، بيّن المفهوم، أمّا عند ابن رشد، فتركّزت في صناعة المديح (الطراغوديا)، فكانت دلالتها محصورة في إطار هذا النّوع الأجناسي الأدبيّ على وجه الخصوص.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكما على الصّناعة بهذه الدّلالة، فانحصرت في نعتٍ واحدٍ فقط، في حين لم نجد لها عيبًا. وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها نكرةً مطلقة ونكرةً مضافة.

1-2-2- الصّناعة: هي استعمال التّصديق في الشّعر على اطلاقه دون تطويعه بشروط تقرّبه من بؤرة الجنس الأدبيّ للشّعر، فيكون بذلك متنافيًا (غير مناسب) مع غاية الشّعر وطبيعته، وهذا يجعلنا نقارب ترادفيًّا مصطلح "الصّناعة" بهذا المعنى إلى مصطلح "خرق قواعد الجنس الأدبيّ" أو مصطلح "التّداخل الأجناسيّ غير المقبول".

- قال ابن سينا:« **وأمّا "النّظر والاحتجاج" فهو الّذي يُقرّرُ في النّفس حال المقول ووجوب قبوله حتّى يتسلّى عن الغمّ وينفعل الانفعال المقصود بطراغوذيا. ولا يكون فيها صناعة؛ أي التّصديق المذكور في كتاب "الخطابة"، فإنّ ذلك غير مناسب للشّعر، وليس طراغوديا مبنيًّا على المحاورة والمناظرة ولا على الأخذ بالوجوه.**»[1].

ورد هذا الكلام في فصل مناسبة مقادير الأبيات مع الأغراض، وخصوصًا في طراغوديا وبيان "أجزاء طراغوديا"، فـ"النّظر والاحتجاج" من الأجزاء الكميّة للطراغوديا؛ وهو في المرتبة الخامسة، رغم كونه يعمل على "تقرير حال المقول في النّفس مع وجوب قبوله"، وهذا يتطلّب إقناعًا مرتبطًا بالتّصديق، إلاّ أن هذا–على رأي ابن سينا– مرفوض لعدم مناسبته لطبيعة الشّعر، فـ"الصّناعة" في هذا الموضع جاءت بدلالة استعمال التّصديق "المرفوض"؛ الّذي يُحدث تداخلاً أجناسيًا يخرق طبيعة وضوابط الجنس الأدبيّ للشّعر، لأنّ الـ "طراغوديا ليس مبنيًّا على المحاور والمناظرة ولا على الأخذ بالوجوه". وعليه فهي مرفوضة من جهة عدم الملاءمة مع الجنس الأدبيّ، فاستعمال "التّصديق" في ميدان الشّعر يتعارض مع أساسيات بناء الجنس الأدبيّ الشّعري.

- قال ابن سينا:« **والأغاليط و التّوبيخات الّتي بإزائها هي هذه الإثنا عشر؛ ويدخل في خمسة: غير الإمكان أو المحاكاة بالمضادّ أو بما يجب ضدّه، أو التّحريف أو الصّناعيّة التّصديقيّة أو كونه غير نطقي.**»[2].

وردت هذه الأغاليط و التّوبيخات في فصل: "وجوه تقصير الشّاعر، وفي تفضيل طراغوديا على ما يشبهه"، وهي إجمالٌ لتفصيلٍ ورد قبلها، فمصطلح "الصّناعة" في هذا الموضع جاءت على صيغة الاسم المنسوب الملحق بالياء المشدّدة بلفظ: "الصّناعيّة" ملـــحقا بالنّعت: "التّصديقيّة"،

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:180.

[2] **المصدر نفسه**، ص:197.

إذ:« إنّ في النّسب زيادة قوّة في الفعل، كما قيل: الخصوصيّة في الخصوص.»[1]، وهذا الاستعمال للتّصديق بوصفه "صناعة" في الشّعر؛ هو تداخلٌ أجناسيٌّ مرفوضٌ في جنس الشّعر، لذلك عدّه ابن سينا في الأغاليط و التوبيخات، إذ "الصّناعة" بدلالة "استعمال التّصديق في الشّعر" على اطلاقيته دون قيد أو شرط، يُعدّ خرقًا لقواعد وضوابط الجنس الأدبيّ للشّعر.

تحتلّ الصّناعة بهذه الدّلالة موقعًا صغيرًا جدًّا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياق تفصيل أجزاء الطراغوديا، وتحديدا في الجزء المرتبط بـ "النّظر والاحتجاج"، وفي سياقات الأغاليط و التّوبيخات الّتي يقع فيها الشّاعر، أمّا اصطلاحيتها فهي ضعيفة، وقد غاب استعمالها عند أبي نصر الفارابي، وحضرت بصورة محصورة جدّا عند ابن سينا، لكون دلالتها تركزت على معنى "التّصديق" على اطلاقه؛ دون مراعاة تغييرات العبور الأجناسي، حين جاء معناه في صورته الخطابيّة الجافة البعيدة عند متطلبات "الشّعرية" و"الجماليّة"، أمّا عند ابن رشد فقد غابت في طيّات التّوفيق والتّطويع الشّعري للتّصديق، والّذي استحدث له ابن رشد مصطلحًا جديدًا؛ وهو: "التّصديق الشّعري"، في صورته المطوّعة والمغيّرة حسب مستلزمات الجنس الأدبيّ الشّعريّ.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذا المعنى، فلم نجد لها نعتًا ولا عيبًا؛ لقلّة استعمالها وانحصار تداولها. وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة نكرةً مطلقةً، ونكرةً مضافة.

1-2-3- الصّناعة: هي استعمال التّصديق في الشّعر بشروط معنيّة مضبوطة، أو بآلية إجرائيّة تطويعيّة تجعله بتلاءم وينسجم مع غاية الجنس الأدبيّ الشّعري وجماليته، وهذا يجعلنا نقاربه ترادفيًّا إلى مصطلح "التّداخل الأجناسي المقبول"، فالتّطويع وشروط ولوج التّصديق إلى جنس الشّعر، معابرٌ تجنيسيّةٌ توسّع من البؤرة الدّلاليّة الوظيفيّة للجنس الأدبيّ الشّعري.

- قال ابن سينا:«... **وكذلك إذا ترك المحاكاة [الشّاعر] وحاول البيان التّصديقيّ الصّناعيّ على أنّ ذلك جائز إذا وقع موقعًا حسنًا فبلغت به الغاية، فإن قَصّرَ قليلاً سَمُجَ.**»[2].

ورد هذا الكلام في فصل: "وجوه تقصير الشّاعر، وفي تفضيل الطراغوديا على ما يشبهه"، وفي سياق ما يجوز وما لا يجوز في المحاكاة، فقد تُترك المحاكاة ويتمّ إبدالها بـ "البيان التّصديقيّ الصّناعيّ" والمقصود بهذا أنّ البيان والتّوضيح من أجل الإقناع "صناعة"، لكنّها ليست من مهمّات جنس

---

[1] محمود بن عمر الزّمخشري: **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تحقيق: عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ط3، (د.ت)،ج2، ص:208.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:197.

الشّعر، بل من خصوصيّات ومهمّات جنس أدبيّ آخر؛ و هو "جنس الخطابة"، بيد أنّ هذا التّداخل الأجناسي "مقبول إلى حدّ ما"، بشروط دقيقةٍ مضبوطةٍ تتغيّا الانسجام مع الجنس الأدبيّ للشّعر فـ "التّصديق" أو "البيان التّصديقيّ الصّناعيّ" في مثل هذه المواضع لا يُعدّ "صناعة" إلاّ إذا توفّر على شرطين (شيئين) ؛ هما:

-1- الشّرط الأوّل: أن يكون مخلوطًا غير ظاهر ولا صريح، ذو موقع حسن (الجماليّة).

-2- الشّرط الثّاني: لابدّ أن يرتكز في أساسه على الغاية من الشّعر، وعلى وجه الخصوص "الطراغوذيا"؛ ونقصد هنا تحديدا "الانفعال" المقصود في الطراغوذيا. فـ"الجماليّة"؛ بإضفاء اللّمسة الشّعريّة على "البيان التّصديقيّ"، وأمّا الغاية؛ فبالوصول إلى الانفعال المقصود والمخصوص بنوعٍ نوعٍ من الشّعر، ونلحظ هنا أولوية الجماليّة "الموقع الحسن" أوّلًا، لتأتي بعدها "الغاية"، وهذا التّرتيب يدلّ على صعوبة الأمر، ممّا جعل ابن سينا يدقّق في اكتمال صورة هذا التأليف الشّعري بقوله: "فإن قصّر قليلا سَمُجَ" فالتّقصير رغم قلّته قد يحيل التّأليف الشّعري برمّته إلى "السّماجة"، فكأنّ هذا الاستعمال للتّصديق المشروط بهذين الشّرطين لقبوله في الشّعر ذو حساسيّة مرهفة للقبول، وهذا يستتبع دقّة متناهية في التّطويع. وعليه كانت "الصّناعة" بدلالة "التّداخل الأجناسي المقبول"، مرتبطة بشروط التلاؤم مع طبيعة جنس الشّعر وغايته.

- قال ابن سينا:« **وهذا ضرب يستعمله الصّناع من الشّعراء الّذين يستعملون التّصديق وبعض الشّعراء يميل إلى أقاويل تصديقيّة، وبعضهم إلى اشتمالية إذا كان مرائيًّا بالعفّة بارزًا في معرض اللّوم والعذل.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ: "أجزاء طراغوديا بحسب التّرتيب والإنشاد، لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة أخرى وما يحسن من التّدبير في كلّ جزء وخصوصًا ما يتعلّق بالمعنى"، أمّا من حيث السّياق، فقد وردت في سياق تكملته الشّرح للاستدلال الأوّل من أنواع الاستدلال في محاكاة الأخلاق، حين يفصّل لنا ابن سينا طرائق استعمال التّصديق في لبوس من "الشّعرية"، حتّى يبلغ الإقناع بالتّخييل مبلغا: «يقع كذبه [الشّاعر] موقع القبول.»[2]، فهذه الإجرائية التّطويعية للإقناع مع:« حِفْظٍ للطبيعة الشّعريّة وللمحسوس المعروف عن حال الشّعر.»[3]؛ هي"صناعة"،

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:189.

[2] **المصدر نفسه**، ص:89

[3] **المصدر نفسه**، ن ص.

وأصحابها "الصّناع" من الشّعراء، وعليه فإن "الصّناعة" بدلالة "التّداخل الأجناسي المقبول" بالتّطويع على درجة عالية من الصّناعة، لكونها تحقق "الجماليّة" و"الغاية" من جنس الشّعر بطريقة تحتاج إلى براعة فائقة، فاستعمال "التّصديق" في الشّعر مع إجرائيّة التّطويع الّتي تصنع معابر تجنيسيّة يكون فيها التّداخل الأجناسي أقلّ صدامًا وأكثر انسجامًا مع الجنس الأدبيّ المستقبل.

■ قال ابن رشد:« **فأمّا محاكاة النّقائص في المدائح فقد يُدخِلها قوم فيها، لأنّ فيها ضربا من الإدارة، لكنّ مناسبة ذمّ النّقائض لصناعة الهجاء أكثر منها لصناعة المديح، ولذلك لا ينبغي أن يكون تخييلها في المدائح على القصد الأوّل، بل من قِبَلِ الإدارة وإذا كان الشّعر المديحي تذكر فيه النّقائض، فلابدّ أن يكون فيه ذكر الأعداء المبغضين.**»[1].

ورد هذا الكلام في فصل: "الأجزاء الكمّيّة في صناعة المديح"، وفي سياقات ومواضع عمل صناعة المديح، وتحديدًا في مناسبة محاكاة النّقائص بين المديح والهجاء، ودون الالتفات إلى أخطاء التّرجمة الرّشدية للطرغوديا بـ"شعر المديح"، وللكوميديا بـ"شعر الهجاء"، نحاول تبيّن مقصديّة ابن رشد في معنى "الصّناعة" ودلالتها، فهذا البيان والشّرح لابن رشد في مناسبة محاكاة النّقائص بين المديح والهجاء يدخل في جانب الملاءمة والتّجنيس الأدبيّ؛ أي في باب الأنواع (وليس الأجناس) الأدبيّة، وقد ألمح ابن رشد إلى إمكانية تطويع "النّقائص" بطريقة "الإدارة"، والّتي تعدّ من أجزاء القول الخرافي؛ فهو يقول:« وأجزاء القول الخرافي، من جهة ما هو محاكٍ جزءان، وذلك أنّ كلّ محاكاة فإمّا أن نوطئ لمحاكاته بمحاكاة ضدّه، ثم ننتقل منه إلى محاكاته، وهو الّذي يُعرف عندهم بالإدارة...»[2]، ثم يؤكّد هذا التّطويع بضرورة أن يكون ذكر الأعداء المبغضين؛ كي يخلق هذا انسجامًا في النّوع الأدبيّ؛ إذ إنّ النّقائص ألصق بالأعداء وأجدر بأن يجعلهم "مبغضين". وعليه يمكننا القول بأن "الصّناعة" في هذا الموضع دلّت على تداخـــلٍ أجناسيّ بآليّة تطـــويعيّة معيّنة؛ ألا و هي: "الإدارة"، وهي ما يسمّيها ابن سينا بـ"الاشتمال"، ويحاول أن يقاربها مفهوميًا بالمحسّن البديعيّ البلاغيّ المسمّى بـ:"المطابقة"، حين يقول:« الاشتمال هو الانتقال من ضدّ إلى ضدّ، وهو قريب من الّذي يسمّى في زمننا مطابقة.»[3]. وهو ما يمكن عدّه من معابر التّجنيس المقبولة بين نوعي المديح والهجاء.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:219.

(2) **المصدر نفسه**، ص:210.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

■ قال ابن رشد:«...**وأكثر ما يجب أن يعتمد في صناعة المديح أن تكون الأشياء المحاكيات أمورًا موجودة، لا أمورًا لها أسماء مخترعة، فإنّ المديح إنّما يتوجّه نحو التّحريك إلى الأفعال الإراديّة، فإذا كانت الأفعال ممكنة، كان الإقناع فيها أكثر وقوعًا، أعني التّصديق الشّعريّ الّذي يحرّك النّفس إلى الطّلب أو الهرب.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يعالج "ماهيّة صناعة المديح و مماذا تلتئم، وكم أجزاؤها وماهي" أمّا السّياق فهو عن نوعيّ المحاكاة؛ بين المحاكاة المخترعة الكاذبة والمحاكاة بالأمور الموجودة أو الأمور الممكنة الوجود، فجنس المديح (أو صّناعة المديح) لابدّ أن يعتمد فيها على محاكاة الأمور الموجودة لأنّ هذا مرتبط بالغاية من هذا النّوع الأدبيّ المخصوص "المديح"، ألا وهي: "التّحريك إلى الأفعال الإرادية"، فهذه المحاكاة للأمور الموجودة تكون أكثر وقوعًا وإحداثًا للإقناع في الشّعر، وهو ما يؤدي إلى تحرّك النّفس طلبًا أو هربًا ، ولم يُشر ابن رشد في هذا الموضع إلى إشكالية التّجنيس في دخول "الإقناع" و "التّصديق" في الشّعر، لأنه وجد لهذا "التّصديق" في ميدان الشّعر مصطلحًا آخرًا تجاوز به هذه الإشكالية، إذ جمع فيه بين "التّصديق" و "الشّعر"، فكان "التّصديق الشّعري" مصطلحًا جديدًا يدلّ على إمكانية التّداخل الأجناسيّ في صورته المنسجمة والمتلائمة مع غاية الشّعر وطبيعته، وعليه يمكننا القول بالمطابقة المفهوميّة شبه الكلّيّة لمصطلح "الصّناعة" بهذه الدّلالة مع مصطلح "التّصديق الشّعري" من جهة واحدة واضحة أشدّ الوضوح؛ وهي تطويع "التّصديق" في "ميدان الشّعر".

تحتلّ الصّناعة بهذه الدّلالة موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات طرائق ورود "الخرافة" في الطراغوديا، ووجوه تقصير الشّاعر وفي أنواع الاستدلال في محاكاة الأخلاق، كما وردت في سياقات ما يناسب صناعة المديح.

أمّا اصطلاحيّتها فهي متوسّطة لكون دلالاتها؛ استثناءات ثانوية، وتداخلات بينيّة للجنس الأدبيّ الشّعري مع الجنس الأدبيّ الخطابيّ، فضلا على حساسيّة ودقّة قبول "التّصديق" في الشّعر مع ضرورته في أحايين كثيرة، خاصّةً في "الطراغوديا"، والّتي يُعدُّ المتن المدروس مركّزًا عليها بقوّة، فقد غاب استعمالها عند أبي نصر الفارابي بصورة كلّيّة، وحضرت عند ابن سينا بصورة التّصريح باستعمالها "التّصديق" في الشّعر، وبصورة لفظ: "البيان التّصديقي"، وبصورة ثالثة، وهي: "الأقاويل التّصديقيّة"، لكنّها عند ابن رشد تنضج بصورة واضحة المعالم في مفهومها، مضبوطة السّبك في

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

لفظها، وهو ما اصطلح عليه ابن رشد بـ: "التّصديق الشّعري"؛ إذ هو "تصديق" اكتسى لبوس الشّعر، وحاز على جواز المرور للجنس الأدبيّ الشّعري بالتّطويع على اختلاف آلياته.

أمّا الصفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذا المعنى، فلم تتجاوز نعتًا واحدًا، في حين لم نجد له عيبًا. وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها؛ معرفةً ونكرةً مضافة ونكرةً مطلقة.

2- المجال الدّلاليّ بوصف الصّناعة "فنًّا":

لقد وردت "الصّناعة" في هذا المجال بوصفها "فنًّا" ببعض الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة والخاصّة وسنفصل الحديث عنها من خلال هذين الصّنفين الكبيرين؛ وهما:

2-1- الصّنف الأوّل: الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة:

وردت الصّناعة بثلاث دلالاتٍ اصطلاحيّةٍ عامّةٍ؛ وهي:

2-1-1- الصّناعة: هي فنٌّ؛ بوصفه ملكة نفسيّة و قدرة عمليّة مكتسبة يقتدر بها "الفرد" على أداء الأفعال؛ الّتي تعدّ قواعد للكيفيّات العمليّة في التّأليف الشّعري من أجل تحقيق الغاية المقصودة من الفنّ (الشّعر)، إذ لكلّ فنّ مخصوص، غاية محدّدة مضبوطة ومتعلّقة به.

- **قال أبو نصر الفارابي:**« وأمّا اقوستقي فهو نوع من الشّعر يقصد به تلقين المتعلّمين لصناعة الموسيقار، وهو مقصور على ذلك، و لا يُنتفع به في غير هذا الباب.»[1].

ورد هذا الكلام في نهاية تعداد أنواع الأشعار اليونانيّة؛ فهذا النوع (اقوستقى) هو الأخير منها وقد أوردها الفارابي مترجمة بتقنيّة "الاقتراض اللّغوي"، الّذي يحافظ على لفظة الكلمة في نقلها من اللّغة الأساس إلى اللّغة الهدف، وأنواع الأشعار اليونانيّة كما وردت مرتّبة على النّحو التّالي: «طراغوديا، وديثرمبى، وقوموذيا، وإيامبو، ودراماطا، واينى، وديقرامى، وساطوري وافيقى، وريطورى وايفيجاناساوس، وأقوستقى.»[2]. فهذا النّوع الأخير من الأشعار يرد فيه مصطلح "الصّناعة" مضافا إلى لفظة "الموسيقا"، وبذلك فإنّ مصطلح "الصّناعة" في إضافته لأيّ فنّ من الفنون الأخرى غير فنّ الشّعر، يرجّح بقوة دلالة ومفهوم "الفنّ" لـ "الصّناعة"، وعليه فإنّ هذا المعنى لمصطلح "الصّناعة" يتركّز بصورة جليّة في الفنون الأخرى حين تسبق بلفظة "صناعة"، وخاصّة في سياقات المقارنة بين الفنون.

---

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

[2] **المصدر نفسه**، ص:153-154.

■ قال أبو نصر الفارابي:«...**نقول أيضًا إنّ بين أهل هذه الصّناعة وبين أهل صناعة التّزويق مناسبة، وكأنّها مختلفان في مادّة الصّناعة ومتّفقان في صورتها وفي أفعالها وأغراضها؛ أو نقول: إنّ بين الفاعلين والصورتين والغرضين تشابهًا...**»[1].

ورد هذا الكلام في آخر مقالة المعلّم الثّاني الموسومة بـ "قوانين صناعة الشّعراء"، وفي سياق مقارنة صناعة الشّعر بصناعة التّزويق، ويعقد الفارابي هذه المقارنة بين الصّناعتين، ليوضّح لنا الاتّجاه العام للفنون في بحثها عمّا هو جميل، ولتوضيح الفرق بينهما نسطّر هذا الجدول التّوضيحي على النّحو التّالي:

الجدول رقم(03): جدول توضيحي للفرق بين صناعة الشِّعر وصناعة التزويق.

نوعا الصّناعة	صناعة الشِّعر	صناعة التّزويق (الرسم)	الفرق بينهما
مادّة الصّناعة	الأقاويل	الأصباغ	مختلفان
صورة الصّناعة	محاكاة	محاكاة	متشابهان
أفعال الصّناعة	التّشبيه	التّشبيه	متشابهان
غرض الصّناعة	إيقاع المحكيات في الوهم	إيقاع المحكيات في الحس	متشابهان في الغرض مختلفان في الموضع

فالملاحظ أنّ أهمّ اختلاف بين الصّناعتين هو مادّة "الصّناعة" ثمّ أقلّ منه؛ الاختلاف في موضع ايقاع المحكيات، فالشّعر ايقاعه لها في الوهم، والتّزويق إيقاعه لها في الحسّ، وهذا ما يذكّرنا بالنّظرية الخاصّة بالقوى الإدراكية للنّفس الإنسانية لدى الفلاسفة المسلمين؛ وهو ما سنفصله في المقبل من البحث في محور القضايا والمستفادات.

■ قال ابن سينا:«...**ومنه نوع يسمّى أوقوستى، وهو نوع به صناعة الموسيقى ولا نفع له في غيره.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الأوّل من الفنّ التّاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشّفاء"، وتحديدا في سياق أنواع الأشعار اليونانية، الّتي يُبيّن فيها ابن سينا الخصوصيّة الفارقة لكلّ نوع من أنواع الأشعار اليونانيّة، فهذا النّوع الّذي أشار إليه يوضّح ذلك، إذ أنّه مخصوص بميزة تلقينيّة

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(تعليميّة) لفنّ من الفنون؛ ألا و هو: "فنّ الموسيقى"، وقد سمى ابن سينا "الموسيقى" في هذا الموضع بـ"صناعة" وهذا يرجّح لنا بل يؤكّد دلالتها عن معنى "الفنّ"، لذا يمكننا القول أنّ مصطلح "الصّناعة" بدلالته على "الفنّ" يحمل في طيّاته "الملكة النّفسيّة" و "القدرة العمليّة المكتسبة"، لأنّ الأولى تحتاج إلى طباع نفسيّة توقع عليها نغماتها؛ فترى أنغام الموسيقى متوافقة مع نفسيّة عازفها، أو ما يريد أن يبثّه هذا العازف في نفسيّة المتلقّي من عواطف وأحاسيس ومشاعر، أمّا الخصيصة الأخرى؛ فلابدّ لهذا العازف أن يتمرّن ويتدرّب، ليصل إلى هذا المقام المؤثّر في المتلقّي، وكلّ هذا يندرج ضمن مفهوم "الصّناعة" بدلالة "الفنّ".

- قال ابن سينا:«...**فلذلك كانت المحاكاة الشّعريّة عندهم [اليونانيّون] مقصورة على الأفاعيل والأحوال والذّوات من حيث لها تلك الأفاعيل والأحوال، وكلّ فعل إمّا قبيح أو جميل... وكانوا يفعلون فعل المصوّرين، فإنّ المصوّرين يصوّرون الملك بصورةٍ حسنةٍ ويصوّرون الشّيطان بصورةٍ قبيحةٍ.**»[1].

ورد هذا الكلام في فصل: "أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيات الكلّيّة الّتي للشّعر"، وتحديدًا في سياق المقارنة بين المحاكاة الشّعرية عند اليونان ونظيرتها عند العرب، ثم يقابل ابن سينا هذه المحاكاة الشّعرية (الصّناعة الشّعرية) بفعل المصوّرين؛ في مقارنة توحي إلى التّشابه الحاصل بين فنّ (صناعة) الشّعر والفنون الأخرى، ولذلك يمكننا اعتبار أن الصّناعة الشّعرية "فنّ" من الفنون الجميلة التي تتغيّا الجميل الّذي قد يكون لذاته أو لبلوغ غاية أخرى معه، فالجماليّة في صناعة الشّعر عنصر أصيل وهو يكاد يوازي ويقارب مصطلح "الفنّ" من جهة غايته، وعليه يمكن القول بأنّ مصطلح "الصّناعة" يشير إشارة واضحة إلى دلالة "الفنّ"، خاصّة في سياقات المقارنة للصّناعة الشّعريّة بالفنون الأخرى.

- قال ابن رشد:«...**وبخاصّة أشعارهم الّتي كانت في الأمور الإراديّة: أعني الحسنة والقبيحة، وكذلك الحال في الصّنائع المحاكية لصناعة الشّعر، الّتي هي: الضّرب بالعيدان والزّمر، والرّقص؛ أعني أنّها مُعدّةٌ بالطّبع لهذين الغرضين [الهجاء أو المديح].**»[2].

ورد هذا الكلام في مفتتح شرح "كتاب الشّعر" لابن رشد، وهو يوضّح فيه الغرضين الرئيسين لكلّ من الهجاء والمديح، وهما من جملة الشّعرية، ويسمّي ابن رشد هذه الفنون بـ"الصّنائع"؛ وهو

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:170.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

جمع "صناعة" على صيغة منتهى الجموع على وزن "فعائل"، ونلتمس التّنوع والكثرة في هذا الوزن أوضح منه في جمع المذكّر السّالم "صناعات" الّتي ترد في سياقات أخرى، والّتي نستشفّ منها كثرة دون تنوّع، فالتّنوّع ميزة مصاحبة لمفهوم "الفنّ"، وبخاصّة إذا أضيفت الخصوصيّة الّتي تؤكّد هذا المعنى وعليه يمكننا القول بأنّ "الصّناعة في دلالتها هي "فنّ" يهدف إلى الإمتاع بأداء الأفعال والأقوال بصورة عمليّة ذات امتياز خاصّ على مستوى الفرد (أوميروس) أو الأمّة (اليونان) من أجل غاية (غرض) محدّدة، قد تكون في مثل هذه السّياقات؛ الهجاء أو المديح.

- قال ابن رشد:«...**ولذلك لا يلتذّ إنسان بالنّظر إلى صور الأشياء الموجودة أنفسها، ويلتذّ بمحاكاتها وتصويرها بالأصباغ والألوان، ولذلك استعمل النّاس صناعة الزّواقة والتّصوير**»[1].

ورد هذا الكلام في فصل يوضّح فيه ابن رشد ماهية "صناعة المديح"(طراغوديا) وأجزاءها السّتّة وتحديدًا في سياق بيان أهمية المحاكاة في الجزء الثّاني المسمى بـ "العادات"؛ إذ ينتقل من أهميته هذه المحاكاة، ليعطي لنا مثالًا عن أثرها الفعّال في نفسيّة المتلقّي(القبول والالتذاذ)، ويجعل هذا الأثر (الالتذاذ) عاملاً رئيسيًا في نشأة صناعة الزّواقة والتّصوير، فواضح أنّ مصطلح "الصّناعة" في ضمّه إلى الزّواقة والتّصوير يحمل دلالة "الفنّ"، بالنّظر إليه على أنّه استعدادٌ فطريٌ مع الدّربة والمران، الّتي تُكسب الفرد (الرسّام) قدرة عمليّة تمكّنه من أداء أفعال يحقّق بها غايات متعلّقة في أساسها بطبيعة وماهيّة هذا الفنّ، وعليه يمكننا القول بأنّ "الصّناعة" هي "فنّ" في معناه المتداول المعروف.

تحتلّ الصّناعة بهذا المعنى موقعا متوسّطا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياق مقارنة صناعة الشّعر بالفنون الأخرى كالرّسم والموسيقى.

أمّا اصطلاحيتها فهي قويّة جدّا، فرغم قلّة حضورها إلّا أنّها استعملت بصورة واضحة وبحضور قويّ عند الفارابي، لكنّها عند ابن سينا تكاد لا تظهر إلاّ في بعض سياقات المقارنة مضافة إلى فنّ من الفنون، أما عند ابن رشد فقد برزت بشكل جليّ وواضح.

ومن حيث الصّفات الّتي تفيد حكما على الصّناعة بهذا المعنى فلم نجد لها نعتًا ولا عيبًا. وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرفة، وفي نصوص أخرى نكرة مضافة.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

2-1-2- الصّناعة: هي التّمثيل؛ بوصفه فنّ عمليّ (هيئة) يَقْتَدِرُ به الفرد (الشّاعر) على أداء "دور" يحاكي به ذاتًا، من جهة أن لها أفعالاً وأحوالاً مخصوصة، تحقيقًا لغايةٍ فنيّةٍ محدّدةٍ.

- قال أبو نصر الفارابي:« **أمّا طراغوديا فهو نوع من الشّعر له وزن معلوم يلتذّ به كُلّ من سمعه من النّاس أو تلاه...وكان الموسيقاريون يُغنّون بها بين يدي الملوك؛ فإذا مات الملك زادوا في أجزائها نغمات أخرى وناحوا بها على أولئك الملوك.**»[1].

ورد هذا الكلام في سياق تعداد أصناف أشعار اليونانيين، وتحديدا في النّوع الأوّل، الّذي يُلمّح فيه الفارابي إلى ما يمكن أن يسمّى بـ"مسرحة الشّعر"؛ إذ الأداء الشّعري يكون من قِبَلِ مجموعة أفراد (الموسيقاريون)، ولا يقتصر الأمر على هذا، بل إنّ فيه محاكاة لأحوال تتوافق مع أغراض الشّعر وغاياته (ناحوا بها). فالنّياحة المرافقة لأداء الشّعر، هي عملٌ فنّيّ يحقّق من ورائه "الشّاعر الممثّل" غاية فنيّة مقصودة ومحدّدة؛ هي في مجملها "التّأثير في المتلقّي"، وعليه يمكننا القول بأنّ الشّعر بوصفه "صناعة" يحتوي على قدر معتبر من "التّمثيل"، ولذلك فإنّ الصّناعة – وإن لم تذكر بلفظها فإنّها ذكرت بمفهومها– في هذا السّياق، يُستشفّ منها دلالة التّمثيل ومعناه.

- قال ابن سينا:«...**و المحاكاة هي إيراد مثل الشّيء وليس هو... و لذلك يتشبّه بعض النّاس في أحوالهم ببعض ويحاكي بعضهم بعضا ويحاكون غيرهم، فمن ذلك ما يصدر عن صناعة ومن ذلك ما يتّبع العادة، وأيضًا من ذلك ما يكون بفعل، ومن ذلك ما يكون بقول.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ: "أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيات الكلّيّة الّتي للشّعر" وتحديدا في سياق طرائق المحاكاة عند النّاس في أحوالهم، فقد قسّم ابن سينا المحاكاة إلى: محاكاة بصناعة ومحاكاة بعادة، وإلى: محاكاة بفعل ومحاكاة بقول، وما يهمّنا في هذا البيان، هو محاكاة بصناعة؛ فهي في مقابلتها مع محاكاة بعادة، تدلّ على أنّ الصّناعة في المحاكاة هي الأداء التّمثيليّ الواعي للفعل والقول معًا، وهي بذلك أداء لأدوار مخصوصة لتحقيق غاية معيّنة، وهذا ما نستطيع في عصرنا أن نوازيه ونماثله بمصطلح "التّمثيل"، فالصّناعة في هذا الموضع هي عملٌ فنّيّ لغاية فنيّة محدّدة ومخصوصة؛ هي التّأثير في المتلقّي، وعليه يمكننا القول بأنّ مصطلح "الصّناعة" بهذه الدّلالة يوازي ويرادف مفهوميّا مصطلح "التّمثيل" في الاصطلاح الحديث.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:153.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

■ قال ابن سينا:« **وأمّا قوموذيا... فقد وقع الجهل بنشأه ونُسي مبدؤهُ وكيفيّة تولّده، وذلك أنّ المغنّين لما أَذِنَ لهم ملك أسوس أن يستعملوا القوموذيا بعد تحريمه إيّاه عليهم... كانوا يصادفون شعرًا ويكسبونه غناءً وإيقاعًا فكانوا يقتصرون على بعض الوجوه الموزونة من الأقاويل القديمة أو من جهة الاستعانة بصناعة الأخذ بالوجوه.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ: "في الإخبار عن كيفية ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه"، وفي سياق بيان مبدأ الأمر في حدوث القوموذيا على وجه التّحديد، ولقد ورد مصطلح "الأخذ بالوجوه" في غير هذا الموضع عشرات المرّات، دون ضميمة "صناعة"، من ذلك قوله:« ثمّ لما نشأ الطراغوذيا لم تترك حتّى أكملت بتغييرات وزيادات كانت تليق بطباعها، ثمّ أضيف إليها الأخذ بالوجوه واستعملها الشّعراء الّذين يخلطون الكلام بالأخذ بالوجوه، حتى صار الشّيء الواحد يُفهم من وجهين: أحدهما من حيث اللّفظ، والآخر من حيث هيئة المنشد.»[2]. وهذا هو الموضع الوحيد في ذكر مصطلح "الأخذ بالوجوه" بالضّميمة، والّذي شرحه المحقّق في الهامش بـ "التّمثيل"، ولذا تتأكّد دلالة التّمثيل بصورة واضحة مع هذا المصطلح (الأخذ بالوجوه)، في حين ينضبط مصطلح "صناعة" في ضمّه لمصطلح "الأخذ بالوجوه" بدلالة "الفنّ"، فيكون هذا التّركيب المصطلحيّ "صناعة الأخذ بالوجوه" بمعنى "فنّ التّمثيل".

■ قال ابن رشد:«...**فإنّ صناعة الشّعر ليست مبنيّة على الاحتجاج والمناظرة وبخاصّة صناعة المديح، ولذلك ليس يستعمل المديح صناعة النّفاق والأخذ بالوجوه كما تستعمله الخطابة.**»[3]

ورد هذا الكلام في فصل يحاول فيه ابن رشد أن يُبيّن ماهية صناعة المديح (طراغوديا) مع أجزائها السّتّة المكوّنة لها، وتحديدا في سياق تبيان طريقة الاحتجاج لصواب الاعتقاد أو صواب العمل، وذلك في الجزء السادس من أجزاء صناعة المديح المسمّى بـ "النّظر"، والّذي يرى فيه ابن رشد أنّ صناعة "النّفاق والأخذ بالوجوه" لا تليق بصناعة المديح، ذلك لأنّها تقوم في إقناعها للمتلقّي على الاحتجاج والمناظرة لا على المحاكاة، الّتي يجب أن تكون في صناعة الشّعر، وخصوصًا صناعة المديح (طراغوديا)، ويتّضح أيضا أنّ صناعة النّفاق والأخذ بالوجوه "تتعلّق بالمغالطة والتّلاعب والتّحايل من أجل إيقاع الإقناع بالاحتجاج في صورة عمليّة (هيئة)، تحاول محاكاة أفعالٍ

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:175.

(2) **المصدر نفسه**، ص:173.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

وأحوالٍ للوصول إلى انفعال المتلقّي بالغاية المقصودة من هذا الفنّ، وتحديدا في هذا العنصر منه (النّظر) وعليه يمكننا القول بأنّ مصطلح "الصّناعة" عند ضَمّه لمصطلح "النّفاق" أو "الأخذ بالوجوه" يتحقّق لنا فيه معنى ومفهوم "التّمثيل" بصورةٍ أوضح وأبين.

- قال ابن رشد :« **ويجب أن تكون خواتم الأشعار والقصائد تدلّ بإجمال على ما تقدّم ذكره من العوائد الّتي وقع المدح بها، كالحال في خواتم الخطب، وأن يكون الشّاعر لا يورد في شعره من المحاكاة الخارجة عن القول إلّا بقدر ما يحتمله المخاطبون من ذلك، حتّى لا ينسب في ذلك إلى الغلوّ والخروج عن طريقة الشّعر ولا إلى التّقصير.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يُعالج فيه ابن رشد أجزاء صناعة المديح (طراغوذيا) من جهة الكمّيّة، أمّا سياق ذكرها فقد وردت في سياق مدح الفضائل والعادات (العوائد) المستحسنة في الممدوح، ويحرص ابن رشد على بيان الانسجام بين خواتم الأشعار والقصائد وبين "المحاكاة الخارجة عن القول" في ملائمتها مع حال المتلقّي، إذ يُعدّ احتمال المخاطبون "معيارًا" لعدم الغلوّ والخروج عن "طريقة الشّعر"، وواضح أنّ المحاكاة قول وفعل، فما دامت خارجة عن إطار القول، فهي للفعل؛ في هيئة المنشد وسحنته وأحواله وأفعاله.. إلخ، مما يرجّح في مثل هذه المواضع دلالة ومفهوم "التّمثيل" بوصفه فنًّا عمليًّا (هيئة) يحاول الشّاعر من خلاله الوصول إلى غايته المنوطة بغاية الفنّ ذاته، وعليه يمكننا القول بأنّ مصطلح "المحاكاة الخارجة عن القول"؛ هو مصطلح مشتقّ مفهوميّا لمصطلح "الصّناعة" بدلالته على "التّمثيل".

- قال ابن رشد: « **وقد يكتفي الشّاعر من هذه [الأمور التّي من خارج] باستعمال الأشكال الخاصّة بصنفٍ صنفٍ من أصناف الأقاويل، وذلك إذا اضطر إلى ذلك مع الّذين يستعملون الأخذ بالوجوه، وأعني بأشكال القول...أنّ شكل المخبر غير شكل السّائل... فالشّاعر قد يكتفي بأشكال الأقاويل عن سائر الأشياء الّتي من خارج، فإنّ تلك، إذا كان من شأنها تهجين الأقاويل الشّعريّة فليس ينبغي أن تجعل جزءًا من صناعة الشّعر.**»[2].

ورد هذا الكلام في نفس الفصل السّابق في المثال السّالف، وفي سياق تبيان استعمالات "الصور والهيئات الّتي ينبغي أن تكون في الشّعر"، والمرتبطة بالشّاعر المنشد (الأداء الشّعري) وقد استعمل ابن رشد مصطلحات عدّة للدّلالة على هذا المعنى الّذي يتمحور حول الأداءات العمليّة

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص:221.

[2] **المصدر نفسه** ص:234.

المصاحبة لقول الشّعر وإنشاده، بغرض التّأثير في المتلقّي، لكنّ ابن رشد يقلّصها إلى حدّ الصّفر فيما يسميه بـ "أشكال القول"؛ وهو ما يُصْطلح عليه بـ: "القراءة التّفاعليّة"، الّتي تحاول إظهار انفعالات ومعاني النّص في الأداء الشّفهي المتناغم مع موضوعاته، غير أنّ ابن رشد يقرّر جدوى هذا المستوى الأدنى من "الأخذ بالوجوه"؛ "إذا كان من شأنها تهجين الأقاويل الشّعريّة"، وحينها "فليس ينبغي أن تجعل جزءا من صناعة الشّعر، وإنّما ينبغي أن تجعل جزءا من صناعة أخرى"، وعلى هذا فإنّ مصطلح "شكل القول"؛ هو مصطلح يقارب في التّرادف، مصطلح "الصّناعة" بدلالة "التّمثيل" في المستوى الأدنى منه، أو ما يمكن أن نسميه بالدرجة الصّفر لـ "التّمثيل" تماشيّا مع تعبير رولان بارت في "الدّرجة الصّفر" للكتابة.

تحتلّ الصّناعة بهذا المعنى موقعًا معتبرًا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات شرح الأشعار اليونانيّة بصورة ضمنيّة، كما وردت في مواضع وسياقات طرائق المحاكاة وخصوصًا المحاكاة المرافقة للأداء الشّعريّ الشّفهيّ (القول) .

أمّا اصطلاحيّتها فهي أقلّ من المتوسّطة؛ لغياب فكرة المسرح في بيئة الفلاسفة المسلمين، إلاّ ما عُني به من انفعالات الشّاعر واللّغة المصاحبة له؛ من إشارات و حركات كانت معروفة متداولة عند الشّعراء، وقد استعملت الصّناعة بهذه الدّلالة عند الفارابي في سياق ضمني يشرح فيه بعض الأنواع الشّعرية اليونانية، غير أنّها برزت بمصطلح "صناعة" عند ابن سينا في سياق طرائق المحاكاة، فتكوّنت نواة المصطلح بهذه الدّلالة ثم تعزّزتْ وتقوّتْ دلالتها بضميمة "الأخذ بالوجوه"، لكنّنا نجدها عند ابن رشد قد اتّسعت وتنوّعت من خلال مشتقّاتها المفهوميّة واللّفظية معًا، ثم انحصرت في أدنى مستويات؛ وهو القراءة أو الأداء الشّفهي التّفاعلي الذي يحقق "الدرجة الصفر" من التمثيل، وعليه فإنّ تطوّر مصطلح الصّناعة بهذا المعنى يظهر جليّا؛ من نواته الضمنيّة الأولى في بسط وشرح أشعار اليونانيين، إلى مستويات ودرجات الأداء التّمثيلي.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذه الدّلالة، فقد وجدنا لها نعتًا واحدًا، في حين وجدنا لها عيبين اثنين فقط.

وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها نكرةً مطلقة ونكرةً مضافة.

2-1-3- الصّناعة: هي المنتوج الفنّي ذاته؛ بوصفه نصًّا أو خطابًا أدبيًّا شعريًّا (القول/الأقاويل) يعتمد أساسًا على الأقاويل المخيّلة (المحاكيّة)، والوزن، واللّحن، أو بأصالة "اللّحن" فقط؛ إذ قد يكون إيقاعًا موسيقيًّا خالصًا، وقد يكون من إنتاج فردٍ أو مجموعة أفرادٍ، في مرحلةٍ زمنيّةٍ واحدةٍ أو عبر مراحل زمنيّة متعدّدة، وهو يحمل غاية فنيّة محدّدة مخصوصة، حسب مقصده ونوعيته وطبيعته.

- قال أبو نصر الفارابي:« **وقد يمكن أن تقسّم الأقاويل بقسمة أخرى... والتّمثيل أكثر ما يستعمل إنّما يستعمل في صناعة الشّعر، فقد تبيّن أنّ القول الشّعري هو التّمثيل.**»[1].

ورد هذا الكلام في بداية مقالة وشرح أبي نصر الفارابي الموسومة بـ: "في قوانين صناعة الشّعراء"، وفي سياق ضبط ماهيّة الشّعر من جهة تأليفه اللّغوي على وجه التّحديد، لتكون الأقاويل المادّة الأوليّة في الإنتاج الفنّي الأدبيّ(الشّعر)، وهذا وفق قالب لغويّ أسلوبيّ معيّن يحدّد طبيعتها الشّعريّة، وهذا القالب هو "التّمثيل"؛ بوصفه قولاً جازمًا قياسيًّا بالقوّة، يصل بالقول إلى مستوى "التّخييل"، وقد تبيّن لنا من خلال هذا السّياق أنّ الصّناعة الشّعريّة في دلالتها -بصورة مختصرة- هي قول تمثيليّ يرتقى إلى "الشّعرية" (التّخييل) بالتّمثيل نفسه، وعليه يمكننا القول بأن مصطلح "الصّناعة"؛ هو القول ذاته بالنّظر إليه كمنتوج فنّي (شعريّ)، بآليات مخصوصة، وذو غاية محدّدة.

- قال أبو نصر الفارابي:«...**ونقول أيضا إنّ بين أهل هذه الصّناعة وبين أهل صناعة التّزويق مناسبة، وكأنّهما مختلفان في مادّة الصّناعة ومتّفقان في صورتها وفي أفعالها وأغراضها... وذلك أنّ موضع هذه الصّناعة؛ الأقاويل...**»[2].

ورد هذا الكلام في نهاية مقالة وشرح أبي نصر الفارابي للمتن الأرسطي، وفي سياق المقارنة بين الصّناعة الشّعرية وصناعة التّزويق (الرّسم)، وترد في هذه العبارة ضميمتان لمصطلح الصّناعة؛ وهما لفظتا: "مادّة" و"موضع" اللّتان لهما الدّلالة نفسها، وقد تأكّدت دلالة الصّناعة -كونها منتوجًا فنيًّا- في زيادة هاتين الضّميمتين، وخصوصًا الضّميمة الأولى: "مادّة"، فـ"مادة الصّناعة" هي المادّة الخام في المنتوج الفنّي، ألا وهي: "الأقاويل"، دون الإشارة إلى طريقة تكييفها حتّى تصير هذه الأقاويل "فنّيّة"، وذلك لأن سياق المقارنة حاول أن يُقسّم كلّ صناعة إلى أجزائها المختلفة لتتمّ

---

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:151.

[2] **المصدر نفسه**، ص:157.

المقارنة على الوجه الأدقّ[1]، وعليه يمكننا القول بأنّ "الصّناعة الشّعريّة" على وجه التّحديد؛ هي الأقاويل التّي تتّجه نحو الفنّيّة من أجل الوصول إلى غاية محدّدة، وهي "إيقاع المحاكيات في أوهام الناس".

- قال ابن سينا: « **وقد علمت أنّ كلّ غلط: إمّا في الصّناعة ومناسب لها، وإمّا خارج عنها وغير مناسب لها، وكذلك في الشّعر، وكلّ صناعة يخلّصها نوع من الغلط، ويقابله نوع من الحلّ يلزم صاحب تلك الصّناعة؛ وأمّا الغلط غير المناسب فليس حلّه على صاحب الصّناعة.**»[2].

ورد هذا الكلام ابن سينا في الفصل الموسوم بـ:" في وجوه تقصير الشّاعر، وفي تفضيل طراغوديا على ما يشبهه"، وتحديدا في بداية سياق الأغاليط و التّوبيخات الّتي يُذمُّ بها العمل الشّعريّ وتفيد الشّاعر في الوصول إلى الجودة والإتقان حال تفاديها، وقد أوردها ابن سينا كونها مسلّمات تعليميّة و تلقينات قاعديّة في العمل الفنّي –أو الأصل أن تكون كذلك– بالنّسبة للمتلقّي فهي معروفة متداولة عنده، لتدلّ الصّناعة في هذا السّياق على كلّ "الصّناعات"، وتكون "ال" في "الصّناعة" للجنس لا للتّعريف، وهنا تتّسع دلالة المنتوج الشّعري إلى الفنّي وغيره من الفنون والحرف الأخرى على اختلاف الصّنائع وأغراضها وغاياتها المتعدّدة، لكن الدّلالة تنحصر عند ما يتعلّق الأمر بالغلط فكلّ غلط في انتاج العمل لابدّ أن يدركه ويتعلّمه ويتقن إصلاحه "صاحب الصّناعة"، إلاّ إذا كان هذا الغلط خارج إطار تقنيّات وآليّات بناء وتكوين العمل "الفني"، وعليه يمكننا القول بأنّ "الصّناعة" بدلالة المنتوج الفنّي في هذا الموضع اتّسعت من جهة "طبيعة المنتوج"، وتقيّدت من جهة "أغاليط العمل" بخصوصيّة إصلاحه في إطار الصّناعة "الشّعرية"، ولذا فإنّ مصطلح "الصّناعة" في مثل هذه السّياقات؛ هو كلّ منتوج إنسانيّ (فنّي على وجه التّحديد) يعتوره النّقص(الغلط) الخاصّ به، وله حلّ في إطار الصّناعة وصاحبها، إذ لابدّ لصاحب الصّناعة من الإلمام بطبيعة الغلط وكيفية إصلاحه؛ فهذا من متطلّبات الإحاطة بالصّناعة.

- قال ابن سينا: «..**أو مالوا عنها إلى محبّة للتّفخيم والزّينة، فإنّ العدول عن المبتذل إلى الكلام العالي الطّبقة والّتي تقع فيها أجزاء هي نكت نادرة، هو في الأكثر بسبب التّزيين ولا يُشَكُّ في أنّ النّاس تعبوا تعبًا شديدًا حتّى بلغوا غايات التّزيين في واحدٍ من أنواع الكلام.**»[3].

---

[1] ينظر الجدول رقم:03 من هذا البحث.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

[3] **المصدر نفسه**، ص: 174.

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ: "في الإخبار عن كيفية ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه" وتحديدًا في سياق بدايات نشأة بعض الأشعار الّتي تكون المنازعات عندهم بها (اليونانيون)، فإن:« انحرفوا في المنازعات عن الطّريق الملائم للمفاوضة أو مالوا عنها إلى محبّة للتّفخيم والزّينة.»[1]، هنا في هذه اللّحظة الشّعورية المفصليّة يبدأ الاهتمام بجماليّة العمل(المنتوج) الفنّي وتنميقه، وذلك رغبة في الإمتاع والزّينة، وهذا لا يقتصر على العمل الفرديّ فقط، بل قد يتجاوزه إلى العمل الجمعيّ في تكوينه عبر مراحل متعددة تتضافر فيها مجهودات أفراد كُثُرٍ، فـ"لا يُشَكُّ في أنّ النّاس تعبوا تعبًا شديدًا حتّى بلغوا غايات التّزيين في واحد من أنواع الكلام"؛ أي الإنتاج الفنّي الشّعري العالي الطّبقة، وعلى هذا يمكننا أن نعتبر التّركيب الوصفيّ الاصطلاحيّ: "الكلام العالي الطّبقة"، مشتقّا لمفهوم الصّناعة من جهة دلالتها على المنتوج الفنّي بوصفه كلامًا نصًّا/خطابًا أدبيًّا شعريًّا يحمل-في هذا السّياق بالتّحديد- غاية المفاوضة في المنازعات بطريقةٍ فنّيةٍ جماليّةٍ إبداعيّةٍ راقيةٍ.

- قال ابن رشد:«...**فإذا نشأت الأمّة تولّدت فيهم صناعة الشّعر من حيث إنّ الأوّل يأتي منها أولا بجزء يسير، ثمّ يأتي مَنْ بَعْدَهُ بجزء آخر، هكذا إلى أن تكمل الصّناعات الشّعريّة وتكمل أيضا أصنافها بحسب استعداد صنفٍ صنفٍ من النّاس للالتذاذ أكثر بصنفٍ صنفٍ من أصناف الشّعر.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يبحث فيه ابن رشد عن كيفيّات بداية نشأة الشّعر بمختلف أصنافه، وفي تحديدا سياق العلّة الثّانية من العلل المولّدة للشّعر بالطّبع؛ ألا وهي: "التذاذ الإنسان بالطّبع للوزن والألحان"، وقد بيَّنَ ابن رشد في هذا الموضع كيف تتكوّن أجزاء الصّناعة حتّى تكتمل فالصّناعة أجزاء كميّة وكيفيّة تكتمل بتضافر جهود الأفراد، وذلك حسب استعداد وطبع كل فئة من النّاس لصنفٍ صنفٍ من أصناف المنتوج الفنّي، الّذي قد يكونا نصًّا/خطابا أو موسيقى، تصنعه الأجيال المتعاقبة في الأمّة على أصناف تتوافق مع طبائع نفوس أصحابها، فالخيّرون يميلون إلى المدح أما الأشرار فيميلون إلى الهجاء وهكذا دواليك، لتتفرّع أصناف أخرى حسب حاجة الأفراد ومدى اتّساع الأمّة في المدنيّة والحضارة، وبحسب تلاقح الأمّة بالأمم الأخرى تأثّرا تأثيرا، ولذلك فمصطلح الصّناعة يدلّ-في مثل هذه السّياقات- على كلّ نتاج بشري متعدّد المشارب، مختلف الرّؤى، غايته

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص: 174.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

الفنّ ، حسب نوعيته وطبيعته، في مجموعة من عطاءات الأفراد (فرادى أو جماعات) ونتاجاتهم في كلّ صنفٍ من أصنافه.

■ قال ابن رشد:« **فنقول: إنّه يجب أن تكون صناعة المديح مستوفية لغايات فعلها؛ أعني أنّ تبلغ من التّشبيه والمحاكاة الغاية التّي في طباعها أن تبلغه، وذلك يكون بأشياء: أحدها أن يكون للقصيدة عِظَمٌ ما محدود، تكون به كُلًّا وكاملةً...و ذلك أنّ الجودة في المركّب تكون من قِبَلِ شيئين: أحدهما التّرتيب والثّاني المقدار...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي عالج فيه ابن رشد صناعة المديح من جهة أجزائها الكيفيّة وتحديدا في سياق حجم الإنتاج الفنّيّ (القصيدة) في صناعة المديح، وقد ربط الحجم بغاية الفعل بالدّرجة الأولى، ثمّ بدأ يفصّل في ذلك من جهة طولها على ثلاث مقاييس: الأوّل منها؛ التّركيب أمّا الثّاني؛ فالتّرتيب، والثّالث والأخير؛ فهو المقدار، ثمّ أحال كلّ هذا إلى الأقدار الطّبيعيّة للأمور الموجودة، وقد صَرَّحَ بذلك في قوله: «ووجب أن يكون لصناعة الشّعر حدٌّ طبيعيٌّ كالحال في الأقدار الطّبيعيّة للأمور الموجودة، فكما أنّ جميع المتكوّنات إذا لم يُعِقْها في حال الكون سوء البخت صارت إلى عظم محدود بالطّبع، كذلك يجب أن تكون الحال في الأقاويل الشّعريّة.»[2]. فـ"الطبع" أو "الذّوق العام"، هو المتحكّم في الحدود الكميّة للصّناعة؛ أي في حجم المنتوج الفنّي بوصفه نصًّا أدبيًّا شعريًّا وقد نصّ ابن رشد على مصطلح أبين وأوضح من جهة دلالته على هذا المعنى؛ وهو: "القصيدة" ليكون الإسقاط المصطلحيّ مباشرًا على الشّعر العربيّ، فيكون مصطلح "الصّناعة" بهذه الدّلالة يرادف مصطلح "القصيدة"، وبهذا يمكن القول بأنّ مصطلح "الصّناعة"؛ هو العمل الشّعريّ ذاته في تمظهره الفنّي على حسب ذوق وطبيعة و غاية وتميُّز كلِّ أمّة، والمتمثّل في ما يسمّى في الاصطلاح العربيّ الأشهر في ميدان الشّعر بـ: "القصيدة".

تحتلّ الصّناعة بهذا المعنى موقعًا كبيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات بيان طبيعة الأقاويل الشّعريّة، في كيفيّات الأداء لهذه الأقاويل، كما وردت أيضًا في طرائق تكوّن النّصوص الشّعرية عند أمّة ما، كمًّا وكيفًا. أمّا اصطلاحيتها فهي قويّة جدّا، وقد استعملت ضمنيّة الدّلالة في البداية عند أبي نصر الفارابي في حديثه عن أصناف الأشعار اليونانيّة، ثم علنيّة الدّلالة عنده أيضًا في سياقات مقارنة الشّعر بالفنون الأخرى (الرّسم)، أمّا عند ابن سينا فقد ظهرت

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:212.

(2) **المصدر نفسه**، ص:213.

في تفصيلات أغلاط و توبيخات الصّناعة الشّعريّة، لتدلّ على الجانب السّلبيّ منها، كما برزت في مواضع كيفيّة تطوّر النّصوص من التّبيين (الأقاويل) إلى التّزيين (الطبقة العالية من الكلام). وعندما ننتقل إلى ابن رشد فإنّنا نجدها قد دلّت على بعض التّخصيص في الدّلالة، حين أدرجت ضمن صناعة المديح، فلذلك نقول عن الصّناعة بهذه الدّلالة؛ أنّها بدأت ضمنيّة في دلالتها، ثمّ علنيّة، ثمّ ضاقت دلالتها بالتّخصيص و الاندراج في مصطلحات (مشتقّات مفهوميّة) عدّة؛ أهمها: "القصيدة" و"الخرافة".

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذه الدّلالة على مستوى المصطلح والمفهوم معًا فقد تجاوزت سبعة نعوتٍ، في حين لم نجد لها سوى عيبين اثنين. وقد وردت "الصّناعة" في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرفةً ونكرةً مضافة.

-2- الصّنف الثّاني: الدّلالات الاصطلاحية الخاصّة.

وردت الصّناعة ضمن المجال الدّلالي الفنّي بدلالتين اصطلاحيتين خاصّتين؛ و هما:

2-2-1- الصّناعة: هي الموهبة –من جهة أوّليّتها دون تمامها– بوصفها قَبولاً واستعدادًا فطريًّا لقول الشّعر وإنشاده، مركوزٌ في طباع الشّاعر ونحيزته، ويمتاز به عن بقيّة الأفراد، وهو ما يتفاضل به الشّعراء بينهم، وعلى اختلافه في الشّعراء تتحدّد نوعية الشّعر وطبيعته، وقد تُصقل هذه الموهبة بالتّعهد والممارسة فتغدو ملكةً، أو يكون فيها الاعتماد على الموهبة وحدها دون الدّربة والمران.

- قال أبو نصر الفارابي:« **إنّ الشّعراء إمّا أن يكونوا ذوي جبلّة وطبيعة متهيّئة لحكاية الشّعر وقوله ولهم تأتٍّ جيد للتّشبيه والتّمثيل: إمّا لأكثر أنواع الشّعر، وإمّا لنوعٍ واحدٍ من أنواعه... [ف] هم مقتصرون على جودة طباعهم وتأتيهم لما هم مُيسّرون نحوه وهؤلاء غير مسلجسين بالحقيقة لما عدموا من كمال الرّوية والتّثبت في الصّناعة.**»[(1)].

ورد هذا الكلام عند الفارابي بعد تعداد أصناف أشعار اليونانيين، وتحديدا في سياق تصنيف الشّعراء على حسب الطّباع الشّعريّة، وعلى حسب الالتزام بقوانين "الصّناعة الشّعرية" ومراعاتها، وقد ركّزَ الفارابي على النّوع الأوّل من الشّعراء، واصفًا إيّاهم بأوصاف تقارب مفهوم الموهبة؛ من ذلك: الجبلة، الطّبيعة، التّهيؤ، التّأتي، الطّبع ، وباجتماعها في حقل دلاليّ للفطرة المركوزة في طبيعة الإنسان يُنتفى الجانب المكتسب، الّذي يظهر فيه مفهوم "الصّناعة" بدلالة "الملكة" في قوله:« لما عدموا من كمال الرّويّة والتّثبت في الصّناعة»، لكنّ المفهوم الأوّليّ الفطريّ لـ "الصّناعة الشّعرية"

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

حاضرٌ في طباع هؤلاء الشّعراء من جهة أوّليّته دون أن تتمّ هذه "الصّناعة/الموهبة" على أصولها بالتّعهد والممارسة، فيكونوا "مسلجسين بالحقيقة"، فكأنّ إبداع الشّعر دون "صناعة" هو "صناعة"؛ "ولد الإنسان مزوّدا بها"، وهي تحتاج إلى "صناعة/ملكة"، وعليه نستطيع القول بأن مفهوم الصّناعة في هذا السّياق هي أنّها: فطرةٌ وميلٌ واستعدادٌ ونزوعٌ نحو قول الشّعر وإنشاده، والإبداع فيه دون الخوض في تثقيفه بقوانين الصّناعة وتجويده بخواصّها.

- قال أبو نصر الفارابي:« **وإنّ المتخلّف في الصّناعة ربّما أتى بالجيّد الفائق الّذي يعسر على العالم بالصّناعة إتيان مثله، ويكون سبب ذلك البخت و الاتفاق، ولا يستحقّ اسم المسلجس.**»[1].

ورد هذا الكلام في آخر مقالة الفارابي، وتحديدا في سياق بيان أحوال الشّعراء في تقوالهم الشّعر تكميلا أو تقصيرا من جهة مادّة الصّناعة "الأقاويل"؛ أي من جهة الأمر نفسه –على حسب لفظ الفارابي– وقد عَدَّ الفارابيُّ الشّاعرَ الّذي يعتمد على موهبته الفطريّة دون أن يصقلها بالدّربة والمران؛ "متخلّفًا في الصّناعة"، ولم يقل "فاقدًا للصّناعة"؛ بمعنى أنّ "الموهبة" الشّعريّة يتفاضل بها الشّعراء فيما بينهم من جهة جودة الشّعر واتقانه، فهي وحدها دون القوانين وما ينبغي أن تكون عليه "الصّناعة" من جهة الذّوق العام للمتلقّين؛ سواء أكانوا شعراء أو نقّاد أو قارئين، يُعدُّ "صناعة شعريّة"، وإن عُدَّتْ "متخلّفة"، والّتي قد يكون فيها "الجيّد الفائق" الّذي قد يرجع إلى "البخت والاتفاق"، ولا يستحق صاحبها اسم "المسلجس"؛ لأنه لم يتعهّد موهبته بالتّحسين والتّفخيم والتّزيين. وعليه فإن مفهوم "الصّناعة" –في مثل هذه السّياقات– هو أنّها: فطرة واستعداد مركوز في طبع الشّاعر، قد يتفوّق به ويمتاز عن بقيّة الشّعراء، وإن كانوا عالمين بصناعة الشّعر وتأليفه.

- قال ابن سينا: «**فمن هاتين العلّتين تولّدت [الصّناعة] الشّعريّة، وجعلت تنمو يسيرًا يسيرًا تابعةً للطّباع وأكثر تولّدها عن المطبوعين الّذي يرتجلون الشّعر طبعًا. وانبعثت [الصّناعة] الشّعريّة منهم بحسب غريزة كلّ واحدٍ منهم وقريحته في خاصّته وبحسب خُلُقِهِ وعادته فمن كان منهم أعفّ نفسًا مال إلى المحاكاة بالأفعال الجميلة وبما شاكلها، ومن كان منهم أخسّ نفسًا مال إلى الهجاء.**»[2].

---

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:157.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:172.

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ: "في الإخبار عن كيفية ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه" وتحديدا في سياق الحديث عن الأسباب والعلل المولّدة للشّعر في قوّة الإنسان، والّتي حصرها ابن سينا في علّتين؛ الأولى منهما: "الالتذاذ بالمحاكاة"، والثّانية: "حب النّاس للتّأليف المتّفق والألحان طبعا". فأصل الشّعريّة في الإنسان "صناعة"؛ في كونها تنبعت من الغريزة والقريحة الإنسانيّة بحسب خُلُقِ الإنسان وعادته؛ والّتي تتحدّد من خلالها "طبيعة" و"نوعية" هذه الصّناعة؛ سواء أكانت مدحًا (أعفّ) أو هجاء (أخسّ)، وهنا في هذا الموضع تنضاف إلى مفهوم الموهبة أوصاف أخرى تُقاربها وهي: الغريزة، القريحة، الارتجال، وكلّ هذه المفردات (المصطلحات) تندرج في الحقل الدّلالي للموهبة بوصفها استعدادًا فطريًّا لارتجال الشّعر، فعلى حسب عفّة أو خساسة قائله تتحدّد طبيعته، وعليه يمكننا القول بأنّ مفهوم الصّناعة بدلالة الموهبة، يرتكز أساسًا على النّشأة والعلّة الأولى في تكوين الشّعر من النّاحية النّفسيّة للإنسان المولّدة للشّعر.

- قال ابن سينا: «**وإنّما سمّي هذا النّوع ساطوري لأنّ الطّباع صادفته ملائما للرّقص المسمّى ساطوريقا، وكأنّ الطّباع تسوق إلى هذا النّوع من القول ذلك النّوع من الوزن وخصوصًا حينما كانت الأجزاء تشغل بوزن، وهذا هو أن تلحّن فيكون في كلّ جزء من أجزاء البيت الموزون وزن تلحينيّ.**»[1].

ورد هذا الكلام في نفس الفصل السّابق، وفي سياق كيفية نشأة النّوع الشّعري المسمّى بـ: "ساطوري"، والّذي يرتبط في نشأته بطباع البشر نحو الحركة والرّقص، فتحدّدت فيه طبيعة الأقوال بحسب الأوزان، وقد يكون هذا خصوصيّة يونانيّة في الشّعر، إذ إنّ اليونانيين:« جعلوا لكلّ نوع من أنواع الشّعر نوعًا من أنواع الوزن، مثل أن أوزان المدائح غير أوزان الأهاجي، وأوزان الأهاجي غير أوزان المضحكات، وكذلك سائرها.»[2]. فالمناسبة بين القول والوزن في تكوين الشّعر وصناعته ترتبط بالجانب النّفسي للشّاعر، إذ يُعدُّ الشّعر "صناعة" بالنّظر إليها على أنّها: "وجود بالقوّة"[3] للعمل الإبداعي الشّعري في ذات الشّاعر و مخياله، وهو ما يمكن أن يرادف مفهومًا آخرًا في الفلسفة الإسلامية، وهو:"الإستطاعة قبل الفعل"؛ إذ الموهبة الفطريّة تسبق القيام بفعل الصّناعة

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:174.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:152.

(3) ينظر: محمّد جمال الكيلاني: **معجم المصطلحات الأرسطيّة مفهومها ودلالتها للألفاظ العربيّة و الإنجليزيّة و اليونانيّة القديمة**، دار الوفاء، الإسكندريّة- مصر، (د.ط)، 2019م، ص:182.

الشّعرية وعليه يمكننا اعتبار "الصّناعة الشّعرية"؛ طبع متعلّق بالفطرة، وراسخ في نفسيّة الشّاعر يتحدّد على حسب كلّ نوع شعريّ، فالأنواع الشّعريّة هي أنواع طبائعيّة في نفسيّات الشّعراء من جهة إبداعها للشّعر.

- قال ابن رشد:«...**مثال ذلك أنّ النّفوس الّتي هي فاضلة وشريفة بالطّبع هي الّتي تنشيء أولاً صناعة المديح؛ أعني مديح الأفعال الجميلة، والنّفوس الّتي هي أخسّ من هذه هي الّتي تنشئ صناعة الهجاء؛ أعني هجاء الأفعال القبيحة...فهذا ما في الفصل من الأمور المشتركة لجميع الأمم أو للأكثر.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يعالج فيه ابن رشد "العلل المولّدة للشّعر بالطّبع في النّاس" وتحديدا في سياق بيان ارتباط أصناف الشّعر بأصناف طبائع النّاس في الالتذاذ كلّ حسب طبعه ويتبيّن من هذا السياق قوّة ودافعية الطّبع في التّأسيس للعملية الإبداعية الشّعرية بناءً وتكوينًا، إذ يعدّ الحجر الأساس والمنطلق الأوليّ في سيرورتها، وهو يتعلّق بصورة متوافقة في أنواعها مع طبائع الشّعراء واستعداداتهم النّفسية الأصيلة، فـ "الصّناعة المديح" تنشئ في النّفوس الشّريفة الفاضلة بالطّبع، كما أنّ "صناعة الهجاء" تنشئ في النّفوس الخسيسة الخبيثة، فالنّفوس مصانع الإبداع والطّبع هو المحرّك والموجّه لطبيعة ونوعية هذا الإبداع، حسب الالتذاذ لصنف صنف من أصناف الشّعر إلى أن تكتمل الصّناعات الشّعرية وتبلغ القدر المتاح لها، وعليه يمكننا اعتبار "الصّناعة" في هذه السّياقات؛ طبعٌ نفسانيٌّ ينتج الشّعر ويوجّه إبداعه ويعمل على التّماهي فيه ومعه في مراحل تكوينه في مختلف أنواعه وأصنافه، على حسب اختلاف وتنوّع الشّعراء.

- قال ابن رشد:« **ومن الشّعراء من يجيد القول في القصائد المطوّلة، ومنهم من يجيد الأشعار القصار والقصائد القصيرة، وهي الّتي تسمّى عندنا المقطّعات...فمن النّاس من فطرته معدّة نحو تخييل الأشياء القليلة الخواصّ، فهؤلاء تجود أشعارهم في المقطّعات ولا تجود في القصائد ومن الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء وهم المقصّدون كالمتنبّي وحبيب[ف] هم بفطرهم معدّون لمحاكاتها (الأشياء الكثيرة الخواصّ).**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن "الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح (طراغوذيا)"، وقد حاول فيه صاحبه المقارنة بين الشّعر اليوناني والشّعر العربيّ في هذه الأجزاء

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

[2] **المصدر نفسه**، ص:232.

حاشدًا جملةً ممّا تختلف فيه الأشعار العربيّة عن اليونانيّة، لتدليل والاستشهاد بها على طبيعة التّخييل وقوته في فِطَرِ الشّعراء واستعداداتهم النّفسية، وقد نظر ابن رشد إلى ذلك من زاوية الشّيء المعدّ للتّخييل،:« والسّبب في ذلك أنّه لما كان الشّاعر المجيد هو الّذي يصف كلّ شيءٍ بخواصّه وعلى كنهه، وكانت هذه الأشياء تختلف بالكثرة والقلّة في شيءٍ شيءٍ من الأشياء الموصوفة.»[1]. وجب أن يكون التّخييل الفاضل عند الشّعراء: « هو الّذي لا يتجاوز خواصّ الشّيء ولا حقيقته.»[2]. ولقد تحدّدت على هذا المنوال قوّة الصّناعة الشّعريّة وضعفها، من جهة الكمّيّة على استعداد وفطرة الشّعراء، وعلى حسب تخييلهم ومحاكاتهم لخواصّ الأشياء، فكانت بذلك "الموهبة" بوصفها استعدادًا فطريًّا لتخييل ومحاكاة الأشياء؛ هي "الصّناعة" في جوهرها الإنشائيّ التّكوينيّ، وفي دافعها النّفسيّ عند الشّعراء، وعليه يمكننا القول بأنّ مفهوم الصّناعة في هذا السّياق يتحدّد بأنّه: استعدادٌ فطريٌّ يغذّي قول الشّعر وتأليفه قوّةً وضعفًا، على حسب طبائع الشّعراء واستعداداتهم النّفسيّة التي تُفاضلهم فيما بينهم، فمنهم المجيدون في المقطعات، ومنهم المجيدون (المقصّدون) في المطوّلات، كلٌّ حسب فطرته وموهبته.

تحتلّ الصّناعة بهذا المعنى موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات العلل والأسباب النّفسية المولّدة لقوّة الشّعر عند الإنسان، وفي سياقات ممارسة العمليّة الإبداعية الشّعرية وتفاضل الشّعراء فيها، كما وردت أيضًا في سياقات التّلاؤم بين أنواع الشّعر وما يقابلها من الطّبائع الإنسانيّة عند الشّعراء.

أمّا اصطلاحيتها فهي متوسّطة، وقد استعملت بقلّة عند الفارابي في صورة "الوجود بالقوّة" للصّناعة؛ أو بعبارة أخرى: الحدّ الأدنى الأوّليّ الكامن في النّفس لممارسة الفنّ، والّذي يشكّل نزوعًا وميلاً فطريًّا لقول الشّعر وتأليفه، وهو على حسب سياقات الورود عند الفارابي، ناقص ومحتاج إلى الصّقل والتّنمية والتّثقيف بالدّربة والمران، إذ قد يكون صاحبها –في بعض الأحيان– أكثر قوّةً وجودةً من المتمرّس في الصّناعة. لكنّنا عند ابن سينا نجدها قد تركّزت في مفهوم الدّافع النّفسيّ الأساس في إنتاج الشّعر وتأليفه (توليده)، والّذي من خلاله تتحدّد الأنواع الشّعرية حسب اختلاف وتباين الطّبائع البشريّة عند الشّعراء، ولا نجد هذه الدّلالة تتغير أو تتطور شيئًا عند ابن رشد؛ فهو

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:232.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

يكاد يساير ابن سينا في مفهومه للصّناعة بهذا المعنى، إلاّ بعض الاختلاف في طرق التّناول والشّرح تيسيرًا للفهم وتوضيحًا للعبارة.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذه الدّلالة، فقد بلغت نعتين وثلاث عيوبٍ.

وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها، معرفةً وفي نصوص أخرى نكرةً مضافة.

2-2-2- الصّناعة: هي ملكة؛ بوصفها ممارسة مكتسبة في أمر عمليّ فكريّ تتقوّى بالدّربة والمران، حتّى ترسخ لدى الفرد (الشّاعر) على شكل مهارة عمليّة وبراعة فنّيّة (قوليّة في الشّعر) وفق مقتضيات السّياق المقامي والمقالي. والّتي يتمّ انضاجها عبر مرحلية زمنيّة تتغيّا الجودة والإتقان في العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة، على حسب الذّوق العام للفنّ.

- قال أبو نصر الفارابي: «...**وأمّا أن يكونوا عارفين بصناعة الشّعراء حقّ المعرفة حتّى لا يندّ عنهم خاصّة من خواصها ولا قانون من قوانينها في أيّ نوع شرعوا فيه، ويجوّدون التّمثيلات والتّشبيهات بالصّناعة، وهؤلاء هم المستحقّون اسم الشّعراء المسلجسين.**»[1].

ورد هذا الكلام في التّفصيلات الّتي وردت بعد أنواع الأشعار اليونانيّة، وتحديدًا في سياقات الحديث عن أنواع الشّعراء من حيث جودة الصّناعة الشّعرية، حيث يُصَّنف الفارابي الشّعراء إلى ثلاث أصناف؛ هي كالتّالي: 1- الشّعراء المطبوعون(الموهبون): وهم الّذين يعتمدون على جودة طباعهم ومقتصرون عليها فقط. 2- الشّعراء المقلّدون: وهم الّذين لا طباع شعرية لهم، ولا وقوف على قوانين الصّناعة، وهم أكثر الشّعراء زللاً وخطأ. 3- الشعراء المجيدون: وهم العارفون بقوانين الصّناعة على الوجه الأكمل والمعتمدون عليها في التّجويد. ولما كانت "الملكة"؛ أعلى درجات الصّناعة من جهة فنيّتها، فقد سمّى أبو نصر الفارابي من يصلون-من الشّعراء- إلى التّجويد بالصّناعة؛ الشّعراء "المسلجسين"، وبهذا فإنّ مصطلح "السّلجسة" يرادف مفهوميًّا مصطلح "الصّناعة" بوصفها "ملكة"، وبذلك تصبح إجرائيّة (آليّة) "القياس المنطقي"؛ أداة فعّالة في يد الشّاعر ليصل بها إلى المهارة العمليّة والبراعة القوليّة في قرض الشّعر و إنشاده، عبر الدّربة والمران، وهو ما يبرز خصوصيّة المعالجة المنطقيّة في دراسة الشّعر عند الفلاسفة المسلمين، وعلى رأسهم أبو نصر الفارابي.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:156.

■ قال ابن سينا: «**وإن كان التّعرض للخرافات والعادات والمعاملات وغيرها وجمعها في الطراغوديات ممّا قد سبق إليه أولوهم وقصّر عنه من تخلّف ووقع في زمان المعلّم الأوّل فكأنّ المتأخرون لم يكونوا يعلمون بالحقيقة طراغوديا، بل تركيبًا ما من هذه الأشياء لا يؤدّي إلى الهيئة الكاملة لطراغوديا...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ: "في مناسبة مقادير الأبيات مع الأغراض وخصوصًا في طراغوديا وبيان أجزاء طراغوديا"، وتحديدًا في سياق إلتئام وانسجام الأجزاء الكمّيّة للطراغوذيا في أوّليّتها (بداية نشأتها)؛ إذ كانت الطراغوديا تجمع بين الخرافات والعادات والمعاملات وغيرها أمّا بعد مرحلية زمنيّة معنيّة تمّ فيها تثقيف وتحسين في طبيعة الطراغوديا حسب طبيعة ونوعيّة الدّربة والمران الّتي مارسها الشّعراء عليها، وعلى هذا فإن "ملكة الشّعراء" تتغيّر وتتبدّل نحو الجودة والتّحسين عبر الأزمان والعصور، وهو ما يمكن أن نسمّيه بـ "الذّوق العام" لأيّ فنّ من الفنون ويظهر هذا جليًّا للمتتبّع لتاريخ الفنون ومذاهبها، وقد رجّحَ ابن سينا –في هذا السّياق–كفّة "الملكة" للمتقدّمين على المتأخّرين، ووصفهم بـ "أنّ المتأخّرين لم يكونوا يعلمون بالحقيقة طراغوديا" وذلك لكون المتقدّمين كانوا أقدر على تأدية الغرض –حسب ابن سينا–وذلك لأن إبداعهم على هذا النّحو:« كان يؤثّر أثرًا قويًّا في النّفس حتّى كان يعزّي المصابين ويسلّي المغمومين.»[2]. وعليه يمكننا القول بأن مصطلح "الصّناعة" في مثل هذه المواضع يدلّك على أنّها؛ ملكة تتغيّر في أذواق الشّعراء وممارساتهم على حسب كلّ مرحلةٍ زمنيةٍ محدّدةٍ، ولذلك يمكن اعتبار "الملكة" في ظلّ هذا الامتداد الجمعي في الممارسة، وفي ظلّ هذا التنوع الفنّي عبر الأزمة ذوقًا عامًّا، أو بعبارة أدقّ؛ هي الجانب الفنّي للذّوق العام في إنجازات المبدعين والشّعراء.

■ قال ابن سينا: « **و ذكر أنّ الأوّلين القدماء كانوا يستهينون [يسهبون] في الخرافات حتّى يتوصّلون إلى الغرض، وأمّا المحدثون بعدهم فقد مهروا حتّى إنّهم يبلغون الغرض في طراغوديا بقول معتدل...**»[3].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ:" في أجزاء طراغوديا بحسب التّرتيب والإنشاد لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة أخرى و ما يحسن من التّدبير في كلّ جزء وخصوصًا ما يتعلّق بالمعنى"، أمّا

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:178.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه** ، ص:187.

سياق الورود؛ فقد ورد في سياق طرائق محاكاة الخرافات، وقد رجَّحَ ابن سينا في هذه المرّة الكفّة في اقتدار الملكة للمحدثين (المتأخّرين) على المتقدّمين (القدماء)؛ إذ أنّهم يُسْهِبون ويُطيلون في سرد الخرافات لبلوغ الغرض، أمّا المحدثين فقد كان سردهم أميل إلى الاعتدال لبلوغ الغرض، وهذا يبرز لنا التّغيير الّذي يطرأ على الذّوق العام، عندما تتغيّر وتختلف ملكة الشّعراء من عصرٍ إلى آخر فالملكة تدور في فلك أوسع منها هو؛ فلك "الذّوق الفنّي العام"؛ الّذي يضبط معايير حركة الملكة من جهة الاستحسان أو الاستقباح، وعليه يمكننا القول بأن مصطلح "الصّناعة" في سياقاتها وتراكيبها المفهومية بوصفها "ملكة"، تتّسع في دلالتها إلى "الذّوق الفنّي العام" في العمليّة الإبداعيّة الفنّية بصفةٍ عامّةٍ، والشّعرية بصفةٍ خاصةٍ.

- قال ابن رشد: «...**ومن الشّعراء من يجيد القول في القصائد المطوّلة ومنهم من يجيد الأشعار القصار والقصائد القصيرة ، وهي تسمّى عندنا المقطّعات [فـ] الشّاعر المجيد هو الّذي يصف كلّ شيء بخواصه وكنهه...وهذه الأشياء تختلف بالكثرة والقلّة في شيء شيء من الأشياء الموصوفة ...فمن النّاس من لقد اعتاد...تخييل الأشياء القليلة الخواصّ، فهولاء تجود أشعارهم تجود في المقطّعات ولا تجود في القصائد، ومن الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء، وهم المقصّدون كالمتنبّي وحبيب وهم الّذين اعتادوا القول في الأشياء الكثيرة الخواصّ.**»[(1)].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يعالج فيه ابن رشد الأجزاء الكمّيّة في صناعة المديح (طراغوديا) وتحديدًا في سياق إجادة التّخييل في الشّعر من جهة القلّة والكثرة، واختلاف الشّعراء في ذلك وقد ارتكز ابن رشد في بيان قوّة "ملكة الشّاعر" على العادة (الدّربة والمران) من جهة، وعلى وصف خواصّ الأشياء على حقيقتها وكنهها من جهةٍ أخرى، ولذلك فقد حاول ابن رشد تقسيم الشّعراء إلى صنفين: **1- شعراء المقطّعات:** وهم أصحاب الملكة المحدودة وذوو نَفَسٍ شعريٍّ قصيرٍ ذلك لأنّهم يجيدون في تخييل الأشياء القليلة الخواصّ، وهذا بفعل العادة.

2- الشّعراء المقصّدون: وهم أصحاب الملكة المنبسطة (غير المحدودة) ونفسهم الشّعري ممتدٌ وطويلٌ، ذلك لأنّهم يبرعون في تخييل الأشياء الكثيرة الخواصّ، وذلك بفضل الاعتياد، فـ "الملكة" إذن تتفاوت وفرتها بين الشّعراء ويتفاضلون على حسبها، بل وينقسمون على اعتبارها جودةً واتقانًا، قلّةً وكثرةً، في تكوين وبناء العمل الإبداعيّ الشّعريّ، وعلى هذا يمكننا القول بأن السّياق المفهومي

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص: 232.

للصّناعة في هذا الموضع يُوضّح لنا أنّ "الصّناعة الشعريّة"؛ "ملكة"؛ بوصفها ممارسةً واعتيادًا في بناء العمل الشّعري، والّذي يتفاوت في ظلّه الشّعراء قوةً وضعفًا .

- قال ابن رشد: «**والفاضل من هذه الأشياء هو أن يستعمل من كلّ واحدٍ منها ما هو أبْيَنُ وأظهرُ وأشبهُ، وهذا لا يوجد إلاّ في النّادر من الشّعراء وذلك أن استعمال الأبين من هذه الأشياء والأشبه هو دليل المهارة، وهذا الصّنف هو الّذي يجمع إلى جودة الإفهام فعل الأقاويل الشّعرية؛ أعنى تحريك النّفس...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي خصّصه ابن رشد للقضايا اللّسانيّة والأسلوبيّة عند اليونان وما يقابلها عند العرب، وتحديدًا في سياقات التّغييرات و الابدالات الأسلوبية وعلاقتها بالمتلّقي من جهة (الإفهام) ومن جهة طبيعة الجنس الأدبيّ وغرضه (تحريك النّفس)، فالمقصود بـ "الأشياء" في هذا الموضع؛ التّغييرات و الابدالات الّتي تتمّ على مستوى اللّغة العادية، لتصبح "لغة فنيّة"، وهي ممارسة في أمرٍ عمليٍّ فكريٍّ يُحتاج فيه إلى الدّربة و المران لبلوغ الجودة والإتقان، وهذا لا يتأتى بالإيغال في الغامض والشّاذ والغريب من اللّفظ، والّذي قد يوحي بالفرادة والتّميّز، أو بالصعوبة الّتي يظنّها البعض من المقدرة العالية في امتلاك زمام ناصية اللّغة، والحوز على مقاليد الصّناعة الشّعرية، بل خلاف ذلك هو الجودة والإتقان-على حسب ابن رشد-، فحين يعمد الشّاعر إلى "ما هو أبين وأظهر وأشبه"، يقترب من فهوم المتلقّين مؤذيًّا للغرض المنشود من الشّعر، لأنّ "هذا الصّنف هو الّذي يجمع إلى جودة الإفهام فعل الأقاويل الشّعرية"، ورغم بساطة هذا الصّنف إلاّ أنه نادرٌ عند الشّعراء، لكونه من "السّهل الممتنع"، وهو دليل المهارة؛ إذ يمكن عدُّهُ مرتبة سامقة في الصّناعة الشّعرية بوصفها "ملكة"، لذلك اعتبرها الفلاسفة المسلمون الثّلاثة "أعلى درجات الصّناعة" وعليه يمكننا القول بأن مصطلح "الصّناعة" بوصفه "الملكة"؛ ذو درجاتٍ ودركاتٍ، على حسب تأدية الواجب المطلوب من جهتي: المتلقّي، وطبيعة وغرض الجنس الأدبيّ.

تحتلّ الصّناعة بهذه الدّلالة موقعًا متوسطًا ومعتبرًا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات التّفاضل بين الشّعراء في جودة الصّناعة الشّعرية، كما برزت في سياق المفاضلة الأسلوبيّة أو البلاغية، الّتي يتمّ من خلالها تحسين الشّعر في أغراضه العديدة المختلفة، وخاصّة في شرح وبيان شعر "الطراغوديا"(صناعة المديح) .

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:244.

أمّا اصطلاحيتها فهي قويّة، رغم عدم وفرة سياقات حضورها في المتن المدروس، وقد استعملت عند الفارابي بصورةٍ أقرب إلى "لغة الفلسفة"، حين نجدها ترادف في مفهومها مصطلح "السلجسة" بالنّظر إلى "القياس" أو "السّلجسة"؛ آليّةً إجرائيّةً من جهة تكوين الشّعر وفق الرّؤية الفلسفية المنطقيّة للصّناعة الشّعرية في مفهومها العام، باعتبارها إحدى الصنائع القياسيّة[1]. وبالنّظر إلى "القياس المنطقي "بوصفه" المادّة الأوّليّة" لمختلف الأقاويل؛ في تنوّعها قوةً وضعفًا: من الأقاويل البرهانيّة، فالجدليّة، فالخطبيّة، فالسوفسطائيّة، فالشّعريّة، أمّا عند ابن سينا فقد برزت "الصّناعة" بوصفها "ملكة" في طرائق توظيف المحاكاة والتّخييل، بالنّظر إلى هذا التّوظيف على أنه المعيار الأمثل لقياس درجة جودة الصّناعة، والعامل الأساس في التّفاضل بين الشّعراء في إتقان الممارسة الإبداعية الشّعرية. ولا تبتعد كثيرًا "الصّناعة" بهذا المعنى عند ابن رشد، إذ يكاد يوافق ابن سينا في جلّ التّفضيلات، إلّا أن ابن رشد يُسندها إلى خصوصيّة النَّفَس الشّعري الّذي يقوى عند البعض من الشّعراء ويضعف عند البعض الآخر، لذلك فهي- عنده- أميل إلى دلالتها على "الفطرة"، لولا أنه يرتكز على فكرة "الاعتياد"، وإن كان ابن سينا في توسيع دلالة الصّناعة بهذا المعنى يخرج إلى فكرة ومفهوم: "الذّوق العام"، فإن ابن رشد يخرج إلى فكرةٍ أخرى، هي فكرة ومفهوم: "الجنس الأدبيّ" وما هذا الاختلاف إلاّ في اختلاف وجهة نظر المقاربة أو التّحليل، أو بعبارة أوضح باختلاف "القراءة" للمتن الأرسطي.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذه الدّلالة فقد توسّعنا فيها على حسب تراكيب المفهوم أيضًا، لا على حسب لفظ المصطلح فقط، وبذلك فقد نُعتت الصّناعة بـ خمسةِ نعوتٍ وعيبت بثلاثةِ عيوبٍ.

وقد وردت الصّناعة بهذا المعنى في النّصوص السّابقة وفي غيرها، معرفة وجاءت في نصوص أخرى بمشتقّات مفهوميّة مختلفة.

3- المجال الدّلالي بوصف الصّناعة "منهجًا":

لقد وردت "الصّناعة" في هذا المجال بوصفها "منهجًا" ببعض الدّلالات الاصطلاحية؛ الخاصّة والعامّة، ولما كان المنهج مستويات متراتبة؛ من الرّؤية، إلى المقاربة، إلى طريق العمل، إلى العمليّة التّصنيفية، إلى الآليّة الإجرائية، حاولنا في هذا الحقل أو المجال الدّلالي انتهاج هذا التّراتب، فكانت

[1] ينظر: جعفر آل ياسين: **الفارابي في حدوده و رسومه**، دار ومكتبة البصائر، بيروت-لبنان، ط1، 2012م، ص:229.

"الرّؤية" و "المقاربة"؛ دلالةً عامّةً، و "التّصنيف" و "الإجراء"؛ دلالةً خاصّةً، وسنفصل الحديث عنها من خلال هذه الصّنفين؛ وهما:

3-1- الصّنف الأوّل: الدّلالة الاصطلاحيّة العامّة:

وردت "الصناعة" في هذا المجال الدلالي بدلالة اصطلاحيّة عامّة واحدة؛ وهي:

3-**1-1- الصّناعة:** هي رؤية منهجيّة إبستيمولوجيّة تؤسّس لدراسة الشّعر من خلال تأثيره النّفسي في المتلقّي، أو تعدُّ مدخلاً لمعالجة العمليّة الإبداعيّة الفنّية (والشّعرية على وجه الخصوص) بمختلف تجلّياتها؛ بوصفها كلامًا مخيّلاً (محاكيًا) يؤثّر في النّفس تأثيرًا وجدانيًّا دون إعمال للعقل؛ رويّةً أو فكرًا أو اختيارًا، وفق تحليلات وقوانين ومصطلحات علم المنطق الأرسطي.

- قال أبو نصر الفارابي: «**إنّ الألفاظ لا تخلو من أن تكون إمّا دالّة، وإمّا غير دالّة والألفاظ الدّالّة: منها ما هي مفردة، ومنها ما هي مركّبة، والمركّبة: منها ما هي أقاويل، ومنها ماهي غير أقاويل، والأقاويل: منها ما هي جازمة، ومنها ما هي غير جازمة، والجازمة: منها ما هي صادقة ومنها ما هي كاذبة، والكاذبة: منها ما يوقع في ذهن السّامعين الشّيء المعبّر عنه يدلّ القول ومنها ما يوقع فيه المحاكي للشّيء؛ وهذه هي الأقاويل الشّعرية.**»[1].

ورد هذا الكلام في بداية مقالة أبي نصر الفارابي الموسومة بـ: "في قوانين صناعة الشّعراء"، وتحديدًا في سياقات ضبط مفهوم الشّعر وتعريفه، وقد انتهج فيها أبو نصر الفارابي طريقة التّشقيقات المنطقيّة الّتي عُرِفتْ بها كتب المنطق، والّتي تبدأ بالجنس العالي للشّيء المعرَّف، حتّى تصل إلى أدقّ خصائصه المميّزة له، وقد حاول أبو نصر الفارابي تعريف الشّعر على النّحو الآتي:

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

الشكل رقم (02): المخطط التّوضيحيّ للتّشقيقات المنطقيّة في تعريف الصّناعة الشّعريّة.

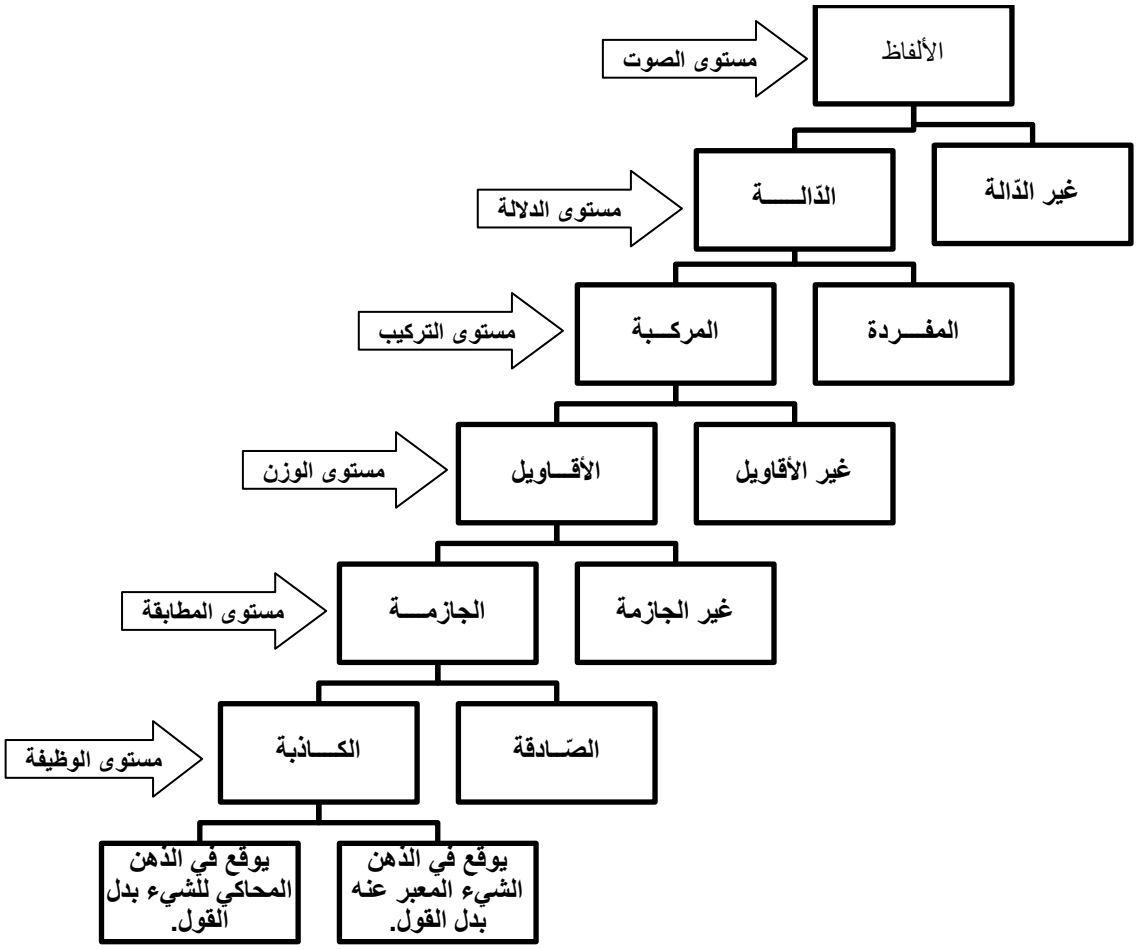

وعلى ضوء هذه الخطاطة تتّضح لنا لغة المنطق معرّفة للشعر؛ بأنه الألفاظ الدّالة المركّبة على هيئة الأقاويل الجازمة الكاذبة الّتي توقع في ذهن السّامعين (المتلقّين) المحاكي للشّيء. فهذا التّأسيس المعرفيّ (الإبستمولوجي) للصّناعة الشّعرية، بدأ بتعريف "الشّعر" على هذا النّحو، الّذي ركّز على أثره في المتلقّي، وعلى بيان مكوّناته الأساسيّة من الوجهة المنطقيّة في تقسيمها للّغة ومكوّناتها، وعلى هذا يمكننا القول بأنّ الصّناعة الشّعرية عند الفلاسفة المسلمين؛ هي "صناعة منطقيّة" من جهة إدراج الشّعر في علم المنطق؛ رؤيةً ومصطلحًا[1]. ولذلك رأينا أبو نصر يفتتح مقالته هذه بثلاث تشقيقاتٍ منطقيةٍ؛ الأولى منها هذه المدوّنة أعلاه، والثّانية من جهة التّأليف اللّغوي في تعريف الشّعر، أمّا الثّالثة فمن جهة قوّته البرهانيّة بالمقارنة مع أنواع الأقوال المنطقيّة الأخرى (البرهان- الجدل- الخطابة- السفسطة)، فهذه التّشقيقات المنطقيّة الّتي انفرد بها أبو نصر الفارابي تبرز لنا بصورةٍ واضحةٍ الرّؤية المنهجيّة المنطقيّة في دراسة الشّعر؛ بداية من تعريفه للشّعر، وانتهاء بالقضايا والاستخلاصات الفلسفيّة والنّقدية لموضوع الشّعر في كلّيّته، ولهذا نستطيع القول بأنّ مصطلح

[1] ينظر: عباس أرحيلة: **المرجع السابق** ، ص:370-380.

"الصّناعة"–في حضور المفهوميّ لا اللّفظيّ– رؤية منهجيّة إبستيمولوجية مخصوصة، في كيفيّة المعالجة التّحليلية المنطقيّة للشّعر من جهة تأثيره في المتلقّي.

- قال ابن سينا:« **ونقول نحن أولًا: إنّ الشّعر هو كلامٌ مُخَيِّلٌ مؤلفٌ من أقوالٍ موزونةٍ متساويةٍ وعند العرب مقفّاة...ولا نظر للمنطقيّ في شيء من ذلك إلاّ في كونه كلامًا مخيّلاً... والمخيّل هو الكلام الّذي تذعن له النّفس فتنبسط عن أمور وتنقبض عن أمورٍ من غير رويّة وفكر واختيار، وبالجملة تنفعل له انفعالاً نفسانيًّا غير فكريّ، سواء كان المقول مصدّقًا به أو غير مصدّق.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الأوّل الموسوم بـ:" في الشّعر مطلقًا وأصناف الصّيغ الشّعرية وأصناف الأشعار اليونانيّة"، وتحديدًا في سياقات التّعريف بالشّعر من وجهة نظر منطقيّة، مع بيان ما يَهُمُّ ويخُصُّ المنطقيّ في دراسته للشّعر، وهي الأمور النّفسانية المتعلّقة بانبساط النّفس وانقباضها من جهة اذعانها للكلام المخيّل دون اعتبارات عقليّة لصدق أو كذب هذا الكلام، لذلك اهتمّ الفلاسفة المسلمون بالقوى النّفسية، وبسطوا فيها القول في مختلف مؤلفاتهم من القوّة المتخيّلة إلى القوّة النّاطقة[2]. لكن هذا كله أقاموه داخل النّسق المنطقيّ العام، لتكون الصّناعة الشّعرية؛ "صناعة منطقيّة" على جميع مستويات التّأليف الشّعري (صوتًا– صرفًا– تركيبًا– دلالةً) وعلى مختلف جوانب المعالجة الأخرى بمنهجها التّحليلي وفق مبدأ التّجريد العقليّ؛ الّذي ينتقل بالوقائع والموضوعات الإبداعيّة بالنّظر في أغراضها الكلّيّة إلى أن تصل بها إلى حدّ المفاهيم الفلسفيّة الكلّيّة المجرّدة، وخصوصًا في الجوانب التّأثيرية النّفسية في المتلقّي، والتّأثرية في الشّاعر بمراعاة المقامات الشّعريّة (التّخاطبيّة)، وما يتجلّى من ذلك على التّأليف الشّعري، فهذا الإدراج الشّعريّ بمختلف مكوّناته وتكويناته وتوصيفات المتعدّدة والمختلفة؛ زمانًا ومكانًا وإنسانًا في بوتقة المنطق، يؤكّد لنا الطابع المنطقيّ للمعالجة الشّعريّة على جلّ مستوياتها، مما يمكّننا من القول بأن مصطلح "الصّناعة" في مفهومه التّركيبيّ و السّياقيّ؛ هو الرّؤية المنهجيّة والمعرفيّة الّتي عولجت بها موضوعات الشّعر بوصفه كلامًا مخيّلاً ممّا جعله جزءً أصيلاً من المنطق يدور في فلكه، ويقتات من مصطلحاته، ويعيش في كنف مسائله و سؤالاته.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

(2) عبد الرّحيم وهابي: **المرجع السابق**، ص:71.

■ قال ابن رشد: « ...**وإذا كان هذا هكذا، فالصّناعة المخيّلة أو الّتي تفعل فعل التّخييل، ثلاثة: صناعة اللّحن وصناعة الوزن، وصناعة عمل الأقاويل المحاكية، وهذه الصّناعة المنطقيّة الّتي ننظر فيها في هذا الكتاب.** »[1].

ورد هذا الكلام في بدايات " كتاب الشّعر"، وتحديدًا في سياق حوصلة المدخل التّمهيدي الّذي حاول فيه ابن رشد أن يبرز طبيعة الأقاويل الشّعرية؛ الّتي هي الأقاويل المخيّلة، ثم فَصَّل ابن رشد في أصناف التّخييل بالأمثلة الشّعرية العربيّة، لينتقل بعدها إلى أصناف النّاس في المحاكاة والتّخييل، فكانت هذه العبارات المدوّنة أعلاها خلاصة لها، والّتي قسّم فيها "الصّناعة المخيّلة" إلى ثلاث صنائع فرعيّة عنها، وتكون ثالثتها "صناعة عمل الأقاويل المحاكية"؛ وهي: "الصّناعة المنطقيّة" وعليه هذا فإنّ المنطق هو المدخل المنهجيّ والمعرفيّ في دراسة العملية الإبداعية الشعرية، إذ إنّه يُصبغ أغلب سياقات "الكتاب" (المتن/المدونة) بطابعه التّحليليّ وبلغته الاصطلاحية المنضبطة، رغم طبيعة التّناول الرّشدي الّذي نلمس فيه بعض المقارنات والإسقاطات الّتي تصل في بعض الأحيان إلى المقاربة النّقدية، محاولاً مساءلة الشّعر العربيّ وفق الرّؤية اليونانيّة في خطواتها النّقدية على مستوى بناءات لغة الشّعر وطبيعته وأنواعه، وحتّى على مستوى أساليبه التّكوينيّة في التّأليف الشّعري، ويظهر هذا جليًّا عند ابن رشد بالمقارنة مع صاحبيه، وعليه يمكننا اعتبار مصطلح "الصّناعة الشّعرية" مرادفًا مفهوميًّا لمصطلح "الصّناعة المنطقيّة"، من جهة الرّؤية المنهجيّة الّتي يُعالج بها موضوع الشّعر بتفرّعاته المتعدّدة والمختلفة، بهذا الحضور الطّاغي للمصطلح الفلسفيّ والمنطقيّ على وجه الخصوص، وهذا ما مكّن المنطق من سبر أغوار العمليّة الإبداعيّة الشّعرية بقوانينه وتحليلات الخاصّة به.

تحتلّ الصّناعة بهذه الدّلالة موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات التّعريف بالشّعر باعتباره قسمًا من أقسام المنطق في التّداول العربيّ المنطقيّ عند الفلاسفة المسلمين محلّ الدّراسة، كما وردت أيضًا في سياق بيان أصناف التّخييل في الصّنائع.

أمّا اصطلاحيتها فهي ضعيفة؛ لكونها ترتكز على فكرة إدراج مخصوصة بعلم المنطق، يتموضع فيها "الشّعر" في قسم من أقسامه، وقد كانت هذه الدّلالة للصّناعة عند أبي نصر الفارابي أكثر حضورًا بمفهومها لا بلفظها، وذلك في مداخلته التّمهيديّة التّعريفيّة للشّعر في هيئة التّشقيقات المنطقيّة، وتظهر هذه الدّلالة بآثارها الجانبيّة في اللّغة التّحليليّة، وفي منهج معالجة الموضوعات المنضبط باختصاصات محدّدة ومعيّنة بكلّ معرفة في "علم خاصّ" بها؛ إذ لا تداخل بين

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص: 203.

الاختصاصات، ونلمح ذلك عند الفارابي في عباراته المتكرّرة، والّتي منها قوله:« والاستقصاء في هذا الباب ليس مما يليق بهذا القول.»[1]. لكنّ الأمر عند ابن سينا يتركّز أوضح في كثرة حضور المصطلح المنطقيّ، والّذي يبرز سيطرة مفهوم "الصّناعة" بهذه الدّلالة. أمّا عندما ننتقل إلى ابن رشد، فلا نرى كثير اختلاف بينه وبين ابن سينا، إلّا أنّه أوضح هذه الدّلالة بصورة أقوى وأمكن لحضورها اللّفظيّ في مصطلح "الصّناعة المنطقيّة"، الّذي جعل مدار موضوعات الكتاب كلّهِ عليها.

أمّا عن الصّفات أو العيوب الّتي قد تفيد حكمًا على الصّناعة بهذا المعنى، فلا يتوقّع حضورها لكون المعنى رؤيويّ منهجيّ لا يتمظهر في المتن المدروس إلاّ من خلال إجراءاته وآليّاته.

وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها بتراكيبها المفهوميّة أكثر من لفظ المصطلح باختلاف تمظهراته، إلاّ ما لمحناه من التّركيب المصطلحيّ: "الصّناعة المنطقيّة" عند ابن رشد.

3-2- الصّنف الثّاني: الدّلالات الاصطلاحية الخاصّة.

وردت الصّناعة في المجال الدّلاليّ المنهجيّ بدلالة اصطلاحيّة خاصّة واحدة؛ وهي:

3-2-1- الصّناعة: هي تقسيم فرعيّ منهجيّ داخل ميادين العمل الفنّي وموضوعاته (والشّعري خصوصًا) وفق رؤية فلسفيّة منطقيّة، أو بعبارة أخرى هي نوع من أنواع هذه الصّناعة الشّعرية بدلالة المنتوج الفنّي، يُبرز خصوصيّة هذا "الصّناعة/الفرع"؛ من جهة الكمّ أو الكيف أو الغرض أو الغاية ...إلخ، والّتي تكون أقلّ رئاسةً من الصّناعة الّتي فوقها، وقد تتوسّع وتتفرّع عبر تحوّلات نوعيّة حتّى تصل إلى استقلاليّة تامّة، تتبيّن فيها ملامحها الجوهريّة الّتي تصنع ماهيتها.

- قال أبو نصر الفارابي: «**فهذه قوانين كلّيّة ينتفع بها في إحاطة العلم بصناعة الشّعراء ويمكن استقصاء القول في كثير منها، إلاّ أن الاستقصاء في مثل هذه الصّناعة يذهب بالإنسان في نوعٍ واحدٍ من الصّناعة وفي جهةٍ واحدةٍ، ويشغله عن الأنواع والجهات الأخر.**»[2].

ورد هذا الكلام في آخر مقالة أبي نصر الفارابي الموسومة بـ: "في قوانين صناعة الشّعراء" وقد جاءت هذه العبارات في سياق التّبرير للانضباط المنهجي الّذي اعتمده الفارابي في معالجة موضوعات الشّعريّة اليونانيّة، وهو ما يضيّق ويضبط دائرة هذه التّداخلات بين الموضوعات البينيّة بين العلوم والمعارف، لكون أغلبها –حسب الفارابي– يعالج في صناعات وفنون وعلوم أخرى أو في اختصاصات فرعيّة داخل الصّناعة الشّعريّة، وقد كان لحضور لفظ "الاستقصاء" مكرّرًا إضفاءً

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:156.

(2) **المصدر نفسه**، ص:158.

لمشروعيّة هذه الأحكام والتّبريرات، فالاستقصاء يكون بالتّتبّع التّفضيليّ لكلّ الجزئيات في الموضوع المدروس مع ارتباطاتها المختلفة مع الموضوعات المقارنة أو المشابهة أو حتّى المتداخلة، ليتكوّن نسيج المعرفة (الصّناعة) منسجمًا ومتناغمًا مع إطارها الكلّيّ، وهو ما يؤكّد ضرورة الانتقائيّة في معالجة الموضوعات الكثيرة التّفريعات والبعيد الاستقصاءات، وهذا ما عمد إلى بيانه الفارابي في مقالته هذه فقد وجدناه قد استعمل مصطلحيّ؛ "النّوع" و"الجهة" للدّلالة على الاختصاصات الفرعيّة داخل الصّناعة، واللّذان يمكن عدّهما من المشتقّات المفهوميّة لمصطلح الصّناعة بهذا المعنى. وعليه فإنّ حضور "الصناعة" بهذه الدّلالة كان مقتصرًا عند أبي نصر الفارابي على المشتقّات المفهوميّة، والّتي تعدّ مصطلحات أصيلة في الجهاز المصطلحي المنطقيّ المنهجي الخاصّ به، وهي تبرز بوضوح الاختصاص والتّراتبيّة في سلّم التّعريف، فضلاً عن سلّم التّجريد، لذا فإن مصطلح "الصّناعة"؛ مفهوم منهجي تراتبيّ يهيكل فروع وأصناف الصّناعة الشّعرية بوصفها منتوجًا فنيًّا، يضمن خصوصيّة هذه الفروع و الأصناف في تمايزها عن عموم الصّناعة.

- قال ابن سينا:« **واليونانيون كانت لهم أغراض محدودة يقولون فيها الشّعر وكانوا يَخُصُّون كلّ غرض بوزن على حدة، وكانوا يسمّون كل وزن باسم على حدة...إذ أكثر ما فيه اقتصاص أشعار ورسوم كانت خاصة بهم، ومتعارفة بينهم يغنيهم تعارفهم إيّاها عن شرحها وبسطها...كما للعرب من عادة ذكر الدّيار والغزل وذكر الفيافي وغير ذلك.**»[1].

ورد هذا الكلام في موضعين مختلفين لكن تقارب سياقهما جعلنا نضعهما جنبًا إلى جنب فالأوّل منهما جاء في الفصل الأوّل الموسوم بـ:"في الشّعر مطلقًا وأصناف الصّيغ، وأصناف الأشعار اليونانية"، وتحديدًا في السّياق التّمهيدي للحديث عن أنواع الأشعار اليونانيّة وأصنافها، أمّا الموضع الثّاني، فقد جاء في الفصل الثّاني الموسوم بـ: "في أصناف الأغراض الكلّية و المحاكيات الكلّية للشّعر" وقد جاء في سياق بداية الفصل الثّاني لخلق انسجام مع ما جاء في الفصل الأوّل، ودلالة ذلك قوله:« ...وكان لهم –كما أخبرنا به– أنواع معدودة...»[2]. فهذا يدلّك على استئناف الحديث وإضافة الجديد فيه بالشّرح والمقارنة، مع ما يقابل ذلك عند العرب، و"الصّناعة" في هذين الموضعين جاءت على وجهين دلاليين؛ الوجه الأوّل منهما جاء مشتقًّا مفهوميًّا بلفظ "غرض"، وبلفظ جمعه أيضا " أغراض"، والوجه الثّاني جاء شرحًا بالمقابلة المفهوميّة لـ"الغرض" في بيئة المتلقّي

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:165-167.

(2) **المصدر نفسه**، ص:167.

العربيّ، الّذي يَعْرِف عادات العرب في أشعارهم من ذكر الدّيار والغزل وذكر الفيافي وغير ذلك. وهذا الوجه للبيان والشّرح والتّفسير يُعَاضِدُ الوجه الأوّل، ليتأكّد لنا المعنى الفرعيّ داخل العمل الكلّيّ للقصيدة الشّعريّة؛ من كون "الأغراض"؛ بنيات دلاليّة جزئيّة تختصّ كلّ واحدةٍ منها بدلالةٍ مخصوصةٍ تشكّل هذا الكلّ المتكامل والمنسجم بوصفه "صناعة شعريّة"، أو قد يتوسّع "الغرض" فيكون بنية دلاليّة واحدة تتوسّع في نسيج نوعيّ واحد موّحد، كما حدث للقصيدة العربيّة الجاهليّة وما تفرّع عنها من أغراض استقلّت حتّى صارت قصائد كاملة في غرضٍ واحدٍ، فأضحى الغزل قصيدة تامّة الأركان متكاملة البنيان، في حين كان "مقدّمة غزليّة" داخل القصيدة بمختلف أغراضها المتنوّعة والمتعدّدة وهذا الموضع يدّل على أنّ مفهوم مصطلح "الصّناعة"؛ اختصاص فرعيّ قد يكون داخل الصّناعة الشّعرية بكلّيتها، أو قد يتوسّع فيشكّل عملاً متكاملاً في ذات الاختصاص.

- قال ابن سينا: «...**ويذكر بعد هذا ما يدلّ عليه من كيفية الانتقال بحسب تأريخاتهم الّتي كانت لها، من نوعٍ إلى نوعٍ إلى أن تفصّل طراغوديا وقوموذيا واستفادا الرونق التّام، فإنّ طراغوديا نشأ من ديثورمبو القديمة، وأمّا قوموذيا فنشأ من الأشعار الهجائية السّخيفة المنشأة عند الأماثل الباقية.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ"في الإخبار عن كيفية ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه"، وتحديدًا في سياق تناسب الأشعار وأصول الأنواع، فقد أقرّ ابن سينا قبل هذا الكلام بأنّ نسبة نوع "إيامبو" إلى "القوموذيا" هي نسبة "أودوسيا" إلى "طراغوذيا"، ثمّ أوضح ذلك بقوله:« يعني أنّ كلّ واحدٍ منها أعمّ من نظيره وأقدم والثانيان [يقصد القوموذيا والطراغوذيا] أشدّ تفصيلاً وأبطأ زمانًا؛ وإنّما تولّدا بعد ذلك.»[2]. وبعد ذلك مباشرة يأتي اقتباسنا هذا ليوضّح أنّ الأنواع الشّعرية ومن بينها: القوموذيا (صناعة الهجاء) والطراغوديا (الصناعة المديح)، تكون وفق تطوّر مرحليّ تتغيّر فيه كلّ مرحلة حسب زيادات وإضافات كلّ شاعر، وحسب ظروف وثقافة وذائقة كلّ عصرٍ من العصور؛ لتستقرّ في النّهاية على النّوع الأخصّ على الهيئة المرجوّة التّامّة "الرّونق التّام"، لكن قد تُعرَف بداية هذا النّوع أو ذاك، أو قد لا تُعرف على حسب المتاح في تاريخ الآداب والعلوم، كما أشار إلى ذلك ابن سينا فيما يخصّ كلّاً من: "القوموذيا" و "الطراغوديا"، فالطراغوديا صناعة شعريّة فرعيّة تعود أصولها إلى النّوع القديم المسمّى بـ"ديثورمبو"، والقوموذيا نوع شعريّ من بين الأنواع

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:173.

[2] **المصدر نفسه**، ن ص.

الأخرى تعود بداياتها الأولى إلى الأشعار الهجائيّة السّخيفة، فهذه الحركيّة التّطوريّة الّتي تحدث داخل "الصّناعة" وأنواعها المختلفة بوصفها "صناعات ثانوية"، تعطي للصّناعة حيويةً وانسجامًا، حين تكتمل صور الأجزاء والأغراض الدّاخليّة؛ واضحة الصّفات بيّنة الملامح، ممّا يساعدها على الاستقلالية الّتي تشكل هُويتها، وهذا ناموس طبيعي صّانع لتشكّل الخصوصيات، وعليه يمكننا في مثل هذه المواضع ومن خلال حركيّة الصّناعة بهذا المعنى، أن نعتبرها آليةً تكوينيةً للمفهوم، وديناميةً طبيعيّة للبناء الذّاتيّ لأجزائها المتعدّدة والمختلفة، والّتي تعدُّ بحدّ ذاتها "صناعة" بالنّظر إليها على أنّها اختصاصات فرعيّة ثانويّة.

■ قال ابن رشد : « **فهذا ما في هذا الفصل من الأمور المشتركة لجميع الأمم أو للأكثر وسائر ما يذكر فيه فكلّه أو جلّه ممّا يخصّ أشعارهم وعادتهم فيها... ويذكر مع هذا أوّل من ابتدأ صناعة صناعة من تلك الصنائع الشّعرية المعتادة عندهم ومن زاد فيها ومن كمّلها بعد، وهو في هذا الباب يثني على أوميروس ثناءًا كبيرًا...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يوضّح فيه ابن رشد العلل المولّدة للشّعر والبدايات الأولى للأشعار اليونانية، وقد دلّ السّياق الّذي قبله على "كلّيّة" الأحكام النّقدية، الّتي توحي إلى دلالة الصّناعة بوصفها "فلسفة للشّعر"، ثمّ يتدرّج ابن رشد بعد ذلك إلى خصوصيّة الأنواع الشّعرية وعاداتهم فيها، وهنا يتب يّن جليّا أن مصطلح "صناعة" يدلّ على مفهوم الاختصاص الفرعيّ المندرج تحت الصّناعة الشّعرية بوصفها منتوجًا فنيًّا، خاصةً بعد ورود مصطلح "الصّنائع الشّعرية"، في سياق يُفْصِحُ على الأنواع الشّعرية بجلاءٍ ووضوحٍ، إذا قوبل مع نظيره عند ابن سينا، ولهذا تأكّدت لنا دلالة مصطلح "الصّناعة" على هذا المفهوم الفرعيّ للصّناعة الشّعرية، ودون إطالة يمكننا القول بأنّ النّوع الشّعري "صناعة" من جهة تراتبية الصّناعة وانقسام أجزائها على اختلاف الاعتبارات المتنوعة والأنواع والأغراض الشّعرية، إذ يمكن أن تستقلّ "الصّناعة" بهوية فرعيّة متمايزة في مجال الشّعر.

■ قال ابن رشد: « **والصّناعة العلمية الّتي تعرف من ماذا تعمل الأشعار وكيف تعمل؟ أتمُّ رئاسةً من عمل الأشعار، فإنّ كلّ صناعة توقف ما تحتها من الصّنائع على عملها هي أرأس ممّا تحتها.**»[2].

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

[2] **المصدر نفسه**، ص:211.

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي عالج فيه ابن رشد صناعة المديح " طراغوديا" في باب الأجزاء الكيفيّة السّتّة، وتحديدًا في سياق الجزء السّادس الّذي هو: "النّظر"، حين يتحدّث ابن رشد عن "الصّناعة العلميّة" بأنّها "أتمُّ رئاسةً"؛ لكونها تُعرّفُ مكوّنات وكيفيّات الصّناعة العمليّة (عمل الأشعار)، فهذه "الرّئاسة" مكتسبة بالعلميّة من جهة، وبالتّجريد من جهة أخرى؛ لكونه يحوي ما تحته من الأفعال والأقوال ملتبسة باللّواحق المادّية للصّناعة، ولهذا نجد ابن رشد يعمّم ذلك على كلّ صناعة مقرّرًا بصورةٍ كلّيّة أنّ" كلّ صناعة توقف ما تحتها من الصّنائع على عملها هي أرأس ممّا تحتها"، فهذا التّعميم يدلّك على قيمة "الفكرة" على تجسيدها الواقعيّ في مجال المعالجة الفلسفيّة فميدان المعالجة في هذا المتن هو: "التّنظير النّقدي الفلسفيّ" لفنّ الشّعر، كما يؤكّد ابن رشد ضمنيًّا أنّ الفروع المنبثقة عن الصّناعة الشّعرية وعن كلّ صناعة هي ؛"صنائع فرعيّة" لا تُفْقِدُ من المصطلح مفهومه إلّا في التّدرج والتّفريع، وما يستلزمه من الاختصاص الفرعيّ، الّذي يخصّ أجزاء الصّناعة وفروعها في الإطار التّصنيفي المخصوص بها، فمصطلح "الصّناعة" في هذا الموضع وفي أشباهه يدلّ على المفهوم الفرعيّ التّصنيفيّ الّذي يبرز خصوصيّة الأجزاء واستقلاليتها، كما يؤكّد انضوائها تحت الصّناعة الأعم منها.

تحتلّ الصّناعة بهذه الدّلالة موقعًا صغيرًا جدًّا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات الضّبط المنهجيّ في معالجة الموضوعات المتباينة نوعًا ما، وفي سياقات الأنواع والأصناف الكيفيّة والكمّيّة داخل الصّناعة الشّعرية، كما وردت أيضا في سياق بيان تاريخية تشكّل الأنواع والأصناف وما اكتنفها من تغييرات جوهريّة في كلّ نوع.

أمّا اصطلاحيتها فهي متوسّطة ؛ لكونها ذات صبغة منهجية صِرْفة، ألا وهي: "التّصنيف" الّذي يستعين بالضّميمة والإضافة (التّركيب الإضافيّ) للتّفريق بين عديد الصّنائع، وقد استعملت "الصّناعة" بهذا المعنى عند أبي نصر الفارابي بشكل احترازي حذر، وذلك بوصفها عاجزا أو فاصلًا ابستمولوجيًا بين مختلف التّخصصات المعرفيّة المتقاربة، وقد ألمح الفارابي إلى إمكانية التّوسّع الدّلاليّ لهذا المعنى في الصّناعة. أما عند ابن سينا فقد ظهرت بمفهومها ومشتقّاتها المفهوميّة أكثر من لفظ المصطلح، وذلك لما يتوغّل مفسرًا أصول الأنواع الشّعرية وكيفيات انتقالها من حالة إلى حالة حتّى تستوى على "الصّناعة" المرتضاة، كما ركّز ابن سينا على بيان وظيفة "الصّناعة" بهذه الدّلالة في حركيتها التّطوريّة، لكنّنا نجدها عن ابن رشد أوضح دلالةً وأبْيَنَ معنى في استعمالاتها التّصنيفيّة في

عبارته "صناعة صناعة"، حتّى أنّه يؤكّد هذه الدّلالة بصورة كلّيّة تعميميّة على كلّ "صناعة" يحصل فيها التّنوّع والتّقسيم؛ سواء من جهة الكيف أو الكمّ.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على الصّناعة بهذا المعنى، فقد ظفرنا بأربعة نعوتٍ، لكنّنا لم نجد إلّا عيبًا واحدًا. وقد وردت الصّناعة في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرفةً ونكرةً مطلقة، وجاءت في نصوصٍ أخرى نكرةً مضافة.

المبحث الثّاني: علاقات مصطلح "الصّناعة".

اعتلق مصطلح "الصّناعة" في علاقات عدّة مع جملة من الألفاظ والمصطلحات، سنتناولها من خلال التّقسيم التّالي:

المطلب الأوّل: علاقاته بباقي المصطلحات المعبّرة عن ماهية الشّعر.

يرتبط مصطلح "الصناعة" مع المصطلحات الدّالة والمعبّرة عن ماهية الشّعر ارتباطًا وثيقًا لكونها أسرة مفهومة متواشجة و متآصرة تشكّل حقلاً دلاليًّا متمايزًا؛ وهي كالآتي:

1- المحاكاة: سيأتي بيانه في مواضعه.

2- التّخييل: سيأتي بيانه في مواضعه.

3- الخرافة: ترادف "الصّناعة" بدلالة (2-1-3)، مرّة واحدة، عند ابن سينا في قوله :« وأمّا "أفى" فهو مختلف وكأنّه طراغوذيات كثيرة مجموعة في خرافةٍ واحدةٍ.»[1]. وسيأتي بيانها في المقبل من حيثيّات البّحث و تفصيلاته.

المطلب الثّاني: علاقته بمصطلحات وألفاظ أخرى.

المقصد الأوّل: علاقات الائتلاف.

المسلك الأوّل: علاقة التّرادف.

اقترن مصطلح "الصّناعة" بمجموعة من نصوص المتن المدروس، بمصطلحات وألفاظ أخرى على سبيل التّرادف، هي على النّحو التّالي:

1-**القوانين الكلّيّة:** رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-1)، "القوانين الكلّيّة"، مرّةً واحدةً، في قول أبي نصر الفارابي: « فهذه قوانين كلّيّة ينتفع بها في إحاطة العلم بصناعة الشّعراء.»[2].

2-**القوانين الشّعريّة:** رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-1)، "القوانين الشّعرية"، مرّةً واحدةً في قول ابن رشد:« وأنت تبيّن إذا وقفت على ما كتبناه ها هنا، أن ما شعر به أهل لساننا من القوانين الشّعرية بالإضافة إلى ما في كتاب أرسطو هذا...»[3].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:198.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:250.

3-**القانون الشّعريّ**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، "القانون الشّعريّ"، مرّةً واحدةً في قول ابن سينا:«..وذلك أن المغنين لما أذن لهم ملك أسوس أن يستعملوا القوموذيا بعد تحريمه إيّاه عليهم كانوا يستعملون شيئًا يخترعونه بإرادتهم ممّا ليس له قانون شعريّ صحيح..»[1].

4-**أشكال الأقاويل الشّعرية**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-3)، "أشكال الأقوال الشّعريّة" مرّةً واحدةً، في قول ابن سينا في سياق المثال السّابق:«...كانوا يستعملون شيئًا يخترعونه بإرادتهم مما ليس له قانون شعريّ صحيح ولم يكن بجنبهم والقرب منهم من يُستمدّ منه أشكال الأقوال الشّعريّة حتّى كانوا يصادفون شعرًا و يكسبونه غناءً وإيقاعًا...»[2].

5-**علم الشّعر المطلق**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-1)، "علم الشّعر المطلق"، مرّةً واحدةً في قول ابن سينا:«...ولا يبعد أن نجتهد نحن فنبتدع في علم الشّعر المطلق، وفي علم الشّعر كلامًا شديد التّحصيل والتّفصيل.»[3].

6-**علم الشّعر (بحسب عادة هذا الزّمان)**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، "علم الشّعر"، مرّةً واحدةً، في المثال السّابق عند ابن سينا.

7-**تقويم الشّعر**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، "تقويم الشّعر"، مرّةً واحدةً، في قول ابن سينا:« فيجب أن يكون تقويم الشّعر على هذه الصّفة: أن يكون مرتّبًا ،فيه أول ووسط وآخر...»[4].

8-**قوام الشّعر**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، "قوام الشّعر"، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد:« وممّا يحسن به قوام الشّعر ألّا يطول فيه بذكر الأشياء الكثيرة الّتي تعرض للشّيء الواحد المقصود بالشّعر.»[5].

9-**عمود الشّعر**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، "عمود الشّعر"، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد:«...وقد يضطر المفلّقون في مواضع أن يستعينوا باستعمال الأشياء الخارجة عن عمود الشّعر...»[6].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص: 175.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:198.

(4) **المصدر نفسه**، ص:183.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:213.

(6) **المصدر نفسه**، ص:215..

10- **طريقة الشّعر**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-3)، "طريقة الشّعر"، مرّتين (02)، كلاهما عند ابن رشد؛ الأولى منهما في قوله:«...وأن يكون الشّاعر لا يورد في شعره من المحاكاة الخارجة عن القول إلاّ بقدر ما يحتمله المخاطبون في ذلك حتّى لا يُنسب في ذلك إلى الغلوّ والخروج عن طريقة الشّعر ولا إلى التّقصير.»[1]. أمّا الثّانية؛ ففي قوله:« ويجب على الشّاعر أن يلزم في تخيلاته و محاكياته الأشياء التّي جرت العادة باستعمالها في التّشبيه، وألاّ يتعدّى في ذلك طريقة الشّعر.»[2].

11- **الواجب**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، "الواجب"، خمس مرّاتٍ (05)؛ ثلاثة مثبتة واثنتان (02) منفيتان، كلّها عند ابن سينا؛ وهي على النّحو التّالي:

- الأوّل في قوله:« وأمّا أوميروس فإنّه كان يخالفهم ويلزم غرضًا واحدًا. ونعم ما فعل ذلك؟ سواء كان اعتبر فيه الواجب بحسب الصّناعة... أو الواجب بحسب الطّبيعة...»[3].
- والثّانية في قوله:«...فقد يذهب المحاكي أيضًا عن طريقة الواجب...»[4].
- فالثّالثة في قوله:« والاستدلال الفاضل هو الّذي يحاكي الفعل؛ وذكر أمثلة. وساق الكلام إلى الواجب وحدُّه أن يبلغ التّخييل مبلغًا كأنّ الشّيء يحسّ نفسه...»[5].
- ثم الرّابعة في قوله:« وقد بيّن فضل أوميروس بتقصير غيره، ودلّ على ذلك بأحوال أشعار لقوم بعضهم حكوا غير الحقّ، وبعضهم ابتدأوا بغير الواجب.»[6].
- والخامسة الأخيرة، ففي قوله:« ومن ذلك أن لا يحسن محاكاة النّاطق بأشياء لا نُطق لها فيبكّت ذلك الشّاعر بأن: فعلك ضدّ الواجب.»[7].

12- **الصّيغات**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة(1-1-4)، "الصّيغات"، ستّ مرّاتٍ (06)، بصيغة الجمع المؤنث هذه، ومرّتين(02) بصيغة المفرد المؤنث "الصّيغة"، وكلّها وردت عند ابن سينا بعد مُفتتح شرحه؛ وهي على التّرتيب التّالي:

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:221.

(2) **المصدر نفسه**، ص:222.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:182.

(5) **المصدر نفسه**، ص:189.

(6) **المصدر نفسه**، ص:195.

(7) **المصدر نفسه**، ص:196.

■ الأولى في قوله:« ونبدأ من القسم الأول، فنقول: إن من الصّيغات الّتي بحسب القسم الأوّل تشابه أواخر المقاطع و أوائلها، والنّظام المسمّى المرصّع كقوله:

فَلَا حسمَت مِنْ فُقْدَانِهِ الظّبى *** وَلَا كلمَتْ مِنْ بَعْدِ هُجْرَانِهِ السُّمْرُ.»[1].

والثّانية في قوله:« وأمّا الصّيغات الّتي بحسب القسم الثّاني فالّتي بالمشاكلة التّامّة: فهي أن يتكرّر في البيت ألفاظ متّفقة التّصريف متخالفة الجوهر...»[2].

فالثّالثة في قوله:« فتكون الصّيغة الّتي على هذا السّبيل في ألفاظٍ أو لفظين يقع أحدهما على شيء والآخر على ضدّه أو ما يظنّ به ضدّه و ينافيه...»[3].

ثم الرّابعة في قوله:« وأمّا الصّيغات الّتي بحسب القسم الثّالث فالّذي منه بالمشاكلة فأن يكون لفظ مركّب من أجزاء ذوات التّصريف في الانفراد وتجتمع منها جملة ذات ترتيب في التّركيب ويقارنه مثله...»[4].

فالخامسة في قوله:«...أو يكون التّركيب من ألفاظ لها إحدى الصّيغات الّتي في البسيطة ويقارنه مثله.»[5].

وبعدها السّادسة في قوله:« وأمّا الصّيغات الّتي بحسب القسم الرّابع: أمّا الّذي بحسب المشاكلة التّامّة فأن يتكرّر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة...»[6].

وأمّا السّابعة، ففي قوله:« فهذه هي عدّة الصّيغات الشّعرية على سبيل الاختصار.»[7].

وتأتي الثّامنة والأخيرة في قوله:«...وإن كانت المحاكاة والصّيغة لذيذة، فلا تكون مناسبة إلاّ لغرضٍ واحدٍ.»[8].

13- **الحيلة**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-4-1)، "الحيلة"، أربع مرّاتٍ(04) في سياقٍ واحدٍ، عند ابن سينا، وهي على النّحو الآتي:

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:163.

(2) **المصدر نفسه**، ص:164.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) **المصدر نفسه**، ن ص.

(5) **المصدر نفسه**، ن ص.

(6) **المصدر نفسه**، ص:165.

(7) **المصدر نفسه**، ن ص.

(8) **المصدر نفسه**، ص:198.

- الأولى في قوله:«...وكلّ واحد من المعجب بالمسموع أو المفهوم على وجهين: لأنّه إمّا أن يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللّفظ فصيحًا من غير صنعة فيه...»[1].
- فالثّانية في قوله:«...وإمّا أن يكون التّعجب منه صادرًا عن حيلة في اللّفظ أو المعنى: إمّا بحسب البساطة أو بحسب التّركيب.»[2].
- ثمّ الثّالثة في قوله:« والحيلة التّركيبية في اللّفظ مثل السّجع و مشاكلة الوزن والتّرصيع والقلب وأشياء قيلت في "الخطابة".»[3].
- أمّا الرّابعة والأخيرة، ففي قوله:« وكلّ حيلة فإنّما تحدث بنسبة ما بين الأجزاء إمّا بمشاكلة، وإمّا بمخالفة...»[4].

14- **الهيئة الكاملة**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، "الهيئة الكاملة"، مرّةً واحدةً، في قول ابن سينا:«...فكأنّ المتأخّرين لم يكونوا يعملون بالحقيقة طراغوذيا، بل تركيبًا ما من هذه الأشياء لا يؤدي إلى الهيئة الكاملة لطراغوذيا...»[5].

15- **الكُليُّ**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-1)، "الكُليُّ، خمس مرّاتٍ(05)؛ بصيغة المفرد عند ابن سينا أربع مرّاتٍ(04)، وبصيغة الجمع عند ابن رشد مرّةً واحدةً، وهي على المنوال التّالي:

– الأولى عند ابن سينا في قوله:« ولهذا صار الشّعر أكثر مشابهةً للفلسفة من الكلام الآخر، لأنّه أشدّ تناولًا للوجود وأحكم بالحكم الكلّيّ.»[6].

– فالثّانية عند ابن سينا كذلك في قوله:« وأمّا الجزئيّات الّتي يتكلّم فيها الشّعراء كلامًا يخلطونه بالكلّيّ، فغيرها موجودة كجزئيّات الأمور الّتي تحدّث عنها في قوموذيا ممّا وجدت...»[7].

– ثمّ الثّالثة عند ابن سينا في قوله:« فإنّ تلك الجزئيّات تقرض قرضًا أيضًا، ولكن بدل معنى كلّيّ على النّحو الّذي يسمّى تبديل الاقتضاب.»[8].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:163.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) **المصدر نفسه**، ن ص.

(5) **المصدر نفسه**، ص:178.

(6) **المصدر نفسه**، ص:183.

(7) **المصدر نفسه**، ن ص.

(8) **المصدر نفسه**، ص:184.

– والرّابعة كذلك عند ابن سينا في قوله:« وفي النّوادر قد كان يخترع اسم شيء لا نظير له في الوجود ويوضع بدل معنى كلّيّ، مثل جعلهم الخير كشخصٍ واحدٍ وإطنابهم في مدحه.»([1]).

– وأمّا الخامسة، فعند ابن رشد في قوله: «و أمّا الشّاعر فإنّما يضع أسماء لأشياء موجودة، وربّما تكلّموا في الكلّيّات، ولذلك كانت صناعة الشّعر أقرب إلى الفلسفة من صناعة اختراع الأمثال.»[(2)].

16- **الشّكل الاستدراجي**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-2)، "الشّكل الاستدراجي"، مرّةً واحدةً، في قول ابن سينا:«...وعلى عادة رجل كان فيما ينشد يزعق ويزمر. على أنّه ليس كلّ حركة وشكل استدراجي مذمومًا، بل الّذي ينحاش به ويتساقط.»[(3)].

17- **الرّونق التّامّ**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، "الرّونق التّامّ"، مرّةً واحدةً، في قول ابن سينا:« ويذكر بعد هذا ما يدلّ على كيفيّة الانتقال، حسب تأريخاتهم الّتي كانت لها، من نوع إلى نوع إلى أن تفصّل طراغوذيا و قوموذيا واستفادا الرّونق التّامّ...»[(4)].

18- **الملاءمة الطّبيعيّة**: رادفت "الصّناعة"، بالدّلالة (2-2-1)، "الملائمة الطّبيعيّة"، مرّةً واحدةً في قول ابن سينا:«... وبالجملة فإنّ الملائمة الطّبيعيّة هي الّتي حرّكت إلى الاختيار.»[(5)].

– المسلك الثّاني: علاقات التّعاطف.

لقد وردت "الصّناعة" في المتن المدروس، إحدى وأربعين ومائة مرّة (141)، غير أنّها لم تأت مركبةً تركيبًا عطفيًّا إلاّ أربع عشرة مرّة (14) فقط؛ أي بنسبة: 09.92%، وجاءت بثلاث طرقٍ من طرق العطف؛ وهي:

أ– الطريقة الأولى: عطف غير "الصّناعة" عليها: وقد وجدنا فيها ثماني كلماتٍ (08) عطفت على "الصّناعة"، وهي: التّرتيب، والعادة، والشّيء (نكرة مقصودة)، والمحاكاة، والمناسبة، وغير النّطقي، والملكة، والأخذ بالوجوه.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:184.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:197.

(4) **المصدر نفسه**، ص:173.

(5) **المصدر نفسه**، ص:195.

ب– الطريقة الثّانية: عطفت "الصّناعة" على غيرها: ولم نجد فيها إلاّ كلمةً واحدةً، عطفت على "الصّناعية التّصديقيّة" بأداة العطف "أو"، بالدّلالة (2-1-3)، وقد ورد في قول ابن سينا: «والأغاليط والتّوبيخات الّتي بإزائها هي هذه الاثنا عشر؛ ويدخل في خمسة: غير الإمكان أو المحاكاة بالمضاد أو بما يجب ضدّه، أو التّحريف أو الصّناعة التّصديقيّة...»[1].

ج– الطريقة الثّالثة: عطف "الصّناعة" على "الصّناعة": وقد وردت في ستة مواضع على اختلاف سياقاتها وضمائمها. وسنفصّل الحديث عن الطّريقتين الأولى والثّالثة، كما يلي:

أ– الطّريقة الأولى:

1- الصّناعة والتّرتيب: عطف "التّرتيب" على "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً بحرف الواو، في قول أبي نصر الفارابي:«...من غير أن نقصد إلى استيفاء جميع ما يحتاج إليه في هذه الصّناعة وترتيبها، فالحكيم لم يكمل القول في صناعة المغالطة فضلًا عن القول في صناعة الشّعر.»[2].

2- الصّناعة والعادة: عطفت "العادة" على "الصّناعة"، بالدّلالة (2-2-1)، مرّةً واحدةً بحرف الواو؛ عطف تقابل. قال ابن سينا:«... ولذلك يتشبّه بعض النّاس في أحواله ببعض ويحاكي بعضهم بعضًا ويحاكون غيرهم. فمن ذلك ما يصدر عن صناعة، ومن ذلك ما يتبع العادة...»[3].

3- الصّناعة والشّيء: عطف "الشّيء" على "الصّناعة"، بالدّلالة (1-2-2)، مرّةً واحدةً، وقد جاءت لفظة "الشّيء" نكرةً مقصودةً، في قول ابن سينا:«...فإنّ هذا أولى بأن يخيل جدًّا كما كان يفعله فلان، وإن كان فعله غير مخلوط، بصناعة تصديقيّة وشيء يحتاج إلى مقدّمات.»[4].

4- الصّناعة والمحاكاة: عطفت "المحاكاة" على "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-1)، مرّةً واحدةً عطف ترادف، في قول ابن سينا: «قال: وما كان من أجزاء الشّعر بطّالًا ليس فيه صنعة ولا محاكاة بل هو شيء ساذج، فحقّه أن يعني فيه بفصاحة اللّفظ وقوّته...»[5].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:197.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:149.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(4) **المصدر نفسه**، ص:188.

(5) **المصدر نفسه**، ص:195.

5- الصّناعة والمناسب: عطف "المناسب" على "الصّناعة"، الدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً وذلك في قول ابن سينا: « وقد علمت أنّ كلّ غلط: إمّا في الصّناعة ومناسب لها، وإمّا خارج عنها وغير مناسب لها. وكذلك في الشّعر...»[1].

6- الصّناعة وغير النّطقيّ: عطف "غير النّطقي" (الأشياء غير النّاطقة) على "الصّناعة"، بالدّلالة (1-2-2)، مرّةً واحدةً بأداة العطف "أو"، في قول ابن سينا:« والأغاليط و التّوبيخات الّتي بإزائها هي هذه الاثنا عشر، ويدخل في خمسة:... أو الصّناعية التّصديقيّة، أو كونه غير نطقيّ.»[2].

7- الصّناعة والملكة: عطفت "الملكة" على "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-1)، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد:« قال: وكما أنّ النّاس بالطّبع قد يخيلون و يحاكاون بعضهم بعضًا بالأفعال، مثل محاكاة بعضهم بعضا بالألوان والأشكال والأصوات؛ وذلك إمّا بصناعة وملكة توجد للمحاكين وإمّا...»[3].

8- الصّناعة والأخذ بالوجوه: عطفت "الأخذ بالوجوه" على "الصّناعة" مضافةً إلى لفظة "النّفاق" بالدّلالة (2-1-2)، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد:«...وبخاصّة صناعة المديح، ولذلك ليس يستعمل المديح صناعة النّفاق والأخذ بالوجوه كما تستعملها الخطابة.»[4].

ب– الطّريقة الثّانية:

1- صناعة الشّعر وصناعة التّزويق: عطفت "صناعة التّزويق" على "الصّناعة"، بـ"أل" العهديّة على "صناعة الشّعر"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، في قول أبي نصر الفارابي:«...ونقول أيضًا أنّ بين أهل هذه الصّناعة وبين أهل صناعة التّزويق مناسبة...»[5].

2- صناعة عمل الأقاويل المحاكية والصّناعة المنطقيّة: عطفت "الصّناعة المنطقيّة" على "صناعة عمل الأقاويل المحاكية"، بالدّلالة (1-1-1)، عطف ترادف، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد:« ...وصناعة عمل الأقاويل المحاكية وهذه الصّناعة المنطقية الّتي ننظر فيها في هذا الكتاب.»[6]

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

(2) **المصدر نفسه**، ص:197.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(4) **المصدر نفسه**، ص:211.

(5) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:157.

(6) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

3- صناعة المديح وصناعة الوزن/ صناعة الوزن وصناعة عمل الأقاويل المحاكية: عطفت "صناعة المديح" على "صناعة الوزن"، وصناعة الوزن" على "صناعة عمل الأقاويل المحاكية" بالدّلالة (3-2-1)، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد مُعدّدًا أصناف "الصّناعة المخيّلة":«وإذا كان هذا هكذا، فالصّناعة المخيّلة، أو الّتي تفعل فعل التّخييل ثلاثة: صناعة اللّحن وصناعة الوزن وصناعة عمل الأقاويل المحاكية.»[1].

4- صناعة الشّعر وصنائع الشّعر: عطفت "صنائع الشّعر" على "صناعة الشّعر" بالدّلالة (3-2-1) مرّتين (02)، عند ابن رشد؛ الأولى منهما في قوله:«... وربّما كان بعض أجزائها انفعاليّا كالحال في صناعة المديح وصنائع الشّعر.»[2]. والثّانية في قوله:« وأحكامها في التّلحين والغناء أحكام صناعة المديح. وذكر فروقًا بين صناعة المديح و بين صنائع الشّعر الأخر عنهم...»[3].

ويلاحظ من خلال عرض علاقات التّعاطف أنّ "الصّناعة" امتازت بتنوّع حالات العطف على اختلافٍ في دلالات مصطلح "الصّناعة"، ممّا يؤكّد لنا صلابة المصطلح، وقوّته الإجرائيّة.

المقصد الثّاني: علاقات الاختلاف.

وقد وجدنا فيها صنفًا واحدًا فقط؛ وهو علاقة التّقابل، فقد قابلت "الصّناعة" أربعة ألفاظٍ (04)؛ وهي: العادة، الشّيء السّاذج، والبذالة، والطّباع الشّعريّة؛ وهي على التّفصيل التّالي:

1- العادة: قابلت "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-1)، "العادة"، مرّتين(02)؛ الأولى منهما عند ابن سينا في قوله:«...فمن ذلك ما يصدر عن صناعة، ومن ذلك ما يتبع العادة...»[4]. والثّانية عند ابن رشد في قوله:«...وذلك إمّا بصناعة وملكة توجد للمحاكين، وإمّا من قبل عادة تقدّمت لهم في ذلك...»[5].

2- الشّيء السّاذج: قابل "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-4)، "الشّيء السّاذج"، مرّةً واحدةً وذلك عند ابن سينا في قوله:« وما كان من أجزاء الشّعر بطالاً ليس فيه صنعة ولا محاكاة، بل هو شيءٌ ساذجٌ فحقّه أن يعنى فيه بفصاحة اللّفظ وقوّته، ليتدارك به تقصير المعنى وتتجنّب فيه البذالة.»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص: 203

(2) **المصدر نفسه**، ص:246.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(6) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

3- البذالة: قابلت "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-4)، "البذالة"، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في المثال السّابق أعلاه.

4- الطّباع الشّعريّة: قابلت "الصّناعة" مضافةً إلى "القوانين" بالدّلالة (1-1-2)، "الطّباع الشّعريّة"، مرّةً واحدةً، في قول أبي نصر الفارابي:« وإمّا أن يكونوا أصحاب تقليد لهاتين الطّبقتين ولأفعالهما: يحفظون عنهما أفاعيلهما ويحتذون حذويهما في التّمثيلات والتّشبيهات من غير أن تكون لهم طباعٌ شعريةٌ ولا وقوف على قوانين الصّناعة؛ وهؤلاء أكثرهم زللاً وخطأً.»[1].

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:156.

المبحث الثّالث: امتدادات مصطلح "الصّناعة" الاصطلاحيّة.

ينمو المصطلح داخليًّا وخارجيًّا –كما أسلفنا في الفرش النّظري– ولقد نما مصطلح "الصّناعة" عبر الامتداد الدّاخليّ بواسطة؛ الضّمائم، وعبر الامتداد الخارجيّ بواسطة؛ المشتقّات، وعلى هذا كان علينا أن نخصّص لكلّ منهما مطلبًا.

المطلب الأوّل: ضمائم مصطلح "الصّناعة".

المقصد الأوّل: ضمائم الإضافة.

وقد عرّف الإضافة أمين على السّيد في كتابه "في علم النّحو"، بأنها:« ضمُّ كلمة إلى أخرى دون قصد للإسناد أو التّركيب، بحيث تتنزّل الثّانية من الأولى منزلة التّنوين في تمام الكلمة.»[1]. وقد عرّف مهدي المخزومي في كتابه "في النّحو العربيّ" الإضافة، مشيرًا إلى أنّها تفيد التّعريف والتّخصيص حين قال؛ هي:« نسبة وارتباط بين شيئين على نحو لا يعبّر معه عن فكرة تامّة، وإنّما يضاف شيءٌ إلى شيءٍ ليرتبطا ويكوّنا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فيكتب الأوّل من الثّاني ما له من صفات وخصائص كالتّعريف والتّخصيص.»[2]. وقد جاء مصطلح "الصّناعة" مركّبًا تركيبًا إضافيًّا ثمان وثمانين مرّة (88)، وقد تمظهر ذلك في صنفين من التّركيب؛ وردت "الصّناعة" في أوّلهما مضافةً إلى غيرها وجاءت في ثانيهما مضافًا غيرها إليها.

الصنف الأوّل: إضافة "الصّناعة" إلى غيرها.

أوّلاً: حجم الورود.

ورد هذا النّوع من التّركيب سبعا و ستين مرّةً (67)، و هو مجموع الألفاظ الّتي أضيف مصطلح "الصّناعة" إليها، وقد بلغ عددها أربع عشرة لفظةً (14)، وهي على التّوزيع التّالي على حسب حجم الورود.

1- ألفاظ كثر استعمالها موازنة مع الألفاظ الأخرى، ك: المديح، الّذي ورد عند ابن رشد فقط وقد استعمل تركيبًا إضافيًّا؛ ثلاثون مرّةً(30).

2- ألفاظ توسط استعمالها، ك: الشّعر، الّذي ورد عند أبي نصر الفارابي وابن رشد بشكل يكاد يكون متساويا، ولم يرد عند ابن سينا إلّا مرّةً واحدةً، بلفظ "صّنعة"، الّذي لم نعتبره من مشتقّات "الصّناعة"، وقد استعمل تركيبًا إضافيًّا (صناعة الشّعر)؛ سبع عشرة مرّةً(17).

---

(1) أمين علي السّيّد: **في علم النّحو**، دار المعارف، القاهر–مصر، ط1، 1977م، ج1، ص:365.

(2) مهدي المخزومي: **في النّحو العربي**، دار الرّائد العربي، بيروت– لبنان، ط2، 1986م، ص:172.

3- ألفاظ قلّ استعمالها، بحيث جاءت ما بين ستّ مرّاتٍ إلى مرّتين، كـ: "الهجاء"، الّتي وردت ستّ مرّاتٍ (06)، عند ابن رشد فقط، و"المغالطة" أو "المغالطين"، و"التّزويق" أو "الزّواقة" و"التّصوير" و"الموسيقار" أو "الموسيقى".

4- ألفاظ لم ترد إلاّ مرّةً واحدةً، وقد ورد هذا النّوع ثماني مرّاتٍ (08)، كلّ واحدة منها وردت مرّةً في المتن المدروس لا غير.

ثانيًا: تصنيف الألفاظ الّتي أُضيف مصطلح "الصّناعة" إليها: يمكننا تصنيف تلك الألفاظ بحسب طبيعتها، على النّحو التّالي:

- الألفاظ الدّالة على ميدان الصّناعة.
- والألفاظ الدّالة على غرض الصّناعة.
- والألفاظ الدّالة على أجزاء الصّناعة.
- والألفاظ الدّالة على منتج الصّناعة.

وسنعالج كل صنفٍ منها بشيء من التّفصيل، كما يلي:

أ- الألفاظ الدّالة على ميدان الصّناعة:

أضيف مصطلح "الصّناعة" إلى أربع مصطلحات (04)، تدلّ على ميدان الصّناعة، وهي: الشّعر، والموسيقى (أو الموسيقار)، والتّزويق (أو الزّواقة والتّصوير)، واختراع الأمثال، والمغالطة (أو المغالطين)؛ وهي كالتّالي:

أ-1- صناعة الشّعر: أضيفت "الصّناعة" إلى "الشّعر"، سبع عشرة مرّةً(17)، بخمس دلالاتٍ مختلفة (05)؛ وهي:

أ-1-1- صناعة الشّعر: أضيفت "الصّناعة" إلى "الشّعر"، بالدّلالة (1-1-2)، ستّ مرّاتٍ(06)؛ أربع مرّاتٍ(04) عند أبي نصر الفارابي، ومرّتين اثنتان (02)، عند ابن رشد. قال أبو نصر الفارابي:« فهذه هي أصناف أشعار اليونانيين... المنسوبة إلى الحكيم أرسطو في صناعة الشّعر وإلى ثامسطيوس.»[1]. وقال ابن رشد:« إنّ قصدنا الآن التّكلّم في صناعة الشّعر وفي أنواع الأشعار...»[2].

---

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

أ-1-2- صناعة الشّعر: أضيفت "الصّناعة" إلى "الشّعر"، بالدّلالة (1-1-3)، ستّ مرّاتٍ(06)؛ خمسة منها (05) عند ابن رشد، والسّادسة عند أبي نصر الفارابي. قال ابن رشد:«...فإنّ تلك، إذا كان من شأنها تهجين الأقاويل الشّعرية، فليس ينبغي أن تجعل جزء من صناعة الشّعر وإنّما ينبغي أن تجعل جزءًا من صناعة أخرى.»[1]. وقال أبو نصر الفارابي:« وأمّا ايفيجاناساوس فهو نوع من الشّعر أحدثه علماء الطّبيعيين وصفوا فيه العلوم الطبيعة؛ وهو أشدّ أنواع الشّعر مباينة لصناعة الشّعر.»[2].

أ-1-3- صناعة الشّعر: أضيفت "الصّناعة" إلى "الشّعر"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّتين (02) الأولى منهما عند أبي نصر الفارابي، والثّانية عند ابن رشد. قال الفارابي:« والتّمثيل أكثر ما يستعمل إنّما يستعمل في صناعة الشّعر، فقد تبيّن أنّ القول الشّعريّ هو التّمثيل.»[3]. وقال ابن رشد:« قال: ولذلك المدائح الحسان الموجودة لصناعة الشّعر هي المدائح الّتي يوجد فيها هذا التّركيب، أعني ذكر الفضائل والأشياء المحزّنة المخوّفة المرقّقة.»[4].

أ-1-4- صناعة الشعر: أضيفت "الصناعة" إلى "الشعر"، بالدلالة (2-1-1)، مرّتين (02) الأولى منهما عند أبي نصر الفارابي، والثّانية عند ابن رشد. قال أبو نصر الفارابي:«...ولا يكونوا عارفين بصناعة الشّعر على ما ينبغي، بل هم مقتصرون على جودة طباعهم وتأتيهم لما هم مُيسرون نحوه، وهؤلاء غير مسلجسين بالحقيقة لما عدموا من كمال الرّوية والتّثبت في الصّناعة.»[5]. وقال ابن رشد: « فإذا نشأت الأمّة بجزء آخر، وهكذا إلى أن تكمل الصّناعات الشّعرية...»[6].

أ-1-5- صناعة الشّعر: أضيفت "الصّناعة" إلى "الشّعر"، بالدّلالة (1-1-4)، مرّةً واحدةً عند ابن سينا بلفظة "صنعة"، في قوله:« وأمّا الوجه الثّاني فاستدلالات ساذجة لا صنعة شعريّة فيها وهي شبيهة بالخطابة أو القصص، ويخلو ذلك عن الخرافة.»[7].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:234.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

(3) **المصدر نفسه**، ص:151.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:219.

(5) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

(6) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

(7) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:189

ب– الألفاظ الدّالة على نوع الصّناعة:

أضيف مصطلح "الصّناعة" إلى مصطلحين اثنين (02) يدّلان على نوع مخصوص من الصّناعة الشّعرية، وهما: المديح، والهجاء؛ وهما على النّحو التّالي:

ب-1- صناعة المديح: أضيفت "الصّناعة" إلى "المديح"، بالدّلالة (3-2-1)، وقد أفادت نوع معيّن من الشّعر، وهو: التّراجيديا، و وردت ثلاثين مرّةً (30)، كلّها عند ابن رشد، جاءت بالضّمائم أربع مرّاتٍ(04) مختلفة، وبدون ضمائم فيما تبقى منها؛ وهي على التّفصيل التّالي:

– قال ابن رشد:« وايجاد صناعة المديح يكون تعلّمها في الأعاريض الطويلة، لا في القصيرة، ولذلك رفض المتأخّرون الأعاريض القصار...»[1].

– قال ابن رشد:« والاستدلال الإنسانيّ... هو الّذي يثير في النّفس الرّحمة تارةً، والخوف تارةً، وهذا هو الّذي نحتاج إليه في صناعة مديح الأفعال الإنسانيّة الجميلة وهجو القبيحة.»[2].

– قال ابن رشد:« ولذلك يخطىء الّذين يلومون من يجعل أحد أجزاء شعره هذه الخرافات، ومن الدّليل على أنّ ذلك نافعٌ في المديح أنّ صناعة المديح الجهادية قد تدخل فيها المغضِبات.»[3].

– قال ابن رشد:« فأوّل أجزاء صناعة المديح الشّعريّ في العمل هو أن تُحصى المعاني الشّريفة الّتي بها يكون التّخييل...»[4].

– قال ابن رشد: «وأجزاء هذا النّوع هي أجزاء صناعة المديح العفيّة من الإدارة، والاستدلال والتّركيب منهما.»[5].

ب-2- صناعة الهجاء: أضيفت "الصّناعة" إلى "الهجاء"، بالدّلالة (3-2-1)، ستّ مرّاتٍ(06) كلّها عند ابن رشد، وقد أفادت نوع معيّن من الشّعر، وهو: الكوميديا (القوموذيا)، وجاءت كلّها بدون ضمائم. قال ابن رشد:« وصناعة الهجاء ليس إنّما يقصد بها المحاكاة بكلّ ما هو شرٌّ وقبيح فقط، بل بكلّ ما هو شرّ مستهزأ به؛ أي مرذول قبيح غير مهتمّ.»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:208.

(2) **المصدر نفسه**، ص:216.

(3) **المصدر نفسه**، ص:219.

(4) **المصدر نفسه**، ص:209.

(5) **المصدر نفسه**، ص:246.

(6) **المصدر نفسه**، ص:208.

ب-3- صناعة الموسيقى: أضيفت "الصّناعة" إلى "الموسيقى"، بالدّلالة (2-1-1)، مرةً واحدةً وذلك عند ابن سينا في قوله: «ومنه نوع يسمّى أوقوستقي، وهو نوع تلقّن به صناعة الموسيقى، ولا نفع له في غيره.»[1].

ب-4- صناعة التّزويق/صناعة الزّواقة و التّصوير: أضيفت "الصّناعة" إلى "التّزويق"، بالدّلالة (2-1-1)، مرّةً واحدةً عند أبي نصر الفارابي؛ بلفظ: "التّزويق"، و مرّةً واحدةً أيضًا عند ابن رشد بلفظ:"الزّواقة والتّصوير". قال أبو نصر الفارابي:« ونقول أيضّا إن بين أهل هذه الصّناعة وبين أهل صناعة التّزويق مناسبة...»[2]. وقال ابن رشد:« ولذلك لا يلتذّ إنسان بالنّظر إلى صور الأشياء الموجودة أنفسها، ويلتذّ بمحاكاتها وتصويرها بالأصباغ والألوان. ولذلك استعمل النّاس صناعة الزّواقة والتّصوير.»[3].

ب-5- صناعة اختراع الأمثال: أضيفت "الصّناعة" إلى "اختراع الأمثال"، بالدّلالة (2-1-3) مرّةً واحدةً، في قول ابن سينا:«...فالفاعل للأمثال المخترعة و القصص إنّما يخترع أشخاص ليس لها وجود أصلًا ويضع لها أسماء، وأمّا الشّاعر فإنّما يضع أسماء لأشياء موجودة، وربّما تكلّموا في الكلّيّات، ولذلك كانت صناعة الشّعر أقرب إلى الفلسفة من صناعة اختراع الأمثال.»[4].

ب-6- صناعة المغالطة: أضيفت "المغالطة، بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، عند أبي نصر الفارابي، وذلك في قوله:«...إذ الحكيم لم يكمل القول في صناعة المغالطة فضلًا عن القول في صناعة الشّعر...»[5].

ج– الألفاظ الدّالة على الغرض من الصّناعة:

أضيف مصطلح "الصّناعة" إلى مصطلحين اثنين (02) يدّلان على الغرض من الصّناعة؛ وهما: الأخذ بالوجوه، والنّفاق؛ وهما على التّفصيل الآتي:

ج-1- صناعة الأخذ بالوجوه: أضيفت "الصّناعة" إلى "الأخذ بالوجوه"، بالدّلالة (2-1-3) مرّةً واحدةً، فأفادت شروط وظروف إنتاج الخطاب الشّعري، المتعلّقة بالمرسل، وذلك عند ابن سينا في

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره،ص:157.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(5) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره،ص:154-155.

قوله:«...حتى كانوا يصادفون شعرًا ويكسبونه غناء وإيقاعًا، فكانوا يقتصرون على بعض الوجوه الموزونة من الأقاويل القديمة أو من جهة الاستعانة بصناعة الأخذ بالوجوه، فكان أمثال هؤلاء لا يتحقّقون المعرفة بالقوموذيا في وقتهم، فكيف يكون حالهم في تحقيق نسبة قوموذيا إلى من سبقهم؟»[1].

ج-2- صناعة النّفاق: أضيفت "الصّناعة" إلى "النّفاق"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً وعطف عليها مصطلح "الأخذ بالوجوه" عطف ترادف، وذلك عند ابن رشد في قوله:«...وبخاصّة صناعة المديح ولذلك ليس يستعمل المديح صناعة النّفاق والأخذ بالوجوه كما تستعملها الخطابة.»[2].

د– الألفاظ الدّالة على أجزاء الصّناعة.

أضيف مصطلح "الصّناعة" إلى ثلاث مصطلحاتٍ(03)، تدلّ على جزء من أجزاء الصّناعة وهي: اللّحن، والوزن، وعمل الأقاويل المحاكية.

د-1- صناعة اللّحن : أضيفت "الصّناعة" إلى "اللّحن"، بالدّلالة (3-2-1)، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله: « وإذ كان هذا هكذا، فالصّناعة المخيّلة، أو الّتي تفعل فعل التّخييل ثلاثة: صناعة اللّحن وصناعة الوزن وصناعة عمل الأقاويل المحاكية.»[3].

د-2- صناعة الوزن: أضيفت "الصّناعة" إلى "الوزن"، بالدّلالة (3-2-1)، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في المثال أعلاه.

د-3- صناعة عمل الأقاويل المحاكية: أضيفت "الصّناعة" إلى "عمل الأقاويل المحاكية"، بالدّلالة (3-2-1)، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في المثال السّابق.

هـ– الألفاظ الدّالة على منتج الصّناعة:

أضيف مصطلح "الصّناعة" إلى ثلاث (03) مصطلحاتٍ، تدلّ على منتج الصّناعة، ألاّ وهي: الشّعراء، والمغالطين، والموسيقار؛ وهي على التّفصيل الآتي:

هـ-1- صناعة الشّعراء: أضيفت "الصّناعة" إلى الشّعراء، بالدّلالة (2-1-3)، مرّتين (02) كلاهما عند أبي نصر الفارابي؛ الأولى منهما في عنوان شرحه، والثّانية في آخر شرحه. قال أبو نصر الفارابي

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:175.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

(3) **المصدر نفسه**، ص:203.

معنونًا شرحه بـ:« مقالة في قوانين صناعة الشّعراء.»[1]. وقال كذلك:« فهذه قوانين كلّيّة ينتفع بها في إحاطة العلم بصناعة الشّعراء.»[2].

هـ-2- صناعة المغالطين: أضيفت "الصّناعة" إلى" المغالطين"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً عند أبي نصر الفارابي في قوله: «...وذلك أنّه لم يجد لمن تقدمه أصولا ولا قوانين حتّى كان يأخذها ويرتّبها ويبنى عليها ويعطيها حقّها على ما يذكره في آخر أقاويله في صناعة المغالطين»[3]

هـ-3- صناعة الموسيقار: أضيفت "الصّناعة" إلى "الموسيقار"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً في قول أبي نصر الفارابي:« وأمّا اقوستقى فهو نوع من الشّعر يقصد به تلقين المتعلّمين لصناعة الموسيقار.»[4].

الصّنف الثّاني: إضافة غير "الصّناعة" إليها.

أولاً: حجم الورود.

أضيفت ألفاظ كثيرة إلى "الصّناعة"، بلغت ثلاث عشرة لفظةً (13)، ولقد كان أغلبها قليل الاستعمال جدًّا، كـ: الأفعال، والقوانين، والأغراض، وهي الّتي جاءت مرّةً واحدةً، أمّا الّتي وردت مرّتين، فقد وجدنا أربعة ألفاظٍ فقط، وهي: الأهل، والصّاحب، والموضع، والإتمام، غير أن اللّفظ المتوسّط الاستعمال في هذا الصّنف؛ هو: الأجزاء، الّذي استعمل سبع مرّاتٍ (07)، وبهذا لمنجد لفظًا استعمل بكثرة.

وقد بلغ هذا الصّنف من الإضافة إحدى وعشرين مرّةً(21)، وهو عدد يقلّ كثيرًا في حجم وورده عن الصّنف الأوّل؛ الّذي بلغ سبعًا وستين مرّةً(67).

– ثانيًا: تصنيف الألفاظ.

يمكننا تصنيف الألفاظ الّتي أضيفت إلى "الصّناعة"، بحسب طبيعتها، كما يلي:

– الألفاظ الدّالة على منتج الصّناعة.

– والألفاظ الدّالة على مكونات الصّناعة.

– والألفاظ الدّالة على أفعال ومقاصد الصّناعة.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:149.

(2) **المصدر نفسه**، ص:158.

(3) **المصدر نفسه**، ص:149.

(4) **المصدر نفسه**، ص:155.

– والألفاظ الدّالة على تقويم الصّناعة.

وهي على التّفصيل التّالي:

أ– الألفاظ الدّالة على منتج الصّناعة: وهما: الأهل، والصّاحب. فقيل:

أ-1- أهل الصّناعة: أضيف لفظ "الأهل" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-1)، مرتين (02) في سياقٍ واحدٍ عند أبي نصر الفارابي، في قوله:« ونقول أيضًا إنّ بين أهل هذه الصّناعة وبين أهل صناعة التّزويق مناسبة...»[1].

أ-2- صاحب الصّناعة: أضيف لفظ "الصّاحب" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-1) مرتين (02) في سياقٍ واحدٍ عند ابن سينا، في قوله: « وكلّ صناعة يخصّها نوع من الغلط، ويقابله نوع من الحلّي لزم صاحب تلك الصّناعة؛ وأمّا الغلط غير المناسب فليس حلّه على صاحب الصّناعة.»[2].

ب– الألفاظ الدّالة على مكوّنات الصّناعة:

أضيف ثلاث مصطلحات (03) تدّل على مكونات الصّناعة، وهي: المادّة، والصّورة، والموضع وهي على التّفصيل التّالي:

ب-1- مادّة الصّناعة: أضيف مصطلح "المادة" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، عند أبي نصر الفارابي في قوله:«...وكأنّهما مختلفان في مادّة الصّناعة ومتّفقان في صورتها وفي أفعالها وأغراضها...»[3].

ب-2- صورة الصّناعة: أضيف لفظ "الصّورة" إلى الضّمير العائد على "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، عند أبي نصر الفارابي في المثال السّابق.

ب-3- موضع الصّناعة: أضيف مصطلح "الموضع"؛ الّذي يدّل على مادّة الصّناعة إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرتين (02)، في سياقٍ واحدٍ عند أبي نصر الفارابي في قوله:«...وذلك أن موضع هذه الصّناعة الأقاويل، وموضع تلك الصّناعة الأصباغ، وإنّ بين كليهما فرقًا...»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:157.

(2) **المصدر نفسه**، ص:196

(3) **المصدر نفسه**، ص:157.

(4) **المصدر نفسه**، ص:157-158.

ج– الألفاظ الدّالة على أفعال الصّناعة ومقاصدها:

أضيفت ثلاث ألفاظٍ (03) تدلّ على أفعال ومقاصد الصّناعة، وهي: الأفعال، والأغراض والعمل، وهي كما يلي:

ج-1- أفعال الصّناعة: أضيف الضمير العائد على لفظ "الأفعال" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، عند أبي نصر الفارابي في قوله:«...وكأنّهما مختلفان في مادّة الصّناعة ومتّفقان في صورتها وفي أفعالها وأغراضها...»[1].

ج-2- أغراض الصّناعة: أضيف لفظ "الأغراض" إلى الضّمير العائد على "الصّناعة" بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، عند أبي نصر الفارابي في المثال المذكور أعلاه.

ج-3- عمل صناعة المديح: أضيف لفظ "العمل" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، وذلك عند ابن رشد في قوله:« فأمّا من أيّ المواضع يمكن عمل صناعة المديح، فنحن مخبرون عنها بعد ومضيفون ذلك إلى ما تقدّم.»[2].

د– الألفاظ الدّالة على تقويم الصّناعة:

أضيفت ثلاث ألفاظ (03) تدلّ على تقويم الصّناعة، وهي: الإتمام، والقوانين، والأحكام، وقد قيل:

د-1- إتمام الصّناعة: أضيف لفظ "الإتمام" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-1)، أو إلى الضمير العائد عليها، مرتين (02)، وهذا عند أبي نصر الفارابي في قوله:« ولو رمنا إتمام الصّناعة الّتي لم يرُمْ الحكيم إتمامها – مع فضله وبراعته– لكان ذلك ممّا لا يليق بنا.»[3].

د-2- قوانين الصّناعة: أضيف لفظ "القوانين" إلى "الصناعة"، بالدلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً عند أبي نصر الفارابي في قوله:« وإمّا أن يكونوا أصحاب تقليد لهاتين الطّبقتين ولأفعالهما...من غير أن تكون لهم طباع شعريّة ولا وقوف على قوانين الصّناعة؛ وهؤلاء أكثرهم زللاً وخطأً.»[4]

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره ، ص:157.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(3) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:149-150.

(4) **المصدر نفسه**، ص:156.

د-3- أحكام الصّناعة: أضيف لفظ "الأحكام" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، وذلك عند ابن رشد في قوله:« وأحكامها في التّلحين والغناء أحكام صناعة المديح وذكر فروقًا بين صنائع الشّعر الأخر عنهم.»[1].

هـ- الألفاظ الدّالة على أجزاء الصّناعة:

أضيف لفظان اثنان (02) يدلّان على تجزئة الصّناعة؛ وهما: الأجزاء، و جزءا، فقيل:

هـ-1- أجزاء صناعة المديح: أضيف لفظ "الأجزاء" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، سبع مرّاتٍ (07)، كُلّها عند ابن رشد، وقد دلّت على الأجزاء الكيفية والكمّيّة لصناعة المديح حسب كل سياق، والّتي منها قوله:« وقد يجب أن تكون أجزاء صناعة المديح ستّة: الأقاويل الخرافية والعادات والوزن، والاعتقادات، والنّظر، واللّحن...»[2].

هـ-2- جزءا صناعة المديح: أضيف لفظ "جزءا" إلى "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:« قال: فهذان الجزآن اللّذان أخبرنا عنهما هما جزءا صناعة المديح [الاستدلال- الإدارة] وها هنا جزء ثالث؛ وهو الجزء الّذي يولّد الانفعالات النّفسانيّة...»[3].

خلاصات مستفادة من دراسة ضمائم الإضافة:

إنّ أهمّ ما يمكن استخلاصه من دراسة مصطلح "الصّناعة"، في إطار التّركيب الإضافي، هو أن الصّنف الأوّل جاء أكثر في حجم الورود من الصّنف الثّاني، ولقد كان ما أضيفت "الصّناعة" إليه في الصنف الأول في أغلبه عبارة عن أسماء؛ وقد بلغ مجموعها ثلاثة عشر اسمًا (13)، وثلاثة تراكيب إضافية؛ وهي على التّفصيل التالي:

- وردت ثمانية مصادر، وهي: الشّعر، والمديح، والهجاء، والتّزويق، واللّحن، والوزن، والنّفاق، المغالطة.
- وجاءت خمسة أسماء (05): منها اسمين (02) بصيغة الجمع، وهما: الشّعراء، والمغالطين، واسمين أخريين (02) بصيغة المفرد، وهما: الموسيقى، و الزّواقة.
- واسم واحد دال على النسبة (السماعية)، وهو: الموسيقار.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص:246.

(2) **المصدر نفسه**، ص:209.

(3) **المصدر نفسه**، ص:217.

- ولم تأت إلاّ ثلاثة تراكيب إضافية، وهي: اختراع الأمثال، وعمل الأقاويل المحاكية، والأخذ بالوجوه.

أمّا مجموع الألفاظ الّتي أضيفت إلى "الصّناعة" في الصّنف الثّاني من الإضافة؛ فقد بلغ ثلاثة عشر اسمًا (13)؛ توزّعت كما يلي:

- وردت تسعة (09) أسماء: منها ستة (06) بصيغة الجمع، وهي: القوانين، والأهل (اسم جمع) والأفعال، والأغراض، والأجزاء، والأحكام.
- ولم يأت بصيغة المثنى إلاّ لفظ واحد، وهو: جزءا.
- وجاء بصيغة المفرد لفظان (02)؛ وهما: المادّة، والصّورة.
- ومصدرين، هما: الإتمام، والعمل.
- بينما جاء لفظ واحد بصيغة اسم المكان، وهو: الموضع.
- وجاء كذلك لفظ واحد بصيغة اسم الفاعل، وهو: الصّاحب.

وعليه فإنه يتبيّن أن امتدادات مصطلح "الصّناعة" في إطار التّركيب الإضافي بنوعيه، قد اتّسعت بصورةٍ معتبرةٍ؛ ذلك أنّ مجموع الألفاظ التي رُكّبت مع "الصّناعة" تركيبًا إضافيًّا؛ بلغ تسعًا وعشرين لفظةً (29).

المقصد الثّاني: ضمائم الوصف.

سنعالج في هذا المقصد جملة الصّفات الّتي وصفت بها "الصّناعة"، وتُعرّف الصّفة أو النّعت عند النّحاة تعريفات عدّة؛ أهمها: ما جاء على لسان ابن جني بقوله:« الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصًا ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه.»[1]. وعرّفها جار الله الزّمخشري كذلك بقوله:« الاسم الدّال على بعض أحوال الذّوات، وذلك نحو: طويل، وقصير...والّذي تساق له الصّفة هو التّفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال: إنّها للتّخصيص في النّكرات، وللتّوضيح في المعارف.»[2]. وبهذا يكون للصّفة أغراض عديدة أهمّها: التّخصيص، والتّوضيح، والتّوكيد، والتّفريق (التّفصيل)، وهو ما سنحتاج إليها في هذا المقصد.

---

(1) عثمان أبو الفتح بن جنّي: **اللّمع في العربيّة**، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة- مصر، (د.ط)، 1979م، ص:138

(2) محمود بن عمر: **المفصّل في علم العربيّة**، دار إحياء العلوم، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1990م، ص:177.

أوّلًا: تصيف المصطلح الوصفيّ:

لم يرد مصطلح "الصّناعة" مركبًا تركيبًا وصفيًّا إلاّ خمس مرّاتٍ(05)، والأصل أن يتمّ تناول ذلك انطلاقًا من صنفين اثنين هما: النّعوت والعيوب، لكنّنا لم نجد في إحصاء المركب الوصفي عيوبا. وعليه، سنقتصر على النّعوت ليس إلاّ؛ أي على الصّنف الأوّل فقط.

الصّنف الأوّل: النّعوت.

نعتت "الصّناعة" بست نعوتٍ (06) ذات دلالات مختلفة، وهي: الخطابيّة، والتّصديقيّة والأخرى، والمخيّلة، والمنطقيّة، والعلميّة، فقيل:

1- الصّناعة الخطابيّة: والخطابيّة؛ مصدر صناعيّ لمصدر "الخطاب"، وقد نعتت به "الصّناعة" بالدّلالة (1-1-3)، مرّةً واحدةً، وقد قابلت "الصّناعة الشّعريّة"، وذلك عند ابن سينا في قوله: «وأما طول الأقاويل الّتي يتنازع فيها والتّصديقات الّتي للصّناعة الخطابية، فإنّ ذلك غير محصّل ولا محدود، بل بحسب مبدأ المحاورة فيه.»[1].

2- الصّناعة التّصديقيّة: والتّصديقيّة؛ مصدر صناعيّ للمصدر "تصديق"، بالدّلالة (1-1-3) مرّةً واحدةً، وقد ورد هذا عند ابن سينا في قوله:«...وإن كان فعله غير مخلوط بصناعة تصديقيّة وشيء يحتاج إلى مقدّمات، وقد كان بعضهم يقدّمون مقدّمات شعريّة للتّعجيب بالتّشبيه والمحاكاة فقط دون القول الموجّه نحو الانفعال.»[2].

3- الصّناعة الأخرى: والأخرى بمعنى الاختلاف والمغايرة، فقد أفادت في سياقاتها؛ "صناعة الخطابة" الّتي تقابل "صناعة الشّعر"، وقد وردت نكرةً مؤنّثةً مطابقةً لـ "الصّناعة"، ونعتت بها "الصّناعة" بالدّلالة (1-1-3)، مرّةً واحدةً، وهذا عند ابن سينا في قوله:« فلذلك ينبغي أن تكون المحاكاة من الشّاعر بمقالة تشتمل على اللّغات والمنقولات من غير التفات إلى مطابقة من الشّعر للأقاويل السّياسية التّعقليّة، فإنّ ذلك من شأن صناعة أخرى.»[3].

4- الصّناعة المخيّلة: والمخيّلة؛ اسم فاعل من الفعل "خيّل"، جاء على صيغة التّأنيث مطابقًا لمصطلح "الصّناعة"، وقد نعتت به "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، وهذا من تداخل وتمازج مصطلحيّ "الصّناعة" مع "التّخييل"، وقد ورد عند ابن رشد في قوله:« وإذا كان هذا هكذا

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص: 181.

(2) **المصدر نفسه**، ص:188.

(3) **المصدر نفسه**، ص:196.

فالصّناعة المخيّلة أو الّتي تفعل فعل التّخييل ثلاثة: صناعة اللّحن، وصناعة الوزن، وصناعة عمل الأقاويل المحاكية...»[1].

5- الصّناعة المنطقيّة: والمنطقيّة؛ مصدر صناعيّ لعلم "المنطق"، جاء على صيغة التّأنيث، وقد نعتت به "الصّناعة"، بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، وهذا في قول ابن رشد:«...وهذه الصّناعة المنطقيّة الّتي ننظر فيها في هذا الكتاب»[2]. وقد أفادت أن موضوع الشّعر عند الفلاسفة يندرج في إطار علم المنطق بأجزائه الثّمانية.

6- الصّناعة العلميّة: والعلميّة؛ مصدر صناعيّ لـ "العلم"، جاء على صيغة التّأنيث، وقد نعتت به "الصّناعة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، وذلك في قول ابن رشد:« والصّناعة العلميّة الّتي تعرف من ماذا تعمل الأشعار وكيف تعمل؟ أتمُّ رئاسة من عمل الأشعار، فإنّ كلّ صناعة توقف ما تحتها من الصّنائع على عملها هي أرأس ممّا تحتها.»[3].

ثانيًا: طبيعة المصطلح الوصفيّ.

لبيان طبيعة المصطلح الوصفيّ، وجب علينا النّظر إليه من خلال اعتبارات مختلفة ومتنوّعة والّتي منها: الجنس، والرّتبة، والصّيغة، والعدد، والإثبات أو النّفي، والّتي هي على التّرتيب التّالي:

1- وجه جنس الصّفات: وردت جميع الصّفات متّحدةً من جهة الجنس، فهي مؤنّثة، ومردّ ذلك أنّ الموصوف مؤنثًا، وهو "الصّناعة".

2- وجه رتبة الصّفات: لقد تموضعت رتبة الصّفات الّتي وصفت بها "الصّناعة"، وفق طريقة واحدة؛ وهي الطّريقة الّتي تكون فيها الصّفة متأخّرة عن الموصوف، وبذلك فالصّفات كذلك من جهة رتبتها متّحدة كلّها.

3- وجه صيغ الصّفات: اختلفت الصّيغ الصّرفية الّتي وردت بها الصّفات بعض الاختلاف فتوزّعت على النّحو التّالي:

3-أ- صفات بصيغة الاسم الدّال على النّسبة: وهي الصّفات الّتي يتم إلحاق ياءٍ مشدّدة في آخرها، وقد وردت ثلاث مرّاتٍ أي بنسبة: 60% من مجموع الصّفات، فقيل: الصّناعة التّصديقيّة والصّناعة الخطابيّة، والصّناعة المنطقيّة.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:211.

3-ب- صفة بصيغة الصفة المشبهة: وهي الصفة التي تدلّ على الدّوام والثبات على صيغة: فعلى، وقد وردت مرّةً واحدةً، أي بنسبة: 20% من مجموع الصّفات، فقيل: صناعة أخرى، وقد حملت في مضمونها معنى المغايرة، فكانت تدلّ على "الخطابة".

ج- صفة بصيغة اسم الفاعل: وهي الصّفة الدّالة:« على معنى وقع من الموصوف»[1]؛ وهو "الصّناعة"، وممّا يؤكّد هذا، أنّه عطفت عليها عبارة شارحة بقول ابن رشد:« أو الّتي تفعل فعل التّخييل»[2]. وهو مما أصله رباعي، على وزن: "مُفَيْعِلَة"، وقد وردت مرّةً واحدةً، أي بنسبة 20% من مجموع الصّفات، فقيل: الصّناعة المخيّلة.

4- وجه الإفراد والتّعدد: جاءت كلّ الصّفات مفردة، لا تعدد فيها، وعليه فالصّفات متّحدة كلّها من هذه الجهة.

5- وجه الإثبات والنّفي: جاءت كلّ الصّفات بصيغة الإثبات، ولم نجد فيها من النّفي شيئًا وعلى هذا فهي متّحدة كذلك من جهة الإثبات.

- خلاصات مستفادة من دراسة الوصف.

إنّ التّأمّل في مجموع الصّفات الّتي نعتت بها "الصّناعة" يستخلص جملةً من النّقاط المهمّة؛ وهي كالتّالي:

1- أنّ الألفاظ الدّالة على النّعوت جاءت متّحدة في جميع الأوجه (الجنس- الرّتبة- العدد- الإثبات)، ماعدا وجه واحد؛ وهو: الصّيغة.

2- أنّ الصّفات جاءت كلّها دالة على النّعوت فقط، ولم يكن فيها الدّالة على العيوب، مما يرجّح المعنى الإجرائي ويعمّقه في مصطلح "الصّناعة".

3- قلّة الصّفات الواردة في المتن تدلّ على قلّة صور توظيف مصطلح "الصّناعة" خارج معياريّة الدّلالة الإجرائيّة عند الفلاسفة المسلمين في شروحهم.

---

(1) مصطفى الغلاييني: **جامع الدّروس العربيّة**، عالم المعرفة، القاهرة – مصر ، ط1، 2016م، ص:137.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

المطلب الثّاني: المشتقّات.

يوفر مجال دراسة المشتقّات معرفة مدى الاتّساع الخارجيّ للمصطلح، وهذا ما نسعى إليه في هذا المطلب، فقد عرف مصطلح "الصّناعة" مشتقّات متنوّعة من جهة مادّته اللّغويّة، وقد كانت هذه المشتقّات كالتّالي: الصَّنَائِعُ، والصّنَاعَاتُ، والصّنَاعِيُّ، و الصَّنْعَةُ، والصّانِعُ، والصُّنَاعُ؛ وهي على التّفصيل الآتي:

1- المشتقّ الأوّل: الصّنائِعُ.

المقصد الأوّل: تعريف "الصّنائع.

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجمية اللّغوية.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغوي وبناؤه الصّرفيّ.

ورد مصطلح "الصّنائع" على صيغة منتهى الجموع، وهو من جموع الكثرة، وقد وضّح مصطفى الغلاييني في جامعه للدّروس العربيّة أصل هذا الجمع بقوله:« ويجمع عليها شيئان: الأوّل: اسم مؤنّث، على أربعة أحرف، قبل آخر مدٍّ زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة كـ: "رسالة" و "رسائل" أم مؤنّثًا بلا علامة كـ: "عجوز" و "عجائز". الثّاني: صفة على وزن "فعيلة". بمعنى (فاعلة) كـ: "كريمة" و "كرائم"...»[1]. ومادامت "الصّناعة" اسم مؤنّث، على أربعة أحرف، ما قبل آخرها حرف مدّ زائد، فإنّ المعنى الاسمي غالب فيه، متأكّدٌ في سياقات ذكره على الأغلب.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

ورد مصطلح "الصّنائع" ثلاث عشرة مرّةً(13)، جاء في أربع منها موصوفًا، وفي خمس أخرى معرّفًا بـ"أل"، وفي أربع كذلك معرّفًا بالإضافة، ويُستفاد أن أغلب وروده كان معرّفًا.

المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "الصّنائع" في الحقبة المدروسة.

يمكننا تمييز ثلاث دلالات (03) مختلفة لمصطلح "الصّنائع" في آخر الحقبة المدروسة، دلالتين عامّتين ودلالة خاصّة؛ وهي على التّفصيل التّالي:

1- الصّنائع: جمع كثرة على صيغة منتهى الجموع، جاء بالمعنى الاسميّ، ثماني مرّات(08)، وذلك بالدّلالة (2-1-3)، وهي الدّلالة العامّة الأولى، وقد وردت عند ابن رشد فقط، من ذلك قوله:

---

[1] مصطفى الغلاييني: **المرجع السابق**، ج1، ص:35.

«...وذلك أنّ الأمور الّتي تتقوّم منها الصّنائع صنفان: أمور ضروريّة، وأمور تكون بها أتمّ وأفضل.»[1].

2- الصّنائع: جمع كثرة على صيغة منتهى الجموع، بالمعنى الاسميّ، مرّةً واحدةً، وذلك بالدّلالة (2-1-1)؛ وهي الدّلالة العامّة الأخرى، وقد وردت عند ابن رشد فقط، في قوله:« فكلّ شعر وكلّ قولٍ شعريّ فهو إمّا هجاء، وإمّا مديح، وذلك بيّن باستقراء الأشعار، وبخاصّة أشعارهم الّتي كانت في الأمور الإرادية: أعني الحسنة والقبيحة، وكذلك الحال في الصّنائع المحاكية لصناعة الشّعر الّتي هي: الضّرب بالعيدان، والزّمر، والرّقص...»[2].

3- الصّنائع: جمع كثرة على صيغة منتهى الجموع، جاء بالمعنى الاسميّ أيضا، ثلاث مرّات(03) جاءت كلّها مضافة إلى "الشّعر"، وذلك بالدّلالة (3-2-1)؛ وهي الدّلالة الخاصّة، وقد وردت كلّها عند ابن رشد، من ذلك قوله:« وإيجاد صناعة المديح يكون تعلّمها في الأعاريض الطويلة لا في القصيرة ولذلك رفض المتأخّرون الأعاريض القصار الّتي كانت تستعمل فيها و في غيرها من صنائع الشّعر.»[3].

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "الصّنائع".

دخل مصطلح "الصّنائع" في علاقات مختلفة مع مصطلحات وألفاظ عديدة، سنفصّل الحديث عنها من خلال نوعين من العلاقات؛ وهما: علاقات الائتلاف، وعلاقات الاختلاف.

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

يُقسَّمُ هذا المسلك إلى فرعين، أولهما يكون لعلاقة التّرادف، وثانيهما لعلاقة التّعاطف.

الفرع الأوّل: علاقة التّرادف.

رادف مصطلح "الصّنائع" في سياقات بعينها ثلاث مصطلحات (03)؛ وهي: أصناف الشّعر، وأجزاء الشّعر، والأشعار.

1- أصناف الشّعر: رادفت "الصنائع" بالدّلالة (3-2-1)، "أصناف الشّعر"، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله :«...وتكمل أيضًا أصنافها بحسب استعداد صنف صف من النّاس للالتذاذ أكثر

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:212.

(2) **المصدر نفسه**، ص:201.

(3) **المصدر نفسه**، ص:208.

بصنف صنف من أصناف الشّعر... وهو في هذا الباب يثني على أوميروش ثناءًا كثيرًا، ويعرف أنّه الّذي أعطى مبادئ هذه الصّنائع...»[1].

2- أجزاء الشّعر: رادفت "الصّنائع"، بالدّلالة (3-2-1)، "أجزاء الشّعر"، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:« وإجادة هذا النّوع من التّشبيه يتأتّى بأن يحصل للإنسان أولًا جميع المعاني الّتي في الشّيء الّذي وصفه كالحال في سائر الصّنائع، ثمّ يركّب على تلك المعاني الأجزاء الثّلاثة من أجزاء الشّعر؛ أعني التّخييل والوزن واللّحن.»[2].

3- الأشعار: رادفت "الصنائع"، بالدّلالة (2-1-3)، "الأشعار "ترادفًا تقريبيًّا من جهة مادّة بناء "الصّنائع"، معرّفة بـ"أل" مرّةً واحدةً، ومعرّفة بالإضافة مرّةً واحدةً أيضًا، قال ابن رشد: «...وذكر فروقًا بين صناعة المديح وبين صنائع الشّعر الأخر عنهم، و خواصّ تختصّ بها تلك الأشعار الأُخر في الأوزان والأجزاء و المحاكاة والقدر.»[3].

الفرع الثّاني: علاقة التّعاطف.

لم نجد في علاقة العطف إلاّ مع عُطف "الصنائع"، وهو مصطلح واحد فقط؛ وهو: صناعة الشّعر.

-1- الصّنائع وصناعة الشّعر: عطفت "صناعة المديح" بالدّلالة (3-2-1)، على "الصّنائع" مضافة إلى "الشّعر"؛ وذلك بواسطة حرف الواو، مرّتين(02)، جاءت كلاهما عند ابن رشد في سياقً واحدً في قوله :«...وربّما كان بعض أجزائها انفعاليًّا كالحال في صناعة المديح وصنائع الشّعر وأحكامهما في التّلحين والغناء أحكام صناعة المديح. وذكر فروقًا بين صناعة المديح وبين صنائع الشّعر الأخر عنهم.»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

(2) **المصدر نفسه**، ص:230.

(3) **المصدر نفسه**، ص:246.

(4) **المصدر نفسه**، ن ص.

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "الصّنائع".

يمكننا تقصّي امتدادات مصطلح "الصّنائع"، من خلال مسلكين، أوّلهما يكون للضّمائم وثانيهما للمشتقّات؛ وهما على التّفصيل التّالي:

المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "الصّنائع".

الفرع الأوّل: ضمائم الإضافة.

ذكر مصطلح "الصّنائع" في المتن المدروس مركبةً تركيبًا إضافيًّا أربع مرّات (04)، وبرز هذا في صنفين من التّركيب؛ و هما:

الصّنف الأوّل: إضافة "الصّنائع" إلى غيرها.

وردت "الصّنائع" مضافة إلى غيرها ثلاث مرّات (03)، بالدّلالة نفسها، أضيفت فيها كلّها إلى لفظٍ واحدٍ، وهو "الشّعر"، فقيل:

-1-صنائع الشّعر: أضيفت "الصنائع"، بالدّلالة (3-2-1)، إلى "الشّعر"، ثلاث مرّات(03)، عند ابن رشد. قال في الأولى منهما:«...ولذلك رفض المتأخّرون الأعاريض القصار الّتي كانت تستعمل فيها [صناعة المديح] وفي غيرها من صنائع الشّعر.»[1]. وفي الثّانية والثّالثة قوله: «...كالحال في صناعة المديح وصنائع الشّعر...وذكر فروقًا بين صناعة المديح، وبين صنائع الشّعر الأخر عنهم.»[2].

الصّنف الثّاني: إضافة غير "الصّنائع" إليها.

لم نجد ما يُضاف إلى مصطلح "الصّنائع" في المتن المدروس إلاّ لفظًا واحدًا؛ وهو: المبادئ، فقيل:

-1- مبادئ الصّنائع: أضيفت "المبادئ" إلى "الصّنائع"، مرّةً واحدةً؛ فدّلت على أوّليّات الصّنـائع و أساسها الأوّل، وذلك عند ابن رشد في قوله:«...وهو في هذا الباب يثني على أميروش ثناء كثيرًا، ويعرّف أنّه الذي أعطى مبادئ هذه الصّنائع...»[3].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:208.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:207.

الفرع الثّاني: ضمائم الوصف لمصطلح "الصّنائع".

أوّلاً: تصنيف المصطلح الوصفيّ.

ورد مصطلح "الصّنائع " مركبًا تركيبًا وصفيًّا أربع مرّات (04) من مجموع وروده؛ أي بنسبة 30.77%، وهي نسبة معتبرة. ولقد جاءت مجموع الصّفات الّتي وصف بها مصطلح "الصّنائع" كلّها نعوتًا لا عيوب فيها، ولذلك سنقتصر على هذا الصّنف فقط؛ وهو كما يلي:

الصّنف الأوّل: النّعوت.

نُعِتَ مصطلح "الصّنائع" بأربع نعوتٍ مختلفة؛ وهي: المحاكيّة، والشّعريّة، والمشهورة والنّاشئة فقيل:

-1- الصّنائع المحاكيّة: و المحاكيّة اسم فاعل مؤنّث مشتقّ من الفعل "حاكى"، نعتت به "الصّنائع" بالدّلالة (2-1-1)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وكذلك الحال في الصّنائع المحاكيّة لصناعة الشّعر، الّتي هي: الضّرب بالعيدان، والزّمر، والرّقص...»[1].

-2- الصّنائع الشّعريّة: اسم دالّ على النّسبة مؤنّث (المصدر الصّناعي)، مشتقّ من المصدر "الشّعر"، نعتت به "الصّنائع"، بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، وذلك عند ابن رشد في قـوله:«...و يذكر مع هذا، أوّل من ابتدأ صناعة صناعة من تلك الصّنائع الشّعريّة المعتادة عندهم، ومن زاد فيها ومن كمّلها بعد.»[2].

-3- الصّنائع المشهورة: و"المشهور" اسم مفعول مشتق من الفعل "شهر"، نعتت به "الصّنائع" بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...وأنّه لم يكن لأحد قبله في صناعة المديح عمل له قدر يعتدّ به، ولا في صناعة الهجاء، ولا في غير ذلك من الصّنائع المشهورة عندهم.»[3].

-4- الصّنائع النّاشئة: و"النّاشئة" اسم فاعل مؤنّث، مشتقّ من الفعل "نشأ"، وقد نعتت به "الصّنائع" بالدّلالة (2-1-3)، مرّةً واحدةً، في قول ابن رشد: «...وإنّما يوجد ذلك [الاسم المرتجل] في الصّنائع النّاشئة.»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:201.

(2) **المصدر نفسه**، ص:207.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) **المصدر نفسه**، ص:237.

ثانيا: طبيعة المصطلح الوصفيّ.

عندما نتمعّن في الصّفات الّتي وصفت بها "الصّنائع"، نجد أنّها تتّسم بانسجام و تقارب في طبيعتها؛ من جهات وأوجه متعدّدة، وتفصيل ذلك على النّحو الآتي:

1- وجه جنس الصّفات: وردت الصّفات الأربع كلّها بصيغة التّأنيث، متوافقة بذلك مع الموصوف، وبهذا فإنّها متّحدة من جهة الجنس.

2- وجه رتبة الصّفات: جاءت الصّفات المذكورة كلّها متأخّرة عن موصوفها "الصّنائع"، فهي بذلك على نسقٍ ونمطٍ واحدٍ في الرّتبة.

3- وجه صيغ الصّفات: اختلفت الصّفات الّتي وصفت بها "الصّنائع" في صيغ ورودها؛ وهي على النّحو التالي:

3-أ- صيغة اسم الفاعل: وقد وردت فيها صفتان، وهي على قسمين:

-1- القسم الأوّل: الّذي صيغ ممّا أصله ثلاثي مهموز، على وزن: "فاعلة"، وهي صفة واحدة؛ وهي: "النّاشئة".

-2- القسم الثّاني: الّذي صيغ ممّا أصله رباعي معتلّ الآخر، على وزن: "مفاعلة"، وهي صفة واحدة؛ وهي : "المحاكيّة".

3-ب– صيغة اسم مفعول: وقد وردت فيه صفة واحدة، على صيغة ممّا أصلها ثلاثي صحيح سالم، على وزن: "مفعول"، و هي: "المشهور".

3-ج– صيغة الاسم الدّال على النّسبة: وقد جاءت فيها صفة واحد ، وهي الصّفة الّتي يتمّ إلحاق الياء المشدّدة في آخرها، وقد جاءت مؤنّثة، وهي: "الشّعريّة".

4- وجه الإفراد والتعدُّد: جاءت جميع الصّفات مفردة، وهي بذلك متّحدة من جهة الإفراد، كما وردت إحدى الصّفات الأربع، بتتالي صفتين من غير حرف العطف، في قول ابن رشد:«...من تلك الصّنائع الشّعريّة المعتادة عندهم.»[1].

5- وجه الإثبات والنّفي: وردت كلّ الصّفات الّتي وصفت بها "الصّنائع" بصيغة الإثبات، وعلى هذا فهي متّحدة من جهة الإثبات كذلك.

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

المسلك الثّاني: المشتقّات.

لقد ورد مصطلحٌ واحدٌ فقط في المتن المدروس، تربطه رابطة اشتقاقيّة بمصطلح "الصّنائع"؛ وهو: "الصّنَاعَاتُ".

الفرع الأوّل: حجم الورود.

لم يرد مصطلح "الصّناعات" في المتن المدروس كلّه إلاّ ثلاث مرّات (03)، وفي سياقات متقاربة وعند ابن رشد فقط ، وقد جاء في هذه الحالات الثلاثة كلّها مركبًا تركيبًا وصفيًّا.

الفرع الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة.

ورد مصطلح "الصّناعات" بدلالتين مختلفتين؛ الأولى منهما عامّة، والأخرى خاصّة؛ وهي على التّفصيل التّالي:

1- الدّلالة الاصطلاحيّة العامّة:

1-1- الصّناعات: جمع مؤنّث سالم من "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-3)، ورد مرّتين، نعتت بالاسم الدّال على النّسبة وهو: "الشّعرية". فقيل:

1-1-1- الصّناعات الشّعريّة: قال ابن رشد:« فالتذاذ النّفس بالطّبع بالمحاكاة والألحان والأوزان هو السّبب في وجود الصّناعات الشّعرية، وبخاصّة عند الفطر الفائقة في ذلك. فإذا نشأت الأمّة تولّدت فيهم صناعة الشّعر من حيث إنّ الأوّل يأتي منها أولًا بجزء يسير، ثمّ يأتي من بعده بجزء آخر، وهكذا إلى أن تكمل الصّناعات الشّعريّة.»[1].

2- الدّلالة الاصطلاحية الخاصّة:

2-1-الصّناعات: جمع مؤنّث سالم من "الصّناعة"، بالدّلالة (3-2-1)، ورد مرّةً واحدةً، نعتت بالاسم الدّال على النّسبة وهو: "الشّعريّة". فقيل:

2-1-1- الصّناعات الشّعريّة: قال ابن رشد:« فهذا ما في هذا الفصل من الأمور المشتركة لجميع الأمم أو للأكثر. وسائر ما يذكر فيه، فكلُّهُ أو جُلُّهُ ممّا يخصّ أشعارهم وعادتهم فيها، وذلك أنّه يذكر أصناف الصّناعات الشّعريّة الّتي كانت تستعمل عندهم.»[2].

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ، ص: 207.

[2] **المصدر نفسه**، ن ص.

2- المشتقّ الثّاني: الصِّناعيّ.

المقصد الأوّل: تعريف "الصّناعيّ".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغوية.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغوي وبناؤه الصّرفيّ.

جاء مصطلح "الصّناعي" على صيغة الاسم الدّال على النّسبة؛ وقد أوضحه مصطفى الغلاييني في جامعه بقوله:« المصدر الصّناعيُّ: اسم تلحقه ياء النّسبة مُرْدفة بالتّاء للدّلالة على صفة فيه، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كـ: "الحجريّة" و "الإنسانيّة" ...ونحوها، وفي الأسماء المشتقّة كـ: "الفاعليّة" و "المحموديّة" ونحوها، وحقيقته الصّفة المنسوبة إلى الاسم.»[1] ومادام "الصّناعي" ورد بهذه الصّيغة، فإنّ المعنى الوصفيّ متغلّبٌ فيه، متأكّدٌ في سياقات ذكره على الأرجح.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

ورد مصطلح "الصّناعيّ" في المتن المدروس، ثلاث مرّاتٍ فقط (03)؛ جاء فيها معرّفا بـ "أل".

المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "الصّناعيّ"

في الحقبة المدروسة توزّع مصطلح "الصّناعيّ" بصيغتي التّذكير والتّأنيث، على دلالتين؛ عامّة وخاصّة؛ وهما على التّفصيل الآتي:

1- الصّنف الأوّل: الدّلالة العامّة.

1-1- الصّناعيُّ: اسمٌ مذكّرٌ دالٌّ على النّسبة من المصدر "الصّناعة"، بالدّلالة (2-1-1)، جاء بالمعنى الوصفي؛ فدلّ على هيئة معيّنة في تركيب الألفاظ للوصول بالمحاكاة إلى الجودة المرغوبة، وقد ورد مُعرّفًا، مرّةً واحدةً، وقد وصفت به "الطّريق"، فقيل:

1-1-1- الطّريق الصّناعيّ: قال ابن رشد في معرض حديثه عن أنواع وطرائق التّشبيهات الّتي تجري مجرى الجودة في المحاكاة:« وأنواع الاستدلالات الّتي تجري هذا المجرى؛ أعني المحاكاة الجارية مجرى الجودة على الطّريق الصّناعي، أنواع كثيرة...»[2].

1-1-2- الصّناعيُّ: اسمٌ دالٌّ على النّسبة؛ مذكّر مرّة ومؤنّث أخرى، من المصدر "الصّناعة" بالدّلالة (2-1-1)، جاء بالمعنى الوصفي مرّةً، وبالمعنى الاسميّ مرّة أخرى؛ فدلّ على التّداخل

---

[1] مصطفى الغلاييني: **المرجع السابق** ، ج1، ص:137.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

الأجناسي المرفوض؛ أي استعمال "التّصديق" المحض في الشّعر، وقد ورد مرّتين، إحداهما وصف به: "البيان التّصديقيّ"، والأخرى نعتت به: "التّصديقيّة"؛ وهما على النّحو التّالي:

1-1-2- أ- البيان التّصديقي الصّناعي: أورد ابن سينا في سياق حديثه عن الأغاليط الّتي يقع فيها الشّاعر قوله:« وكذلك إذا ترك المحاكاة وحاول البيان التّصديقي الصّناعي؛ على أنّ ذلك جائز إذا وقع موقعًا حسنًا فبلغت به الغاية، فإنّ قصّر قليلاً سَمُجَ.»[1]. وبهذا فإنّ المصطلح في هذا الموضع قابل مصطلح "المحاكاة".

1-1-2- ب- الصّناعة التّصديقيّة: وردت في نفس السّياق السّابق، على سبيل الخلاصة والإجمال، فقال ابن سينا: « والأغاليط و التّوبيخات الّتي بإزائها هي هذه الاثنا عشر؛ ويدخل في خمسة: غير الإمكان أو المحاكاة بالمضادّ أو بما يجب ضدّه، أو التّحريف، أو الصّناعية التّصديقيّة، أو كونه غير نطقي.»[2].

3- المشتقّ الثّالث: الصَّنْعَة.

المقصد الأوّل: تعريف "الصّنعة".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ وبناؤه الصّرفيّ.

جاء مصطلح "الصّنعة" على وزن "فَعْلَة"، وهو وزن اسم المرّة (مصدر المرّة، أو مصدر العدد) وهو: « ما يذكر لبيان عدد الفعل، ويُبنى من الثّلاثي المجرّد على وزن "فعلة" بفتح الفاء وسكون العين.»[3]. لكنّنا لم نجد في سياقات ذكر ما يدلّ على معنى المرّة، وعلى هذا، فهو مصدر للفعل "صنع" مثله مثل "الصّناعة"، فقد قال فاضل صالح السامرائي في كتابه "معاني الأبنية في العربيّة":« وقد يكون كل من فِعْلة وفَعْلة مصدراً كسائر المصادر كالرّحمة والشدّة.»[4]. وفصّل الغلاييني في هذا بقوله:« واعلم أنّ المصدر الّذي لم يخرج عن المصدريّة، أو لم يُرد به المرّة أو النّوع، لا يثّنى ولا يجمع

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:197.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) مصطفى الغلاييني: **المرجع السابق**، ج1، ص:132.

(4) فاضل صالح السّامرائي: **معاني الأبنية في العربيّة**، دار ابن كثير، بيروت- لبنان، ط2، 2017م، ص:37.

ولا يؤنَّث، بل يبقى بلفظٍ واحدٍ، وكذا ما وصف به من المصادر كـ: "رجلٍ عدْلٍ وامرأةٍ عدلٍ ورجالٌ عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ".»[1].

ويمكننا القول بعد هذا التّفصيل أن مصطلح "صَّنْعة" ليس من المشتقّات الّتي تحمل وجه من أوجه تعدّد المعنى والدّلالة، اللّهم إلاّ في دلالتها "منتوج الصّناعة" كما جاء في المعاجم اللّغويّة، وهو ما دعانا إلى إدراجها مع مصطلح "الصّناعة".

4- المشتقّ الرّابع: "الصّانعُ".

المقصد الأوّل :تعريف "الصّانع".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجمية اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغوي وبناؤه الصّرفيّ.

ورد مصطلح "الصّانع" على صيغة اسم الفاعل، وهو من المشتقّات، وقد ألمح إلى دلالته فاضل صالح السّامرائي في كتابه "معاني النّحو"؛ نقلاً عن فخر الدّين الرّازي في تفسيره، بقوله:« إنّ اسم الفاعل يدلّ في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدلّ عليه كما يقال: فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر، فإنّه لا يفهم من صيغة الفعل التّكرار والرّسوخ ومن اسم الفاعل يفهم ذلك.»[2].

الفرع الثّاني: حجم الورود.

لم يرد مصطلح "الصّانع في المتن المدروس كلّه إلاّ مرتين، كان فيهما معرّفا بـ "أل"، وقد كان حضوره مقتصرًا على شرح ابن سينا فقط.

المسلك الثّاني: دلالة مصطلح "الصّانع".

والصّانعُ: اسم فاعلٍ مذكرٍ صيغ من الفعل الثّلاثي الصّحيح السّالم: "صنع"، بالدّلالة (2-1-1) فدلّ على المتّصف بالصّناعة تكرارًا ورسوخًا، وقد ورد مركّبًا تركيبًا وصفيًّا، مرّتين في سياقٍ واحدٍ فقيل:

1- الصّانع الأقدم: قال ابن سينا:« والشّعر يتصرّف على تلك [الصّناعة التّصديقيّة] تصرفًا ثانيًّا والصّانع الأقدم أرأس من الصّانع الّذي يخدمه ويتبعه.»[3].

---

[1] مصطفى الغلاييني: **المرجع السابق**،ج1، ص:133.

[2] فاضل صالح السّامرائي: **معاني النّحو**، دار الفكر، عمّان-الأردن، ط5، 2011م، مج2،ج3،ص:152.

[3] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:180.

2- الصّانع الخادم (الّذي يخدمه): جاءت الصّفة على منوال الصّلة و موصولها، كما في المثال السّابق.

المسلك الثّالث: المشتقّات.

الفرع الأوّل: حجم الورد.

لم نجد لمصطلح "الصّانع" في المتن المدروس إلاّ مشتقًا واحدًا؛ وهو: "الصُّنَاعُ"، وقد جاء معرّفًا بـ"أل"، ولم يستعمل إلاّ من قبل ابن سينا.

الفرع الثّاني: دلالته الاصطلاحيّة.

والصُّناعُ: اسمُ فاعلٍ بصيغة الجمع، مشتقّ من "الصّناعة" بالدّلالة (1-2-2) ، وهو الاسم الّذي يُسمّى به المجوّدون من الشّعراء، في مزجهم بين "التّصديق" و "التّخييل" في الشّعر بصورةٍ مقبولةٍ لائقةٍ. قال ابن سينا:« فهذا ضرب يستعمله الصّناع من الشّعراء الّذين يستعملون التّصديق.».[1]

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:189.

المبحث الرّابع: قضايا مصطلح "الصّناعة".

ومن جملة النّصوص الّتي ورد بها مصطلح "الصّناعة"، يُستفاد ما يلي:

-إنّ هذا المصطلح مع قرينه؛ "العلم"، يُعدُّ حجر الأساس في نظرية العلم (نظريّة المعرفة)، في التّداول العربيّ الإسلاميّ على اختلاف قطاعاته؛ من نحو وتفسير وأصول...إلخ، والمراوحة الفكريّة بين هذا المصطلح وقرينه كانت ولا تزال قائمة سُوقها، وحركة نقاشها دائمة. فهو في مجال الشّعر أو خارجه يُعدّ رأس هرم المنظومة المصطلحيّة من جهة المنهج، أما من جهة المضمون فهو أوكد وأوضح في ميدان الشّعر.

- إنّ مصطلح "الصّناعة" لم يعرف استقرارا في دلالته الاصطلاحيّة، بالرّغم من طابعه الإبستيمولوجيّ المنهجيّ، ومردُّ ذلك؛ التّداخل المنهجيّ و المضموني في معالجة مسألة الشّعر عند الفلاسفة المسلمين، فضلًا عن اختلاف وجهات النّظر والتّحليل بينهم، وعلى هذا تباينت مفاهيمهم لهذا المصطلح، فقد تعدّدت دلالات المصطلح في الحقبة المدروسة، وتوزّعت بين دلالات عامّة وأخرى خاصّة، تحت مجالات دلالية ثلاث؛ هي: المجال العلميّ، والمجال الفنّي، والمجال المنهجيّ:

أ- فبالنّسبة للمجال الدّلاليّ العلميّ:

فقد اختلف فيه مفهوم "الصّناعة" في الدّلالة العامّة؛ من "الفلسفة"؛ وهو الأعلى تجريدًا في المعالجة إلى "النّظرية"؛ وهو أدنى تجريدًا من الفلسفة قليلًا، إلى "الجنس الأدبيّ" من جهة بؤرته الدّلالية التّمييزيّة، إلى "الانزياح" بوصفه إجرائيّة لغويّة.

أما في الدّلالة الخاصّة، فقد اختلف مفهوم "الصّناعة"؛ من "التّخييل" في الشّعر اطلاقًا وتقييدًا، إلى "التّصديق" في الشّعر دون تطويعه مع جنس الشّعر، إلى "التّصديق" في الشّعر مع تطويعه بشروط معيّنة.

ب- وبالنّسبة للمجال الدّلاليّ الفنّيّ:

فقد تعدّد مفهوم "الصّناعة" في الدّلالة العامّة؛ من "الفنّ"؛ بوصفه ملكةً نفسيةً وقدرةً عمليةً إلى "التّمثيل"؛ باعتباره هيئة أدائيّة عمليّة، إلى "المنتوج الفنّي ذاته"؛ على اختلافه فقد يكون نصًّا أو خطابًا، أو أداءً، يتغيّا أمرًا ما.

وفي الدّلالة الخاصّة، كان مفهوم "الصّناعة" محدّدًا في دلالةٍ واحدةٍ فقط، وهي "الموهبة"؛ بوصفها معطى قبليّ، وطبع فطريّ مركوز في نحيزة الفنّان وجبلّته.

ج- ثمّ بالنّسبة للمجال المنهجيّ:

فقد تباين مفهوم "الصّناعة" على دلالتين؛ عامّة وخاصّة، تنفرد كلّ دلالة بمفهوم معيّن، فالدّلالة العامّة، تعدُّ "الصّناعة"؛ رؤيةً منهجيّةً معرفيّةً (إسبتيمولوجيّة) لدراسة الشّعر بوصفه محاكاةً أو تخييلاً ينفعل به ومع المتلقّي، أمّا الدّلالة الخاصّة، فترى أنّ "الصّناعة"؛ تصنيفٌ منهجيٌّ إجرائيٌّ يُقسّم ويُفرّع العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة.

- إن أغلب دلالات مصطلح "الصّناعة" كان له حضورٌ وأصلٌ في مجال الشّعر ونقده، وفي غيره من القطاعات (المعارف و العلوم) المشابهة، ثم استمرّ في عيّنة الفترة المدروسة.

و يضاف إلى ما سبق أنّ مصطلح "الصّناعة" ارتبطت به قضايا فلسفيّة و نقديّة و شعريّة متعدّدة، منها:

أ-الأسباب والنّتائج:

- تتمتّع "الصّناعة" بوصفها "جنسًا أدبيًّا" بمرونة في الدّلالة، إذْ إنّ تغاير واختلاف مكوّناتها الدّلالية حسب ظروف وأسباب عديدة؛ أهمّها: الغاية من الجنس الأدبيّ، طبيعة جماليّة الجنس الأدبيّ، و مقصديّة الأديب أو الفنان عند تصرّفه في الجنس الأدبيّ....إلخ. أكسبها هذه المرونة في الدلالة.

- إنّ تعدّد واختلاف الآليات التّطويعية في "الصّناعة" بدلالة (1-2-3)، تهدف إلى نتيجةٍ واحدةٍ؛ وهي خلق منافذ ومعابر تجنيسيّة صالحة ومقبولة ومنسجمة، من الجنس الأدبيّ الأصل إلى الجنس الأدبيّ الهدف.

- ترتكز دلالة "الصّناعة" بوصفها "فنًّا" على ثلاث أسباب (ركائز) رئيسة؛ وهي: الإمتاع؛ باعتباره غاية إيجادية (وجوديّة)، والجماليّة؛ باعتبارها غاية تكوينيّة، والخصوصيّة؛ باعتبارها غاية تداوليّة.

- إنّ من أسباب ضمور مصطلح "الصّناعة" بوصفها "تمثيلاً " في المتن المدروس؛ هو غياب "فنّ المسرح" في البيئة العربيّة، ممّا قلّص تصوّر المصطلح نظريّا وغيبه عمليّا، و اتجه به من النّزعة "الدّراميّة" إلى النّزعة "الغنائيّة"، لكنّه رغم ذلك انحصر في الأداء وطرائقه، ممّا تشتمل عليه لغة الجسد من تعبيرات وايحاءات ترافق معاني القول، وتعضد مقاصده.

- يتحدَّدُ حجم وكيفيّة "الصّناعة" بوصفها "منتوجًا فنيًّا" من خلال طبع وذائقة المتلقّي الممتدّ إلى الذّوق الفنّي العامّ، والمرتبط بفترةٍ زمنيةٍ محددةٍ، وبأمّة بعينها، حتّى يصبح سمة فنيّة جمعيّة بارزة مُميّزة.

- تستند جودة الصّناعة بوصفها "موهبة"، بالدّرجة الأولى، على الميل الطّبيعي، والاستعداد الفطريّ، الّذي يعدّ النّواة الأوليّة في تشكيل مفهوم دلالة "الصّناعة" بوصفها "موهبة".

- إنّ التّوسع والاستقصاء في "الصّناعة" بمختلف جهاتها وارتباطها يؤدّي إلى تشكيل مفهوم "الصّناعة" بوصفها "تقييمًا/تقويمًا منهجيًّا"، وبذلك فإنّ التّعدّد في المسائل والاستقصاء في المباحث سبب وجودي يحقّق دلالة هذه "الصّناعة".

ب- المصادر والمظاهر:

- إنّ "الصناعة" بوصفها "نظرية"؛ هي مجموع إسهامات متنوّعة ومختلفة من مؤلّفين مختلفين على أزمنة مختلفة، لذلك تتّسم بالتّوسع، والتّطور، و المرونة.

- إنّ "الصناعة" بوصفها "نظرية"؛ هي مجموع تقاطعات جزئيّة لموضوعات واختصاصات متعدّدة ومختلفة، تمثل مزيجًا متنوعًا ومنسجمًا من جهة وظيفتها.

- من أدقّ صور التّطور الدّلالي "للصّناعة" بدلالة (1-2-1)، من جهة الكيف، هي التّركيز على البؤرة الدّلالية الأصيلة والأصلية للجنس الأدبيّ، والعمل في إطارها المقيّد والمحدّد، وبذلك صار "التّخييل" في الشّعر، و"التّصديق" في الخطابة؛ يعدُّ مفهومًا مستقلاً لمصطلح "الصّناعة".

- أوضح وأجلى تمظهرات "الصّناعة" بوصفها "فنًّا"، يبرز في آليات الموازنة والمفارقة، وحتّى المقارنة بين "فنّ الشّعر" وبين الفنون الأخرى المتساوقة معه، وذلك في أغلب سياقات المتن المدروس.

- إنّ صور "الصّناعة" بوصفها "تمثيلاً "، تتحقّق عمليًّا بحركات جسميّة (الجسم)، وتعبيرات حركيّة (اليدين و الرّجلين)، وملامح وإيماءات تصويريّة (الوجه).

- تتشكّل "الصّناعة" بوصفها "منتوجًا فنيًّا شعريًّا" من ثلاث مكوّناتٍ: قد تحضر كلّها أو بعضها في العمل الفنيّ الشّعريّ؛ وهي: النّغم، والوزن، واللّفظ (التّشبيه/المحاكاة)، و:« قد تجتمع هذه الثّلاثة بأسرها، مثلما يوجد عندنا في النّوع الّذي يسمّى الموشّحات والأزجال، وهي الأشعار التي استنبطها في هذا اللّسان أهل هذه الجزيرة. إذ كانت الأشعار الطّبيعيّة هي ما جمعت الأمرين جميعًا، والأمور الطّبيعيّة إنّما توجد للأمم الطّبيعيين، فإنّ أشعار العرب ليس فيها لحن، وإنّما هي: إمّا الوزن فقط، وإمّا الوزن والمحاكاة معًا فيها.»[1].

- أمكن "للصّناعة بوصفها "مدخلاً منهجيًّا"، من تدقيق زاوية الرّؤية المنهجيّة، حين تحدّد إطار المعالجة المنطقيّة في حدود "التّخييل" (المستوى التّخييلي التّأثيري)، فـ:« لا نظر للمنطقي في شيء

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

من ذلك [الجوانب المختلفة للعمليّة الإبداعيّة الشّعريّة] إلاّ في كونه كلامًا مخيّلاً.»[1]. وهذا ما انعكس جليًّا في استخلاصات ونتائج المتن المدروس عند الفلاسفة المسلمين من جهة الوضوح والدّقة.

- تقلُّت مظهرات "الصّناعة" بوصفها "تقييمًا منهجيًّا"، لكونها تزاحم بقوّة من قِبَل مشتقاتها المفهومية الأخرى؛ الأكثر استعمالاً في المتن المدروس؛ والّتي من بينها: الجهة، النّوع، الّصنف، الغرض.

د- المجالات والمراتب:

- إنّ الشّعر درجات؛ أعلاها هو: "الصّناعة"؛ وهذا ما يبرز في تعريف ابن سينا للصّناعة، بقوله:« و الصّناعة أعلى درجة من درجات الشّعر، فإنّ الصّناعة هي تفيد الآلات التي بها يقع التّحسينُ والنّافعاتُ معها.»[2].

- تتفاوت دقّة وفنّية "الصّناعة" بوصفها "جنسًا أدبيًّا"، بمدى توافق ومواءمة الإسقاطات العملية لضوابط وقواعد الجنس الأدبيّ، مع الاستعدادات الفطرية، والمهارات الذّاتية للفنان أو الأديب.

-أن الصّناعة بوصفها "جنسًا أدبيًّا"، تتوزّع على مجالين اثنين؛ هما:

1- **مجال صارم وصلب:** وهو الممثّل في القواعد الرّئيسة المشكّلة لطبيعة وهُوية الجنس الأدبيّ والّتي لا يمكن المساس بها.

2- **مجال متغيّر وليّن:** وهو الممثّل في القواعد الثّانوية المتمّمة و المحسّنة للجنس الأدبيّ، والّتي من خلالها تتوغّل العناصر الدّخيلة حين تتلبّس بها مشكّلة توليفة تطويعيّة، والّتي بدورها تعطي مقبوليّة في حيز الجنس الأدبي الهدف (المستقبل).

- تشتغل "الصّناعة" بدلالة (1-2-1)، على جانبين؛ بشكل متساوق حينًا ومتداخل حينًا آخر وهذان الجانبان هما: اللّفظ والمعنى، والضّعف في أحدهما يمكن أن تغطيه "الصّناعة" بقوّة الآخر.

- يُعد القياس الشّعريّ (السَّلْجَسَة)؛ أعلى مرتبة من مراتب الصّناعة بوصفها "بلاغة"، وهو عامل تصنيفيّ للشّعراء؛ بين شعراء مسلجسين وشعراء غير مسلجسين

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

(2) **المصدر نفسه**، ص:180.

- يرتبط وجود وتحقق "الصّناعة" بوصفها "موهبة"، بالقوى الإنسانية الكامنة في ذات المبدع؛ لكونها دافعًا ومحرّكًا أساسيًّا في تكوّنها الأوليّ، وهذا ما يبرز معالجة هذه "الصّناعة" في مجالات علم النّفس في بعض مسائلها عند الفلاسفة المسلمين.

-تقسّم "الصّناعة" بوصفها "رؤيةً" و "مدخلاً" منهجيّين الشّعر، إلى ثلاث مستويات، وهي:

-1- المستوى المنطقيّ البرهانيّ.

-2- المستوى التّخييليّ التّأثيريّ.

-3- المستوى اللّغوي التّداوليّ.

وهذا وفق مقاربة تعدُّ "الشّعر" من جملة الخطابات الإنسانيّة الفاعلة.

- تتوسّع "الصّناعة" بوصفها "تقييمًا منهجيًّا" في كامل المتن المدروس على المستويين فقط: المستوى الكميّ، المستوى الكيفيّ.

- "الصّناعة" بوصفها "منتوجًا فنيًّا"؛ هي اختصاص تفريعيّ نوعيّ.

- يمكننا توزيع مصطلح الصناعة في تعدد دلالاته على النحو التالي:

الشكل : (03) مراتب الصناعة الشعرية عند الفلاسفة المسلمين

- **فلسفة**: المبادئ والأسس الكلية في قول الشعر — البحث في الغايات والمنطلقات الكلية عند الإنسان في قول الشعر
- **نظرية**: معرفة القوانين الكلية لكل أمة — البحث في القوانين الكلية بكل لسان المهيمنة على التأليف الشعري
- **علم**: معرفة نظرية كمهنة في التأليف الشعري — البحث في الطرائق والكيفيات العلمية
- **فن**: معرفة علمية لكيفية الأداء الشعري — البحث في الوسائل والإجراءات العلمية بصورة نظرية أو عملية (فعلية)
- **أداء**: الأداء الفعلي للأقوال و الأفعال في الشعر — الممارسة العملية في الطرائق والكيفيات والوسائل والإجراءات
- **نوع أو صنف**: إجراء تصنيفي — البحث في أقسام وأصناف التأليف الشعري
- **جنس الشيء**: قولا كان أو فعلا والغالب في الصناعة الشعرية "الأقاويل" — البحث في المكوّن الأساس في التأليف الشعري

هـ- الأنواع والوظائف:

- وظيفة "الصّناعة" بوصفها "نظرية"؛ هي معرفة كيفيات التّأليف الشّعريّ عند الشّعراء، وتفاوتهم فيها جودةً وإتقانًا، كما تُفيد النّاقد الدّارس في معرفة تقويم الشّعر وتقييمه، في الإحاطة بمواضع الاستحسان ومواطن الاستهجان في العمل الفنيّ الأدبيّ.

- إنّ الوظيفة الّتي تؤدّيها "الصّناعة" بوصفها "جنسًا أدبيًّا"؛ هي تحديد هُويّة العمل الأدبيّ، مع إيضاح حدود التّداخل والتّخارج مع مختلف الأجناس الأدبيّة الأخرى، وما يتتبّع ذلك من تغييرات و تكييفات لقبول تداخل جنس أدبيّ مع جنس أدبيّ آخر.

- عملت "الصّناعة" بوصفها "بلاغة"، على تقسيم الشّعراء عند الفارابي إلى ثلاث أصناف:

1- **الصّنف الأوّل**: وهم الشّعراء الّذين لهم:« جبلّة وطبيعة متهيّئة لحكاية الشّعر وقوله ولهم تأتٍّ جيّد للتّشبيه والتّمثيل: إمّا لأكثر أنواع الشّعر، وإمّا لنوعٍ واحدٍ من أنواعه، ولا يكونوا عارفين بصناعة الشّعر على ما ينبغي، بل هم مقتصرون على جودة طباعهم وتأتيهم لما هم مُيسّرون نحوه وهؤلاء غير مسلجسين بالحقيقة لما عدموا من كمال الروّية والتّثبت في الصّناعة.»[1].

2- **الصّنف الثّاني**: وهم الشّعراء الـ:« عارفين بصناعة الشّعراء حقّ المعرفة حتّى لا يَنِدَّ عنهم خاصّة من خواصها ولا قانون من قوانينها في أيّ نوع شرعوا فيه، ويجوّدون التّمثيلات والتّشبيهات بالصّناعة، وهؤلاء هم المستحقّون اسم الشّعراء المسلجسين.»[2].

3- **الصّنف الثّالث**: وهم الشّعراء المقلّدون لأحد الصنفين السّابقين:« يحفظون عنهما أفاعيلهم أو يحتذون حذويهما في التّمثيلات والتّشبيهات، من غير أن تكون لهم طباع شعريّة ولا وقوف على قوانين الصّناعة.»[3].

- إنّ من أهم الوظائف التي تؤديها "الصّناعة" بوصفها "بلاغة"، نجد:

1- تحويل اللّغة المستولية (لغة الخطاب اليوميّ) إلى لغة شعريّة راقيّة.

2- تكسب الكلام جماليّة ذات متعة ورونق وتعجيب.

3- ترتبط "الصّناعة" بهذه الدّلالة، بذائقة الجوّ العام للمتلقّين؛ زمانًا ومكانًا، و لغةً وإنسانًا.

- تؤدّي "الصّناعة" بوصفها "فنًا" في ظلّ الخصوصيّة؛ وظيفة تعريفيّة بشخصٍ ما، أو بحضارةٍ ما أو بعصرٍ ما، و وسّمه إياه بطابعٍ خاصّ، وذلك بما تؤدّيه "الصّناعة" من إبراز الامتياز والتّمايز في "الصّناعة" وإظهار التّميّز في "الصّنعة" الّتي تشكّل بها خيوط الهوية، فتكون من مكوّنات التّعريف بفردٍ أو حضارةٍ أو عصرٍ.

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

(2) **المصدر نفسه**، ص:156.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

- تضفي "الصّناعة" بوصفها "تمثيلاً "؛ تفاعلية أعمق في وجدان المتلقّي، وفهم أوضح في ذهنه وتنقل فورة العاطفة طريّة نديّة، كما تجيش في صدر الشّاعر وقلبه.

- تعمل "الصّناعة" بوصفها "موهبة"، على تحديد الأنواع الشّعريّة، ففي إطارها تختلف الأصناف والأغراض الشّعريّة؛ وفقًا لطبائع وميول واستعدادات الشّعراء (الفنّانون)، وقد سُطِّرَ هذا كثيرا في النّتف والشّذرات النّقديّة عند العرب في كتبهم، من ذلك قول ابن رشيق القيرواني في العمدة:« وحكى الأصمعي عن ابن أبي طرفة ،قوله: كفاك من الشّعراء أربعة: زُهير إذا رغب، والنّابغة إذا رهب، والأعشى إذا طرب، وعنترة إذا كلب، وزاد قوم: وجرير إذا غضب.».[1]

- من أبرز الوظائف الّتي تؤدّيها "الصناعة" بوصفها " تقييمًا منهجيًّا"؛ الوظيفة التّنظيميّة للتّفريع الدّاخليّ، والّتي تهيكل البنية الدّاخلية، محقّقة بذلك الانسجام الدّاخليّ بين عناصرها، والّتي تتموضع حسب رؤية تنسيقيّة معيّنة، تضبط طبيعة العلاقات بين العناصر.

ج- الشّروط والموانع:

- يشترط في الممارسة للتّمهر في التأليف، لـ"الصّناعة" بوصفها "جنسًا أدبيًّا"؛ معرفة القواعد النّظرية المحدّدة لطبيعة كلّ جنس أدبيّ، مع إتقانها عمليًّا بالدّربة و المران.

- يشترط في البؤرة الدّلالية لـ "التّصديق" داخل الجنس الأدبيّ للشّعر، كي تكون "صناعة" أن تتوفّر على شرطين هما:

1- أن يكون "التّصديق" مخلوطًا؛ غير ظاهر ولا صريح.

2- يوظّف لخدمة الغرض والغاية الأساس من الشّعر، و هي :"الإمتاع"؛ و ذلك بجمالية تكسر من حدّته.

- إنّ "الصناعة" بوصفها "تمثيلاً " في إطار الجنس الأدبيّ للشّعر، لا يجب أن تخرج عن إطارها المحدّد، حتّى لا تكون مستهجنة غير مستساغة. وضابطها في ذلك، هو فروضات وضرورات وضوابط الجنس الأدبيّ للشّعر.

و- التّأثر والتّأثير:

- يبرز بعض التّداخل الدّلالي الغامض، في سياقاتٍ عديدةٍ بين "العلم" و "الصّناعة"؛ في ميدان الشّعر، ففي كثير من الأحيان:« لم يتمّ التّمييز في الاستخدام بين المصطلحين، وهو أمر من شأنه أن

---

[1] الحسن أبو علي بن رشيق القيرواني: **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 1981م، ج1،ص:28.

يبرز رأي الدّارسين في أن رجال الأدب العربيّ كانوا أميل إلى إعطاء العلم معنى أقرب -إن لم يكن مطابقًا- لمعنى الصّناعة.»[1]. فهذا رأي فينستي كانتارينو عند رجال الأدب العربي، أمّا عند الفلاسفة المسلمين، فهذا التّداخل بين المصطلحين حاصل، ولكنّه بصورة أقلّ. والنّظر في المبحث الأوّل يوضّح هذا و يبيّنُه.

- ظهرت "الصّناعة" بوصفها "بلاغة" عند ابن سينا، برؤية تصنيفيّة خاصّة، وتقييم موضوعاتي متميّز، وهو ما كان له الدّور البارز في تطوّر التّصنيف البلاغيّ، خاصّة في صورته النّهائية عند القزويني في كتابه "الإيضاح".

- إنّ "الصّناعة" بوصفها "تمثيلا"، أقرب إلى التّداخل مع "المحاكاة" في مجال الفعل، وتصل في بعض السّياقات حدّ التّرادف التّطابقي من جهة المفهوم، مع اختلافهما من جهة لفظ المصطلح (التّسمية).

- لــمّا تكتمل "الصّناعة" بوصفها "موهبة"، وتبلغ مقدارها الطّبيعي المقدّر لها؛ كمًّا وكيفًا وجودةً وبعد أن تأخذ هذا الحظّ بالدّربة والمران والتّجويد، تخرج بدلالتها؛ من "الموهبة" إلى "الملكة الفنيّة" وهو ما يثير في بعض السياقات تقاربًا بين المفهومين (الموهبة – الملكة)، خصوصًا وهما في لبوس نفس المصطلح (الصّناعة)، وهذا قد يؤذي إلى التّداخل الكبير بينهما في عديدٍ من المواضع من المتن المدروس.

[1] فينستي، كانتارينو: **علم الشّعر العربي في العصر الذّهبي**، ترجمة: محمّد مهدي الشّريف، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان ط1، 2004م، ص:63.

الفصل الثّاني

المبحث الأوّل: تعريف "المحاكاة".

المطلب الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغوية.

المقصد الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ.

إنّ النّظر في الدّلالات اللّغويّة للمصطلح توفّر الرّبط بين الدّلالتين اللّغويّة والاصطلاحيّة، كما تسهم أيضا في استبصار الدّلالات الجانبيّة والهامشيّة الأخرى، الّتي قد تولد في المعنى اللّغويّ قبل رسوخها وتأكُّدها في المفهوم الاصطلاحيّ.

فالمحاكاة في أصلها اللّغويّ مشتقة من مادّة (حكى)؛ المكوّنة من ثلاثة أحرفٍ، وهي: الحاء والكاف والألف؛ الّتي أصلها ياء، وقد تُذكَرُ بأربع أحرفٍ على سبيل الفعل المزيد بحرفٍ واحدٍ وذلك بزيادة ألف المدِّ بين الحاء والكاف (حاكى)، وهذا ما يتبيّن لنا في المعاجم اللّغويّة العربيّة بدايةً من معجم العين، الّذي يقول صاحبه: «حكى: حَكَيْتُ فلانًا وحاكيته إذا فعلتُ مثلَ فِعْلِهِ أو قَولِهِ سَواء»[1]. وقال الأزهريّ في تهذيبه: «قال اللّيث: الحِكَايَةُ كقولك حَكَيْتُ فلانًا وحَاكَيْتُهُ إذَا فَعَلْتُ مِثْلَ فِعْلِهِ سَواء لا تجاوزُه.»[2]. وجاء عند الصّاحب بن عبّاد في محيطه:« الحِكَايَةُ: من قولك حاكَيْتُه و حَكَيْتُه: فَعَلْتُ مثلَ فِعْلِه. وهذه حكايتنا: أي لُغَتُنا.»[3].

وأمّا ابن سيده، فأورد في محيطه قوله:« حَكيْتُ فلانًا، وحاكيتُهُ: فَعَلْتُ مثل فِعْلِهِ، أو قُلْتُ مثل قَولِهِ سَواء لم أُجَاوِزْهُ، و أحكيْتُ العِقْدَةَ: شَدَدْتُهَا.»[4]. وقد جاء في أساس البلاغة للزّمخشري قوله:« حَكَى عنهُ كَذَا. وهو يَحْكِي فُلانًا ويُحَاكِيهِ، وهو حَكَّاءٌ، وتقول العرب: هذه حِكَايَتُنَا أي لغتنا وامرأةٌ حَكِيٌّ: حاكيةٌ لكلام النَّاسِ مهذارٌ. ومن المجاز: وجهه يَحكي الشمس ويُحاكيها.»[5].

وقال ابن منظور في اللّسان: «حَكَى: الحِكايةُ: كقولك حَكَيْتُ فلانًا وحَاكَيْتُهُ؛ فعلت مثله فعله أو قلت قوله سواء لم أجاوزه يقال: حَكَاهُ وحاكاهُ، وأكثر ما يستعمل في القبيح؛ المحاكاة. والمحاكاة؛ المشابهة.»[6]. وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي:« وحكَيْتُ فلانًا، وحاكيته:

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج1، (مادة: حكى)، ص:344.

(2) محمّد بن أحمد الأزهريّ: **المصدر السابق**، ج5، (مادة: حكى)، ص:129.

(3) إسماعيل بن عبّاد الصّاحب: **المصدر السابق**، ج3، (مادة: حكى)، ص:352.

(4) علي بن إسماعيل بن سيده: **المصدر السابق**، ج03، (مادة: حكى)، ص:316.

(5) محمود بن عمر الزّمخشري: **أساس البلاغة**، مصدر سبق ذكره، ج1، (مادة: حكى)، ص:191.

(6) جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **المصدر السابق**، ج3، (مادة: حكى)، ص:273.

شابهته، وفَعَلْتُ فِعْلَهُ أو قَولُهُ سَواء، وحكيت عنه الكلام حكاية: نقلته، وحكيتُ العقدة: شَدَدْتُهَا.»[1]. وجاء عند الزبيدي في التاج: «يحكي، كحكيتُهُ أحكيه حكاية. وحكيت فلانًا وحاكيته، محاكاةً: شابهته...يُقال: حَكَاهُ، وأكثر ما يستعمل في القبيح المحاكاةُ.»[2].

المقصد الثّاني: مدار مادّته.

يُقيّدُ ابن فارس في مقاييسه مدار مادّة "حكى" بقوله:« الحاء والكاف وما بعدها مُعتلٌّ، أصل واحدٌ، وفيه جنس من المهموز يقارب معنى المعتلّ و المهموز منه، هو إحكام الشّيء بعقدٍ أو تقرير: يُقال حَكَيْتُ الشّيءَ أحْكيه، وذلك أنْ تفعلَ فعلاً مثل الأوّل، يقال في المهموز: أحكَأتُ العقد إذا أحكمتها، ويقال: أحكأت ظهري بإزاري، إذا شددّته.»[3].

فمِمّا ورد يتبيّن لنا أنّ معنى المحاكاة في اللّغة هي؛ المشابهة في الفعل أو القول، وقد أُمِيلَتْ هذه المشابهة إلى الجانب القبيح منها لا الحسن. وعلى هذا فقد تحقّق لنا فيها مجالان دلاليّان؛ وهما: المجال الدّلالي القوليّ وما يتعلّق به. والمجال الدّلالي الفعليّ وما يتعلّق به.

المطلب الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في المتن المدروس.

المقصد الأوّل: حجم الورود.

قبل الخوض في الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح المحاكاة، وجب علينا إيراد حجم حضور هذا المصطلح في المتن المدروس بصيغه المختلفة، عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي–ابن سينا–ابن رشد) وقد ساعدنا ركن الإحصاء على ضبط عدد ورود المصطلح الّذي بلغ ستًّا وستين ومائة مرّة (166مرّة)، وكانت موزّعة كما يلي:

الجدول (04): حجم ورود مصطلح المحاكاة في المتن المدروس.

	معرفة بـ"أل"	مضافاً إليها غيرها	معرفة بالإضافة	موصوفة	نكرة مطلقة
الفارابي	/	03	01	/	/
ابن سينا	25	05	23	03	04
ابن رشد	39	05	41	10	07

(1) مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز أبادي: **المصدر السابق**، (مادة: حكى)، ص:1275.

(2) محمّد مرتضى الزّبيدي: **المصدر السابق**، ج37، (مادة: حكى)، ص:458.

(3) أحمد بن زكريّا بن فارس الرّازي: **المصدر السابق**، (مادة: حكى)، ص:258.

ملاحظة: مصطلح "الحكاية" عُدَّ مع مصطلح "المحاكاة" في عملية الإحصاء مصطلحًا واحدًا، لكون الفرق بينهما في الصّيغة الصّرفيّة فقط دون الاختلاف الدّلاليّ، والدّراسة النّصيّة والمفهوميّة لسياقات الورود زادت هذا الأمر تأكيدًا.

المقصد الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة:

تتّضح لنا الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح "المحاكاة" في الحقبة المدروسة مع الفلاسفة المسلمين الثّلاثة (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد) عبر شروحهم لكتاب "فنّ الشّعر"، بوصف "المحاكاة" مصطلحًا جوهريًّا ورئيسيًّا في فهم العمليّة الفنيّة الإبداعيّة بكلّيّتها، وخاصّة الشّعريّة منها، وذلك مع مختلف تعالقاتها المتنوّعة والمتعدّدة، وهذا المقصد يتوزّع على مجالين دلاليّين نوعيّين؛ و هما:

1- المجال الدّلالي بوصف المحاكاة؛ "قولاً ولحنًا ووزنًا".

2- المجال الدّلالي بوصف المحاكاة؛ "غريزةً وفعلاً وانفعالاً".

➢-1- المجال الدّلالي القولي:

لقد وردت "المحاكاة" في هذا المجال الدّلالي بوصفها "قولًا ولحنًا ووزنًا"، ببعض الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة والخاصّة، وسنفصّل الحديث عنها من خلال هذين الصّنفين؛ وهما:

-1- الصّنف الأوّل: الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة:

وردت المحاكاة في هذا الصّنف بدلالتين اصطلاحيّتين اثنتين؛ وهما:

1-1-1- المحاكاة: هي إجراء لغويّ يعمل على تحريف وتغيير نمط (معيار) الكلام بآليات مختلفة ومتعدّدة على مختلف مستويات اللّغة (صوتًا-صرفًا-تركيبًا-دلالةً)، لتحقيق أغراض نفسيّة معيّنة- للحثّ أو الرّدع عند اليونانيين والانفعال أو العُجْبُ عند العرب- مرتبطة في الغالب بالمتلقّي، وهي بهذا المفهوم تكاد ترادف مصطلح "العدول" في البلاغة العربيّة، وترادف في الأسلوبيّة الحديثة مصطلح "الانزياح".

- قال أبو نصر الفارابي:« **إنّ الألفاظ لا تخلق من أن تكون: إمّا دالّة، وإمّا غير دالّة... والأقاويل: منها جازمة، ومنها ما هي غير جازمة، والجازمة: منها ما هي صادقة، ومنها ما هي كاذبة. والكاذبة: منها ما يوقع في ذهن السّامعين الشّيء المعبّر عنه بدل القول، ومنها ما يوقع فيه المحاكي للشيء – وهذه هي الأقاويل الشّعريّة. ومن هذه المحاكية ما هو أتمّ محاكاة، ومنها ما**

هو أنقص محاكاة. والاستقصاء في الأتمّ منها و الأنقص إنّما يليق بالشّعراء وأهل المعرفة بأشعار لسان لسان ولغة لغة.»[1].

ورد هذا الحديث في سياق تعريف "الأقاويل الشّعريّة" بطريقة التّشقيقات المنطقيّة الّتي انفرد بها الفارابي دون صاحبيه، في ترجمة وشرح كتاب "فنّ الشّعر"؛ وهي على الشكل المبيَّن في الفصل الأول (الشكل رقم:01)، فهذه الطّريقة تكاد تختصّ بالمناطقة في الانتقال من الجنس الأعلى إلى الأنواع الجزئية الّتي تنطوي تحته بالتّدريج، و الّتي يتمّ بها حصر السّمات الدّلالية بسُلّميةٍ منطقية يُتبيّن من خلالها المعرَّفُ بصورةٍ مُفصَّلةٍ، إذ إنّ الأقاويل الشّعريّة هي: الألفاظ الدّالة المركبة الجازمة الكاذبة، والّتي توقع في الذّهن "المحاكي" للشّيء، وهنا تبرز المحاكاة في الأخير إجراءً لغويًّا يتمّ على مستوى الوظيفة ويتحقّق بالإتيان بشبيه الشّيء (النّمط المغيّر والمحرّف) بدل الشّيء نفسه (النّمط العادي الحقيقيّ الوضعيّ) لتحقيق الأثر المطلوب في نفسية المتلقّي.

- قال ابن سينا:« **وينبغي للشّاعر أن يُقِلَّ من الكلام الّذي لا محاكاة فيه، وكان غير أوميروس يجتهد ويطيل؛ وإنّما يأتي بالمحاكاة يسيرًا، وأمّا أميروس فكان كما يشبّب يسيرًا يتخلّص إلى المحاكاة بمرأة أو رجل أو بمثل أو عادة أخرى، فإنّ غير المعتاد معيف.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ"في قسمة الألفاظ وموافقتها لأنواع الشّعر، وفصل الكلام في طراغوديا وتشبيه أشعار أخرى به"، وتحديدًا في سياق بيان أهمّيّة المحاكاة في الشّعر، في إشارة تمثيليّة إلى الشّاعر اليونانيّ "أوميروس"، فهو أفضلهم- على حسب ما نُقل عن أرسطو- لأنه يتوغّل إلى المحاكاة بوصفها جوهر "الشّعريّة"، وغيابها معيب في التّأليف الشّعريّ؛ لأن اللّغة الشّعريّة يجب أن تكون لغةً فنيةً راقيةً عاليةً، ولا يتمّ لها ذلك إلاّ بكسر نمطيّة اللّغة العادية (لغة الخطاب)، وهو ما يكون عن طريق آلية المجاز البلاغيّ أو الانزياح الأسلوبيّ.

- قال ابن سينا: «**وما كان من أجزاء الشعر بطّالاً ليس فيه صَنْعةٌ ومحاكاة، بل هو شيء ساذج فحقّه أن يُعْني فيه بفصاحة اللّفظ وقوّته، لِيُتَدَارك به تقصير المعنى، وتُتَجَنَّبَ فيه البذالة اللّهم إلاّ أن يكون شديد الاشتهار كمثل مضروب.**»[3].

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

(3) **المصدر نفسه**، ص195.

يرد هذا الكلام في نفس سياق سابقه، ليوضّح رسوخ مفهوم المحاكاة بوصفها "مجازًا بلاغيًّا" أو "إنزياحًا أسلوبيًّا"، فيَسِمُ ابن سينا الجزء من الشّعر الّذي تغيب فيه المحاكاة بـ "البطالة" و "السَّذاجة" و"البذالة" و "القصور في المعنى"، وهي مصطلحات تتوافر بكثرة في كتب النّقاد العرب، إذ في مجملها تشير إلى "الفهاهة" و"عدم البلاغة"، فالمعنى القاصر هو المعنى غير البليغ وهنا دلالة "المحاكاة" تتأكّد في كونها "البلاغة"؛ الممثلة في المجاز اللّغوي بمعناه الواسع، كما أن ابن سينا عالج قضية غياب "المحاكاة"، بضرورة العناية بفصاحة اللّفظ وقوّته، وهذا يزيد من ترجيح مفهوم ودلالة "المحاكاة" الّذي ذهبنا إليه، وذلك حين يتبادر إلى الأذهان هذه المقابلة المفهوميّة المصطلحيّة بين الفصاحة و البلاغة إذ هي من أوّليّات المفاهيم والمصطلحات عند دارسي علم البلاغة، لكنّ ابن سينا يجد منفذًا بلاغيًّا تداوليًّا آخر يُلَمّح فيه إلى شساعة البلاغة في مفهومها؛ أي المحاكاة، حين يُنوّه إلى سلطة وقوّة الاستعمال والتّداول اللّغوي حتّى على البلاغة، أو أنّ البلاغة؛ ليست في مراعاة مقتضى الحال فقط بل البّلاغة حتّى في مراعاتها الشّيوع والشّهرة المتعارف عليهما عند مستعمليها، وذلك في قوله: « اللّهم إلاّ أن يكون شديد الاشتهار كمثل مضروب.»[1]. وعليه يمكن إجمال القول في أنّ المحاكاة مجازٌ بلاغيٌّ يراعي الوضع حينًا، كما يراعي الاستعمال أيضًا في أحايين أخرى.

▪ قال ابن رشد:« **والحدُّ المُفْهِم جوهر صناعة المديح هو أنّها تشبيه ومحاكاة للعمل الإرادي الفاضل الكامل الّذي له قوّة كلّيّة في الأمور الفاضلة...وهذه المحاكاة بالقول تَكْمُل إذا قُرِنَ بها اللّحن والوزن.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن صناعة المديح (طراغوديا) من جهة ماهيتها وأجزائها الكمّيّة السّتّة (الأقاويل الخرافية، والعادات، والوزن، والاعتقادات، والنّظر، واللّحن)، و تحديدًا في سياق التّعريف بصناعة المديح، فهي عند ابن رشد "محاكاة قوليّة" أو أنّها "المحاكاة بالقول"، و "القول"؛ يعني اللّغة في جانبها الاستعمالي على الأرجح، والّذي تحدّث فيه تغييرات خلاف الوضع اللّغوي الأوّل، وعلى هذا فإنّ المحاكاة تتمّ على المستويات اللّغوية المختلفة بما يتمّ من تحريف وتغيير بمختلف الآليات اللّغوية المتعدّدة، وهذا بصرف النّظر عن ما يكمن أن يساوقها ويرافقها من "اللحون" و"الإيقاعات".

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:195.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:208-209.

■ قال ابن رشد:«...**وأنت إذا تأمّلت الأشعار المحرّكة وجدتها بهذه الحال، وماعدا من هذه التّغييرات فليس فيه من معنى الشّعرية إلّا الوزن فقط. والتّغييرات تكون بالموازنة والموافقة والإبدال والتّشبيه، وبالجملة: بإخراج القول غير مخرج العادة... وبالجملة بجميع الأنواع الّتي تسمّى عندنا مجازًا...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن عناصر ومكوّنات القول الشّعري وفي سياق اختلاف القول الشّعري عن القول العادي أو الاعتيادي في الخطاب، ولذلك نراه يكاد يحصره في "المحاكاة الشّعرية"، ويرادف مفهومها بهذه التّغييرات الّتي تجعل من الكلام العادي كلامًا شعريًّا فالمحاكاة بوصفها مجموعة التّغييرات على اختلاف مستوياتها؛ المعجمية والصّرفية والتّركيبية يمكن أن تُرادف –على حدّ تعبير ابن رشد– ما يسمّى عند العرب بـ "المجاز"، وهو الّذي يرادف مصطلحات عديدة في المناهج النّقدية الغربيّة الحديثة؛ كالانزياح، والشّعرية...إلخ، من جهة تغيير نمط الكلام من الاستعمالي العادي إلى الفنّيّ الإبداعي، وهنا يمكن أن نركّز على مفهوم الاختلاف والتّنوّع في التّغييرات اللّغوية، والّذي يشكّل مصطلح "المحاكاة" في مفهومه الكلّيّ العام بهذه الدّلالة.

تحتلّ المحاكاة بهذا المعنى موقعًا كبيرًا جدًّا في الجهاز المصطلحيّ الخاص بالشّعر، وقد وردت في سياقات بسط وشرح ماهية الشّعر أو بعض أنواعه (التّراجيديا– الكوميديا)، وفي توضيح بعض الكيفيّات والآليات الّتي ينتهجها الشّاعر لتحريف وتغيير نمط الكلام.

أمّا اصطلاحيتها فهي قوّية، وقد استعملت بقلّة عند الفارابي مؤكّداً بأن ذلك:« يليق بالشّعراء وأهل المعرفة بأشعار لسان لسان ولغة لغة.»[2]، فهي متعلّقة بكلّ لغة على حدة، لكونها إجراءً لغويًّا بالدّرجة الأولى، أمّا عند ابن سينا فقد وردت بكثرة وفي مختلف السّياقات، لتتساوق مع بعض المفاهيم مُشَكِّلَةً معها تقاطعات مفهوميّة تدور كلّها عن بناء "لغة الشّعر" على وجه الخصوص لكنّها مع ذلك تحتفظ بعموميّتها و حياديتها، لكنْ رغم هذا التّقاطع نلمس عند ابن سينا بعض الاستقلال المفاهيميّ لها، خصوصًا في بيانه للفرق بين العرب واليونان، وعندما ننتقل إلى ابن رشد فإنّنا نلمس لهذه الدّلالة حسًّا عربيًّا خالصًا خصوصًا، في سياقات الشّرح والتّوضيح بالأمثلة الشّعرية

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:243.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

عند العرب، فيقترب معناها من البلاغة العربيّة، ليس في مفهومها فقط، بل حتّى في تفصيل أجزائها بهذه المصطلحات العربيّة البلاغيّة الخالصة، كالمجاز والمقابلة والكناية والاستعارة... إلخ

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا عن المحاكاة بهذه الدّلالة، فلم تتجاوز النّعتين على صورة "المركّب الإضافي"؛ وهما: المحاكاة بالقول (المحاكاة القوليّة)، والمحاكاة باللّفظ (المحاكاة اللّفظية)، في حين لم نجد لها إلّا عيبًا واحدًا، وهو على الصورة التّركيبيّة نفسها؛ وهو: المحاكاة بالمضادّ (المحاكاة الضّدّية).

وقد وردت المحاكاة في النّصوص السّابقة وفي غيرها، معرّفةً، ونكرةً مطلقة، ومضافةً إلى غيرها وجاءت في نصوص أخرى نكرةً مضافة.

وقد تتقارب هذه الدّلالة للمحاكاة حدّ التّداخل مع مفهوم الشّعريّة في بعض السّياقات، لكون هذه الدّلالة- كما قلنا- تحمل في طيّاتها معنى الجماليّة من جهة، وأن الإجراءات اللّغوية التّغييرية تتمّ في -أغلب الأحيان- في الجنس الأدبيّ للشّعر من جهة أخرى.

1-1-2- المحاكاة: هي منتوج وعمل فنّيّ إبداعي، يتكوّن من عناصر معيّنة؛ وهي: المعاني والأقاويل المجازيّة (الممكنة أو المحتملة)، والنّغم (اللّحن)، والوزن، وقد تجتمع كلُّها ببعضها أو قد تفترق، وتبنى هذه العناصر و المكوّنات (المضمون)، وتُشَكَّلُ بطرائق وكيفيّات جماليّة مخصوصة (الشّكل)، بهدف التّحسين أو التّقبيح أو التّعجب لأمر ما؛ للإقبال عليه أو النّفور منه.

- قال ابن سينا:« **وكلّ محاكاة فإمّا أن يقصد بها التّحسين، وإمّا أن يقصد بها التّقبيح، فإنّ الشّيء إنّما يحاكى ليحسّن أو يقبّح... فإنّ العرب كانت تقول الشّعر لوجهين: أحدهما ليؤثّر في النّفس أمرًا من الأمور تُعدُّ به نحو فعل أو انفعال والثّاني للعجب فقط، فكانت تشبّه كلّ شيء لتعجب بحسن التّشبيه، وأمّا اليونانيّون فكانوا يقصدون أن يحثّوا بالقول على فعل أو أن يردعوا بالقول عن فعلٍ.**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن سينا في الفصل المعنون بـ" في أصناف الأغراض و المحاكيات الكلّيّة للشّعر"، وتحديدًا في سياق بيان مقصديّة المحاكاة بوصفها عملاً فنيًّا إبداعيًّا يهدف إلى التأثير في المتلقّي، وقد حدّد ابن سينا هذا المقصد في قسمين؛ هما: التّحسين والتّقبيح، ثمّ فصّل الأمر عند كلٍّ من العرب واليونانيّين، فالعرب تهدف بالشّعر إلى التّأثير النّفسي دون البحث عن ما ينتج عنه من

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص: 169.

سلوك أو تصرّف، فالهدف جماليٌّ خالصٌ؛ وهو: "العجب"، فالمحاكاة العربيّة منتوجٌ جماليٌّ محضٌ لا يبحث عن النّفع أو الأثر السلوكي من ورائه، أمّا اليونانيّون فإنتاجهم الشّعريّ منتوجٌ جماليٌّ نفعيٌّ يتغيّا النّفع، متوسّلاً بالجماليّة الّتي تعمل على التّرغيب (الإقبال أو الحثّ) تارةً، وعلى التّرهيب تارةً أخرى (النّفور أو الرّدع)،وعليه فإنّ مصطلح "المحاكاة"؛ منتوجٌ فنيٌّ إبداعيٌّ يهدف في الأساس إلى التّأثير في المتلقّي، مهما اختلفت مقاصد هذا التّأثير وأهدافه.

- قال ابن سينا:« **واعلم أنّ المحاكاة الّتي تكون بالأمثال والقصص ليس هو من الشّعر بشيء، بل الشّعر إنّما يتعرّض لما يكون ممكنًا في الأمورِ وُجُودُهُ أو لما وجد ودخل في الضّرورة، وإنّما كان يكون ذلك لو كان ذلك الفرق بين الخرافات و المحاكيات الوزن فقط، وليس كذلك، بل يحتاج إلى أن يكون الكلام مسدّدًا نحو أمر وُجِدَ أو لم يُوجدْ... وذلك لأنّ الشّعر إنّما المراد فيه التّخييل لا إفادة الآراء.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ"في مناسبة مقادير الأبيات مع الأغراض وخصوصًا في طراغوديا وبيان أجزاء طراغوديا"، وتحديدًا في سياق التّفريق بين طبيعة الشّعر وطبيعة الخرافات (القصص الخرافيّة المخترعة)، وقد أوضح ذلك ابن سينا حين مثّل لهذه الخرافات بكتاب "كليلة ودمنة"، ليُبَيّن الفرق الجليّ في أهمّ مكوّن من مكوّنات العمل الفنّيّ الإبداعي في الشّعر، وهو الأقوال (الكلام)، والّذي يجب أن يكون –حسب ابن سينا– "فيما وجد ويوجد"؛ أي فيما هو متحقّقٌ موجودٌ (الموجود) أو ممكن أن يوجد (ممكن الوجود)، وذلك لأنّه أشدّ قَبولاً عند المتلقّي وأسرع تأثيرا في نفسيّته، فضلاً عن اكتماله باللّحن وتأثيره، والوزن ومفعوله.

- قال ابن رشد:«...**والمحاكاة في الأقاويل الشّعرية تكون من قبل ثلاثة أشياء: من قبل النّغم المتّفقة، ومن قبل الوزن، ومن قبل التّشبيه نفسه، وهذه قد يُوجدُ كلّ واحدٍ منها مفردًا عن صاحبه...وقد تجتمع هذه الثّلاثة بأسرها، مثلما يوجد عندنا في النّوع الّذي يسمّى الموشّحات والأزجال، وهي الأشعار الّتي استنبطها في هذا اللّسان أهل هذه الجزيرة.**»[2].

ورد هذا الكلام في مبتدأ شرح ابن رشد ليوضّح فيه مكوّنات المحاكاة بالنّظر إليها؛ كعمليّة فنّيّة إبداعيّة تكوينيّة، تنشأ من امتزاج مجموعة عناصر محدّدة، تشكّل مضمون ومحتوى المحاكاة وهي:

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:183.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

النّغم، والوزن، والتّشبيه؛ أي الكلام المجازي المغيّر عن الكلام العادي التّخاطبي، ليرتقي إلى المستوى الفنّيّ المطلوب، وهنا نلاحظ أن ابن رشد اقتصر على هذه العناصر الثّلاثة فقط، ليتبيّن لنا "المحاكاة" بوصفها منتوجًا فنّيًّا إبداعيًّا مختلفةً عن مفهوم "المحاكاة" بوصفها أداءً وكيفيّةً تفاعليَّةً وجدانيَّةً في الإلقاء الشّعريّ، فهي إذن منتوجٌ فنيٌّ إبداعيٌّ خالصٌ؛ فليس من يقرأ مسرحية مثلاً كمن يُشاهدها على المسرح بأداءات ممثّليها وتفاعلاتهم، وهذا هو الفرق بعينه بين "المحاكاة" كمنتوجٍ فنّيّ إبداعيّ خالصٍ، و"المحاكاة" بوصفها أداءً لهذا المنتوج. وعليه نستأنف القول فنؤكّد أن المحاكاة؛ مجموعة عناصر قد تجتمع بأسرها وقد تفترق، وقد أعطى ابن رشد مثالاً لذلك بالأزجال والموشّحات الأندلسية في اجتماع عناصر المحاكاة، لكنّه أقرَّ في السّياق نفسه بأن:« أشعار العرب ليس فيها لحن وإنّما هي: إمّا الوزن فقط، وإمّا الوزن والمحاكاة معا فيها»[1]، ولذا يمكننا القول بأنّ مصطلح "المحاكاة" في مثل هذه السّياقات هو كلّ منتوجٍ فنيّ إبداعيّ مكوّنٍ من مجموعة عناصر أو مكوّنات؛ قد تجتمع كلّها وقد تفترق، كما هو عند العرب في أغلب أشعارها.

- قال ابن رشد:« **و أجزاء القول الخرافيّ، من جهة ما هو مُحاكٍ، جزءان وذلك أن كلّ محاكاة فإمّا أن نوطئ لمحاكاته بمحاكاة ضدّه، ثمّ ننتقل منه إلى محاكاته، وهو الّذي يعرف عندهم بالإرادة، وإمّا أن نُحاكي الشّيء نفسه دون أن نعرض لمحاكاته ضدّه، وهو الّذي كان يسمّونه بالاستدلال.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يعالج ماهية "صناعة المديح" والتّعريف أجزائها العمليّة وبالتّحديد في توضيح طرائق المحاكاة للقول الخرافيّ بالنّظر إليه كمادة خامّ في بناء العمل الفنّيّ الّذي يُشكَّلُ بطريقة جماليّة مخصوصة، وقد فصّل ابن رشد في هاتين الطّريقتين؛ وهما: "الإدراة" و"الاستدلال"، وذلك في مواضع كثيرة في شرحه، وبأمثلة شعريّة عربيّة متنوّعة، وسنحاول أن نختار على سبيل المثال واحدًا منها، وذلك في قوله:«...وهذا النّوع من الاستدلال الّذي ذكره هو الغالب على أشعار العرب، أعني الاستدلال والإدارة في غير [الأشياء] المتنفّسة، وهو قول أبي الطّيب:

كم زَوْرةٍ لكَ في الأعرابِ خافيةً *** أدهى – وقد رقدوا– من زَوْرَةِ الذّيبِ

أزورهُمُ، و سوادُ اللّيلِ يشفعُ لي *** وأنثني، وبَيَاضُ الصُّبحِ يُغري بي

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

[2] **المصدر نفسه**، ص:210.

فإنّ البيت الأوّل هو استدلال، والثّاني إدارة، ولما جَمَعَ هذان البيتان صنفي المحاكاة، كانا غاية من الحسن.»[1]. ويقصد ابن رشد بالأشياء المتنفّسة؛ "الاستعارات" الّتي تجعل المستعار إنسانًا أو حيوانًا فيُضفي الأديب على المستعار تنفّسًا؛ أي حياةً، ويتّضح لنا بهذا المثال أنّ "المحاكاة" أو العمل الفنّيّ لابدّ له من طرائق جماليّة فنيّة أسلوبيّة تجعله يترقّى في سلّم "الإبداعية"، إذ إنّ الإبداع –في أصله– مخالفة للشّائع و المألوف، وليست هذه الجماليّة خالصة فقط، بل قد تحمل في طيّاتها التّحسين والتّقبيح، فتكون مُرَغّبةً دافعةً للقبول والإقبال، أو تكون مُرَهّبَةً فتغدو مُنفّرةً عن الأشياء المستقبحة وعليه فإن أيّ عملٍ فنّيّ إبداعيّ لابدّ له من طرائق نوعيّة تميّزه بجماليّته الخالصة من جهةٍ، وتُحمِّله وظيفة مخصوصة به، وهذا ما نلمسه في مفهوم مصطلح "المحاكاة" بهذه الدّلالة.

تحتلّ المحاكاة بهذه الدّلالة حيّزًا كبيرًا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات توضيح مقاصد العمل الأدبيّ وأهدافه، وفي سياق بيان مكوّناته وعناصره، كما وردت أيضًا في كيفيّات وطرائق العمل الأدبيّ المخصوصة، أمّا اصطلاحيتها فهي معتبرة الدّرجة، وقد غابت هذه الدّلالة عند أبي نصر الفارابي في المتن المدروس، لكنّها حضرت عند ابن سينا بقوّة؛ لبيان عناصر المحاكاة بوصفها عملاً أدبيًّا وفنّيًّا، ولتوضيح كيفيّات بناء هذه العناصر بوصفها عملاً جماليًّا مخصوصًا بطبيعة الجنس الأدبي الشّعريّ، مع التّركيز على مقصديّة وغرض العمل الأدبيّ (المحاكاة) عند كلّ من العرب واليونان، وقد حاول ابن سينا ضبط تموضع مفهوم مصطلح المحاكاة بهذه الدّلالة، بإيراد بعض التّقاطعات المفهوميّة القريبة منه من بعض الجهات؛ وهي: "القصص الخرافيّة" و"الفلسفة". و عندما ننتقل إلى ابن رشد نلاحظ تركيزًا دقيقًا لهذا المفهوم الّذي يكاد يقترب عنده من مفهوم "القصيدة" العربيّة؛ بل نجده يذكرها بلفظها في سياقات معيّنة لتوضيح الأجزاء الكمّيّة لـ"المحاكاة"(العمل الأدبيّ الفنّيّ) كقوله:«...و ذلك يكون بأشياء: أحدها أن يكون للقصيدة عِظَمٌ ما محدود، تكون به كُلاًّ وكاملةً، والكُلُّ والكَامِلُ هو ما كان له مبدأ ووسط وآخر.»[2]، كما يتأكّد هذا المفهوم العربيّ الأصيل (القصيدة) للعمل الفنّيّ الأدبيّ الشّعري في موازاته للمحاكاة بهذه الدّلالة عند ابن رشد، في شرحه وبسطه للكيفيّات والطرائق النّوعية الّتي يبنى بها العمل الأدبيّ، حين يعمد ابن رشد إلى التّدليل والاستشهاد بالأشعار العربيّة في بيان الأحكام النّقدية، حتّى لكأنّ القارئ –

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:216.

(2) **المصدر نفسه**، ص:212.

فضلًا عن الباحث- ليستشعر كأنّه أمام مبحث من مباحث النّقد العربيّ، في أحد كتب النّقد والبلاغة العربيين.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حُكمًا على المحاكاة بهذه الدّلالة، فقد وجدنا ثلاثة نعوتٍ، وهي: البسيطة والمركّبة والجارية مجرى الجودة، في حين لم نجد لها سوى عيبًا واحدًا من جهة لفظ المصطلح، أمّا من جهة مفهوميته، فقد فصّل كلّ من ابن سينا وابن رشد في عيوب المحاكاة بوصفها عيوبًا للعمل الأدبيّ.

وقد وردت "المحاكاة" بهذا المعنى في النّصوص السّابقة وفي غيرها؛ معرفةً ونكرةً مطلقة، وجاءت في نصوص أخرى نكرةً مضافة.

2-1- الصّنف الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة الخاصّة.

وردت "المحاكاة" في المجال الدّلاليّ القوليّ بدلالة اصطلاحيّة واحدة؛ وهي:

1-2-1- المحاكاة: هي تشبيه؛ بوصفه؛ الإتيان بشبيه الشّيء بدل الشّيء نفسه، أو التّمثيل له بأمور موجودة أو ممكنة الوجود على اختلاف وتنوّع الكيفيّات في علاقة المشابهة؛ كذبًا أو صدقًا وذلك عن طريق تحسين الشّيء أو تقبيحه، أو مطابقته للتّشبيه الصّرف. وقد تضيق هذه الدّلالة فترادف مع المفهوم البلاغيّ للتّشبيه بأنواعه المختلفة، أو قد تتّسع؛ فتكاد تتطابق مع "المحاكاة" بدلالة "المجاز" في البلاغة العربيّة.

- قال ابن سينا: «**إنّ كل مَثَل وخرافة فإمّا أن يكون على سبيل تشبيه بآخر؛ وإمّا على سبيل أَخْذِ الشّيء نفسه لا على ما هو عليه، بل على سبيل التّبديل، وهو الاستعارة أو المجاز وإمّا على سبيل التّركيب منهما...والمحاكاة هي إيراد مَثَلِ الشّيء وليس هو هو...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ"في أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيات الكلّيّة الّتي للشّعر "وتحديدًا في سياق الحديث عن ماهيّة الشّعر، ولقد بسط ابن سينا في هذه العبارات الكيفيّات النّوعيّة لعلاقة المشابهة، بل يكون قد تجاوزها عندما أشار إلى الاختيار الثّالث بقوله :« وإمّا على سبيل التّركيب منهما.»[2]، لكنّ الأمر الضّابط والمقيّد لهذه الكيفيّات والاختيارات هو "مثل الشّيء" أو مثاله أو مجانسه أو مناسبه أو لاحقه...إلخ، نافيًا ابن سينا أن يكون الإيراد للشّيء

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

[2] **المصدر نفسه**، ن ص.

ذاته بعبارة: "وليس هو هو"، وعليه يمكننا التّأكيد على أن مفهوم المحاكاة في مثل هذه المواضع والسّياقات هي: "تشبيه" في مفهومه البلاغيّ، لكنّ باتّساع دلاليّ عن مفهومه البلاغيّ الخاص المتبادر إلى القارئ العربيّ.

- قال ابن سينا:« **وكلّ محاكاة فإمّا أن يقصد بها التّحسين، وإمّا أن يقصد بها التّقبيح، فإنّ الشّيء إنّما يحاكى ليُحسَّن أو يُقبَّح...فإنّ العرب كانت تقول الشّعر لوجهين: أحدهما ليؤثّر في النّفس أمرًا من الأمور تُعدُّ به نحو فعل أو انفعال؛ والثّاني للعجب فقط، فكانت تشبّه كلّ شيء لتعجب بحسن التّشبيه وأمّا اليونانيون فكانوا يقصدون أن يحثّوا بالقول على فعل أو يردعوا بالقول عن فعل...ولمّا اعتادوا محاكاة الأفعال انتقل بعضهم إلى محاكاتها للتّشبيه الصّرف لا لتحسين وتقبيح...**»[1].

ورد هذا الكلام في نفس فصل الاستشهاد السّابق، و تحديدًا في سياق بيان المحاكاة وأغراضها الّتي سمّاها ابن سينا بـ:"فصول التّشبيه"، وذلك بقوله:« فظاهر أنّ فصول التّشبيه هذه الثّلاثة: التّحسين والتّقبيح، والمطابقة.»[2]، وقد أوضح ابن سينا الفرق بين العرب واليونان في تحريك النّفس والتّأثير على المتلقّي، فإنّ العرب، تؤثر في النّفس من جهة إعدادها للفعل أو الانفعال، أو من جهة العجب بحُسْنِ التّشبيه، أمّا اليونانيون فإنّهم يحرّكون النّفس تحريضًا لها على الفعل (يحثّوا بالقول على فعل)أو التّرك (يردعوا بالقول على فعل)، وبذلك نلمس اختلاف مقصديّة "المحاكاة/التّشبيه" بين الثّقافتين اليونانيّة والعربيّة، وكذلك الاهتمام بالأثر النّفسي ونوعيّته على حسب مراد الشّاعر وقصده، وعليه يمكننا الجزم أن مفهوم "المحاكاة" في هذه السّياقات، هو ذاته مفهوم "التّشبيه" من جهة "الغرض".

- قال ابن رشد:«...**لكنّ الشّاعر إنّما يتكلّم في الأمور الموجودة أو الممكنة الوجود، لأنّ هذه هي الّتي يقصد الهرب عنها أو طلبها أو مطابقة التّشبيه لها...وهذا الّذي قاله هو بحسب عادتهم في الشّعر الّذي يشبه أن يكون هو الأمر الطّبيعي للأمم الطبيعيّة...**»[3].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي تحدّث فيه ابن رشد عن أجزاء "صناعة المديح" من باب الكيفيّة وتحديدًا في سياق مقارنة طرائق المحاكاة، بين الأقاويل الشّعرية والأقاويل القصصيّة المخترعة

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:169-170.

(2) **المصدر نفسه**، ص:170.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

الكاذبة وهنا يعطي المثال عنها بكتاب: "كليلة ودمنة"، لذلك يستدرك ابن رشد على طبيعة المحاكاة (التّشبيه) بأن تكون بالأمور الموجودة أو الممكنة لا الأمور المخترعة الّتي لا وجود لها ولا يمكنها أن توجد، بقوله:« فالفاعل للأمثال المخترعة والقصص إنّما يخترع أشخاصًا ليس لها وجود أصلاً ويضع لها أسماء. أمّا الشّاعر فإنّما يضع أسماء لأشياء موجودة.»[1]،وأكّد ابن رشد عن هذا في موضع آخر بمثالٍ شعريّ مع تعقيبٍ وجيزٍ بقوله:« (أحدها) أن يحاكي بغير ممكن، بل ممتنع، ومثال هذا عندي قول ابن المعتز يصف القمر في تنقُّصِهِ:

أُنْظُرْ إِلَيْهِ كَزَوْرَقٍ منْ فِضّةٍ *** قَدْ أَثْقَلَتْهُ حُمُولَةٌ منْ عَنْبرٍ.

فإنّ هذا متمنع، وإنّما آنسه بذلك شدّة الشّبه...بل إنّما يجب أن يحاكي بما هو موجود أو يُظن أنه موجود...أو بما هو ممكن الوجود في الأكثر لا في الأقل أو على التّساوي.»[2]، ولذلك فإنّ "التّشبيه"؛ أي "المحاكاة"، لابدّ أن يكون فيها الإتيان بالتّشبيه أو المثيل من الأمور الموجودة أو الممكنة؛ و الممكنة لابدّ أن يكون فيها الإمكان على الأكثر لا على الأقل أو التّساوي، وقد حصر ابن رشد "الإمكان على الأكثر" ليكتسب "التّشبيه/المحاكاة" واقعيةً وتأثيرًا بقربه من مخيال المتلقّي. وعلى هذا يمكننا القول بأن مصطلح "المحاكاة" في هذا الموضع وأشباهه، هو: تشبيه شيء بشيء في حدود الموجود أو الممكن القريب، من أجل إحداث أثر وجدانيّ للوصول لغرض مخصوص في ذات المتلقّي، بصرف النظر عن تعدد وتنوّع هذا الأثر.

- قال ابن رشد:«...**أن يحاكي النّاطقين بأشياء غير ناطقة... وذلك أن الصّدق في هذه المحاكاة يكون قليلاً والكذب كثيرًا، إلاّ أن يشبه من النّاطق صفة مشتركة للناطق وغير النّاطق، وقد تُؤْنِسُ بمثل هذا العادةُ، مثل تشبيه العرب النّساء بالظّباء وببقر الوحش.**»[3].

ورد هذا الكلام في آخر الفصل الّذي تحدّث فيه ابن رشد عن اسطقسّات (عناصر) الأقاويل الشّعرية من جهة اللّغة، وتحديدًا في مواضع بيان الأغلاط الّتي تقع في الشّعر ويجب على الشّاعر توبيخه عليها – على حدّ تعبيره– وقد بَيَّنَ فيها ابن رشد بنزعته الأخلاقيّة، ضرورة أن يكون التّشبيه أميل إلى الصدق لا إلى الكذب، معتبرًا أن تشبيه النّاطقين بالأشياء غير النّاطقة من مواضع التّوبيخ الّتي لا تجوز في التّشبيه، مع استثناء أن تكون بينهما "صفة مشتركة"؛ أي "وجه الشّبه" على–حدّ

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:214.

(2) **المصدر نفسه**، ص:247.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:248.

تعبير البلاغة العربيّة-، كما أدخل في الاستثناء اعتبارًا تداوليًّا استعماليًّا عند العرب واصفًا إيّاه بـ "أُنس العادة"، ولذا فإنّ "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه"؛ لابدّ أن تكون لأمور موجودة أو ممكنة الوجود الصّدق فيها أكثر من الكذب، ومع هذا فإنّ مسألة الصّدق و الكذب تبقى تراوح مكانها بين "الصّفة المشتركة" وبين "أُنس العادة".

تحتلّ المحاكاة بهذا المعنى موقعًا كبيرًا جدًّا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، فعلى ضوئه تَمَّ اسقاط هذا المعنى على جميع الفنون والصّناعات الأخرى كصناعة التّزويق مثلاً، وعلى مداره تمّ تقسيم الدّلالات الأخرى للمحاكاة، فضلاً على قوّة حضوره في اللّغة الهدف (اللّغة العربيّة) في عملية التّرجمة، ومن ثمّة فقد اعتبر مفتاحًا لهذه "الأسرة المصطلحيّة" بكاملها.

وقد وردت هذه "المحاكاة" في سياق بيان ماهيّة الشّعر لاعتبارها جوهَرُهُ ولبُّهُ، والأصل في تكوينه وبنائه؛ إذ:« إنّ كلّ قول شعريٍ قد ينقسم إلى مشبّه ومشبّه به.»[1]، كما وردت في سياقات بيان كيفيّاته، وطرائقه المحمودة والمذمومة، وأصنافه المتعدّدة، مع توضيح أثرها على المتلقّي، ووردت أيضا في بيان الفارق في مقاصدها ومراميها بين العرب واليونان، وتمتاز هذه الدّلالة للمحاكاة بقوّة اصطلاحيّة قويّة جدًّا، فقد استعملت بقلّة بمعناها البلاغيّ الخاصّ "التّشبيه" عند الفارابي بالدّرجة الأولى، مع بعض مشتقّاتها اللّفظية، لكنّها عند ابن سينا وردت بتعريف واضح المعالم في قوله:« هي إيراد مثل الشّيء.»[2]، مع لفتة إلى ضرورة مجانسة هذه "المحاكاة" بهذه الدّلالة مع الوزن، كما نجد اتّساعًا في المفهوم بهذه الدّلالة عند ابن سينا في بعض السّياقات الشّارحة لأنواع الاستدلالات، أمّا عندما ننتقل إلى ابن رشد فإنّنا نلمح عنده حضورًا قوّيًا لهذه المحاكاة بهذا المعنى وذلك في مواضعَ عِدَّةٍ عند حشده للأمثلة الشّعريّة التّوضيحيّة، فيتجلّى المعنى بمثاله ويتقوّى بإيراد مصطلح "التّشبيه" بعناصره وعلاقاته ولواحقه البلاغيّة المتعدّدة، حتّى يتموضع "التّشبيه" مكان "المحاكاة"، و تتموضع "المحاكاة" مكان "التّشبيه"، فيتناوب المصطلحان مفهوميًّا في عديد المواضع والسّياقات دون تفريق يذكر بينهما، وعلى هذا فإنّ مفهوم "المحاكاة" هو "التّشبيه" ذاته بمفهومه المعروف في البلاغة العربيّة.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على المحاكاة بهذا المعنى، فقد وجدنا لها نعتين؛ محاكاة النّاطق ومحاكاة مُعدَّة، ووجدنا لها عيبين كذلك؛ المحاكاة البعيدة، والمحاكاة بغير الممكن.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

وقد وردت "المحاكاة" في النّصوص السّابقة وفي غيرها؛ معرّفةً ونكرةً مطلقة، وجاءت في نصوص أخرى؛ نكرةً مضافة.

أمّا من جهة التّداخل بين الدّلالات، فقد نلمس في بعض السّياقات تداخلاً مفهوميًّا بين "المحاكاة" بدلالة "المجاز"، وبين "المحاكاة" بهذه الدّلالة (التّشبيه)؛ لكون التّشبيه يندرج ضمن المجاز (علاقة الجزء بالكلّ)، خصوصًا في البلاغة العربيّة، كما يمكن أن تتداخل "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه" و"المحاكاة" بدلالة "المجاز"، مع "المحاكاة" بدلالة "التّصوير"؛ إذ إنّ التّصوير هو الغرض الأساس والأصيل للتّشبيه، بل لأغلب أنواع المجاز، وعلى الخصوص في بلاغتنا العربيّة.

➢-2- المجال الدّلاليّ الفعليّ:

لقد وردت المحاكاة في المجال الدّلالي بوصف المحاكاة؛ "فعلاً وانفعالاً وغريزةً"، ببعض الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة والخاصّة، وسنفصّل الحديث عنها من خلال هذين الصّنفين؛ وهما:

2-1- الصّنف الأوّل: الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة:

وردت "المحاكاة" في هذا الصّنف بدلالتين اصطلاحتين عامّتين؛ هما:

2-1-1- **المحاكاة:** هي تجسيدٌ فعليٌّ (عمليٌّ) للأفكار والملكات (الفصائل-الرذائل)، يكون عن طريق تقليدٍ (مشابهة) واعٍ هادف بهيئة فعليّة (أدائيّة) وانفعاليّة (وجدانيّة)، خارجيّة (الأفعال والعادات) أو داخليّة (الأحوال والاعتقادات)، أو هما معًا، متلائمة مع حالات المحاكي (الممثل) في طباعه ومضمون رسالته -وقد يكون بزيادة أمور خارجة عن القول؛ معلومة ومناسبة- بالألوان والأشكال والأصوات، وهذا ناتجٌ عن إبداعٍ ذاتيّ (صناعة وملكة) لا عن اتباعٍ غيريّ (عادة).

- قال ابن سينا:«...**ونحو هيئات المحدث نحوان: نحوٌ يدل على خلق، كمن يتكلّم كلام غضوب بالطّبع أو كلامٍ حليم؛ و نحوٌ يدلّ على الاعتقاد كمن يتكلّم كلام متحقّق، أو من يتكلم كلام مرتابٍ. وليس لهيئات الأداء قسم غير هذين، ويكون الكلام الخرافي الّذي يعبّر عنه المنشد محاكاةً على هذه الوجوه.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ "في مناسبة مقادير الأبيات مع الأغراض، وخصوصًا في طراغوذيا وبيان أجزاء طراغوذيا"، وتحديدًا في سياق توضيح كيفيّات الأداء لأجزاء طراغوذيا فيما يكون من الألحان مع الهيئات المرافقة لها، وقد قسّم ابن سينا طرائق الأداء إلى هيئتين: أخلاقيّة

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:177.

واعتقاديّة، ومَثَّلَ لكلّ واحدة منهما؛ توضيحًا وتبيانًا، وهذا يكاد يكون في النّاس أمرًا طبيعيًّا و: «لذلك يتشبّه بعض النّاس في أحواله ببعض ويحاكي بعضهم بعضًا ويحاكون غيرهم، فمن ذلك ما يصدر عن صناعة، ومن ذلك ما يتبع العادة...»[1]، فالمحاكاة على هذا هي تقليد واعٍ هادفٍ قد يكون عن صناعة (إبداع ذاتيّ) لا عن عادة (اتّباع غيري)، ويكون بأداءات أخلاقيّة أو اعتقاديّة تعبّر وتتلاءم مع فحوى القول وأهدافه المرتبطة برسالته المخصوصة والمنشودة.

- قال ابن سينا:«...**وانبعثت الشّعريّة منهم [المطبوعون] بحسب غريزة كلّ واحدٍ منهم وقريحته في خاصّته وبحسب خُلُقِهِ و عادَتِهِ، فمن كان أعفَّ مالَ إلى المحاكاة بالأفعال الجميلة وبما شاكلها، ومن كان منهم أخسَّ نفسًا مالَ إلى الهجاء.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ "في الإخبار عن كيفيّة ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه" وتحديدًا في سياق بيان وتوضيح علّتي تولّد الشّعريّة في قوّة الإنسان، وقد بَيَّنَ ابن سينا في هذه العبارات أنّ "المحاكاة" بوصفها تقليدًا واعيًّا وهادفًا، لابدّ وأن تتوافق وتتلاءم مع حالات وطبائع وعادات وأخلاق وقرائح المحاكي (الممثل)، في تجسيده للأفكار والملكات، فمن كان عفيف النّفس مال إلى محاكاة الأفعال الجميلة، ومن كان خسيس النّفس مال إلى الهجاء والأفعال القبيحة المذمومة، وعليه فإنّ "المحاكاة" بهذه الدّلالة لابدّ أن يتحقّق فيها التّجانس والملائمة والانسجام مع مضمون ومحتوى الأفكار بين ممثليها ومحاكيها من الجهات المذكورة سلفًا.

- قال ابن رشد:« **وكما أنّ النّاس بالطّبع قد يخيّلون ويحاكون بعضهم بعضًا بالأفعال مثل محاكاة بعضهم بعضًا بالألوان والأشكال والأصوات؛ وذلك إمّا بصناعة وملكة توجد للمحاكين، وإمّا من قبل عادةٍ تقدّمت لهم في ذلك...**»[3].

ورد هذا الكلام في مفتتح كتاب الشّعر لابن رشد، وتحديدًا في سياق توضيح العناصر المشكّلة للعمليّة الإبداعيّة الشعريّة، وقد فصّل ابن رشد في محاكاة الأفعال ممثلاً لها بمحاكاة الألوان والأشكال والأصوات، وبهذا فهو يؤكّد أنّ هذا التّقليد الواعي الهادف قد يتّسع ليشمل جميع لواحق الشّيء من لونٍ وشكلٍ وصوتٍ، وكلّ هذا في الأغلب الأعمّ من الأمور الخارجيّة عن القول، لكنّها مُتمِّمةٌ لمقاصده وأغراضه، ويكتمل بها المقصود ويتمّ؛ خصوصًا إذا تناسبت مع حالات المحاكي

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

[2] **المصدر نفسه**، ص:172.

[3] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

وطباعه، وقد بَيَّنَ ابن رشد هذا في تكملة هذا السّياق بقوله:« وقد يجب مع هذا ضرورة أن يكون المحاكون للفضائل؛ أعني المائلين بالطّبع إلى محاكاتها، أفاضل، والمحاكون للرذائل أنقص طبعًا من هؤلاء وأقرب إلى الرذيلة.»[1]، وعليه يمكننا التّأكيد على أنّ "المحاكاة" بوصفها تجسيدًا فعليًّا للأفكار والملكات، لابدّ– وابن رشد أدقّ من ابن سينا في هذا الأمر– فيها لتصل إلى درجة الإتقان والجودة أن يكون هذا التّلاؤم والانسجام بين حالات المحاكي في طباعه وبين لواحق المحاكاة من صوتٍ وشكلٍ ولونٍ، ليتحقّق الغرض الكلّيّ بصورةٍ صحيحةٍ وسليمة في إيصال مضامين الرّسالة المتوخّاة.

- قال ابن رشد:«...**وقد يضطرّ المفلقون في مواضع أن يستعينوا باستعمال الأشياء الخارجة عن عمود الشّعر...بل لأشياء ناقصة تعسر محاكاتها بالقول فيستعان على محاكاتها بالأشياء الّتي من خارج، وبخاصّة إذا قصدوا محاكاة الاعتقادات...وقد تمزج هذه بالأشياء الّتي من خارج بالمحاكيات الشّعرية أحيانًا كأنّها وقعت بالاتّفاق من غير قصد فيكون لها فعل مُعجب إذْ كانت الأشياء الّتي من شأنها أن تقع بالاتّفاق معجبة.**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي تحدّث فيه ابن رشد عن "الأشياء الّتي بها يكون حسن الأمور الّتي يتقوّم بها الشّعر"، والّتي منها ما هو "ضروريّ" و "ما تكون به أتمّ وأفضل" وتحديدًا في سياق تقييدات استعمال المحاكاة بهذه الدّلالة؛ عند العرب في الأغلب أو في فهم ابن رشد على الأقلّ فقد اعتبرها ابن رشد عملاً تمويهيًّا، ونفاقًا، وزورًا يستعملها الّذين يراؤون أنّهم شعراء وليسوا بشعراء بل هم "شعراء الزّور"، لكنّه استثنى مواضع قد يستعمل فيها الشّعراء المفلقون هذا النّوع من "المحاكاة" وذلك عندما يصعُبُ أو يعسُر إيصال بعض "الاعتقادات"؛ أي "الأحوال النّفسية الدّاخليّة" بالقول فقط، فيُستعان بهذه "المحاكاة"، واصفًا إيّاها بـ"الأشياء الّتي من خارج" أي من خارج النّص أو الخطاب أو ما أسماه في السّياق ذاته بـ "المحاكيات الشّعرية"، وعلى هذا يتّضح لنا أنّ "المحاكاة" بهذه الدّلالة اعتبرت أداة تكميليّة في تجسيد الأفكار والملكات، وأنّها قد تُستَحسنُ مرّة، وتُعاب مرّة، لكنّها مع ذلك قد توصل العمل الفنّيّ إلى درجة التّعجيب إذا مُزِجَت مزجًا يوحى بأنّها وقعت اتفاقًا لا قصدًا، مع قدر محدّد معلوم مناسب، وقد أشار إلى ذلك ابن رشد بوضوح في

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:204.

[2] **المصدر نفسه**، ص:215.

موضع آخر قائلاً:«...وأن يكون الشّاعر لا يورد في شعره من المحاكاة الخارجة عن القول إلاّ بقدر ما يحتمله المخاطبون من ذلك حتّى لا يُنسب في ذلك إلى الغلوِّ والخروج عن طريقة الشّعر ولا إلى التّقصير.»[1]. وبهذا فقد وضّح ابن رشد قيود الاستعمال للمحاكاة الخارجة عن القول، في إشارة إلى مراعاة المتلقّي فيما خرج عن النّص أو الخطاب بحزم ودقّة، لتبرز حساسية هذه "المحاكاة" بين الغلوّ والتّقصير.

تحتلّ المحاكاة بهذا المعنى موقعًا متوسطًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات بيان أصل المحاكاة والتّقليد عند الإنسان، وبداياته الأولى (الطفولة)، وفي توضيح توافق طبع المحاكي مع طبيعة ونوعيّة هذه المحاكاة، كما وردت أيضًا في مواضع تبيان هيئات أداء المنشدين للشّعر، مع بعض التّقييدات والضّوابط في استعمالها، كما تجلّت أيضًا في سياق تقييدات استعمال المحاكاة ومواضع استثناء استعمالها.

أمّا اصطلاحيتها فهي ضعيفة، وقد ألمح إلى شيء من مفهومها أبو نصر الفارابي في حديثه عن أحوال الشّعراء في تِقْوَالهم الشعر[2]، أمّا عند ابن سينا فقد اكتملت عناصر المفهوم عنده في حديثه عن هيئات المتحدّث عندما قسّمها إلى نحوين:

-1- **أداءات**؛ تدلّ على أخلاق المتحدّث.

-2- **أداءات**؛ تدلّ على اعتقاداته، وأشار ابن سينا إلى ضرورة أن المحاكي لابدّ وأن يتوافق طبعه وقريحته مع طبيعة هذه الأداءات. وعندما ننتقل إلى ابن رشد نتبيّن عنده بعض التّفصيلات الجزئيّة في كيفيّات الأداء، عندما أشار إلى اللّون والشّكل والصّوت، ثمّ أنّه عالج مقدار ومناسبة هذه المحاكاة مع طبيعة الشّعر؛ مُبَيّنًا أنّ عدم الزيادة فيها عن ما يحتمله المخاطبون هو مقياسها، كي لا تخرج عن طريقة الشّعر تفريطًا أو إفراطًا.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على المحاكاة بهذه الدّلالة، فقد تعدّدت وتنوّعت وسيأتي بيانها في موضعها من هذا البحث، لكنّنا في باب العيوب وجدنا لها عيبًا واحدًا فقط؛ وهو: محاكاة الأشرار.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:221.

(2) ينظر: مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:156.

وقد وردت "المحاكاة" في النّصوص السّابقة وفي غيرها، نكرةً مطلقة ونكرةً مضافة، وجاءت في نصوص أخرى معرّفة.

2-1-2- المحاكاة: هي تصويرُ إبداعيٌّ لمِعنى مُعيَّنٍ، ولغرضٍ مخصوصٍ، يكون بتشكيل صورة فنّيّة بكلّ عناصرها (الذّوات/الشّخوص)، والزّمان، والمكان، والحركة، والفعل (أو الأحداث)، أو ببعض العناصر فقط، وقد تكون الصّورة الفنّيّة؛ قوليّة لفظيّة بدقّة الوصف سواء على سبيل الحقيقة أو المجاز، أو تكون فعليّة بحركات وإشارات وإيماءات على سبيل التّمثيل والتّقريب للمعنى.

- قال ابن سينا:« **وللمحاكاة الّتي في الإنسان فائدة، وذلك في الإشارة الّتي تحاكى بها المعاني فتقوم مقام التّعليم فتقع موقع سائر الأمور المتقدّمة على التّعليم، وحتى إنّ الإشارة إذا اقترنت بالعبارة أوقعت المعنى في النّفس إيقاعًا جليًّا، وذلك لأنّ النّفس تنبسط وتلتذّ بالمحاكاة، فيكون ذلك سببًا لأَنْ يقع عندها الأمر أفضل موقعٍ...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ "في الإخبار عن كيفيّة ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه" وتحديدًا في سياق فائدة المحاكاة في التّعليم عند الإنسان، إذْ إنّ ابن سينا اعتبر المحاكاة تصويرًا للمعاني وتقريبًا لها، إلى المعقولات المدْرَكة بالحسّ عن طريق الإشارة، الّتي توقع المعنى في النّفس إيقاعًا جليًّا واضحًا بيّنًا، إضافة إلى أن هذه المحاكاة بوصفها تصويرًا للمعاني، تجعل من التّعليم لذّة يميل الإنسان إليها:« ولهذا السبب ما صار التّعليم لذيذًا...لما في التّعليم من محاكاة، لأنّ التّعليم تصويرٌ ما للأمر [للمعنى- للموضوع] في رقعة النّفس.»[2]. فالمحاكاة تصوير للمعاني الخارجيّة والتّعليم تصوير للمعاني الداخليّة، ولهذا كان في هذا الاتفاق بينهما لذّة وسرور وفرح وانبساط للنّفس، و:« الدّليل على فرحهم بالمحاكاة أنّهم يُسرُّون بتأمّل الصّور المنقوشة للحيوانات الكريهة والمتقذَّر منها، ولو شاهدوها أَنْفُسِها لتنكّبوا عنها.»[3]، ولهذا يمكننا القول إن مفهوم "المحاكاة" في مثل هذه المواضع و السّياقات؛ صورة فنيّةٌ فعليّةٌ مفرحةٌ للنّفس، تكون بإشاراتٍ وحركاتٍ على سبيل تصوير المعاني وتمثيلها من أجل تقريبها للأذهان والأفهام.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:171.

(2) **المصدر نفسه**، ص:172.

(3) **المصدر نفسه**، ص:171.

■ قال ابن سينا:« **إنّ الشّاعر يجري مجرى المصوّر: فكلّ واحد منهما مُحاكٍ؛ والمصوّر ينبغي أن يحاكي الشّيء الواحد بأحد أمور ثلاثة: إمّا بأمور موجودة في الحقيقة، وإمّا بأمور...وإمّا بأمور...فلذلك ينبغي أن تكون المحاكاة من الشّاعر بمقالة تشتمل على اللُّغات والمنقولات من غير اِلْتِفَاتٍ إلى مطابقةٍ من الشّعر للأقاويل السياسيّة التّعقليّة، فإنّ ذلك من شأن صناعة أخرى.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ "في وجوه تقصير الشّاعر، وفي تفصيل طراغوذيا على ما يشبهه"، وتحديدًا في سياق توضيح موضوعات المحاكاة الّتي يجب على الشّاعر أن يصوّرها كي لا يكون مُقْصِرًا، وقد بَيَّنَ ابن سينا في هذا الموضع أنّ التّصوير الفنّيّ في الشّعر لابدّ أن يكون لأمور موجودة أو ممكنة الوجود وأن لا يخرج الشّاعر في تصويره على نمط الشّعر المستحسن وطريقته المعهودة؛ خشية أن يصل بالشّعر إلى نمط الإقناع والخطابة ، ولذلك وضّح ابن سينا طبيعة الصّورة الفنّيّة في الشّعر، والّتي تكون بـ "اللّغات" و"المنقولات"؛ واللّغات هي الكلمات الغريبة أو الدّخيلة الأعجميّة[2]، أو ما هو مجاز في عمومه، إذ:« اللّغة تستعمل للإغراب والتّحيير والرّمز والنّقل أيضًا كالاستعارة...وكلما اجتمعت هذه كانت الكلمة ألذّ وأغرب وبها تفخيم الكلام.»[3]، أمّا المنقولات فهي:« أن يكون أول الوضع و التّواطؤ [لها] على معنى وقد نقل عنه إلى معنى آخر...مثل قولهم "للشيخوخة" إنّها "مساء العمر" أو "خريف الحياة".»[4]، وهذا النّمط التّعبيري المجازي في اللّغة يساعد على رسم معالم الصّور الفنّيّة بسهولة ويسر، بما يمنحه من دقّة التّشخيص، وجودة التّجسيد، فضلًا على حركيّة الصّورة إذا توفّرت فيها عناصرها بكلّيّتها، ولذا يمكننا القول إنّ المحاكاة معانٍ وأمور يصوّرها الشّاعر بلغة فنيّةٍ تعبيريّةٍ مجازيّةٍ، دقيقة الوصف جميلة الرّصف، تتوفر فيها الصّورة على عناصر معيّنة، لتحقيق غرض محدّد مخصوص.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

(2) ينظر: **المصدر نفسه**، ن ص. (في الهامش).

(3) **المصدر نفسه**، ص:193.

(4) **المصدر نفسه**، ص:192.

■ قال ابن رشد:«...**والمحاكاة هي مدائح الأشياء الّتي في غاية الفضيلة فكما أنّ المصوّر الحاذق يصوّر الشّيء بحسب ما هو عليه في الوجود، حتّى إنّهم قد يصوّرون الغِضَاب والكُسَالى، مع أنّها صفات نفسانيّة، كذلك يجب أن يكون الشّاعر في محاكاته يصوّر كلّ شيء بحسب ما هو عليه حتّى يحاكي الأخلاق وأحوال النّفس.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن أجزاء "صناعة المديح" الكمّيّة وتحديدًا في سياق أهمّيّة ودور المحاكاة في بيان المعاني المديحيّة ودقّة تصويرها، وقد مثّل للشّاعر المجيد بالمصوّر الحاذق في تصوير الأشياء الموجودة الدّقيقة، وهي الصّفات النّفسانيّة (الأخلاق وأحوال النّفس)، وهذا لا يتأتّى للشّاعر بالايماءات والحركات في أداء الشّعر بلغة جسده، بل لابدّ له من قوة ودقّة في الوصف، يُعْمِل فيها لغته الرّشيقة الواصفة، وصوره الفنّيّة البديعة، حتّى يشحذ مخيال المتلقّي- دون عناء- لرسم الصورة بكلّ تفاصيلها الدّقيقة، وبأهمّ عناصرها المتعلّقة لإتمام الغرض المنشود منها، وقد أوضح ابن رشد هذا الكلام بقول أبي الطّيب المتنبّي، وهو يصف رسول ملك الرّوم عند دخوله على سيف الدّولة الحمداني بقوله:«

أتاك يكاد الرأس يجحد عُنقه *** وتَنْقدُّ تحت الذُّعْرِ منه المفاصلُ

يقوّم تقويم السّماطين مشيهُ *** إليكَ إذا ما عوَّجتْهُ الأفاكِلُ.»[2].

فهذا التّصوير الدّقيق البديع لمعنى الرّهبة والهيبة والفزع في مقابلة سيف الدّولة بدقّة الوصف حقيقةً ومجازًا، وبعناصر تصويريّة كافية وافية؛ من صوتٍ وبنى صرفيّة ملائمة، وتراكيب متناسقة هو المفهوم التّطبيقي عينه لـ"المحاكاة" بدلالة "التّصوير"، الّتي نروم بيانها في هذا السّياق التّوضيحيّ.

■ قال ابن رشد:«...**وكذلك في المحاكاة إلاّ أنّ المحاكاة ليس تكون للأفعال فيها، وإنّما تكون للأزمة الواقعة فيها تلك الأفعال، وذلك أنّه إنّما يحاكى في هذه كيف كانت أحوال المتقدّم مع أحوال المتأخّر، وكيف تنقُّلُ الدّول والممالك والأيّام، ومحاكاة هذا النّوع من الوجود قليل في لسان العرب، وهو كثير في الكتب الشّرعية.**»[3].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن عناصر واسطقسّات الأقاويل الشّعرية، وتحديدًا في سياق بيان خصوصيّة "الأشعار القصصيّة"، وقد أوضح ابن رشد في سياق هذا

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:245.

الموضع إلى حضور عناصر في الشّعر القصصيّ؛ من شخوصٍ وزمانٍ ومكانٍ و أحداثٍ عندما أشار إلى مصطلح "الأشعار القصصيّة"، كي تكتمل عناصر الصّورة الفنّيّة، لكنّه ركّز على عنصر الزّمن ، وما يطرأ عليه من تداول وتغيّر واختلاف الدّول والممالك، لاستخلاص العبر والمواعظ من ذلك، وهذا لا يتمّ إلاّ بالتّصوير الفنّيّ والوصف الضّافي المكتمل العناصر؛ مجازًا أو حقيقةً، في استثارة لملكة التّخييل عند المتلقّي، وهنا تتأكّد دلالة التّصوير لهذه المحاكاة، وقد ألمح ابن رشد إلى أنّ هذا النّوع من المحاكاة التّصويريّة، بأنّها "قليل في أشعار العرب"، لكنّه في الكتب الشرعيّة كثيرٌ، لما تحمله هذه المحاكاة، من غرض دينيّ أصيل الغرض، راسخ التّأثير والمقصد. ومن هذا كلّه نستطيع القول بأنّ "المحاكاة" هي: تصوير لمعنى معيّن، من أجل غرض مخصوص يكون بصورةٍ فنّيّةٍ كاملة العناصر – في الأغلب – تعتمد على دقّة الوصف بالدّرجة الأولى، سواء أكان حقيقيًّا أو مجازيًّا، أو بزيادة حركات وإشارات وايماءات على سبيل تقريب المعنى أو التّمثيل له، في أداء الشّعر وإلقائه.

تحتلّ المحاكاة بهذا المعنى موقعاً متوسّطًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياق فوائد المحاكاة عند الإنسان، وفي سياقات بعض أجزاء طراغوذيا (صناعة المديح) الّتي تحتاج إلى دقّة الوصف، كوصف الأخلاق والرّأي، وفي الحديث على الأشعار القصصيّة على وجه التّحديد وفي بعض الأغاليط الّتي يقع فيها الشّاعر.

أمّا اصطلاحيتها فهي ضعيفة، وقد استعملت بحضور متساوٍ بين ابن سينا وابن رشد، مع غيابها عند أبي نصر الفارابي، إلاّ أنّنا نجدها عند ابن رشد أوضح وأبين لما يقدّمه من اسقاطات توضيحيّة لها في الشّعر العربيّ، وبيان مدى حضورها القليل في الشّعر، وحضورها المعتبر في الكتب الشّرعية.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على المحاكاة بهذه الدّلالة، فقد بلغت خمسة نعوتٍ، في حين بلغت العيوب أربعة. وقد وردت المحاكاة في النّصوص السّابقة وفي غيرها معرفةً وجاءت في نصوص أخرى نكرةً مضافة.

وقد تتداخل المحاكاة بهذه الدّلالة مع التّمثيل والتّقليد لكون الغرض –في الأغلب– من الصّورة الفنّيّة الفعليّة الحركيّة هو؛ التّمثيل أو التّقليد، وهنا لابدّ من التّفريق بين ماهيّة المحاكاة من جهة والغرض الأساس منها؛ أي أنّ تعريف الشّيء وماهيّته، ليس هو القصد والثمرة المستفادة منه.

-2- الصّنف الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة الخاصّة.

وردت المحاكاة في هذا الصّنف بدلالتين اصطلاحيتين عامّتين؛ وهما:

2-2-1- **المحاكاة:** هي التّخييلُ؛ بوصفه تأثيرًا وجدانيًّا يعمل على تهيئة النّفس "تهيئة قوّية" لقبول ما يُضمّنه الشّاعر في شعره من أفكار واعتقادات وأخلاق... إلخ، دون إمعان للفكر والنّظر، ودون إعمال للعقل رويّةٍ وتأنٍّ واختيارٍ، والمحاكاة بهذه الدّلالة هي من جهة مقاصدها ومراميها وآثارها المتوخّاة في نفسيّة المتلقّي.

- قال ابن سينا: « **والشّعر من جملة ما يخيل ويحاكى بأشياء ثلاثة: باللّحن الّذي يتنغّم به فإنّ اللّحن يؤثّر في النّفس تأثيرًا لا يُرتاب به...وبذلك التّأثير تصير النّفس محاكية في نفسها لحزن أو غضب أو غير ذلك، وبالكلام نفسه، إذا كان مخيّلاً محاكيًّا، و بالوزن فإنّ من الأوزان ما يُطيش ومنها ما يُوقّر...وإنّما يوجد الشّعر بأن يجتمع فيه القول المخيل والوزن.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ "في أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيات الكلّيّة الّتي للشّعر" وتحديدًا في سياق بيان مقوّمات الشّعر، إذْ يُعدُّ التّخييل مظهرًا بارزًا في كلّ من اللّحن والكلام مع غيابه في الوزن، ونلمّح في مثل هذا السّياق حضورًا قويًّا لدلالة "التّخييل" بوصفها فعلاً تأثيريًّا في المتلقّي، ممّا يُرجّح ورود مصطلح المحاكاة للدّلالة على "التّخييل"، فـ "الشّعر من جملة ما يخيل ويحاكي"، فالتّخييل والمحاكاة شيء واحد في ترادف دلالته؛ بدايته عند الشّاعر محاكاةً ونهايته عند المتلقّي تخييلاً، بل إنّ نفسيّة المتلقّي بالمحاكاة وتأثيرها، تصبح هي "المحاكية"؛ أي "المخيلة" للحزن أو الغضب أو غير ذلك من أحوالها الباطنيّة المتعدّدة والمختلفة، وهذه المراوحة في تموضع مصطلح "المحاكاة" مكان مصطلح "التّخييل"، تكسب "المحاكاة" دلالة "التّخييل"، ولذلك يمكننا اعتبار أن "المحاكاة"؛ تأثيرٌ وجدانيٌّ يهيّيء النّفس لقبول ما يريد الشّاعر إيصاله للمتلقّي.

- قال ابن سينا:«...**ويكون مما يخيل خوفًا مخلوطًا بحزن بمحاكاته...وبها تقدر النّفس لقبول الفضائل...وإنّما يحدث التّفجع من محاكاة الشّقاوة لمن لا يستحق والخوف يحدث عند تخييل المضر، وإنّما يُراد محاكاة الشّقاوة لهذه الأمور ولإظهار زلّة من حاد عن الفضائل.**»[2].

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

[2] **المصدر نفسه**، ص:187.

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ "في أجزاء طراغوذيا بحسب التّرتيب والإنشاد، لا بحسب المعاني، ووجوه من القسمة أخرى، وما يحسن من التّدبير في كلّ جزءٍ وخصوصًا ما يتعلّق بالمعنى" وتحديدًا في سياق تقسيم أجزاء طراغوديا إلى تخييل تميل إليه النّفس وآخر:« يعطي النّفس ما يحذره ويحفظه على سكونه ويقبضه عن شيء»[1]، ويوضّح ابن سينا في هذا القول أنّ "الاشتمال" أو "الاشتباك" من طرائق المحاكاة الّتي تخيل خوفًا مخلوطًا بحزن، والحزن هنا؛ هو أثر نفسي باطنيّ لا يمكن الحديث عن محاكاته، بل الحديث في الأصل عن تخييله، ذلك: «لأنّ الفضائل والملكات بعيدة عن التّخيّل، وإنّما المشهور من أمرها أفعالها.»[2]. ويمكننا اعتبار أنّ كلّ الحالات النّفسيّة الباطنيّة؛ "تخييلات" تمرّ بها النّفس في حدود الزّمان والمكان عندما تتعرّض لمؤثّرات خارجيّة، وفي الشّعر نجد أن المؤثّرات الخارجيّة هي: "المحاكاة"؛ الّتي تخلق تهيئة لقبول ما يراد إيصاله للمتلقّي، ففي قول ابن سينا "محاكاة الشّقاوة" –بهذا الاعتبار– هي " تخييل الشّقاوة"، وقد حاول ابن سينا أن يؤكّد هذه الدّلالة للمحاكاة من جهة غايتها وقصدها، فأورد في بعض سياقات شرحه لمصطلح "الدّلالة" (وهو ما نجده عند ابن رشد بمصطلح "الاستدلال")، بوصفها تحسين حالة جميلة: «لا من جهة تقبيح مقابلها.»[3]، أنّ: «المحاكاة هي المفرحة.»[4]؛ أي السبب في فرح المتلقّي إذ الأثر الّذي تتركه المحاكاة بوصفها تصويرًا فنّيًّا، هو المعتبر في هذه الدّلالة للمحاكاة. ولذا نستطيع القول بأن مصطلح "المحاكاة" هو الأثر النّفسي الّذي تتركه "المحاكاة" (بوصفها تصويرًا فنّيًّا) في نفسيّة المتلقّي ويهيّئه لقبول ما يرمي إليه الشّاعر.

■ قال ابن رشد:« **وينبغي –كما قيل– ألاّ يكون تركيب المدائح من محاكاة بسيطة، بل مخلوطة من أنواع الاستدلالات وأنواع الإدارة ومن المحاكاة الّتي توجب الانفعالات المخيفة المحرِّكة المرقّقة للنّفوس...مركّبة من محاكاة الفضائل ومن محاكاة أشياء مخوفة مُحزنة يُتفجع لها...وذلك أنّ بهذه الأشياء يشتدّ تحرّك النّفس لقبول الفضائل، فإنّ انتقال الشّاعر من محاكاة فضيلة إلى**

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:186.

[2] **المصدر نفسه**، ص:176.

[3] **المصدر نفسه**، ص:179.

[4] **المصدر نفسه**، ن ص.

محاكاة لا فضيلة...ليس فيه شيءٌ ممّا يحثّ الإنسان ويزعجه إلى فعل الفضائل، إذ كان ليس يوجب محبّة لها زائدة ولا خوفًا.»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن أجزاء "صناعة المديح" الكمّيّة وتحديدًا في طرائق تركيب المدائح وما يجب فيها من المحاكاة، وقد أبان ابن رشد على أنّ "محاكاة الفضائل "باعتبارها "تخييل الفضائل" يتمّ عبر طريقة مخلوطة من أنواع الاستدلالات وأنواع الإدارة وهذا لضرورة "تخييليّة"؛ وهي اشتداد تحرّك النّفس لقبول هذه الفضائل، إذ أنّ المحاكاة على غير هذه الطّريقة الّتي تتلاءم مع مخيال المتلقّي، لا يفي بالغرض المقصود، وقد أشار إلى بيانها؛ في انتقال الشّاعر من محاكاة فضيلة إلى محاكاة لا فضيلة، وهي طريقة لا وظيفة تؤدي الغرض المنشود، لأنّ تخييلها "ليس فيه شيء ممّا يحثُّ الإنسان ويزعجه إلى فعل الفضائل، إذ كان ليس يوجب محبّة لها زائدةً ولا خوفًا" ولذا يمكننا القول بأنّ المحاكاة بوصفها تخييلاً ترتبط أساسًا بمدى تحقيقها لغرضها الأساس.

- قال ابن رشد:« **والموضع السّادس: أن يترك المحاكاة الشّعرية وينتقل إلى الإقناع والأقاويل التّصديقيّة، وبخاصّة متى كان القول هجينًا قليل الإقناع...وقد يحسن هذا الصّنف إذا كان حسن الإقناع أو صادقًا، مثل قول الآخر يعتذر عن الفرار:**

اللهُ يعلم ما تركت قتالهم * حتّى رموا فرسي بأشقر مُزبد**

وعلمتُ أنّي إن أقاتل واحدًا * أُقتلْ، و لا ينكى عدوّي مشهدي**

فصددت عنهم والأحبّة فيهم * طمعًا لهم بعقاب يومٍ مُرصَدِ**

فإنّ هذا القول إنّما حَسُن أكثر لصدقه، لأنّ التّغيير الّذي فيه يسير.»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل الأخير الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن أجزاء الأقاويل الشّعرية وتحديدًا في سياق بيان آخر موضع من مواضع الغلط الّتي يقع فيها الشّاعر؛ وهو الموضع السّادس والّذي يُبَيّنُ فيه ابن رشد أنّ الأصل في الشّعر هو "التّخييل" لا "الإقناع "أو" التّصديق"، وقد رجَّحْنَا أنّ مصطلح "المحاكاة" هنا بدلالة "التّخييل"؛ لأنّ كلّ السّياقات الّتي يَرِدُ فيها "الإقناع" أو "التّصديق" في الخطابة، تُقَابَلُ بـ "التّخييل" في الشّعر، فإذا خلا الشّعر من "التّخييل" فلا ينبغي –

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(2) **المصدر نفسه**، ص:249- 250.

حسب ابن رشد- أن يكون هجينًا قليل الإقناع، وقد مثّلَ لهذا بقول امرئ القيس في اعتذاره عن جبنه بقوله:« وما جَبُنتْ خيلي، ولكن تذكّرَتْ **** مرابطها من بربعيص وميْسرا.»[1]، أمّا إذا حَسُنَ الإقناع أو توفّر على الصّدق فإنّه يُقْبَلُ من جهة كثرة صدقه، لا من جهة توفّر التّخييل فيه. وعليه فإنّ المحاكاة هي" التّخييل" ذاته الّذي يُعدّ الثّمرة المرجوة من المحاكاة بدلالاتها المختلفة.

تحتلّ المحاكاة بهذه الدّلالة موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، وقد وردت في سياقات بيان كيفيّة تخييل مكوّنات الشّعر، وأثرها على النّفس الإنسانيّة (المتلقّي)، ووردت أيضا في أنواع وطرائق التّوصيل والتّخييل للمعاني والعواطف ومدى جودتها وإتقانها، كما نجد ورودًا في مواضع الغلط الّذي يكون في الشّعر.

أمّا اصطلاحيتها فهي ضعيفة، وقد استعملت بحضور معتبر عند ابن سينا في ترادف وتعاطف ورودها مع "التّخييل"، وقد عمَّق ابن سينا في دلالتها، عندما جعلها من وظائف النّفس، فبها: « تصير النّفس محاكية في نفسها لحزن أو غضب أو غير ذلك.»[2]. أمّا عند ابن رشد فقد برزت بقصديّة واضحة في مقابلتها مفهوميًّا مع مصطلحي: "التّصديق" و "الإقناع"، فضلًا على بيان تأثير المحاكاة ليوضّح دلالة الأهداف المتوخّاة بوصفها محاكاةً؛ أي تخييلاً. مع ايضاح نوعيها الرّئيسيين؛ وهما: محاكاة الفضائل (بسط النّفس) ومحاكاة النّقائص(قبض النّفس).

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على المحاكاة بهذه الدّلالة، فقد بلغت ثلاثا، في حين وجدنا من العيوب خمسة.

وقد وردت المحاكاة في النّصوص السّابقة وفي غيرها، معرّفةً ونكرةً مطلقة، وجاءت في نصوصٍ أخرى نكرةً مضافة.

2-2-2- **المحاكاة**: هي موهبة؛ بوصفها فطرةً وغريزةً، واستعدادًا نفسيًّا ومعطى أوّليًّا مَرْكُوزٌ في طبيعةِ وجِبِلَّةِ المبدع (الشّاعر على وجه الخصوص)، ويشكّل الجانب الخفيّ الكامن وراء أنواع المحاكاة الأخرى؛ إذْ هي حالة كُمونيّة للقدرة والاستطاعة قبل الفعل، أو ما سمّاه أرسطو طالس "الوجود بالقوّة"، وهي تنمو وتتطوّر بالدّربة والمران، وتضمحلّ وتتلاشى بالإهمال وقلّة الاهتمام، وتضيق دلالتها بعض الأحيان، فتكون "غريزة" مشتركة بين الإنسان والحيوان يتمّ بها التّفاوت والتّفاضل بينهما.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:249.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

■ قال ابن سينا:«...**فإنّ المحاكاة كشيء طبيعيّ للإنسان...ولذلك يتشبّه بعض النّاس في أحواله ببعض ويحاكي بعضهم بعضًا ويحاكون غيرهم...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ "في أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيات الكلّيّة الّتي للشّعر" وتحديدًا في سياقات الكلام عن ماهيّة الشّعر وأنواعه، وحضور الميل الطّبيعيّ للإنسان في "المحاكاة" إذ بَيَّنَ ابن سينا أنّ المحاكاة طبيعة راسخة في الإنسان، وطبعٌ أصيلٌ فيه، وهي متجلّية في الأقوال والأفعال الّتي يمارسها النّاس في حياتهم بقصد أو بدون قصد، وعلى هذا فإنّ مصطلح "المحاكاة" في اتّساع دلالته؛ هو استعداد فطريٌّ غريزيٌّ كامن في ثنايا النّفس البشريّة.

■ قال ابن سينا:« **إنّ السَّبَبَ المولِّد للشّعر في قوّة الإنسان شيئان: أحدهما الالتذاذ بالمحاكاة واستعمالها منذ الصّبا، وبها يفارقون الحيوانات العُجم من جهة أنّ الإنسان أقوى على المحاكاة من سائر الحيوانات، فإنّ بعضها لا محاكاة فيه أصلًا، وبعضها فيه محاكاة يسيرة: إمّا بالنغم كالببغاء، وإمّا بالشمائل كالقرد. وللمحاكاة الّتي في الإنسان فائدة...**»[2].

ورد هذا الكلام في الفصل المعنون بـ "في الإخبار عن كيفيّة ابتداء نشأ الشّعر وأصنافه" وتحديدًا في سياق الحديث عن العلل المولّدة للشّعريّة عند الإنسان، والّتي تُعدُّ "المحاكاة" إحداها وقد عَدَّهَا ابن سينا من قوى الإنسان؛ الّتي هي مركوزة فيه منذ الصّبا، والالتذاذ والاستعمال لها في هذه المرحليّة العمريّة المبكّرة دليل ذلك، كما أنّ "المحاكاة"– عنده– ميزة تفاضليّة للإنسان على الحيوان، وهي من هذه الجهة سمة إنسانية تقوى عند الإنسان بالنّظر إلى بقيّة الحيوانات الأخرى وهي كذلك ذات فائدة عند الإنسان، بل فوائدها كثيرة متعدّدة سيأتي بيانها. ومن هذا كلّه يمكننا القول بأنّ "المحاكاة" غريزة مشتركة بين الإنسان والحيوان، يتمّ عن طريقها التّفاضل بينهما.

■ قال ابن رشد:« **وكما أنّ النّاس بالطبع قد يخيلون ويحاكون بعضهم بعضًا بالأفعال مثل محاكاة بعضهم بعضًا بالألوان والأشكال والأصوات، كذلك توجد لهم المحاكاة بالأقاويل بالطّبع والتّخييل.**»[3].

ورد هذا الكلام في بداية كتاب الشّعر لابن رشد، وتحديدًا في سياق بيان أصل ومكوّنات الأقاويل الشّعرية، وقد بَيّنَ أنّ "المحاكاة" عند الإنسان تعود في أصل وجودها، وعلّة ظهورها وتجلّيها

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، 168.

(2) **المصدر نفسه** ، ص:171.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

إلى "الطّبع"، فالطّبع هو الموجِدُ للمحاكاة، باعتباره "وجودٌ بالقوّة"[1] للمحاكاة، و"الوجود بالقوّة" مصطلح يستعمله أرسطوطالس للتّعبير عن الحالة الكمونيّة الباطنيّة الّتي تسبق الفعل، أمّا التّحقق الخارجيّ للفعل فيسمّيه أرسطوطالس "الوجود بالفعل"[(2)]؛ وهو التّجلّي والظّهور العينّي المتحقّق للوجود بالقوّة، وقد أكّد ابن رشد أن أنواع المحاكاة عند الإنسان بمختلف تجلّياتها و تمظهراتها (الألوان والأشكال والأصوات) توجد عند النّاس بالطّبع. وعلى هذا يمكن القول بأنّ مصطلح "المحاكاة"؛ هو طبعٌ راسخٌ في نفس وطبيعة الإنسان (المحاكي أو الشّاعر) تساعده على إظهار مواهبه وتجلّيتها للعلن، والّتي يعمل المران والدّربة والاعتياد على استمراريتها وتطوّرها واكسابها للجودة والإتقان.

- قال ابن رشد:«...**فمن النّاس من لقد اعتاد، أو من فطرته مُعَدَّة نحو تخييل الأشياء القليلة الخواصّ، فهؤلاء تجود أشعارهم في المقطّعات ولا تجود في القصائد. ومن الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء، وهم المقصّدون كالمتنبّي وحبيب، وهم الّذين اعتادوا القول في الأشياء الكثيرة الخواصّ، أو هم بفطرتهم مُعدّون لمحاكاتها، أو اجتمع لهم الأمران جميعًا.**»[(3)].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن الأجزاء الكمّيّة لـ"صناعة المديح" وتحديدًا في سياق بيان أنواع الشّعراء في مجال قصر الأشعار أو طولها، ومن جهة الجودة والإتقان وقد بَيَّنَ ابن رشد أنّ هذا راجعٌ بالدّرجة الأولى إلى شيئين اثنين: أوّلهما؛ "العادة"؛ وهي الاختيار أولاً، ثمّ الدّربة والمران، وثانيهما؛ "الفطرة المعدّة"؛ وهي الاستعدادُ الفطريُّ الطبعيُّ الرّاسخ في نفس الإنسان منذ الولادة، وهو ذو طابع وراثيّ بإمتياز، والّذي يمكننا أن نسمّيه في جانبه الإيجابيّ بـ "الموهبة"؛ لأنّها معطى إلهيٌّ وهبةٌ ربّانيّةٌ للإنسان لا حيلة له في إيجادها، بل حيلته في إنماءها وتطويرها ورعايتها، وعلى هذا نستطيع أن نقول بأنّ "المحاكاة" بهذه الدّلالة، هي: استعدادٌ فطريٌّ وراثيٌّ يُمَكِّنُ للجودة والإتقان في القول أو الفعل من الظهور والتّجلّي، وهو يُصْقَلُ بالعادة والاعتياد (الدّربة والمران)؛ الّذي تُغذيه التّجربة والخبرة، فيصبح ناضجًا مثمرًا.

---

(1) ينظر: محمّد جمال الكيلاني: **المرجع السابق**، ص:275- 276.

(2) ينظر: **المرجع نفسه**، ص:276.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:232.

تحتلّ المحاكاة بهذا المعنى موقعًا صغيرًا جدًّا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ للشّعر، وقد وردت في سياقات بيان أصل قوّة الشّعريّة عند الإنسان والأسباب المولّدة لها، كما وردت أيضًا في سياق اختلاف جودة وطول نَفَسِ التّأليف الشّعري لدى الشّعراء بين العادة والفطرة.

أمّا اصطلاحيتها فهي ضعيفة، وقد استعملت عند كلٍّ من ابن سينا وابن رشد بنفس الحضور تقريبًا إلاّ ما توسّع فيه ابن رشد، في بعض مواضع الشّرح والتّفصيل، لكنّنا وجدناها بمفهومها عند أبي نصر الفارابي لا بلفظها.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على المحاكاة بهذه الدّلالة، فقد وجدنا لها نعتًا واحدًا وعيبًا واحدًا على التّقابل بالنّفي. وقد وردت المحاكاة في النّصوص السّابقة وفي غيرها مُعرّفةً فقط، ونكرةً مضافة.

المبحث الثّاني: علاقات مصطلح "المحاكاة".

يدخل مصطلح المحاكاة في علاقات عديدة ومتنوّعة، ومتشابكة أحيانًا مع جملة من المصطلحات والألفاظ، سيأتي بيانها على ما يتوافق ومنهج الدّراسة المصطلحيّة، وهي على النّحو التّالي:

المطلب الأوّل: علاقاته بالمصطلحات المعبّرة عن ماهيّة الشّعر.

يرتبط مصطلح "المحاكاة" بروابطَ متينةٍ جدًّا، بتلك المصطلحات الّتي تُعبّرُ عن ماهيّة الشّعر وجوهره من جهة الحضور، والاعتبار التّداوليّ، والتّقارب المفهومي، والقوّة الاصطلاحيّة وبيانها على النّحو التّالي:

1- **الصناعة:** يمثّل مصطلح "الصّناعة" الوجه الإبستمولوجي التّصنيفيّ للمحاكاة بمختلف دلالاتها وبمقارنة بسيطة بين دلالات كلٍّ من "الصّناعة" و"المحاكاة"، تتبيّن لنا جهة المطابقة والتّقارب بصورةٍ كبيرةٍ.

2- **التّخييل:** سيأتي بيان علاقتها بالمحاكاة في المقبل من البحث.

3- **الخرافة:** سيأتي بيان علاقتها بالمحاكاة في المقبل من البحث.

المطلب الثّاني: علاقاته بمصطلحات وألفاظ أخرى:

المقصد الأوّل: علاقات الائتلاف.

الصّنف الأوّل: علاقة التّرادف.

اقترنت "المحاكاة" بمصطلحات أخرى في المتن المدروس على سبيل التّرادف؛ وهي كما يلي:

1- **التّغيير:** رادف "المحاكاة" بدلالة (1-1-1)، وقد ورد تفصيلاً لأجزاء ومكوّنات المحاكاة بهذه الدّلالة، في قول ابن رشد:«...والتّغييرات تكون بالموازنة والموافقة والإبدال والتّشبيه وبالجملة: بإخراج القول غير مخرج العادة، مثل: القلب والحذف والزّيادة والنّقصان والتّقديم والتّأخير، وتغيير القول من الإيجاب إلى السّلب ومن السّلب إلى الإيجاب، وبالجملة: من المقابل إلى المقابل وبالجملة: بجميع الأنواع الّتي تسمّى عندنا مجازًا.»[1]. ثمّ أنّ "التّغيير" عُطِفَ على "المحاكاة" مرّتين (02) بالدّلالة نفسها، في قول ابن رشد: «قال: ومتى طال الكلام وليس فيه تغيير ولا محاكاة فينبغي أن يعتني في

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:243.

ذلك بإيراد الألفاظ البيّنة الدّلالة...»[1].وفي قوله:« فإنّ الصّدق الّذي يتضمّنه يشفع لما فيه من قلّة الفصاحة وقلّة التّغيير والمحاكاة.»[2].

2- **التّشبيه**: رادف "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1)، وقد ورد عند أبي نصر الفارابي في قوله:« وذلك أن موضع هذه الصّناعة [الصّناعة الشّعريّة] الأقاويل، وموضع تلك الصّناعة [صناعة التّزويق] الأصباغ، وأنّ بين كليهما فرقًا، إلاّ أن فعليهما جميعًا التّشبيه وغرضيهما إيقاع المحاكيات في أوهام النّاس وحواسهم.»[3]. ووردت عند ابن سينا بقوله:« فظاهرٌ أنّ فصول التّشبيه هذه الثّلاثة: التّحسين، والتّقبيح، والمطابقة...»[4]، كما ورد أيضًا عند ابن رشد في قوله:« قال: وأمّا النّوع الرّابع من المحاكاة فهو أن يذكر أن شخصًا ما شبيه بشخص من ذلك النّوع عينه، وهذا التّشبيه لا يكون إلاّ في الخَلْق أو الخُلُق، مثل قول القائل :"جاء شبيه يوسف"، و"لم يأت إلاّ فلان". ومن هذا قول امرئ القيس: وتعرف فيه من أبيه شمائلاً.»[5]. ثمّ إنّ "التّشبيه" عُطِفَ على "المحاكاة" عديد المرّات لذلك سيأتي بيانها في علاقة التّعاطف بطرقه المختلفة.

3- **التّخييل**: رادف "المحاكاة" بدلالة (2-2-1)، وقد ورد عند ابن سينا في قوله:«...ولا تقع الاستدلالات فيها[الأشعار القصصيّة] على نفس الأفعال، بل على محاكاة الأزمنة، لأنّ الغرض ليس الأفعال بل تخييل الأزمنة و ما يعرض فيها...»[6].

وورد عند ابن رشد أيضا مرادفًا للمحاكاة بدلالة (1-1-1) في قوله:«...وهذه [أقسام المحاكاة] قد يوجد كلّ واحدٍ منها مفردًا عن صاحبه مثل وجود النّغم في المزامير، والوزن في الرّقص، والمحاكاة في اللّفظ؛ أعني الأقاويل المخيّلة الغير [كذا] موزونة، وقد تجمع هذه الثّلاثة بأسرها..»[7].

ثمّ أنّه عطف "التّخييل" على "المحاكاة"، ورادف المحاكاة بثلاث دلالاتٍ مختلفة وهي:

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:247.

(2) **المصدر نفسه**، ص:248.

(3) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:170.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:226-227.

(6) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:194.

(7) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

أ–التّرادف بدلالة (1-1-1)، عند ابن سينا في قوله:«...أو يكون نفس المعنى غريبًا من غير صنعة إلاّ غرابة المحاكاة والتّخييل الّذي فيه.»[1]. وهنا عطفت "المحاكاة" على "التّخييل".

ب– التّرادف بدلالة (1-1-2)، عند ابن سينا في قوله:« والشّعر من جملة ما يخيل ويحاكي بأشياء ثلاثة: باللّحن الّذي يتنغّم به...وبالكلام نفسه...وبالوزن...»[2]. وهنا عطف "التّخييل" على "المحاكاة"، وهي غير الطّريقة الأولى.

ج– التّرداف بدلالة (2-1-1)، عند ابن رشد في قوله:« قال: وكما أنّ النّاس بالطّبع قد يخيلون ويحاكون بعضهم بعضًا بالأفعال، مثل محاكاة بعضهم بعضًا بالألوان والأشكال والأصوات..»[3]. وهنا عطف "التّخييل" على "المحاكاة" على منوال الطّريقة الثّانية.

4- **التّصوير**: رادف "المحاكاة" بدلالة (2-1-2)، وقد ورد هذا عند ابن سينا في قوله:« إنّ الشّاعر يجري مجرى المصوّر: فكلّ واحدٍ منهما محاكٍ؛ والمصوّر ينبغي أن يحاكي الشّيء الواحد بأحد الأمور الثّلاثة...فلذلك ينبغي أن تكون المحاكاة من الشّاعر...»[4]. وعند ابن رشد في قوله:« فكما المصوّر الحاذق يصوّر الشّيء بحسب ما هو عليه في الوجود، حتّى إنّهم قد يصوّرون الغضاب والكسالى...كذلك يجب أن يكون الشّاعر في محاكاته يصوّر كلّ شيء بحسب ما هو عليه حتّى يحاكي الأخلاق وأحوال النّفس...»[5]. وقد عُطف "التّصوير" على "المحاكاة" مرّةً واحدةً بنفس الدّلالة السّابقة، في قول ابن رشد:« ولذلك لا يلتذّ إنسان بالنّظر إلى صور الأشياء الموجودة أنفسها، ويلتذّ بمحاكاتها وتصويرها بالأصباغ والألوان، ولذلك استعمل النّاس صناعة الزّواقة والتّصوير.»[6].

5- **الخرافة**: رادفت "المحاكاة" بدلالة (1-1-2)، عند ابن سينا في قوله:« إنّ إجادة الخرافات هي تقفيتها بالبّسط دون الإيجاز، فذلك يتمّ أكثره في الأعاريض الطّويلة، فإنّ قومًا من الآخرين لما تسلّطوا على بلدٍ من بلادهم وأرادوا أن يتداركوا الأشعار القصار القديمة ردوها إلى الطّول وتبسّطوا

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:163.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(3) **المصدر نفسه**، ص:204.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

(6) **المصدر نفسه**، ص:210.

في إيراد الأمثال والخرافات.»[1]. ورادفت "الخرافة" "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) عند ابن سينا في قوله: «إنّ كُلّ مثل وخرافة، فإمّا أن يكون على سبيل تشبيه بآخر؛ وإمّا على سبيل أخذ الشّيء نفسه لا على ما هو عليه، بل على سبيل التّبديل، وهو الاستعارة أو المجاز؛ وإمّا على سبيل التّركيب منهما.»[2]. كما رادفت "الخرافة" "المحاكاة" بدلالة (2-1-1)، عند ابن رشد في قوله:«...والقصص والحديث الّذي ينبغي أن يعبّر عنه القاصّ والمحدّث – وهو بهاتين الحالتين– هو الخرافة الّتي تكون بالتّشبيه والمحاكاة؛ وأعني بالخرافة: تركيب الأمور الّتي تقصد محاكاتها... ولهذا قيل للأقاويل الشّعرية خرافات، فالقصاص والمحدّثون بالجملة هم الّذين لهم قدرة على محاكاة العادات والاعتقادات.»[3]. ورادفت "الخرافة" أيضًا "المحاكاة" بدلالة (2-1-2)، عند ابن رشد في قوله:«...إنّ المحاكاة الّتي تكون بالأمور المخترعة الكاذبة ليست من فعل الشّاعر، وهي الّتي تسمّى أمثالاً وقصصًا...فإنّ الّذين يعملون الأمثال و القصص فإنّ عملهم غير عمل الشّعراء و إن كانوا يعملون تلك الأمثال والأحاديث المخترعة بكلام موزون...فأحدهما [القاصّ] يتمّ له العمل الّذي قصد بالخرافة وهو التّعقل الّذي يستفاد من الأحاديث المخترعة، والشّاعر لا يحصل له مقصوده على التّمام من التّخييل إلاّ بالوزن...»[4].

6- **الصّيغة**: رادفت "المحاكاة" بدلالة (1-1-1)، وذلك عند ابن سينا في قوله: «...فهذه هي عدة الصّيغات الشّعريّة على سبيل الاختصار.»[5]. وعطفت "الصّيغة" على "المحاكاة" مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:«...وإن كانت المحاكاة والصّيغة لذيذة، فلا تكون مناسبة إلاّ لغرضٍ واحدٍ.»[6].

7- **المخترع المبتدع**: رادف "المحاكاة" بدلالة (1-1-1)، وذلك عند ابن سينا في قوله: «...والمحصور هو المشهور أو القريب، والقريب والمشهور غير كلّ ذلك المستحسن في الشّعر، بل المستحسن فيه المخترع المبتدع.»[7].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:175.

(2) **المصدر نفسه**، ص:168.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

(4) **المصدر نفسه**، ص:214.

(5) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:165.

(6) **المصدر نفسه**، ص:198.

(7) **المصدر نفسه**، ص:163.

الصّنف الثّاني: علاقات التّعاطف.

على الرغم من أن "المحاكاة" وردت في المتن المدروس بستّ وستّين ومائة مرّة (166)، غير أنّها لم تأت بالتّركيب العطفي إلّا ثمانٍ وعشرين مرّة (28)؛ أي بنسبة:16.87%، وقد وردت "المحاكاة" مركّبة تركيبًا عطفيًا على طرائق ثلاث من طرق العطف؛ وهي:

أ- الطّريقة الأولى: عطف غير "المحاكاة عليها":

لم نجد فيها إلاّ ستَّ (06) مصطلحات عطفت على المحاكاة، وهي: القول، والألحان والقدر، والتّخييل، والصّيغة، والتّصوير، والثّلاثة الأخيرة جاء بيانها في علاقة التّرادف؛ وهي كما يلي:

1- **المحاكاة والقول:** عطف "القول" على "المحاكاة" بدلالة (2-2-2) عند أبي نصر الفارابي في قوله: «إنّ الشّعراء إمّا أن يكونوا ذوي جبلة وطبيعة متهيّئة لحكاية الشّعر وقوله ولهم تأتٍّ جيد للتّشبيه والتّمثيل...»[1]

2- **المحاكاة والألحان:** عطفت "الألحان" على "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) عند ابن رشد في قوله: «فالتذاذ النّفس بالطبع بالمحاكاة والألحان والأوزان هو السّبب في وجود الصّناعات الشّعريّة.»[2].

3- **المحاكاة والقدر:** عطف "القدر" على "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) عند ابن رشد في قوله: «...وذكر فروقًا بين صناعة المديح وبين صنائع الشّعر الأُخر عنهم، وخواصّ تختص بها تلك الأشعار الأخر في الأوزان والأجزاء والمحاكاة والقدر...»[3].

ب- الطّريقة الثّانية: عطف "المحاكاة" على غيرها:

وجدنا في هذه الطريقة سبع (07) مصطلحات عطفت "المحاكاة" عليها، وهي: المديح و الصّنعة، والوزن، والأجزاء، والتّغيير، والتّخييل، والتّشبيه، وهذه الثّلاثة الأخيرة جاء بيانها في علاقة التّرادف ما عدا التّشبيه. وهي على التّفصيل التّالي:

1- **المحاكاة والمديح:** عطفت "المحاكاة" بدلالة (2-1-2) على "المديح" عند ابن سينا في قوله: «وأمّا السّداسيّات و القوموذيّات فيؤخّر القول فيها، فإنّ المديح وما يحاكي به الفضائل أولى بالتّقديم من الهجاء والاستهزاء.»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

(3) **المصدر نفسه**، ص:246.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:176

2- **المحاكاة و الصّنعة**: عطفت "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) على "الصّنعة" عند ابن سينا في قوله:« وما كان من أجزاء الشّعر بطالاً ليس فيه صنعة ومحاكاة، بل هو شيء ساذج، فحقّه أن يُعنى فيه بفصاحة اللّفظ وقوّته ليتدارك به تقصير المعنى.»[1].

3- **المحاكاة والوزن**: عطفت المحاكاة بدلالة (1-1-1) على "الوزن" عند ابن رشد في قوله:« فإنّ أشعار العرب ليس فيها لحن، وإنّما هي: إمّا الوزن فقط، وإمّا الوزن والمحاكاة معًا فيها.»[2].

4- **المحاكاة والأجزاء**: عطفت المحاكاة بدلالة (1-1-1) على "الأجزاء" عند ابن رشد في قوله:«...وذكر فروقًا بين صناعة المديح وبين صنائع الشّعر الأخر عنهم، وخواصّ تختصّ بها تلك الأشعار الأُخر في الأوزان والأجزاء والمحاكاة...»[3].

5- **المحاكاة والتّشبيه**: عطفت "المحاكاة" بدلالات مختلفة وبصور متعدّدة على "التّشبيه"، وذلك في خمسة عشر (15) موضعًا، وسنفصل الحديث عنها على النّحو التّالي:

5-1- **الصّورة الأولى**: جاء فيها المعطوف والمعطوف عليه نكرتين مطلقتين، إذ عطفت فيها المحاكاة بدلالة (1-2-1) على "التّشبيه" عند ابن سينا، مرّةً واحدةً، في قوله:« و كلّ تشبيه ومحاكاة كان مُعدًّا عندهم نحو التّقبيح أو التّحسين، وبالجملة المدح أو الذّم.»[4].وثلاث مرّات(03) عند ابن رشد، كلّها عطفت فيها المحاكاة بدلالة (1-2-1) على "التّشبيه"، في قوله: «وإذا كان كلّ تشبيه وحكاية إنّما تكون بالحسن والقبيح، فظاهرٌ أنّ كلّ تشبيه وحكاية إنّما يقصد بها التّحسين والتّقبيح.»[5]. وفي قوله: «فإذن بالواجب ما كان يوجد لكلّ تشبيه وحكاية هذان الفصلان: أعني؛ التّحسين والتّقبيح.»[6].

5-2- **الصّورة الثّانية**: جاء فيها المعطوف والمعطوف عليه نكرتين مقيّدتين بالإضافة؛ إذ عطفت فيها المحاكاة بدلالة (1-2-1) على "التّشبيه"، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:« والحدّ المفهم

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(3) **المصدر نفسه**، ص:246.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:170.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:204.

(6) **المصدر نفسه**، ص:205.

جوهر صناعة المديح هو أنّها تشبيه والمحاكاة للعمل الإرادي الفضل الكامل الّذي له قوّة كلّيّة في الأمور الفاضلة...»[1].

5-3- **الصّورة الثّالثة:** جاء فيها المعطوف والمعطوف عليه معرفتين مطلقتين؛ إذ عطفت فيها المحاكاة بدلالة (2-1-2) على "التّشبيه" عند ابن رشد، مرّتين (02)، في قوله:« و القصص والحديث الّذي ينبغي أن يعبّر عنه القاصّ والمحدّث – وهو بهاتين الحالتين – هو الخرافة الّتي تكون بالتّشبيه والمحاكاة.»[2]. وفي قوله:« والتّشبيه والمحاكاة هي مدائح الأشياء الّتي في غاية الفضيلة، فكما أنّ المصوّر الحاذق يصوّر الشّيء بحسب ما هو عليه في الوجود...كذلك يجب أن يكون الشّاعر في محاكاته...»[3]. وعطفت فيها المحاكاة بدلالة (1-1-1) على "التّشبيه" عند ابن رشد، مرّةً واحدةً؛ في قوله:« فنقول: إنّه يجب أن تكون صناعة المديح مستوفيّة لغايات فعلها، أعني أن تبلغ من التّشبيه والمحاكاة الغاية الّتي في طباعها أن تبلغه...»[4].

5-4- **الصّورة الرّابعة:** جاء فيها المعطوف والمعطوف عليه معرفتين مقيدتين بالإضافة؛ إذ عطفت فيها المحاكاة بدلالة (1-1-1) على "التّشبيه" أربع مرّات (04)، الأولى؛ عند ابن سينا في قوله:« ...وقد كان بعضهم [الشّعراء] يقدّمون مقدّمات شعريّة للتّعجيب بالتّشبيه والمحاكاة فقط دون القول الموجّه نحو الانفعال»[5]. والثّانية؛ عند ابن رشد في قوله:« و هذان الفصلان [التّحسين والتّقبيح] إنّما يوجدان للتّشبيه والمحاكاة الّتي تكون بالقول، و لا المحاكاة الّتي تكون بالوزن ولا الّتي تكون باللّحن.»[6]. وأمّا الثّالثة؛ فهي عند ابن رشد أيضا في قوله:« وبالجملة فيجب أن تكون الصّناعة تشبّه بالطّبيعة...وإذا كان ذلك كذلك فواجبٌ أن يكون التّشبيه والمحاكاة لواحدٍ ومقصودًا به غرضًا واحدًا...»[7]. وأمّا الرّابعة؛ فهي عند ابن رشد كذلك في قوله:«...فظاهر أنّ الشّاعر إنّما يكون شاعرًا بعمل الخرافات والأوزان بقدر ما يكون قادرًا على عمل التّشبيه والمحاكاة...»[8]. وعُطفت في

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:208.

(2) **المصدر نفسه**، ص:209.

(3) **المصدر نفسه**، ص:222.

(4) **المصدر نفسه**، ص:212.

(5) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:188.

(6) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:205.

(7) **المصدر نفسه**، ص:212.

(8) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

هذه الصّورة الرّابعة المحاكاة بدلالة (2-2-2) على "التّشبيه"، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:« ويشبه أن تكون العلل المولّدة للشّعر بالطّبع في النّاس علّتين: أمّا العلّة الأولى فوجود التّشبيه والمحاكاة للإنسان بالطّبع من أوّل ما ينشأ...»[1]. وعطفت كذلك المحاكاة بدلالة (1-2-1) على "التّشبيه"، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:« وكثير من الأقاويل الشّعرية تكون جودتها في المحاكاة البسيطة غير متقنّنة [كذا]، وكثير منها إنّما تكون جودتها في نفس التّشبيه والمحاكاة...»[2].

ج- الطّريقة الثّالثة: عطف "المحاكاة" على "المحاكاة".

وهذا الأمر قليل الورود جدًا، بحيث ورد مرّةً واحدةً فقط، وقد وردت عند أبي نصر الفارابي في قوله:«...ومن هذه [الأقاويل] المحاكية ما هو أتمّ محاكاة، ومنها ما هو أنقصُ محاكاة والاستقصاء في الأتمّ منها و الأنقص إنّما يليق بالشّعراء وأهل المعرفة بأشعار لسانٍ لسانٍ ولغةٍ لغةٍ...»[3]. ويستفاد من هذا النّص أنّ هذا العطف هو عطف تقابل.

ويلاحظ من خلال عرض علاقات التّعاطف، أن "المحاكاة والتّشبيه" كانت الأكثر حضورًا إذ شكّلت ما نسبته: 48.38% من مجموع حالات العطف، بينما توزّعت نسبة: 51.62% المتبقّية بين حالات العطف الأُخرى الّتي اقترنت فيها المحاكاة بالمصطلحات الاثنتي عشر الأخرى. ويستفاد من هذه النّسبة الكبيرة لاقتران المحاكاة بالتّشبيه ما يلي:

- اعتبر أبو نصر الفارابي أنّ "التّشبيه" جوهر العمليّة الفنّيّة برمّتها، رغم انعدام علاقة التّعاطف - عنده- مع المحاكاة، إذ هو فعل صناعتي الشّعر والتّزويق.
- رغم الحضور الضّعيف للتّشبيه في علاقات التّعاطف مع المحاكاة عند ابن سينا، إلاّ أنه شكّل أرضيّة مفهوميّة صلبة للمحاكاة، لكونه المقابل المفهوميّ الأوضح في البلاغة والشّعر العربيين.
- الارتكاز الواضح والجليّ لابن رشد في التّرادف التّامّ للتّشبيه مع المحاكاة، يبرّر كثرة علاقات التّعاطف بين المحاكاة والتّشبيه عنده، إذ مثّلت نسبة هذا التّعاطف عنده: 87%، وهي نسبة عالية وغالبة.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:206

(2) **المصدر نفسه**، ص:215.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

المقصد الثّاني: علاقات الاختلاف.

وفيها وجدنا صنفين من علاقات الاختلاف؛ علاقة التّقابل وعلاقة التّضاد، إلاّ أنّ علاقة التّقابل كانت أبرز حضورًا من علاقة التّضاد؛ وهي على الصّنفين المذكورين كما يلي:

1- **الصّنف الأوّل: علاقة التّقابل.**

لقد قابلت المحاكاة ستة عشر(16) مصطلحًا ولفظًا، تعدّد بعضها من حيث اللّفظ؛ وإن كان المعنى واحدًا، وسنفصّل الحديث عنها على النّحو التّالي:

1-1- السّلجسة (الصّناعة): قابلت "المحاكاة" بدلالة (2-2-2)، "السّلجسة"؛ الّتي هي المعرّفة بصناعة الشّعر تثبّتًا وكمالاً للرّوية، وذلك مرّةً واحدةً عند أبي نصر الفارابي في قوله:« إنّ الشّعراء إمّا أن يكونوا ذوي جِبلّة وطبيعة متهيّئة لحكاية الشّعر وقوله ولهم تأتٍ جيدٍ للتّشبيه والتّمثيل ...ولا يكونوا عارفين بصناعة الشّعر على ما ينبغي، بل هم مقتصرون على جودة طباعهم... وهؤلاء غير مسلجسين بالحقيقة لما عدموا من كمال الرّوية والتّثبت في الصّناعة.»[1].

1-2- التّصديق والإقناع: قابلا "المحاكاة" بدلالة (2-2-1)، وقد جاءا على ثلاث صور مختلفة؛ هي على النّحو الآتي:

1-2-أ- الصّورة الأولى: وقد ذكر فيها "التّصديق" منفردًا، مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:« ولذلك إذا ترك المحاكاة وحاول البيان التّصديقيّ الصّناعيّ؛ على أنّ ذلك جائز إذا وقع موقعًا حسنًا فبلغت به الغاية، فإن قصَّر قليلًا سَمُجَ.»[2]. وبهذه الزيادة قلّل ابن سينا من اتّساع فجوة التّقابل و اقترب بها إلى الائتلاف على شرط "الموقع الحسن".

1-2-ب- الصّورة الثّانية: وقد ذكر فيها "الإقناع" منفردًا، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« ....أعني الاحتجاج لصواب الاعتقاد أو صواب العمل، لا بقولٍ إقناعي، فإنّ ذلك غير ملائم لهذه الصّناعة، بل بقول محاكٍ.»[3].

1-2-ج- الصّورة الثّالثة: وقد ذكر فيها "التّصديق" و"الإقناع" مقترنين؛ بعطف "الإقناع" على "التّصديق" مرّةً واحدةً، وذُكِرا بعطف "التّصديق" على "الإقناع" مرّةً واحدةً كذلك، وكلاهما عند ابن رشد، فالأولى في قوله:«...وهي الأشعار الّتي هي في باب التّصديق والإقناع أدخل منها في باب

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:197.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

التّخييل، وهي أقرب إلى المثالات الخطبيّة منها إلى المحاكاة الشّعرية.»[1]. والثّانية في قوله:« والموضع السّادس أن يترك المحاكاة الشّعريّة وينتقل إلى الإقناع والأقاويل التّصديقيّة..»[2].

1-3- الأمثال والقصص: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-1-2) "الأمثال والقصص"، وقد جاءت متعدّدة الألفاظ على أربع (04) صور، على أنّ المعنى واحد؛ وهي على المنوال التّالي:

1-3-أ- الصّورة الأولى: وقد ذكرت فيها بلفظ "الأمثال والقصص" ثلاث (03) مرّات؛ الأولى عند ابن سينا والثّانية والثّالثة عند ابن رشد، فالأولى في قوله:« واعلم أنّ المحاكاة الّتي تكون بالأمثال والقصص ليس هو من الشّعر بشيء، بل الشّعر إنّما يتعرّض لما يكون ممكنًا في الأمور وجوده، أو لما وجد ودخل في الضّرورة.»[3]. والثّانية، ففي قوله:«...إنّ المحاكاة الّتي تكون بالأمور المخترعة الكاذبة ليست من فعل الشّاعر، وهي الّتي تسمّى أمثالاً وقصصًا، مثل ما في كتاب "كليلة ودمنة" لكنّ الشّاعر إنّما يتكلّم في الأمور الموجودة أو الممكنة الوجود، لأنّ هذه هي الّتي يقصد الهرب عنها أو طلبها أو مطابقة التّشبيه لها.»[4]. أمّا الثالثة، ففي قوله:« وأمّا الّذين يعملون الأمثال والقصص فإنّ عملهم غير عمل الشّعراء، وإن كانوا قد يعملون تلك الأمثال والأحاديث المخترعة بكلام موزون.»[5].

1-3-ب- الصّورة الثّانية: وقد ذكرت فيها بلفظ "الخرافات"، مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:« وإنّما كان يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات و المحاكيات الوزن فقط، وليس كذلك بل يحتاج إلى أن يكون الكلام مسدّدًا نحو أمر وجد أو لم يوجد.»[6].

1-3-ج- الصّور الثّالثة: وقد ذكرت فيها بلفظ "اختراع الخرافات" مرّةً وحدةً عند ابن سينا في قوله:« ولكنّ لا يجب أن يوقف على الطراغوذيا واختراع الخرافات فيها على هذا النّحو...فإنّ

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:224.

(2) **المصدر نفسه**، ص:249.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:183.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:213- 214.

(5) **المصدر نفسه**، ص:214.

(6) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:183.

الشّاعر إنّما يجود شعره لا بمثل هذه الاختراعات، بل إنّما يجود قرضه وخرافته إذا كان حسن المحاكاة بالمخيّلات وخصوصًا الأفعال.»[1].

1-3-د- الصّورة الرّابعة: وقد ذكر فيها بلفظ "الغلوُّ الكاذب"، وذلك مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« و النّوع الخامس هو الّذي يستعمله السوفسطائيون من الشّعراء، وهو الغلوّ الكاذب... وهذا كثير موجود في أشعار العرب، وليس تجد في "الكتاب العزيز" منه شيئًا، إذ كان يتنزّل من هذا الجنس من القول، أعني الشّعر، منزلة الكلام السّوفسطائيّ من البرهان.»[2].

1-4- المشهور والقريب: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) "المشهور والقريب"، وجاء هذا المركّب العطفي بهذه الصّورة من الاقتران مرّةً واحدةً، وبصورة "المشهور أو القريب" مرّةً واحدةً أيضًا وكليهما عند ابن سينا في سياقٍ واحدٍ، في قوله:« أمّا التّخييلات و المحاكيات فلا تحصر ولا تحد، وكيف والمحصور هو المشهور أو القريب! والقريب والمشهور غير ذلك المستحسن في الشّعر، بل المستحسن فيه المخترع المبتدع.»[3].

1-5- نفس الشّيء: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-2-1) "نفس الشّيء"، لكن جاء بمعناه أكثر من لفظه بهذا التّحديد، وقد جاء مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله: « والدّليل على فرحهم بالمحاكاة أنهم يُسرُّون بتأمّل الصّور المنقوشة للحيوانات الكريهة و المتقذّرة منها، ولو شاهدوها أنفسها لتنكبوا عنها، فيكون المفرح ليس نفس تلك الصّورة ولا المنقوش، بل كونه محاكاة لغيرها إذا كانت أتقنت.»[4].

1-6-القول المرسل: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) "القول المرسل"، وقد ورد نكرةً وجاء مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:« فإنّ طراغوذيا أيضًا يجب أن تكون كاملة فيما تعمل من المحاكاة، وأن تعظّم الأمر الّذي تقصده، فإنّ تلك المعاني قد تقال قولاً مرسلاً من غير الرّونق والفخامة والحشمة...»[5].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:184.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:227-228.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:163.

(4) **المصدر نفسه**، ص:171.

(5) **المصدر نفسه**، ص:181.

1-7-السّفسافيّة: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-1-2) "السّفسافيّة" من جهة عدم إتقان العمل الفنّيّ ونقصه، وجاءت بلفظها، مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:«...ويكون المدح بذكر أفعال تصدر عن علم. وأمّا علمٌ بلا فعل وفعل بلا علم فلا يحسن به مدح أو ذمّ، وإذا مدح لذلك أو ذمّ، استقذر القول ونُسِبَ إلى السّفسافيّة...»[1].

1-8- طريقة الشّعر: قابلت "المحاكاة" بدلالة (2-1-1) "طريقة الشّعر"؛ من جهتين متقابلتين من جهة "الغلو والزّيادة والتّعدي"، ومن جهة "التّقصير والنّقصان والإجحاف"، وقد ورد بلفظه المركّب الإضافيّ عند ابن رشد، ففي الجهة الأولى قوله:«...وإن يكون الشّاعر لا يورد في شعره من المحاكاة الخارجة عن القول إلاّ بقدر ما يحتمله المخاطبون من ذلك حتى لا يُنسب في ذلك إلى الغلوّي والخروج عن طريقة الشّعر ولا إلى التّقصير.»[2]. أمّا الجهة الثّانية، فقد قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-2-1) "طريقة الشّعر"، في قول ابن رشد: « ويجب على الشّاعر أن يلزم في تخييلاته ومحاكيّاته الأشياء الّتي جرت العادة باستعمالها في التّشبيه، وألاّ يتعدّى في ذلك طريقة الشّعر.»[3].

1-9- المحاكاة البعيدة: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-2-1) "المحاكاة البعيدة" من جهة النّقصان وعدم التّمام، وقد وردت مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« وجلّ تشبيهات العرب راجعة إلى هذا الموضع...وكلّما كانت هذه المتوهّمات أقرب إلى وقوع الشّك كانت أتمّ تشبيهًا، وكلّما كانت أبعد عن وقوع الشّك، كانت أنقص تشبيهًا؛ وهذه هي المحاكاة البعيدة، وينبغي أن تُطرح...»[4].

1-10- الأقاويل الشّعرية: قابلت "المحاكاة" بدلالة (2-1-1) "الأقاويل الشّعرية"، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:«...فالشّاعر قد يكتفي بأشكال الأقاويل عن سائر الأشياء الّتي من خارج فإنّ تلك، إذا كان من شأنها تهجين الأقاويل الشّعريّة، فليس ينبغي أن تجعل جزءًا من صناعة الشعر، وإنّما ينبغي أن تجعل جزءًا من صناعة أخرى.»[5].

1-11- التّعليم البرهاني: قابلت "المحاكاة" بدلالة (2-1-1) "التّعليم البرهاني"، من جهة جنس "المحاكاة"؛ إذ قياسها: "شعريّ"، وقياس التّعليم البرهاني: "برهاني"، ومن أن "المخاطبة الشّعرية"؛

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:188.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:221.

(3) **المصدر نفسه**، ص:222.

(4) **المصدر نفسه**، ص:222- 223.

(5) **المصدر نفسه**، ص:234.

مشتقٌ مفهوميٌّ للمحاكاة بدلالة (2-1-1)، وقد وردت مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله: «...والحال في المخاطبة الشّعريّة في ذلك كالحال في التّعليم البرهاني، أعني أنّ التّعليم إن كان قصيرة المدّة لم يكن الفهم جيّدًا، ولا إن كان أطول ممّا ينبغي لأنّه يلحق المتعلّم في ذلك النّسيان.»[1].

12-1- الأقاويل الحقيقيّة: قابلت "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) "الأقاويل الحقيقيّة"، وقد تعدّدت ألفاظها إلى :"المستولية" و"الأهليّة"، ووردت عند ابن سينا وابن رشد في نفس الفصل والسّياق، فعند ابن سينا في قوله:« وكلّ لفظ دالّ: فإمّا حقيقي ومستولٍ، وإمّا لغة، وإمّا زينة، وإمّا موضوع، وإمّا منفصل، وإمّا متغيّر. والحقيقيّ هو اللّفظ المستعمل عند الجمهور المطابق بالتّواطؤ للمعنى»[2]. أمّا عند ابن رشد، ففي قوله:« وأفضل القول في التّفهيم إنّما هو القول المشهور المتبذل الّذي لا يخفى على أحد، وهذه الأقاويل إنّما تُؤلّف من الأسماء المشهورة المبتذلة، وهي الّتي سمّاها فيما قبل "الحقيقة" وتسمّى "المستولية" و"الأهليّة".»[3]. ونلحظ هنا عند ابن رشد إضافة مصطلح "الأهلية" بالنّظر إلى ابن سينا، وهو من المترادفات الشّارحة.

13-1- الأقاويل السّياسيّة التّعقليّة: قابلت "المحاكاة" بدلالتي (2-1-2) و (2-2-1) "الأقاويل السّياسيّة التّعقليّة"، مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:«...فلذلك ينبغي أن تكون المحاكاة من الشّاعر بمقاله تشتمل على اللّغات والمنقولات من غير التفات إلى مطابقة من الشّعر للأقاويل السّياسيّة التّعقليّة، فإنّ ذلك من شأن صناعة أخرى.»[4]. وقد وجدنا عند ابن رشد مصطلح "التّعقل" يقابل "التّخييل"، والّذي سيأتي بيانه في الفصل الثّالث من البحث.

2- الصّنف الثّاني: علاقات التّضادّ.

لقد تضادّت "المحاكاة" مع "المحاكاة" في ثلاث (03) مواضع على دلالةً واحدةً، تضمّنت ألفاظًا ومصطلحات تقترب من التّقابل، وإن كانت في علاقة التّضادّ أبين، وسنفصّل الحديث عنها على النّحو التّالي:

1- **المحاكاة:** تضادّت "المحاكاة" بدلالة (1-1-1) مع "المحاكاة" في صيغة النّكرة، بالأداة: "لا" مرّتين (02)، وبالأداة: "ليس" مرّةً واحدةً. وقد وردت عند ابن سينا مرّتين(02)؛ الأولى منهما في

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:212.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:192.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:238.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

قوله:«...وينبغي للشّاعر أن يُقلّ من الكلام الّذي لا محاكاة فيه. وكان غير أو ميروس يجتهد ويطيل وإنّما يأتي بالمحاكاة يسيرًا...»[1]. أمّا المرّة الثّانية، ففي قوله:« وما كان من أجزاء الشّعر بطّالاً ليس فيه صنعة ومحاكاة، بل شيء ساذج، فحقّه أن يُعنى فيه بفصاحة اللّفظ وقوّته، ليتدارك به تقصير المعنى وتتجنّب فيه البذالة...»[2]. وهنا نلاحظ بعض المتضادّات مع المحاكاة بدلالة (1-1-1) وهي الآتية: السّذاجة (شيء ساذج)، تقصير المعنى، البذالة. أما عند ابن رشد فقد وردت مرّةً واحدةً في قوله:« ومتى طال الكلام وليس فيه تغيير ولا محاكاة، فينبغي أن يعتنى في ذلك بإيراد الألفاظ البيّنة الدّلالة، وهي الّتي تدلّ على أشياء بأعيانها، لا على أشياء متضادّة أو مختلفة؛ ويكون تركيبها على المشهور عندهم، وتكون سهلة النّطق.»[3].

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

[2] **المصدر نفسه**، ن ص.

[3] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:247.

المبحث الثّالث: امتدادات مصطلح "المحاكاة" الاصطلاحيّة.

ينمو المصطلح عبر امتدادين اصطلاحيّين؛ امتداد داخلي بواسطة الضّمائم وامتداد خارجيّ بواسطة المشتقّات، ولذلك قسّمنا هذا المبحث إلى مطلبين بناءً على هذا التّرتيب في الدّراسة المصطلحيّة.

المطلب الأوّل: ضمائم مصطلح "المحاكاة".

المقصد الأوّل: ضمائم الإضافة.

من المعلوم أنّ: «إضافة الشّيء إلى شيء آخر لا تقتضي علاقة تلبس مطلقة بينهما، بل يكفي في إضافة الشّيء إلى غيره أدنى ملابسة وأدنى ارتباط.»[1]، ولهذا اتّسعت المركّبات الإضافية لمصطلح "المحاكاة"، وجاء في ثمانٍ وسبعين (78) مرّة؛ أي بنسبة: 47%. وتمظهر هذا في صنفيين من التّركيب: صنف وردت فيه "المحاكاة" مضافة إلى غيرها، وصنف آخر وردت فيه "المحاكاة" مضافًا غيرها إليها وعلى هذا النّحو سنفصل الحديث في هذين الصنفيين:

الصّنف الأوّل: إضافة "المحاكاة" إلى غيرها.

أوّلًا: حجم الورود:

جاء هذا الصّنف التّركيب الإضافيّ في خمسٍ وستين مرّة (65)، وقد اشتمل على مجموع ألفاظٍ متنوّعة أُضيف مصطلح "المحاكاة" إليها، وقد بلغ عددها ثمان وثلاثين لفظة (38)، ويتضمّن تصنيف الآتي:

- ألفاظ كثر استعمالها بالمقارنة مع الألفاظ الأخرى، كـ: "الشّيء" أو "الأشياء" الّذي استعمل في التّركيب الإضافيّ عشرون مرّة (20)، على اختلاف تحديداته وتفرّعاته.
- ألفاظ قلّ استعمالها، لكنها جاءت بقدر لابأس به، كـ: "الشّاعر" و"الشّقاوة" و"فضائل" و"الأمثال"، والّتي جاءت مركّبةً تركيبًا إضافيًّا مع "المحاكاة" من أربعة (04) إلى ستة (06) لكلّ واحدةٍ منها.
- ألفاظ قلّ استعمالها، إذ أنّها جاءت لكلّ واحدةٍ منهما مرّتين (02) أو ثلاث (03)، كـ:"السّعادة" و"الفضيلة".
- ألفاظ وردت مرّةً واحدةً فقط، وقد بلغت هذه الألفاظ، أحد عشر (11) كلمة.

---

[1] محمّد سمير نجيب اللّبدي: **معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة**، دار الفرقان، عمّان- الأردن، ط2، 1986م، ص:136.

ثانيا: كيفية التّصنيف:

يمكننا تصنيف الألفاظ التي أضيف مصطلح " المحاكاة" إليها، بحسب طبيعتها على النّحو التّالي:

- الألفاظ الدّالة على الشّعر وأنواعه وأجزائه ومنتجه.
- الألفاظ الدّالة على التّحسين في الغرض الشّعريّ.
- الألفاظ الدّالة على التّقبيح في الغرض الشّعريّ.
- الألفاظ الدّالة على الأمور والأشياء الّتي تدخل في المحاكاة.
- الألفاظ الدّالة على جهة المحاكاة.

وعلى هذا سنتناول الحديث عن كلّ نوعٍ من هذه الأنواع على النّحو التّالي:

أ- الألفاظ الدّالة على الشّعر وأنواعه وأجزائه ومنتجه:

أضيف مصطلح "المحاكاة" إلى خمس (05) مصطلحات، تُسمّى أنواع الشّعر وأجزائه وحتّى منتجه؛ وهي: الشّعر، والرّأي، والأزمنة، والنّمط الواحد، والشّاعر، وسنفصّل الحديث عنها على النّحو التّالي:

أ-1- حكاية الشّعر: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-2-2) إلى "الشّعر"، مرّةً واحدةً قال أبو نصر الفارابي:« إنّ الشّعراء إمّا أن يكونوا ذوي جبلة وطبيعة متهيّئة لحكاية الشّعر وقوله ولهم تأتٍّ جيّد للتّشبيه والتّمثيل، وإمّا...»[1].

أ-2- محاكاة الرّأي: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الرّأي"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وكأنّ الكلام الرأييّ المحمود عندهم هو ما اقتدر فيه على محاكاة الرّأي، وهو القول المطابق للموجود على أحسن ما يكون.»[2].

أ-3- محاكاة الاعتقادات: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الاعتقادات" مرّةً واحدةً بهذا الانفراد. قال ابن رشد:«...وبخاصّة إذا قصدوا محاكاة الاعتقادات، لأنّ تخيّلها يعسر، إذ كانت ليست أفعالًا ولا جواهر...»[3].

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:155.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:189.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

أ–4- محاكاة العادات والاعتقادات: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-1) إلى "العادات"، ثمّ عُطفت على "الاعتقادات"، مرّةً واحدةً بهذا الاقتران. قال ابن رشد:«... فالقصاص، والمحدّثون بالجملة هم الّذين لهم قدر على محاكاة العادات والاعتقادات.»[1].

أ–5- محاكاة الأزمنة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "الأزمنة"، مرّةً واحدةً قال ابن سينا:« ولا تقع الاستدلالات فيها على نفس الأفعال، بل على محاكاة الأزمنة، لأنّ الغرض ليس الأفعال بل تخييل الأزمنة...»[2].

أ–6- محاكاة نمط واحد: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) إلى "النّمط الواحد"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« وأيضًا من فضائل طراغوذيات أنّه مقصور على محاكاة نمط واحد.»[3].

أ–7- محاكاة الشّاعر: أضيف مصطلح "محاكاة" بدلالتين مختلفتين إلى الضّمير العائد على "الشّاعر" خمس مرّات(05)، على اختلافٍ بين التّقييد و الاتساع؛ وهي على الصّورتين التّاليتين:

أ–7-1- محاكاة الشّاعر: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "الشّاعر" في تقييد للفظة: "الشّاعر"، ثلاث مرّات(03) في موضعٍ واحدٍ، عند ابن سينا في قوله: «فمن غلط الشّاعر محاكاته بمّا ليس بممكن ومحاكاته على التّحريف...أو بأنه يقصّر بمحاكاته للفاضل والرّذل في فاعله أو فعله...»[4]. ومرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:«...كذلك يجب أن يكون الشّاعر في محاكاته يصوّر كلّ شيء بحسب ما هو عليه...»[5].

أ–7-2- محاكاة الشّاعر: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2)، إلى الضّمير العائد على "الشّاعر" في اتّساع لدلالته حين أُبهم التّصريح بلفظه، وجاء مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:«...فواجب على من يريد أن يحثّ على الفضائل أن يجعل جزءًا من محاكاته للأشياء الّتي تبعث الحزن والخوف والرّحمة.»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:213.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:194.

(3) **المصدر نفسه**، ص:189.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

(6) **المصدر نفسه**، ص:219.

أ-7-3- محاكاة الشّاعر: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "الشّاعر" في تعيين للفظه؛ وذلك مرّةً احدةً. قال ابن رشد:«...ولا أيضًا يحتاج الشّاعر المفلق أن تتمّ محاكاته بالأمور الّتي من خارج وهو الّذي يُدعى نفاقًا وأخذًا بالوجوه.»[1].

ب- الألفاظ الدّالة على التّحسين في الغرض الشّعريّ:

أضيف مصطلح "المحاكاة" إلى ستة ألفاظ (06)، كلّها الغرض منها التّحسين (المدح)؛ كغرض من أغراض المحاكاة؛ وهي: الفضائل، أهل الفضائل، فضيلة، فاضل، السّعادة، أهل السّعادة. وسنبيّن أمرها على النّحو الآتي:

ب-1- محاكاة الفضائل: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-2-1) إلى "الفضائل"، أربع مرّات (04)، على طريقتين مختلفتين قليلًا؛ وهما:

ب-1-1- الطّريقة الأولى: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-2-1) إلى الضّمير العائد على "الفضائل"، مرّتين (02)؛ مرّة عند ابن سينا، ومرّة أخرى عند ابن رشد. قال ابن سينا:« وهذا الحدّ قد بُيّن فيه أمر طراغوذيا بيانًا يدلّ على أنّه يذكر فيه الفضائل الرّفيعة كلّها بكلام موزون لذيذ على جهة تميل الأنفس إلى الرّقّة والتّقية، وتكون محاكاتها للأفعال...»[2]. وقال ابن رشد:« وقد يجب مع هذا ضرورة أن يكون المحاكون للفضائل، أعني المائلين بالطّبع إلى محاكاتها، أفاضلاً...»[3].

ب-1-2- الطّريقة الثّانية: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-2-1) إلى "الفضائل"، مرّتين (02) عند ابن رشد في قوله:« وذلك أنّه يجب أن تكون المدائح الّتي يقصد بها الحثّ على الفضائل مركّبة من محاكاة الفضائل ومن...»[4]. وفي قوله: «والأقاويل المديحيّة يجب أن يوجد فيها هذان الأمران و ذلك يكون إذا انتقل من محاكاة الفضائل إلى محاكاة الشّقاوة ورداءة البحث النّازلة بالفاضل...»[5].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:176.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:204.

(4) **المصدر نفسه**، ن ص.

(5) **المصدر نفسه**، ن ص.

ب-2- محاكاة أهل الفضائل: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2-) إلى "أهل الفضائل"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد: «...أو انتقل من هذه إلى محاكاة أهل الفضائل؛ فإنّ هذه المحاكاة ترقّ النّفس وتزعجها إلى قبول الفضائل.»[1].

ب-3- محاكاة فضيلة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2) إلى "فضيلة"، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:«...وذلك أنّ بهذه الأشياء يشتدّ تحرّك النّفس لقبول الفضائل. فإنّ انتقال الشّاعر من محاكاة فضيلة إلى محاكاة لا فضيلة...ليس فيه شيءٌ مما يحثُّ الإنسان أو يزعجه إلى فعل الفضائل...»[2].

ب-4- محاكاة فاضل: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2) إلى "فاضل"، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:«...فإنّ انتقال الشّاعر...من محاكاة فاضل إلى محاكاة لا فاضل، ليس فيه شيء ممّا يحثُّ الإنسان أو يزعجه...»[3].

ب-5- محاكاة السّعادة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-2-1) إلى "السّعادة"، مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله: «فينبغي في الطراغوذيا أن يبدأ بمحاكاة السّعادة، ثمّ ينتقل إلى الشّقاوة وتحاكى لترتدّ عن طريقتها وتميل النّفس ضدّها.»[4].

ب-6- محاكاة أهل السّعادة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2) إلى "أهل السّعادة" مرّةً واحدةً فقط. قال ابن رشد:«...ثمّ انتقل إلى محاكاة أهل السّعادة، وذلك بضدّ ما حاكى به أهل الشّقاوة.»[5].

ج- الألفاظ الدّالة على التّقبيح في الغرض الشّعريّ:

أضيف مصطلح "المحاكاة" إلى عشرة ألفاظٍ (10)، كان الغرض منها التّقبيح (الذّم)؛ بوصفه غرضًا من أغراض المحاكاة، وهي: الآفات الشّاملة، الحزن، الخسائس، النّقائص، الشّقاوة، أهل الشّقاوة، شقاوة الأشرار، الأشرار، لا فضيلة، لا فاضل، وسنوضّح تركيب إضافتها على النّحو التّالي:

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص: 204.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:187.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:216.

ج-1- محاكاة الآفات الشاملة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالة (2-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا: « فأجزاء الخرافة بالقسمة الأولى جزآن: الاستدلال، والاشتمال، وها هنا جزء آخر يتبعهما في طراغوذيا وهو التّهويل وتعظيم الأمر وتشديد الانفعال، مثل ما يعرض عند محاكاة الآفات الشّاملة كالموت ان والطّوفان وغيرها.»[1].

ج-2- محاكاة الحزن: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدلالة (1-1-1) إلى الضّمير العائد على "الحزن"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...ويكون ذلك مما يخيّل خوفًا مخلوطًا بحزن بمحاكاته، فإنّ هذه الجهة من المحاكاة هي الّتي تخصّ كلّ طراغوذيا، وبها تقدر النّفس لقبول الفضائل.»[2].

ج-3- محاكاة الخسائس: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "الخسائس"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وما كان بعيدًا عن الوجود أصلاً فينبغي أن لا يستعمل، وكذلك محاكاة الخسائس.»[3].

ج-4- محاكاة النّقائص: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "النّقائص"، مرّةً واحدةً أيضًا. قال ابن رشد:« فأمّا محاكاة النّقائص في المدائح فقد يدخلها قوم فيها، لأنّ فيها ضربًا من الإدارة، لكن مناسبة ذمّ النّقائص لصناعة الهجاء أكثر منها لصناعة المديح.»[4].

ج-5- محاكاة الشّقاوة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "الشّقاوة"، ثلاث مرّات (03)؛ مرّتين (02) عند ابن سينا في سياقٍ واحدٍ، وعند ابن رشد مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وإنّما يحدث التّفجيع من محاكاة الشّقاوة لمن لا يستحقّ، والخوف يحدث عند تخييل المضرّ، وإنّما يراد محاكاة الشّقاوة لهذه الأمور ولإظهار زلّة من حاد عن الفضائل.»[5]. وقال ابن رشد:« والأقاويل المديحيّة يجب أن يوجد فيها هذان الأمران، وذلك يكون إذا انتقل من محاكاة الفضائل إلى محاكاة الشّقاوة...»[6].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:185.

(2) **المصدر نفسه**، ص:187.

(3) **المصدر نفسه**، ص:189.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:219.

(5) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:187.

(6) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

ج-6- محاكاة أهل الشّقاوة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الشّقاوة وأهلها" على صيغة العطف، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...ابتدأ أولاً بمحاكاة الشقاوة وأهلها ثمّ انتقل إلى محاكاة أهل السّعادة...»[1].

ج-7- محاكاة شقاوة الأشرار: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "شقاوة الأشرار"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...ومثل هذا لا يخيّل في النّفس انفعالاً يُعتدُّ به من رقّة أو حزن أو تقية، ولا يكون فيه محاكاة شقاوة الأشرار...»[2].

ج-8- أشياء مخوفة محزنة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "أشياء مخوفة محزنة"؛ وهي: "الشّقاوة"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد: «وذلك أنّه يجب أن تكون المدائح الّتي يقصد بها الحثُّ على الفضائل مركّبة من محاكاة الفضائل ومن محاكاة أشياء مخوفة محزنة يتفجّع لها؛ وهي الشّقاوة الّتي تلحق من عدم الفضائل لا باستئهال.»[3].

ج-9- محاكاة الأشرار: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1) إلى "الأشرار"، مرّةً واحدةً قال ابن رشد:«...بل إنّما يجب أن يحاكي بما هو موجود أو يظنّ أنه موجود، مثل محاكاة الأشرار بالشّياطين...»[4].

ج-10- محاكاة لا فضيلة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "لا فضيلة"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...فإنّ انتقال الشّاعر من محاكاة فضيلة...ليس فيه شيء ممّا يحثّ الإنسان ويزعجه إلى فعل الفضائل، إذ كان ليس يوجب محبّة لها زائدةً ولا خوفًا.»[5].

ج-11- محاكاة لا فاضل: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "لا فاضل"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...فإنّ انتقال الشّاعر...من محاكاة فاضل إلى لا فاضل، ليس فيه شيء مما يحثّ الإنسان...»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:216.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:187.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(4) **المصدر نفسه**، ص:247.

(5) **المصدر نفسه**، ص:218.

(6) **المصدر نفسه**، ن ص.

د– الألفاظ الدّالة على الأمور و الأشياء الّتي تدخل في المحاكاة:

أضيف مصطلح " المحاكاة" إلى عشرة (10) ألفاظ تقع بها المحاكاة أو تقصد محاكاتها، وقد جاء بعضها بتنوّعاته الإضافية أو باختلافه بين النّكرة والمعرفة، وبين الإفراد والجمع؛ وهي: الشّيء، ضدّ الشّيء، الأشياء، صور الأشياء، الأمور، العادات، الاعتقادات، سيف أو قوس، الممدوح، النّوع من الوجود. وسيأتي بيانها على التّتابع الآتي:

د-1- محاكاة الشّيء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالات مختلفة إلى "الشّيء" على اختلاف بين نوعيّة الإضافة من جهة، وبين التّقييد و الاتساع من جهةٍ أخرى؛ وهي على الصّور التّالية:

د-1-1- محاكاة الشّيء بغيره: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1) إلى "الشّيء بغيره"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« وإذ كانت محاكاة الشّيء بغيره تحرّك النّفس وهو كاذب، فلا عجب أن تكون صفة الشّيء على ما هو عليه تحرّك النّفس وهو صادق، بل ذلك أوجَب...»[1].

د-1-2- محاكاة الشّيء فقط: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الشّيء فقط"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وأمّا "الاستدلال" فهو محاكاة الشّيء فقط.»[2].

د-1-3 محاكاة الشّيء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) إلى الضّمير العائد على "الشّيء"، في تقييد للدّلالة؛ بوضوح مقصود هو تحديد عائده، وذلك مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« فأمّا الوزن، والخرافة، واللّحن: فهي ثلاثة بها تقع المحاكاة. وأمّا العبارة، والاعتقاد، والنّظر فهو الّذي يقصد محاكاته...»[3].

د-1-4- محاكاة الشّيء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "الشّيء" في اتّساع للدّلالة؛ بغموض مقصوده و انبهام عائده، وذلك مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...وذلك أنّ كلّ محاكاة فإمّا أن نوطئ لمحاكاته بمحاكاة ضدّه، ثمّ ننتقل منه إلى محاكاته وهو الّذي كان يعرف عندهم بالإدارة.»[4].

د–1–5– محاكاة الشّيء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1–1–2) إلى الضّمير العائد على "الشّيء" في اتّساع للدّلالة؛ بغموض مقصود و انبهام عائده، وذلك مرّةً واحدةً. قال ابن

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:216.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:198

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:210.

رشد:«...كما كان يفعل أوميرش: فإنّه كان يعمل صدرًا يسيرًا، ثمّ يتخلّص إلى ما يريد محاكاته من غير أن يأتي في ذلك بشيء لم يُعتدْ، لكن ما قد اعتيد، فإنّ غير المعتاد مُنكرٌ.»[1].

د-2- محاكاة ضدّ الشّيء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "ضدّه " في عودة الضّمير إلى "الشّيء"، وذلك ثلاث مرّات(03)كلّها عند ابن رشد؛ مرّتين (02) في سياق واحد بقوله:«...وذلك أنّ كلّ محاكاة فإمّا أن نوطئ لمحاكاته بمحاكاة ضدّه...وإمّا نحاكي الشّيء نفسه دون أن نعرض لمحاكاة ضدّه، وهو الّذي كان يسمّونه بالاستدلال.»[2]. ومرّةً ثالثةً في سياق آخر مختلف، بقول ابن رشد:« وأعني بـ "الإدارة" محاكاته ضدّ المقصود مدحه...»[3].

د-3- محاكاة الأشياء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالات مختلفة إلى "الأشياء" على اختلاف فيها بين النّكرة والمعرفة، وبين المباشرة وغير المباشرة (الإحالة)، وبين التقييد و الاتساع في الدّلالة؛ بما يضاف من زيادات وتوضيحات، وهي على الصّور التّالية:

د-3-1- محاكاة الأشياء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الأشياء"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد: « والدّليل على أنّ الإنسان يسرُّ بالتّشبيه بالطّبع ويفرح، هو أنا نلتذّ ونسرُّ بمحاكاة الأشياء الّتي نلتذّ باحساسها...»[4].

د-3-2- محاكاة الأشياء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى الضّمير العائد على "الأشياء"، مرّتين (02) في سياقٍ واحدٍ. قال ابن رشد:« وهو معلوم: ما هي الأشياء الّتي تفعل اللّذات بمحاكاتها من غير أن يلحق عن ذلك حزن ولا خوف، وأمّا الأشياء الّتي تلحق مع الالتذاذ بمحاكاتها الرّحمة والخوف، فإنّما يقدر الإنسان على ذلك إذا التمس...»[5].

د-3-3- محاكاة الأشياء الكاملة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "الأشياء الكاملة"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وقد يضطرّ المفلقون في مواضع أن يستعينوا

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:246.

(2) **المصدر نفسه**، ص:210.

(3) **المصدر نفسه**، ص:216.

(4) **المصدر نفسه**، ص:206.

(5) **المصدر نفسه**، ص:220.

باستعمال الأشياء الخارجية عن الشّعر، من قِبَل أن المحاكاة ليس تكون في كل موضع للأشياء الكاملة الّتي يمكن محاكاتها على التّمام...»[1].

د-3-4- محاكاة الأشياء النّاقصة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "أشياء ناقصة"، مرّتين(02) في سياقٍ واحدٍ. قال ابن رشد:«...بل لأشياء ناقصة تعسر محاكاتها بالقول، فيستعان على محاكاتها بالأشياء الّتي من خارج...»[2].

د-3-5- محاكاة الأشياء الحق الموجودة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الأشياء الحق الموجودة"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...إنّ العادات الّتي تحاكي عند المديح الجيّد...أربعة: إحداها العادات الّتي هي خيرة وفاضلة في ذلك الممدوح، فإنّ الّذي يؤثّر في النّفس هو محاكاة الأشياء الحقّ الموجودة في ذلك الممدوح...»[3].

د-3-6- محاكاة الأشياء الكثيرة الخواصّ: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "الأشياء الكثيرة الخواصّ"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« ومن الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء وهم المقصّدون كالمتنبّي وحبيب، وهم الّذين اعتادوا القول في الأشياء الكثيرة الخواصّ، أو هم بفطرهم معدّون لمحاكاتها...»[4].

د-3-7- محاكاة أشياء: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) إلى "الأشياء"، مرّةً واحدةً، في صيغة النّكرة. قال ابن رشد:« ومن الشّعراء من يدخل في المدائح محاكاة أشياء يقصد بها التّعجب فقط من غير أن تكون مخيفة ولا محزنة...»[5].

د-4- محاكاة صورة الأشياء الموجودة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "صورة الأشياء الموجودة"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...بل يكون الالتذاذ به والقبول له إذا حوكي. ولذلك لا يلتذّ إنسان بالنّظر إلى صور الأشياء الموجودة أنفسها، ويلتذّ بمحاكاتها وتصويرها بالأصباغ والألوان...»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:221.

(4) **المصدر نفسه**، ص:232.

(5) **المصدر نفسه**، ص:220.

(6) **المصدر نفسه**، ص:210.

د-5- محاكاة الأمور: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالتين مختلفين إلى "الأمور" بطريقة مباشرة وبطريقة الضّمير العائد؛ وهي كالآتي:

د-5-1- محاكاة الأمور: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى الضّمير العائد على "الأمور"، مرّتين (02) في سياقين مختلفين. قال ابن رشد:«...فقد يجب ضرورة أن تكون الأمور الّتي تقصد محاكاتها: إمّا فضائل، وإمّا رذائل، وذلك أنّ كلّ فعلٍ وكلّ خلقٍ إنّما هو تابع لأحد هذين: أعني الفضيلة والرّذيلة...»[1]. وقال ابن رشد:«...وأعني بالخرافة: تركيب الأمور الّتي تقصد محاكاتها إمّا بحسب ما هو عليه في أنفسها، أعني في الوجود، وإمّا بحسب ما اعتيد في الشّعر من ذلك وإن كان كذبًا...»[2].

د-5-2- محاكاة الأمور الموجودة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الأمور الموجودة"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...وهو في ذلك شاعر ليس بدون ما هو في محاكاة الأمور الموجودة، من قبل أنه ليس مانع يمنع أن توجد تلك الأشياء على مثل حال الأشياء الّتي هي الآن موجودة...»[3]، وهذا هو؛ محاكاة الاعتقاد .

د-6- محاكاة سيف أوقوس: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "سيف أوقوس"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وأنت تجد هذا كثيرًا ما يعرض في أشعار العرب والمحدثين وبخاصّة عند المدح؛ أعني أنّه إذا عنَّ لهم شيء من أسباب الممدوح – مثل سيف أوقوس– اشتغلوا بمحاكاته وأضربوا عن ذكر الممدوح.»[4].

د-7- محاكاة الممدوح: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الممدوح"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وأعني بـ "الإدارة" محاكاة ضد المقصود مدحه، أوّلاً: بما ينفّر النّفس عنه، ثمّ ينتقل منه إلى محاكاة الممدوح نفسه...»[5].

د-8- محاكاة النّوع من الوجود: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "النّوع من الوجود" بتوسّط اسم الإشارة "هذا" على سبيل البدليّة، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد: «...ومحاكاة هذا

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:204.

(2) **المصدر نفسه**، ص:209.

(3) **المصدر نفسه**، ص:215.

(4) **المصدر نفسه**، ص:213.

(5) **المصدر نفسه**، ص:216.

النّوع من الوجود قليل في لسان العرب، وهو كثير في الكتب الشّرعيّة، وذكر مجيدين في هذا الصّنف من شعرائهم...»[1]. ودلّ- حسب سياقه- على "محاكاة الأزمنة".

د-9- محاكاة النّاطق: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1) إلى "النّاطق"، مرّةً واحدةً قال ابن سينا:« ومن ذلك أن لا يحسن محاكاة النّاطق بأشياء لا نطق لها فيبكّتُ ذلك الشّاعر بأن: فعلك ضدّ الواجب.»[2].

هـ- الألفاظ الدّالة على جهة المحاكاة:

أضيف مصطلح "المحاكاة" إلى ثلاثة ألفاظ (03) تمثل جهة المحاكاة؛ وهي: الأفعال، والأحوال والذّوات، وسيأتي بيان ذلك على النّحو الآتي:

هـ-1- محاكاة الأفعال: أضيف مصطلح "المحاكاة" بدلالتين مختلفتين إلى "الأفعال"، مع تنوّع فيها بين الجمع والإفراد، وبين المباشرة وغير المباشرة (الإحالة)؛ وهي على الصّور التّالية:

هـ-1-1- محاكاة الأفعال: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "الأفعال"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« والشّعر اليونانيّ إنّما كان يقصد فيه في أكثر الأمر محاكاة الأفعال والأحوال لا غير...»[3].

هـ-1-2- محاكاة الأفعال: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الأفعال"، مرّةً واحدةً، وإلى الضّمير العائد على "الأفعال"، مرّةً واحدةً كذلك، لكن في سياقٍ واحدٍ. قال ابن سينا:« ولما اعتادوا محاكاة الأفعال انتقل بعضهم إلى محاكاتها للتّشبيه الصِّرف، لا لتحسين وتقبيح.»[4].

هـ-1-3- محاكاة الأفعال الكاملة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "الأفعال الكاملة"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« وربما اضطرّوا في الطراغوذيات أيضًا إلى أن يتركوا محاكاة الأفعال الكاملة ومالوا إلى المخزيّات، وذلك أكثره في الجزء الرّأيي، وقد يخلط بعض ذلك ببعض الوجوه الأخر كأنّها دخلت بالاتّفاق لتعجّب.»[5].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:245.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:196.

(3) **المصدر نفسه**، ص:169- 170.

(4) **المصدر نفسه**، ص:170.

(5) **المصدر نفسه**، ص:185.

هـ-1-4- محاكاة فعل كامل الفضيلة: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى "فعل كامل الفضيلة"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« ولنحدّ الطراغوذية فنقول: إنّ الطراغوذية هي محاكاة فعل كامل الفضيلة، عالي المرتبة، بقول ملائم جدًّا، لا يختصّ بفضيلة فضيلة جزئيّة، تؤثّر في الجزئيّات لا من جهة الملكة، بل من جهة الفعل؛ محاكاة تنفعل لها الأنفس برحمة وتقوى.»[1].

هـ-2- محاكاة الأحوال: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1) إلى "الأحوال" بعلاقة العطف، وذلك مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« والشّعر اليونانيّ إنّما كان يقصد فيه في أكثر الأمر محاكاة الأفعال والأحوال لا غير...»[2].

هـ-3- محاكاة الذّوات: أضيف مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2) إلى الضّمير العائد على "الذّوات"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وأمّا الذّوات فلم يكونوا [اليونانيّون] يشتغلون بمحاكاتها أصلًا كاشتغال العرب، فإنّ العرب كانت تقول الشّعر لوجهين: أحدهما ليؤثّر في النّفس أمرًا من الأمور تعدّ به نحو فعل أو انفعال؛ والثّاني للعجب فقط...»[3].

الصّنف الثّاني: إضافة غير "المحاكاة" إليها.

أوّلاً: حجم الورود:

أضيفت ألفاظ قليلة جدًّا إلى "المحاكاة"، بالمقارنة مع الصّنف الأوّل، إذ بلغت هذه الألفاظ سبعة فقط (07)، وقد بلغ هذا الصّنف من الإضافة عشرة مرّات (10)، وعليه فإنّ الورود كان في مرّةً واحدةً لخمسة من الألفاظ، ومرّتين للفظتين؛ هما: "فصول" و"أصناف".

– ثانيًا: كيفيّة التّصنيف.

أمكننا تصنيف الألفاظ الّتي أضيفت إلى "المحاكاة" بحسب طبيعتها؛ إلى:

– الألفاظ الدّالة على الكيفيّات النّوعيّة.

– الألفاظ الدّالة على الكيفيّات التّقسيميّة.

وعلى هذا النّحو سيأتي تفصيل كلّ نوعٍ على حدة:

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ص:176.

(2) **المصدر نفسه**، ص:169- 170.

(3) **المصدر نفسه**، ص:170.

أ– الألفاظ الدّالة على الكيفيّات النّوعيّة:

أضيف إلى مصطلح "المحاكاة" ثلاث ألفاظ (03) تدلّ على كيفيّات نوعيّة تقويميّة؛ وهي: الغرابة والحسن، والصّرف، وتفصيلها كما يلي:

أ–1– غرابة المحاكاة: أضيف لفظ "الغرابة" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...لأنّه إمّا أن يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللّفظ فصيحًا من غير صنعة فيه، أو يكون نفس المعنى غريبًا من غير صنعة إلاّ غرابة المحاكاة والتّخييل الّذي فيه، وإمّا أن يكون التّعجب منه صادرًا عن حيلة في اللّفظ أو المعنى.»[1].

أ–2– حسن المحاكاة: أضيف لفظ "الحُسْن" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...فإنّ الشّاعر إنّما يجوِّد شعره لا بمثل هذه الاختراعات، بل إنّما يجوِّد قرضه وخرافته إذا كان حسن المحاكاة بالمخيّلات وخصوصًا الأفعال.»[2].

أ–3– صرف المحاكاة: أضيف لفظ "الصَّرف" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وأمّا عدوّ العدوِّ، وصديق الصديق، وصديق العدوّ، وعدوّ الصّديق؛ فليس يكون ممدوحًا أو مذمومًا لذلك... وإذا مدح لذلك أو ذمّ، استقدر القول ونسب إلى السّفسافيّة، وكذلك الاقتصار على صرف المحاكاة في هذه الأبواب قول هذر، ولذلك يقلّ في أشعارهم...»[3].

ب– الألفاظ الدّالة على الكيفيّات التّقسيميّة:

أضيف إلى مصطلح "المحاكاة" خمسة ألفاظ(05) تدلّ على الكيفيّات المنهجيّة في تقسيم "المحاكاة" وهي: أسباب، اسطقسات، فصول، أصناف، صنفي؛ وهي على التّفصيل التّالي:

ب-1- أسباب المحاكاة: أضيف لفظ "أسباب" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« وأمّا قوموذيا وهو ضرب من الشّعر يهجى به هجاء مخلوطًا بطنز وسخرية، ويقصد به إنسان، وهو يخالف طراغوذيا، بسبب أن طراغوذيا يحسن أن يجمع أسباب المحاكاة كلّها فيه من اللّحن والنّظم، و قوموذيا لا يحسن فيه التّلحين...»[4].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:184.

(2) **المصدر نفسه**، ص:163.

(3) **المصدر نفسه**، ص:188.

(4) **المصدر نفسه**، ص:169.

ب-2- اسطقسات المحاكاة: أضيف لفظ "اسطقسات"؛ وهو لفظ يونانيّ بمعنى "عناصر" ومفرده "اسطقس" أي "عنصر"[1]، إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...كذلك ينبغي أن نعتقد في تركيب الألحان وهيئات المحدثين والقُصّاص الّتي تكمّل التّخييل الموجود في الأقاويل الشّعريّة أنفسها من قبل هذه الثّلاثة؛ أعني التّشبيه والوزن واللّحن الّتي هي اسطقسات المحاكاة...»[2].

ب-3- فصول المحاكاة: أضيف لفظ "فصول" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) مرّتين (02) في سياقين مختلفين، عند كلّ من ابن سينا وابن رشد، وهي ثلاثة: تحسين، وتقبيح، ومطابقة. قال ابن سينا:« فهذه هي فصول المحاكاة، ومن جهة ما يقصد بالمحاكاة...»([3]). وقال ابن رشد:« لكنّ الشّاعر إنّما يتكلّم في الأمور الموجودة أو الممكنة الوجود، لأنّ هذه هي الّتي يقصد الهرب عنها أو طلبها أو مطابقة التّشبيه لها، على ما قيل في فصول المحاكاة.»[4].

ب-4- أصناف المحاكاة: أضيف لفظ "أصناف" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« فقد تبيّن من هذا القول: كم أصناف المحاكاة، ومن أي الصّنائع تلتئم المحاكاة بالقول حتّى تكون تامّة الفعل؟»[5].

ب-5- صنفي المحاكاة: أضيف لفظ "صنفي" إلى مصطلح "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) مرتان (02) في سياقين مختلفين. قال ابن رشد:«...كذلك يجب أن تكون الحال في الأقاويل الشّعريّة وبخاصّة في صنفي المحاكاة؛ أعني الّتي ينتقل فيها من الضدّ إلى الضدّ [الإدارة]، أو يحاكي فيها الشّيء نفسه من غير أن ينتقل إلى ضدّه [الاستدلال].»[6]. وقال ابن رشد أيضًا:« وهذا النّوع من الاستدلال الّذي ذكره هو الغالب على أشعار العرب؛ أعني الاستدلال والإدارة في غير المتنفّسة، وهو قول أبي الطيب:

---

(1) ينظر: عبد المنعم عبد الله خلف الدليمي: **الألفاظ اليونانيّة في المؤلّفات العربيّة وتأصيلها**، دار غيداء، عمّان– الأردن ط1، 2018م، ص:57.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ص:171.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

(5) **المصدر نفسه**، ص:204.

(6) **المصدر نفسه**، ص:213.

كم زَوْرةٍ لكَ في الأعرابِ خافيةٍ *** أدهى – وقد رقدوا– من زَوْرَةِ الذّيبِ
أزورهُمُ، و سوادُ اللّيلِ يشفعُ لي *** وأنثني، وبَيَاضُ الصُّبحِ يُغري بي

فإنّ البيت الأوّل هو الاستدلال، والثّاني إدارة. ولما جمع هذان البيتان صنفي المحاكاة، كانا في غاية من الحسن.»[1].

خلاصات مستفادة من دراسة ضمائم الإضافة:

إنّ أبرز ما يستفاد من دراسة مصطلح "المحاكاة" في إطار التّركيب الإضافي، هو أنّ الصّنف الأوّل جاء أكثر ورودًا في حجمه من الصّنف الثّاني، إذ أنّ الصّنف الأوّل كان في أغلبه عبارة عن أسماء، وعن الضّمائر العائدة عليها، وقد بلغ مجموع تلك الأسماء أربعة وثلاثين اسمًا(34)؛جاءت موزّعة كما يلي:

– ورد سبعة عشر منها (17) بصيغة الجمع أو الضّمير العائد عليه؛ وهي: الأزمنة، والفضائل والآفات، والخسائس، والنّقائص، والأشرار، والأشياء، والأمور، والاعتقادات، والعادات والأفعال، والأحوال، والذّوات، وصور الأشياء، وأهل الفضائل، وأهل الشّقاوة، وأهل السّعادة.

– جاء تسعة (09) منها بصيغة المفرد؛ وهي: الشّاعر، والشّيء، والممدوح، والنّاطق، وفعل كامل الفضيلة، ولا فاضل، ولا فضيلة، وسيف أوقوس، وفاضل، وضدّ الشّيء، وشقاوة الأشرار.

– وثمانية (08) منها بصيغة المصدر؛ وهي: الشّعر، والحزن، والرّأي، والنّوع، والنّمط، والسّعادة والشّقاوة، والفضيلة.

أمّا في الصّنف الثّاني من الإضافة، فمجموع الألفاظ الّتي أضيفت إلى "المحاكاة" بلغ ثمانية (08) ألفاظ فقط، وقد جاء أغلبها على صيغة الجمع؛ وهي: أسباب، و اسطقسات، وفصول، وأصناف.

– وجاء فيها ثلاثة (03) أوصاف؛ هي: غرابة، وحسن، وصرف.

– بينما جاء لفظ واحد بصيغة المثنّى؛ و هو: صنفي.

ولذا يتبيّن لنا أنّ امتدادت مصطلح "المحاكاة" في إطار التّركيب الإضافي بنوعيه، قد اتّسعت بشكلٍ معتبر، إذا أن مجموع الألفاظ الّتي ركّبت مع "المحاكاة" تركيبًا إضافيًّا بلغ اثنتي وأربعين (42) لفظة.

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:216.

المقصد الثّاني: ضمائم الوصف.

أوّلاً: حجم الورود.

جاء مصطلح "المحاكاة" مركّبًا تركيبًا وصفيًّا ست عشرة مرّة(16) فقط، بلغ فيها عدد النّعوت أربع عشرة مرّة (14)، وعدد العيوب؛ عيبان ليس إلّا.

ثانيًا: تصنيف المصطلح الوصفي.

توزّع مجموع الصّفات الّتي وصف بها مصطلح "المحاكاة"؛ إمّا نعوتًا أو عيوبًا، وسنفصّل فيها الحديث على التّصنيف التّالي:

1- الصّنف الأوّل: النّعوت.

وردت النّعوت في المتن المدروس بعشرة (10) نعوت، نعتت بها "المحاكاة"، في أربع عشرة مرّة (14)؛ وهي على التّفصيل الآتي:

1-1- المحاكاة الشّعريّة: مصدر صناعيّ مؤنّث من "الشّعر"، نعتت به "المحاكاة"، بالدّلالة (2-2-1)، في المواضع الثلاثة كلّها، فدلّت على أنّ هذا النّعت ملازم لهذه الدّلالة، وجاءت كلّها معرّفة، مثبتة في موضعين، ومنفيّة في الموضع الثّالث، وقد قابلت "الخطابة" و"الإقناع" و"التّصديق". قال ابن سينا:«...وأمّا اليونانيّون فكانوا يقصدون أن يحثّوا بالقول عن فعل أو أن يردعوا بالقول عن الفعل. وتارةً كانوا يفعلون ذلك على سبيل الخطابة وتارةً على سبيل الشّعر. فلذلك كانت المحاكاة الشّعريّة عندهم مقصورة على الأفاعيل والأحوال والذّوات من حيث لها تلك الأفاعيل والأحوال.»[1]. وقال ابن رشد:« وهناك نوع آخر من الشّعر، وهي الأشعار الّتي هي في باب التّصديق والإقناع أدخلُ منها في باب التّخييل، وهي أقرب إلى المثالات الخطبيّة منها إلى المحاكاة الشّعريّة.»[2]. وقال ابن رشد كذلك:« والموضع السّادس: أن يترك[الشّاعر] المحاكاة الشّعريّة وينتقل إلى الإقناع والأقاويل التّصديقيّة، وبخاصّة متى كان القول هجينًا قليل الإقناع»[3].

1-2- المحاكاة المُعدّة: اسم مفعول من الفعل "أعدّ"، نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة(1-2-1) مرّةً واحدةً، وقد جاءت نكرةً؛ وهي الفصل الثّالث من فصول المحاكاة المسمّى بـ "المطابقة". قال ابن سينا: «و المطابقة فصلٌ ثالث يمكن أن يُمَال بها إلى قبح وأن يمال بها إل حُسن، فكأنها محاكاة مُعدَّة

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:170.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:224.

(3) **المصدر نفسه**، ص:249.

مثل من شبه شوق النّفس الغضبيّة: بوثب الأسد، فإنّ هذه مطابقة يمكن أن تمال إلى الجانبين: فيقال تَوثَبَ الأسد الظالم، أو توثب الأسد المقدام، فالأول يكون مُهيئا نحو الذمّ، والثّاني مهيّئا نحو المدح.»[1].

3-1- المحاكاة البسيطة: نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، ثلاث مرّات(03)؛ معرفةً مرّتين(02)، ونكرةً في الثّالثة، وقد جاءت معطوفة "عطف تقابل" مع "المحاكاة المخلوطة"، وتقابلت أيضا على وجه التقسيم مع "المحاكاة المركبة"، كما أنها رادفت "المحاكاة الغير متفننة". قال ابن رشد:« وكثير من الأقاويل الشّعرية تكون جودتها في المحاكاة البسيطة الغير متفنّنة، وكثير منها إنّما تكون جودتها في نفس التّشبيه والمحاكاة، وذلك أن الحال في التّشبيه كالحال في الأعمال...»[2]. وقال ابن رشد:« و المحاكاة البسيطة هي الّتي تستعمل فيها أحد نوعي التّخييل؛ أعني النّوع الّذي يسمّى "الإدارة"، أو النّوع الّذي يسمّى "الاستدلال".»[3]. وقال أيضًا:« وينبغي – كما قيل– ألاّ يكون تركيب المدائح من محاكاة بسيطة، بل مخلوطة من أنواع الاستدلالات وأنواع الإدارة، ومن المحاكاة الّتي توجب الانفعالات المخيفة المحرّكة المرقّقة للنّفوس.»[4].

4-1- المحاكاة الغير متفنّنة: "متفننة" اسم مفعول من الفعل " فنَّن"، نعتت به " المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، وقد وردت في النّص الأوّل السّابق لابن رشد في "المحاكاة البسيطة" مترادفة معها.

5-1- المحاكاة المركّبة: اسم مفعول من الفعل "ركّب"، نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2) مرّةً واحدةً، معرّفة، مثبتة، تقابلت – كما أسلفنا– مع "المحاكاة البسيطة"، ورادفت "المحاكاة المخلوطة". قال ابن رشد:« وأمّا المحاكاة المركّبة فهي الّتي يستعمل فيها الصّنفان جميعًا: وذلك إمّا أن يبتدأ بالإدارة، ثمّ ينتقل منه إلى الاستدلال، أو يبتدأ بالاستدلال ثمّ ينتقل منه إلى الإدارة والاعتماد هو أن يبدأ بالإدارة ثمّ ينتقل إلى الاستدلال، أو يبدأ بالاستدلال ثمّ ينتقل إلى الإدارة.»[5].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:170-171.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

(3) **المصدر نفسه**، ص:215- 216.

(4) **المصدر نفسه**، ص:218.

(5) **المصدر نفسه**، ص:216.

1-6- المحاكاة المخلوطة: اسم مفعول من الفعل "خلط"، نعتت به " المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، وقد جاءت نكرةً معطوفة "عطف تقابل" مع "المحاكاة البسيطة" -كما أسلفنا- بحرف الإضراب "بل". قال ابن رشد في نصّه السّابق:«...ألاّ يكون تركيب المدائح من محاكاة بسيطة بل مخلوطة من أنواع الاستدلالات وأنواع الإدارة...»[1].

1-7- المحاكاة الخارجة عن القول: نعتت به "المحاكاة" بالدلالة (2-1-1)، مرَّة واحدةً. قال ابن رشد: «...وأن يكون الشّاعر لا يورد في شعره من المحاكاة الخارجة عن القول إلاّ بقدر ما يحتمله المخاطبون من ذلك حتّى لا يُنسب في ذلك إلى الغُلو والخروج عن طريقة الشّعر ولا إلى التّقصير.»[2].

1-8- المحاكاة شديدة الاستقصاء: نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة (2-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« والدّليل على أنّ الإنسان يُسرُّ بالتّشبيه بالطّبع ويفرح هو أنّا نلتذ ونسرُّ بمحاكاة الأشياء الّتي لا نلتذّ باحساسها؛ وبخاصّة إذا كانت المحاكاة شديدة الاستقصاء، مثلما يعرض في تصاوير كثير من الحيوانات الّتي يعملها المهرة من المصوّرين.»[3].

1-9- المحاكاة الجارية مجرى الجودة: جاء هذا النّعت جملة اسمية بتعلّق الجار و المجرور، وقد نعتت بها "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وأنواع الاستدلالات الّتي تجرى هذا المجرى؛ أعني المحاكاة الجارية مجرى الجودة على الطّريق الصّناعي، أنواع كثيرة.»[4].وقد بلغ تعدادها إلى ستة أنواع.

1-10- الأتمّ محاكاةً: جاء النّعت على صيغة "اسم التّفضيل"، وقد نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1)، مرّةً واحدةً، وقد ضادت "المحاكاة البعيدة". قال ابن رشد:«...وقد توجد من المنشدين أحوال أخر خارجة عن الوزن واللّحن تجعل القول أتمّ محاكاة؛ وهي الإشارات والأخذ بالوجوه الّذي قيل في كتاب "الخطابة".»[5].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(2) **المصدر نفسه**، ص:221.

(3) **المصدر نفسه**، ص:206

(4) **المصدر نفسه**، ص:209.

(5) **المصدر نفسه**، ص:222.

2- الصّنف الثّاني: العيوب.

لم يرد في المتن المدروس من العيوب إلاّ عيبين فقط؛ هما:

2-1- محاكاة يسيرة: بمعنى "قليلة"، نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وبها يفارقون الحيوانات العجم من جهة أنّ الإنسان أقوى على المحاكاة من سائر الحيوانات، فإنّ بعضها لا محاكاة فيه أصلًا، وبعضها فيه محاكاة يسيرة: إمّا بالنّغم كالببغاء، وإمّا بالشّمائل كالقرد.»[1].

2-2- المحاكاة البعيدة: صفة مشبّهة من الفعل "بعُد"، نعتت به "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1) مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...أن تكون المحاكاة لأشياء محسوسة بأشياء محسوسة من شأنها أن توقع الشكّ لمن ينظر إليها...وجلّ تشبيهات العرب راجعة إلى هذا الموضع...وكلّما كانت هذه المتوهّمات أقرب إلى وقوع الشكّ كانت أتمّ تشبيهًا. وكلّما كانت أبعد من وقوع الشكّ، كانت أنقص تشبيهًا؛ وهذه هي المحاكاة البعيدة، وينبغي أن تطرح؛ و ذلك مثل قول امرىء القيس في الفرس...كأنّها هراوة منوال.»[2].

ثانيًا: طبيعة المصطلح الوصفي.

إنّ اختلاف الصّفات الّتي وصفت بها "المحاكاة"، يلزم علينا النّظر إليها، وسبر تنوّعاتها بتعدّد جملة من الاعتبارات والأوجه، خلقت فيه هذا الاختلاف والتّنوّع؛ والّتي منها: الجنس، والرّتبة والصّيغة، والعدد، والإثبات أو النّفي.

1- وجه جنس الصّفات: جاءت كلّ الصّفات متّحدة من جهة الجنس؛ فهي مؤنّثة، وهذا جاء متوافقًا مع طبيعة جنس الموصوف؛ مؤنّثا؛ وهو "المحاكاة".

2- وجه رتبة الصّفات: لقد وردت الصّفات من جهة رتبتها على طريقتين مختلفتين؛ وهما:

أ- الطّريقة الأولى: والّتي فيها الصّفة متأخّرة عن الموصوف (المحاكاة)، وهي الطّريقة الأكثر حضورًا فقد جاءت خمس عشرة مرّة (15)؛ أي بنسبة:93.75%.

ب- الطّريقة الثّانية: والّتي فيها الصّفة متقدّمة على الموصوف (المحاكاة)، وهي الطّريقة الأقلّ من القليل حضورًا، إن لم نقل الأنذر حضورًا، فقد جاءت مرةً واحدةً؛ أي بنسبة:06.25%.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:171.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222- 223.

3- وجه صيغ الصّفات: اختلفت الصّيغ الصّرفية الّتي وردت بها الصّفات، الّتي وصفت بها "المحاكاة"؛ فتوزّعت على النّحو التّالي:

أ- صفات بصيغة اسم المفعول: وهذه الصّيغة الأكثر ورودًا واستعمالًا، إذ أنّها بلغت أربع مرّات (04) في الصّفات المفردة؛ أي بنسبة:33.33%، ويمكننا تقسيمها إلى:

- قسم صيغ مما أصله ثلاثي، على وزن "مفعولة"، وفيه صفة واحدة؛ وهي: "مخلوطة".
- قسم صيغ ممّا أصله رباعي، على وزن "مُفَعَّلَة"، وفيه صفتان، إحداها: "مركّبة".
- قسم صيغ ممّا أصله خماسي، على وزن "مُتَفَعَّلة"، وفيه صفة واحدة؛ وهي "مُتَفَنَّنَةٌ".

ب- صفات بصيغة الصّفة المشبّهة: وهي الصّيغة في المرتبة الثّانية بعد سابقتها؛ إذ أنّها بلغت أربع مرّات (04)؛ ثلاثة في الصّفات المفردة، وصفة واحدة في الصّفات المتعدّدة؛ أي بنسبة: 33.33%. وكلّها صيغت ممّا أصله ثلاثي، على وزن "فَعِيلةٌ"؛ وهي: البسيطة، والبعيدة، واليسيرة، وشديدة الاستقصاء.

ج- صفات بصيغة اسم الفاعل: وهذه الصّيغة في المرتبة الثّالثة؛ إذ أنّها بلغت؛ مرّتين(02) في الصّفات المتعدّدة؛ أي بنسبة:16.66%، وقد صيغت ممّا أصله ثلاثي على وزن: "فاعلة"؛ وهي: الخارجة عن القول، والجارية مجرى الجودة.

د- صفات بصيغة الاسم الدّال على النّسبة: وهي الصّفات الّتي يتمّ إلحاق ياء مشدّدة في آخرها، ولم ترد إلاّ مرةً واحدةً؛ أي بنسبة:06.25%، وهي: الشّعريَّة.

1- وجه الإفراد والتّعدّد: جاءت الصّفات الّتي وصفت بها "المحاكاة"؛ إمّا مفردةً أو متعدّدةً والمتعدّدة جاءت تركيبًا إضافيًا، كما جاءت أيضًا تركيبًا إسناديًا (جمل اسميّة)، وقد كانت الصّفات المفردة أكثر حضورًا، إذ بلغ عددها تسع صفات(09)؛ أي بنسبة:75%. أما الصّفات المتعدّدة فقد بلغت ثلاث صفات (03)؛ أي بنسبة:25%.

أ-التّركيب الإضافي: وهي؛ شديدة الاستقصاء.

ب-التّركيب الإسنادي: وهي؛ الخارجة عن القول، والجارية مجرى الجودة.

2- وجه الإثبات والنّفي: وجاءت أغلب الصّفات بصيغة الإثبات، مثل: "محاكاة يسيرة" ولكن وردت صفةً واحدةً منفية بالأداة: "الغير"؛ وهي: " المحاكاة الغير متفنّنة".

خلاصات مستفادة من دراسة ضمائم الوصف:

إذا تمعّنا في مجموع الصّفات الواردة سابقًا، فإنّ أوّل ما نجد أنّ المصطلحات الدّالة على النّعوت كانت أكثر من المصطلحات الدّالة على العيوب؛ إذ بلغ مجموع الأولى عشرة (10) نعوت بينما لم يتجاوز عدد العيوب عيبان (02) فقط ، ومن هنا يتّضح أنّ الفلاسفة المسلمين ركّزوا على النّعوت أكثر من تركيزهم على العيوب. كما أنّ التّعدّد المعتبر للصفات –نعوتًا وعيوبًا– يبرز ديناميكيّة التّفاعل القيميّ الدّلالي لمصطلح "المحاكاة"، في توظيفاته عبر مختلف الدّلالات العامّة والخاصّة.

المطلب الثّاني: المشتقّات.

هناك مصطلحات أخرى في المتن المدروس قد اشتقّت من نفس مادّة "المحاكاة"؛ وهي: "المحَاكِي" و"المحَاكِيَات"، و"المحَاكُون". وسنفصّل لكلّ مشتقٍ على حدة بدراسة مصطلحيّة تامّة المراحل والخطوات، على حسب ما توفّر في ورود المصطلح؛ من خصائص وصفات ومن علاقات وضمائم وقضايا؛ وهي على النّحو الآتي:

المشتقّ الأوّل: "المُحَاكي".

المقصد الأوّل: تعريف "المحاكي".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ والصّرفيّ.

ورد مصطلح "المحاكي" على صيغة اسم الفاعل من الفعل الرباعي "حاكى"، وقد يشتقّ من الفعل الثّلاثي أيضا "حكى" على صيغة اسم فاعل، فيكون "المحكي"، وقد ورد أيضًا مؤنّثًا على الصّيغة "المحاكية"، فاسم الفاعل يدلّ على الفعل وفاعله، لكونه:« صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لتدلّ على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثّبوت.»[1].والفاعل في المتن المدروس قد يكون إنساناً أو أداةً، أو حتّى مضمونًا من مضامين "المحاكاة".

[1] مصطفى الغلاييني: **المرجع السابق**، ج1، ص:137.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

مكَّنَنَا عنصر الإحصاء من ضبط حضور هذا المشتقّ "المحاكي"، من أن نقف على حجم الورود الّذي بلغ واحدًا وأربعين مرّة (41)؛ توزّعت على الجدول التّالي:

الجدول رقم (05): حجم ورود المشتقّ "المحاكي" في المتن المدروس.

	معرفةً	نكرةً	فِعلاً
الفارابي	05	00	00
ابن سينا	03	03	13
ابن رشد	03	03	11

ويتّضح من خلال الجدول أنّ أكثر وروده جاء فِعلاً، وسيأتي مزيد بيان في تفصيل المعرفة والنّكرة بين الإطلاق والتّقييد، أو الوصف.

المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "المحاكي" في الحقبة المدروسة.

ورد مصطلح "المحاكي" بخمسة (05) معانٍ اصطلاحية؛ بين العامّة منها والخاصّة؛ وهي:

1- **المحاكي**: اسم فاعل يَدُلّ على الأداة، بالدّلالة (1-1-1)، وقد أتى بهذا المعنى ثلاث مرّات (03)؛ مرّة بوصفه أداةً، وهي: "الشّيء" عند الفارابي، و: "الكلام" عند ابن سينا، و:"القول" عند ابن رشد. قال أبو نصر الفارابي:« إن الألفاظ لا تخلو من أن تكون: إمّا دالة وإمّا غير دالّة... ومنها ما هي صادقة، ومنها ما هي كاذبة، والكاذبة: منها ما يوقع في ذهن السّامعين الشّيء المعبّر عنه بدل القول، ومنها ما يوقع فيه المحاكي للشّيء؛ وهذه هي الأقاويل الشّعريّة.»[1]. قال ابن سينا: «والشّعر من جملة ما يخيّل ويحاكي بأشياء ثلاثة: باللّحن...وبالكلام نفسه؛ إذا كان مخيّلا محاكيّا وبالوزن...»[2]. وقال ابن رشد:« والّذي يتنزّل من هذه الأجزاء منزلة المبدأ والأُسّ هو القول الخرافيّ المحاكي.»[3].

2- **المحاكي**: اسم فاعل يدلّ على الإنسان والأداة، بالدلالة (1-2-1)، وقد أتى بهذا المعنى أربع مرّات (04)؛ ثلاث منها بوصف اسم الفاعل إنسانًا، وهي عند أبي نصر الفارابي، والمرّة الرابعة منها بوصفه أداة؛ وهي: "الصّنائع"، وهي عند ابن رشد. قال أبو نصر الفارابي:« ولا يظنّن ظانٌّ أنّ

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:210.

المغلّط والمحاكي قولٌ واحدٌ، وذلك أنّهما مختلفان بوجوه: منها أنّ غرض المغلّط غير عرض المحاكي... فأمّا المحاكي للشّيء فليس يوهم النّقيض، لكن الشّبيه.»[1]. وقال ابن رشد: «...وكذلك الحال في الصّنائع المحاكية لصناعة الشّعر، الّتي هي: الضّرب بالعيدان، والزّمر والرّقص؛ أعني أنّها معدّةٌ بالطّبع لهذين الغرضين [التّحسين والتّقبيح].»[2].

3- **المُحاكي**: اسم فاعل يدلّ على الإنسان والأداة، بالدّلالة (2-1-2)، وقد أتى بهذا المعنى أربع مرّات (04)، كلّها عند ابن سينا، اثنين منها بوصف اسم الفاعل إنسانًا؛ واثنين بوصف اسم الفاعل أداةً؛ الأولى منهما هي:" النّفس"، والثّانية هي: " الصّورة المنقوشة" .قال ابن سينا:« والهزل هو حكاية صغار واستعداد سماجة من غير غضب يقترن به، ومن غير ألم بدني يحلّ بالمحكي.»[3]. وقال أيضًا:«...وينبغي أن يكون ذلك [محاكاة الأخلاق] مع حفظ للطّبيعة الشّعريّة وللمحسوس المعروف عن حال الشّعر، فقد يذهب المحاكي أيضًا عن طريق الواجب وعن النّمط المستملح المستحسن.»[4]. وقال ابن سينا:« والشعر من جملة ما يخيل ويحاكي بأشياء ثلاثة: باللحن الذي يتنغّم به، فإنّ اللّحن يؤثّر في النّفس تأثيرًا لا يرتاب به، ولكلّ غرض لحن يليق به بحسب جزالته أو لينه أو توسّطه، وبذلك تصير النّفس محاكية في نفسها لحزن أو غضب أو غير ذلك.»[5]. وقال أيضًا:«...والدّليل على ذلك [أنّ المحاكاة مفرحة] أنّك لا تفرح بإنسان ولا عابد صنم يفرح بالصّنم المعتاد، وإنّ الغاية في تصنيعه وتزيّينه ما تفرح بصورةٍ منقوشةٍ محاكيةٍ.»[6].

4- **المحاكي**: اسم فاعل يدلّ على الأداة بالدّلالة (2-2-1)، وقد أتى بهذا المعنى ثلاث مرّات (03)، ذكرت فيه الأداة مفردةً وجمعًا؛ مرّتين (02) مفردة؛ وهي: "القول"، ومرّةً واحدةً جمعًا وهي: "الأقاويل"، وقد وردت كلّها عند ابن رشد في قوله:«...فالصّناعة المخيّلة...ثلاثة: صناعة اللّحن، وصناعة الوزن، وصناعة عمل الأقاويل المحاكية، وهذه [هي] الصّناعة المنطقيّة الّتي ننظر فيها في هذا الكتاب.»[7]. وقال ابن رشد:«...وذلك مثل ما تتكلّفه الخطابة من تبيّن أنّ شيئًا موجودًا أو غير

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:201.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:174.

(4) **المصدر نفسه**، ص:189.

(5) **المصدر نفسه**، ص:168.

(6) **المصدر نفسه**، ص:179.

(7) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

موجود [معنى الاعتقاد]. إلاّ أنّ الخطابة تتكلّف ذلك بقول مقنعٍ، والشّعر بقول محاكٍ...»[1]. وقال أيضًا:« والجزء السّادس هو النّظر، أعني الاحتجاج لصواب الاعتقاد أو صواب العمل، لا بقول إقناعي، فإنّ ذلك غير ملائم لهذه الصّناعة، بل بقول محاكٍ...»[2].

5- **المحاكي**: اسم فاعل يدلّ على الأداة، بالدّلالة (1-1-2)، وقد أتى بهذا المعنى ثلاث مرّات (03)؛ في اثنين(02) منها دلّت على أجزاء العمل(المنتوج): فكانت مرّة: "أقسام المحاكاة" ومرّة: "أجزاء القول الخرافي"، أمّا في المرّة الثالثة؛ فدّلت على "المنتوج الإبداعيّ" برمّته، بلفظ: "الأقاويل الشّعريّة"؛ موصوفًا من جهة تمامه ونقصانه، وقد جاءت كلّ واحدةٍ منها عند فيلسوف بعينه؛ وهي:

-قال أبو نصر الفارابي:«...وهذه هي الأقاويل الشّعريّة، ومن هذه المحاكية ما هو أتمّ محاكاة ومنها ما هو أنقص محاكاة، والاستقصاء في الأتمّ منها و الأنقص إنّما يليق بالشّعراء وأهل المعرفة بأشعار لسان لسان ولغة لغة، ولذلك ما يخلى عن القول فيها لأولئك...»[3].

-قال ابن سينا:«...ثمّ كلّ واحد منهما [أدوات المحاكاة[4]، وموضوعات المحاكاة[5]] ثلاثة أقسام ويكون المحاكي أحد هذه الثّلاثة...»[6].

-قال ابن رشد: «وأجزاء القول الخرافي من جهة ما هو محاكٍ؛ جزءان... وهو الّذي يعرف عندهم بالإدارة...وهو الّذي كان يسمّونه بالاستدلال.»[7].

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "المحاكي"

المسلك الأوّل: علاقات الاختلاف:

وفيها صنف واحد؛ هو علاقة التّقابل، فقد قابل "المحاكي" مصطلحًا واحدًا؛ هو مصطلح: "المغلّط"؛ وهو على النّحو التّالي:

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(4) أدوات المحاكاة: الوزن، الخرافة، اللّحن.

(5) موضوعات المحاكاة: العبارة، الاعتقاد، النّظر.

(6) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:174.

(7) **المصدر نفسه**، ص:189.

1- **المغلّط**: قابل "المحاكي" بالدّلالة (1-2-1)، "المغلّط"؛ ثلاث (03) مرّات في سياقٍ واحدٍ عند أبي نصر الفارابي في قوله:« ولا يظنّنّ ظانٌّ أن المغلّط والمحاكي قولٌ واحدٌ، وذلك أنّهما مختلفان بوجوه: منها أنّ غرض المغلّط غير غرض المحاكي، إذ المغلّط هو الّذي يغلّط السّامع إلى نقيض الشّيء حتّى يوهمه أنّ الموجود غير موجود وأنّ غير الموجود موجود، فأمّا المحاكي للشّيء فليس يوهم النّقيض لكن الشّبيه.»[1].

المسلك الثّاني: علاقات التّناظر.

وجاء فيهاصنف التّناظر مرّةً واحدةً؛ إذ تناظر فيها "المحاكي" مع "المقنع"، وهو على النّحو التّالي:

1- المُقْنِعُ: تناظر "المحاكي" بالدّلالة (2-2-1) مع "المقنع" أو "الإقناعي"، مرّتين (02)، كلاهما نكرة في سياقين مختلفين؛ السّياق الأوّل في شرح الجزء الثّالث من صناعة المديح؛ وهو: "الاعتقاد" والسّياق الثّاني في بيان الجزء السّادس من هذه الصّناعة؛ و هو: "النّظر". قال ابن رشد:«...إلاّ أنّ الخطابة تتكلّف ذلك بقول مقنعٍ، والشّعر بقول محاكٍ...»[2].وقال أيضًا:« والجزء السّادس هو النّظر؛ أعني الاحتجاج لصواب الاعتقاد أو صواب العمل، لا بقول إقناعي، فإنّ ذلك غير ملائم لهذه الصّناعة، بل بقول محاكٍ.»[3].

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "المحاكي" الاصطلاحيّة.

أوّلاً: ضمائم المصطلح.

المسلك الأوّل: ضمائم الإضافة.

جاء مصطلح "المحاكي" مركّبًا تركيبًا إضافيًّا، مرّتين (02) فقط؛ أي بنسبة:02.90%، من مجموع حجم الورود، وذلك في صنفين من التّركيب: مضافًا إلى غيره في الصّنف الأوّل، ومضافًا غيره إليه في الصّنف الثّاني؛ وهي على التّفصيل التّالي:

- **الصّنف الأوّل**: لم يرد في هذا الصّنف من مصطلح "المحاكي" شيء يذكر.
- **الصّنف الثّاني**: ورد هذا الصّنف عند كل من أبي نصر الفارابي وعند ابن رشد، وقد أضيف إلى "المحاكي" لفظتان؛ وهما: الغرض، والجهة؛ وهما كما يلي:

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

(3) **المصدر نفسه**، ص ن.

1- **غرض المحاكي**: أضيف لفظ "الغرض" إلى "المحاكي" بالدّلالة (1-2-1)، مرّةً واحدةً. قال أبو نصر الفارابي:«...إنّ غرض المغلّط غير غرض المحاكي...»[1].

2- **جهة ما هو محاكٍ**: أضيف لفظ "الجهة" إلى "المحاكي" بالدّلالة (2-2-1)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وأجزاء القول الخرافيّ، من جهة ما هو محاكٍ...»[2].

المسلك الثّاني: ضمائم الوصف.

ورد مصطلح "المحاكي" مركّبًا تركيبًا وصفيًّا أربع مرّات(04)؛ أي بنسبة:09.75%، من مجموع حجم الورود، وذلك في صنفين اثنين هما؛ النّعوت والعيوب.

- **الصنف الأوّل: النّعوت.**

نُعِتَ مصطلح "المحاكي" بأربع نعوتٍ، وهي: تمام المحاكاة، والتّخييل، والنّقش، والخرافة، وهي على النّحو التّالي:

1- **المحاكية أتمّ المحاكاة**: نعت به "المحاكي" بالدّلالة (1-1-2)، وقد جاءت مثبتة، على صيغة اسم التفضيل، وقد ضادت "الأنقص محاكاة". قال أبو نصر الفارابي:« ومن هذه [الأقاويل الشّعريّة] المحاكية ما هو أتمّ محاكاة...»[3].

2- **مخيّلاً محاكيًّا**: نعت به "المحاكي" بالدّلالة (1-1-1)، وقد ورد النّعت سابقا على المنعوت (المحاكي)، على صيغة اسم الفاعل، وقد ترادف مع "المحاكي " بالدّلالة (2-2-1). قال ابن سينا:« والشّعر من جملة ما يخيّل و يحاكي بأشياء ثلاثة: باللّحن.. وبالكلام نفسه إذا كان مخيّلا محاكيًّا.. وبالوزن...»[4].

3- **صورة منقوشة محاكية**: نعت به "المحاكي" بالدّلالة (2-1-2)، وقد ورد هذا النّعت سابقًا على منعوته، وجاء على صيغة اسم الفاعل مضافًا. قال ابن سينا:« والدّليل على ذلك [أنّ المحاكاة مفرحة] أنّك لا تفرح بإنسان...ما تفرح بصورةٍ منقوشةٍ محاكيةٍ...»[5].

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(3) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(5) **المصدر نفسه**، ص:179.

4- **القول الخرافيّ المحاكي**: نعت به "المحاكي" بالدّلالة (2-2-1)، وقد ورد هذا النّعت سابقًا على منعوته أيضًا، بصيغة الاسم الدّال على النّسبة. قال ابن رشد: « والّذي يتنزّل من هذه الأجزاء منزلة المبدأ والأسّ هو القول الخرافيّ المحاكي...»[1].

ثانيًا: مشتقّات المصطلح:

لم يرد من مشتقّات مصطلح "المحاكي" في المتن المدروس إلاّ مشتقًّا واحدًا؛ وهو: "المحاكون"

المقصد الأوّل: تعريف "المحاكون".

المسلك الأوّل: حجم الورود.

ورد مصطلح "المحاكون" أربع مرّات (04)، وقد جاء في المتن المدروس معرّفًا، ولهذا التّأخير في الذّكر دلالته، إذ لم نجده عند الفارابي وابن سينا.

المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة.

ورد مصطلح "المحاكون" بثلاث دلالات اصطلاحيّة؛ هي على التّفصيل التّالي:

1- **المحاكون**: اسم فاعل جاء على صيغة جمع المذكّر السّالم؛ يدلّ على جماعة "المشتغلين بالمحاكاة" بالدّلالة (2-1-1)، وقد أتى بهذا المعنى، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« وكما أنّ النّاس بالطّبع قد يخيّلون ويحاكون بعضهم بعضًا بالأفعال، مثل محاكاة بعضهم بعضًا بالألوان والأشكال والأصوات و ذلك إمّا بصناعة وملكة توجد للمحاكين، وإمّا من قبل عادة تقدّمت لهم في ذلك...»[2].

2- **المحاكون**: اسم فاعل على صيغة جمع المذكّر السّالم، يدلّ على "جماعة المشتغلين بالمحاكاة" بالدّلالة (1-2-1)، وقد أتى بهذا المعنى مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«...كان المحاكون المشبّهون إنّما يقصدون بذلك أن يحثّوا على عمل بعض الأفعال الإرادية، وأن يكفّوا عن عمل بعضها»[3].

3- **المحاكون**: اسم فاعل جاء على صيغة جمع المذكّر السّالم، يدلّ على "جماعة المشتغلين بالمحاكاة" بالدّلالة (2-2-2)، وقد أتى بهذا المعنى مرّتين (02) في سياقٍ واحدٍ. قال ابن رشد:«...وقد يجب مع هذا ضرورة أن يكون المحاكون للفضائل المائلين بالطّبع إلى محاكاتها، أفاضل، والمحاكون للرّذائل أنقص طبعًا من هؤلاء وأقرب إلى الرذيلة.»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(2) **المصدر نفسه**، ص:203.

(3) **المصدر نفسه**، ص:204.

(4) **المصدر نفسه**، ص:204.

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "المحاكون".

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

الفرع الأوّل: علاقة التّعاطف.

ورد مصطلح "المحاكون" تركيبًا عطفيًّا في المتن المدروس مرّةً واحدةً، وقد دلّت كذلك على التّرادف وعطف غير "المحاكون" عليها؛ وهي:

1- **المحاكون والمشبّهون:** عطف "المشبّهون" على "المحاكون" بالدّلالة (1-2-1)، مرّةً واحدةً بحرف الواو، في قول ابن رشد:«...كان المحاكون والمشبّهون إنّما يقصدون بذلك أن يحثّوا على عمل...»[1].

المقصد الثّالث: قضايا المصطلح.

من خلال إمعان النّظر في النّصوص المختلفة الّتي ورد فيها مصطلح "المحاكون" على قلّتها يمكننا أن نخلص إلى أنّ:

- مصطلح "المحاكون" اقتصر على دلالة "الإنسان" دون "الأداة" أو "القول"، كما رأينا ذلك في مصطلح "المحاكي".

- مصطلح "المحاكون" يمكننا التّمييز فيه بين صنفين: **1-الصّنف الأوّل:** تكون "المحاكاة" فيه بـ"صناعة وملكة". **2-الصّنف الثّاني:** تكون "المحاكاة" فيه بالعادة المتقدّمة (الدّربة والمران).

- مصطلح "المحاكون" ركّز بصورة واضحة على حضور الميل والاستعداد النّفسيّ نحو "المحاكاة" طبعًا لا تطبّعًا. ويمكننا عَدُّهُ مقياسًا لتصنيفٍ عامٍ في باب الأخلاق؛ فالنّاس على هذا النّحو: أفاضلٌ وأراذلٌ.

المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "المحاكي".

يستفاد من خلال النّصوص الّتي ورد فيها مصطلح "المحاكي" في المتن المدروس؛ ما يلي:

1- إنّ معاني مصطلح "المحاكي" قد تعدّدت حسب خصوصيّة السّياق الوارد فيه، لذلك فقد كانت بعض الدّلالات عامّة وبعضها خاصّة.

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:204..

2- لا يمكن بيان التّطور الدّلالي لمصطلح " المحاكي"، لكونه مصطلحًا "أداتيًّا" بالدّرجة الأولى ولأنّنا وجدناه حاضراً في معظم الفترة المدروسة بتلك الدّلالات المحدودة، وهكذا بقى المصطلح واحدًا من جهة استعماله (البعد الوظيفيّ) رغم تعدّد دلالاته.

3- مصطلح "المحاكي" أوسع دلالة عند أبي نصر الفارابي؛ لكون الأداة عنده: "شيء"، ثمّ تنحصر هذه الدّلالة إلى: "الكلام" عند ابن سينا، ثمّ إلى: "القول" عند ابن رشد، وهو ما يؤكّد بوضوح انتقال "المحاكاة" من "الدّراما" إلى "الغنائيّة"، عند كلّ من ابن سينا وابن رشد.

4- إنّ درجة اصطلاحيّة "المحاكي" أقوى في كونه: "إنسانًا"؛ لما للإنسان من قوى عقليّة ونفسيّة مختلفة ومتعدّدة، لكن تضعف هذه الدّرجة في كون "المحاكي": "أداةً"؛ لانحصارها في المكوّنات الثّلاثة فقط؛ وهي: الوزن + اللّحن + الكلام.

5-لم يرد مصطلح "المحاكي" مشتقًّا من الثّلاثي (المحكي)، إلاّ مرّةً واحدةً، كانت فيها دلالته على الفاعليّة "للإنسان" واضحة.

كما إنّ دراسة هذا المصطلح قد أثارت بعض القضايا المتعدّدة الّتي يمكن تصنيفها على النّحو التّالي:

1- مكوّنات ومصادر "المحاكي": دلالة اسم الفاعل في كونه أداة للمحاكاة، يقودنا إلى الحديث عن مكوّنات هذه الأداة، التي اختلفت بين اليونان والعرب في المتن المدروس، إذ نجد أوضح تفصيلاً عند ابن رشد حين يشير إلى أن مكوّناته عند اليونان هي: النّغم (اللّحن) والوزن والقول، (الخرافة أو التّشبيه)، لكنّه يستثني اللّحن في أشعار العرب، مستدركًا قوله بأنّ أهل الأندلس في زمانه قد ألحقوا بأشعارهم "اللّحن"، فيما يُسمّى بـ "الموشّحات" و"الأزجال".[1]

2- مراتب "المحاكي": تبرز مراتب "المحاكي" في كونه عملاً فنّيًّا في دلالاته؛ فهو بين التّمام والنّقصان، ككلّ عمل بشريّ، وقد ألمح الفارابي إلى أنّ النّظر في مراتب المحاكي والاستقصاء فيها:« إنّما يليق بالشّعراء وأهل المعرفة بأشعار لسان لسان ولغة لغة.»؛ أي هي: "صناعة" واختصاص منفرد بذاته.

3- وظيفة "المحاكي": أبرز وظيفة يمكن الحديث عنها لمصطلح "المحاكي" هي أنّه أداة تحقّق "المحاكاة؛ فهي سبب تكويني يميّز "المحاكاة" بمدى تنوّعه وقدرته واستيعابه وجودته، على حسب دلالاته المختلفة المتنوّعة.

---

[1] ينظر: مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

المشتقّ الثّاني: "المحاكيات".

المقصد الثّاني: تعريف "المحاكيات".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغوي والصّرفيّ.

ورد مصطلح" المحاكيات" على صيغة المؤنّث لاسم المفعول "محاكي"، المشتقّ بدوره من الفعل الرّباعي "حاكى"، فهذا المصطلح يدلّ على مجموع الأشياء المحكيّة أو المحاكية في الغالب الأعمّ.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

مَكَّنَ عنصر الإحصاء من ضبط ورود هذا المشتقّ، من أن نقف على حجم الورود الّذي بلغ ستّ عشرة مرّة (16)، وقد توزّعت على النّحو التّالي:

	معرفةً	نكرةً	فعلًا
الفارابي	01	00	00
ابن سينا	01	01	00
ابن رشد	04	00	01

ويتّضح من خلال الجدول أن أكثر وروده جاء معرفة، ويجدر بنا الإشارة إلى أنّه جاء مفردًا عند ابن رشد مرّةً واحدةً؛ وهو: "المحاكى".

المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "المحاكيات" في الحقبة المدروسة.

ورد مصطلح "المحاكيات" بخمس(05) دلالات اصطلاحيّة عامّة وخاصّة؛ وهي:

1- **المحاكيات**: اسم مفعول جاء على صيغة جمع مؤنّث السالم بالدّلالة (1-1-2)، وقد أتى بهذا المعنى خمس مرّات(05)؛ أربعة عند ابن سينا، وواحدة عند ابن رشد. مرّةً واحدةً بمعنى "المنتوج الفنّيّ بكلّيّته"، والأربع مرّات(04) الأخرى، جاء مُفَصِّلاً لأجزاء العمل أو لأحدها، أو لأغراضه؛ مفردةً أو متعدّدة؛ وهي كما يلي:

– قال ابن سينا:« فصل: "في أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيات الكلّيّة الّتي للشّعر".»[1].

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

– وقال في موضع آخر:« و المحاكيات: أمّا العادة الجميلة والرّأي الصّواب فأمر لابدّ منه. وأمّا النّظر فهو كالاحتجاج والإبانة لصواب كلّ واحد من العادة والخرافة؛ ويؤذى بالوزن واللّحن وكذلك الإبانة لصواب الاعتقاد؛ تؤذى بالوزن واللّحن.»[1].

– وقال أيضًا:«...وكلّ هذه المحاكيات الثّلاثة [التّحسين والتّقبيح والمطابقة]، إنّما هي على الوجوه الثّلاثة المذكورة سالفًا...»[2]. وقال كذلك: « فأمّا "أفى" فعند اتجاهه إلى الخاتمة قد يقع فيه حديث كثير وتفنُّنٌ في المحاكيات مختلفًا [عن طراغوذيا]، وبذلك يزداد بهاؤه...»[3].

– قال ابن رشد: « وأكثر ما يجب أن يعتمد في صناعة المديح أن تكون الأشياء المحاكيات أمورًا موجودةً، لا أمورًا لها أسماء مخترعة...»[4].

2- **المحاكيات**: اسم مفعول على صيغة جمع المؤنّث السّالم بالدّلالة (2-2-1)، وقد أتى بهذا المعنى خمس مرّات(05)؛ ثلاثة منها عند ابن سينا، واثنتين عند ابن رشد؛ وهي كما يلي:

– قال ابن سينا:« وأمّا التّخييلات و المحاكيات فلا تحصر ولا تحدّ. وكيف، والمحصور هو المشهور أو القريب! والقريب والمشهور غير كلّ ذلك المستحسن في الشّعر...»[5].

– وقال أيضًا:«...وإنّما يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات و المحاكيات الوزن فقط، وليس كذلك بل يحتاج إلى أن يكون الكلام مسدّدًا نحو أمر وُجد أو لم يوجد...»[6].

– وقال في موضع آخر:« وأمّا وزن إيرايقو فوقع من التّجربة...وهو وزن واسع العرصة يحتمل معاني كثيرة ويسعه محاكيّات كثيرة، فلذلك يحتمل ذكر الفضائل الكثيرة مع ما فيه.»[7].

– قال ابن رشد:«...إذ كانت ليست أفعالاً ولا جواهر، وقد تمزج هذه الأشياء الّتي من خارج بالمحاكيات الشّعريّة أحيانًا كأنّها وقعت بالاتّفاق من غير قصدٍ، فيكون لها فعل معجب...»[8].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:178.

(2) **المصدر نفسه**، ص:171.

(3) **المصدر نفسه**، ص:194.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

(5) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162- 163.

(6) **المصدر نفسه**، ص:183.

(7) **المصدر نفسه**، ص:195.

(8) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

– وقال أيضًا:« ويجب على الشّاعر أن يلزم في تخيّلاته و محاكيّاته الأشياء الّتي جرت العادة باستعمالها في التّشبيه، وألاّ يتعدّى في ذلك طريقة الشّعر.»[1].

3- **المحاكيات**: اسم مفعول على صيغة جمع المؤنّث السّالم، وقد ورد جمعًا مؤنّثًا ومفردًا مذكّرًا بالدّلالة (1-1-1)، وقد أتى بهذا المعنى مرّتين(02)؛ المرّة الأولى بصيغة جمع المؤنّث عند ابن سينا والمرّة الثّانية بصيغة المفرد المذكّر عند ابن رشد؛ وهما كما يلي:

– قال ابن سينا:«...وأمّا المحاكيات فثلاثة: تشبيه، واستعارة، وتركيب.»[2].

– قال ابن رشد:« قال: وينبغي أن يكون ما يأتي به الشّاعر من الكلام يسيرًا بالإضافة إلى الكلام المحاكَى...من غير أن يأتي في ذلك بشيء لم يُعتد...فإنّ غير المعتاد منكر.»[3].

4- **المحاكيات**: اسم مفعول على صيغة جمع المؤنّث السّالم، بالدّلالة (2-1-2)، وقد أتى بهذا المعنى مرّةً واحدةً، عند أبي نصر الفارابي في قوله:«...وأنّ بين كليهما [صناعة التّزويق وصناعة الشّعر] فرقًا، إلاّ أن فعليهما جميعًا التّشبيه وغرضيهما إيقاع المحاكيات في أوهام النّاس وحواسهم.»[4].

5- **المحاكيات**: اسم مفعول على صيغة جمع المؤنّث السّالم، بالدّلالة (2-1-1)، وقد أتى بهذا المعنى مرّةً واحدةً، وذلك عند ابن سينا في قوله:«...وكان فيها [الأمثال والقصائد] خُلُقِيَّاتٍ واعتقادات كما في طراغوذيا، لكن طراغوذيا لا يتفنّن في المحاكيات إلاّ في الجزء الّذي في المسكن[5] ويذكر فيه الثّناء على النّاحية، والّذي بإزاء المنافقين الآخذين بالوجوه.»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:171.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:246.

(4) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

(5) وضّحها وشرحها محقّق المتن؛ بأنّها تعني: "المسرح".

(6) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:194.

المقصد الثّاني: مصطلح "المحاكيات".

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

الصّنف الأوّل: علاقات التّعاطف.

ورد مصطلح "المحاكيات" مركّبًا تركيبًا عطفيًّا أربع مرّات فقط (04)؛ أي بنسبة:25% من حجم الورود، و قد جاء فيها مصطلح "المحاكيات" على طريقةٍ واحدةٍ في العطف، وهي عطف المحاكيات على غيرها، لمجموعة من الألفاظ؛ وهي: التّخييلات، والخرافات، والأغراض، وهي على التّفصيل التّالي:

1- **المحاكيات والتّخييلات:** عطفت "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، على "التّخييلات"، مرّتين (02) بحرف: "الواو" "عطف ترادف"، عند كلّ من ابن سينا وابن رشد. قال ابن سينا: «وأمّا التّخييلات و المحاكيات فلا تحصر ولا تحدّ...»[1]. وقال ابن رشد: «ويجب على الشّاعر أن يلزم في تخيّلاته و محاكياته الأشياء الّتي جرت العادة باستعمالها في التّشبيه...»[2].

2- **المحاكيات والأغراض:** عُطفت "المحاكيات" بالدّلالة (1-1-2)، على "الأغراض"، مرّةً واحدةً بحرف: "الواو"، عند ابن سينا في عنونته لفصل من فصول ترجمته. قال ابن سينا: «فصل: "في أصناف الأغراض الكلّيّة الّتي للشّعر".»[3].

3- **المحاكيات والخرافات:** عطفت "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، على "الخرافات"، مرّةً واحدةً بحرف: "الواو"، وواضح أنّه "عطف تقابل"، وهذا عند ابن سينا في قوله:«...لو كان الفرق بين الخرافات والمحاكيات الوزن فقط...»[4].

– الصّنف الثّاني: علاقات الاختلاف.

ورد مصطلح "المحاكيات" في نوع من علاقات الاختلاف؛ وهو "التّقابل"، فلقد قابلت "المحاكيات" مصطلحين فقط، وهما: الخرافات، والدّخيلات، وهما على التّفصيل الآتي:

1- **الخرافات:** قابلت "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، "الخرافات"، مرّةً واحدةً، وقد أوردناها في علاقات التّعاطف أعلاه.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:162.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(4) **المصدر نفسه** ، ص:183.

2- **الدّخيلات:** قابلت "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، وبالدّلالة (1-1-2)، "الدّخيلات" مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:«...وتفنّن في المحاكيات مختلفًا، وبذلك يزداد بهاؤه، وربّما أدخلوا فيه الدّخيلات الّتي علّمتها...»[1].

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "المحاكيات" الاصطلاحيّة.

أوّلاً: ضمائم المصطلح.

المسلك الأوّل: ضمائم الإضافة.

جاء مصطلح "المحاكيات" مركّبًا تركيبًا إضافيًّا مرّتين(02) فقط، أي بنسبة:12.5% من حجم الورود الكلّيّ للمصطلح، وقد وردت على صنفين متمايزين؛ وهما على النّحو التّالي:

– الصّنف الأوّل: إضافة "المحاكيات" إلى غيرها.

أضيفت "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1) إلى الضّمير العائد على "الشّاعر"، مرّةً واحدةً في قول ابن رشد:«ويجب على الشّاعر أن يلزم في تخيّلاته و محاكياته الأشياء الّتي جرت العادة باستعمالها.»[2].

الصّنف الثّاني: إضافة غير "المحاكيات" إليها.

أضيف لفظٌ واحدٌ إلى "المحاكيات" بالدّلالة (2-1-2)، و هو"الإيقاع"، مرّةً واحدةً، وذلك عند أبي نصر الفارابي في قوله:«...وغرضيهما [صناعة التّزويق وصناعة الشّعر] إيقاع المحاكيات في أوهام النّاس وحواسهم.»[3]. فوقوع "المحاكيات" في أوهام النّاس؛ "متوهّمات شعريّة"، ووقوع "المحاكيات" في حواس النّاس؛ "إحساسات فنّيّة".

المسلك الثّاني: ضمائم الوصف.

ورد مصطلح "المحاكيات" مركّبًا تركيبًا وصفيًّا خمس مرّات(05)؛ أي بنسبة: 31.25% وهذه النّسبة معتبرة نوعًا ما، وسيأتي بيانها على الصّنفين التّاليين :

1– الصّنف الأوّل: النّعوت.

وردت النّعوت في المتن المدروس خمس مرّات (05)؛ وهي على المنوال التّالي:

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:194.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

1-1- **المحاكيات الشّعريّة:** اسمٌ دالٌّ على النّسبة، مؤنّث، نعتت به "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:«...وقد تمزج هذه الأشياء الّتي من خارج بالمحاكيات الشّعريّة أحيانًا...»[1].

1-2- **المحاكيات الكلّيّة:** اسمٌ دالٌّ على النّسبة، مؤنّث، نعتت به "المحاكيات" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في عنونته للفصل من فصول شرحه ب:" أصناف الأغراض الكلّيّة و المحاكيّات الكلّيّة الّتي للشّعر.»[2]. فدلّت بذلك على تصنيفٍ وتقسيمٍ منهجيّ للدّراسة والمعالجة والتّحليل في العمل الفنّيّ الشّعريّ.

1-3- **المحاكيات الثّلاث:** اسمٌ دالٌّ على العدد، مذكّر، نعتت به "المحاكيات" بالدّلالة (1-1-2)، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:«...وكلّ هذه المحاكيات الثّلاث إنّما هي على الوجوه الثّلاثة المذكورة سالفًا...»[3]. فدلّت على عدد أجزاء العمل الفنّيّ الشّعريّ من جهة أغراضه.

1-4- **محاكيات كثيرة:** اسمٌ دالٌّ على الكثرة، جاء على الصّفة المشبّهة، مؤنّث، نعتت به "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في حديثه عن وزن من أوزان الشّعر بقوله:«...ويحتمل معاني كثيرة ويسعه محاكيّات كثيرة، فلذلك يحتمل ذكر الفضائل الكثيرة مع ما فيه...»[4].

1-5- **المحاكيات لا تحصر ولا تحدّ:** جاء النّعت؛ جملتين فعليّتين معطوفتين منفيّتين مترادفتين في دلالتهما، نعتت بهما "المحاكيات" بالدّلالة (2-2-1)، مرّةً واحدةً، و ذلك عند ابن سينا في قوله:« وأمّا التّخييلات والمحاكيات فلا تحصر ولا تحدّ...»[5].

2- الصّنف الثّاني: العيوب.

لم يرد شيء من العيوب لمصطلح "المحاكيات"، وهذا يدلّ أنّ العيب قد يكون ألصق بصاحب العمل أو بأداته لا بمنتجات أو مخرجات العمل.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(3) **المصدر نفسه**، ص:171.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:195.

(5) **المصدر نفسه**، ص: 162- 163.

ثانيًا: مشتقّات المصطلح:

لم يرد من مشتقّات مصطلح "المحاكيات" ؛ إلاّ مشتقٌ واحدٌ؛ وهو: "المحاكى".

المقصد الأوّل: تعريف "المحاكى".

المسلك الأوّل: حجم الورود.

ورد مصطلح "المحاكى" مرّتين(02) فقط؛ وهو بذلك من أقلّ المشتقّات ورودًا في المتن المدروس جاء في المرّتين معًا، معرفة.

المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة.

ورد مصطلح "المحاكى" في المتن المدروس بدلالتين اصطلاحيتين؛ وهما:

1- **المحاكى**: اسم مفعول على صيغة المفرد المذكّر، بالدلالة (1-1-2)، وقد أتى بهذا المعنى مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:«...وأمّا العبارة والاعتقاد، والنّظر فهو الّذي يقصد محاكاته...و المحاكى به أحد تلك الثّلاثة.»[1].

2- **المحاكى**: اسم مفعول على صيغة المفرد المذكّر، بالدّلالة (1-1-1)، وقد أتى بهذا المعنى مرّةً واحدةً كذلك. قال ابن رشد:« وينبغي أن يكون ما يأتي به الشّاعر من الكلام يسيرًا بالإضافة إلى الكلام المحاكى.»[2].

المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "المحاكيات".

من مجموع النّصوص الّتي ورد فيها مصطلح "المحاكيات" بمختلف دلالاته، يمكننا أن نستخلص مجموعة من المستفادات؛ في النّقاط التّالية:

-جاء مصطلح "المحاكيات" بمعنى مشترك عامّ في دلالاته على المنتوج والعمل الفنّيّ، بين مختلف الصّناعات والفنون، في تحقيقه لمستويات متعدّدة من التّأثير على المتلقّي؛ على حسب تنوّع قوى النّفس الإنسانيّة، وهذا ما أشار إليه واستعمله أبو نصر الفارابي في مقارنته بين صناعتي الشّعر والتّزويق[3]. ممّا يؤكّد الاتّساع الدّلالي المعتبر لهذا المصطلح.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:178.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:246.

(3) ينظر: الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:158.

-يتّصل مصطلح "المحاكيات" في مفهومه بفكرة "الاختراع والإبداع"، لكون "المحاكيات" المستحسنة في الشّعر هي تلك البعيدة عن المشهور والقريب المتداول، وهو ما يكسبها في جهة من الجهات معنى "الجماليّة".

-إنّ تموضع مصطلح "المحاكيات" في الشّعر؛ في تحقيقه لغرضه المنشود؛ يتأثر بأشياء عدّة أهمها:

1- نوعيّة وطبيعة الأشياء المحاكيات.

2- سعة وضيق الأوزان الشّعريّة.

3- الغرض الشّعريّ المراد والمقصود.

4- نوع وطبيعة المتلقّي بالدّرجة الأولى.

-إنّ مكوّنات "المحاكيات" في النّوع الشّعريّ؛ "طراغوذيا" (صناعة المديح)- لكونه الأكثر حضورًا في المتن المدروس- تتمثّل في العناصر التّالية: العبارة، والاعتقاد، والنّظر - على حدّ تعبير ابن سينا- مع ما يمازجه من أدوات المحاكاة الثّلاث: الوزن، واللّحن، والكلام.

-لم تُبرز النّصوص الّتي ورد فيه مصطلح "المحاكيات" ما يمكّن الباحث من أن يستشفّ تطوّره الدّلالي، رغم تعدّد دلالاته في الفترة المدروسة، الّتي توزّعت عند الفلاسفة المسلمين بصورةٍ منتظمةٍ.

المبحث الرّابع: قضايا مصطلح "المحاكاة".

ومن مجموع النّصوص الّتي ورد بها مصطلح "المحاكاة" يُستفاد ما يلي:

-إنّ هذا المصطلح؛ مصطلح فلسفيّ يونانيّ الأصل، فقد وُلد ونشأ مع أفلاطون بتصوّر وجودي وثنيّ في إطار نظريّة المثل الأفلاطونيّة، ثمّ تطوّر مع أرسطوطاليس في ثنائيّة المادّة والصّورة. لكنّه في ميدان الفنون يُعدُّ مصطلحًا محوريًّا تقوم مجمل تصوّراتها الجماليّة عليه. إذْ أنّ كلّ الفنون هي محاكاة للأصل؛ وهو: "الطّبيعة". وعلى هذا المفهوم انتقل هذا المصطلح إلى التّداول العربيّ الإسلاميّ من خلال ترجمة كتاب: "فنّ الشّعر" من قبل الفلاسفة المسلمين الخُلص (الفارابي- ابن سينا - ابن رشد).

-تعدّدت الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح "المحاكاة" بين العموم والخصوص على مجالين دلاليين مجال دلاليّ قولي، ومجال دلاليّ فعليّ؛ وهما على النّحو التّالي:

أ- فبالنسبة المجال الدّلاليّ القوليّ: فقد اختلف فيه مفهوم "المحاكاة"، في الدّلالة العامّة؛ من البلاغة (المجاز- الانزياح)، إلى المنتوج الفنّيّ الإبداعيّ من جهة مكوّناته (معانٍ وألفاظ + الوزن + النّغم)، أمّا الدّلالة الخاصّة فقد انحصرت في كون "المحاكاة"؛ تشبيه بالمفهوم البلاغيّ بين الاتّساع حيناً والتّقييد أحيانًا أُخرى.

ب-وبالنسبة المجال الدّلاليّ الفنّيّ: فقد تعدّد مفهوم "المحاكاة" في الدّلالات العامّة؛ بوصفها "هيئة تمثيليّة" للشّاعر (المنشد)، وبوصفها "تصويرًا فنيًّا" لمعنى مخصوص، وبطريقةٍ مخصوصةٍ؛ بين قولٍ وفعلٍ، أمّا الدّلالة الخاصّة، فقد توزّعت أيضا على مفهومين، فكانت "المحاكاة"؛ "تخييلاً" بوصفه تأثيرًا وجدانيًّا على نفسية المتلقّي، وكانت أيضًا (المحاكاة)؛ موهبةً وفطرةً، بوصفها استعدادًا نفسيًّا مركوزًا في نحيزة الشّاعر وجبلّته .

- لم يكن لمصطلح "المحاكاة" ملامح واضحة وهُوية مستقلّة في التّداول العربيّ الإسلاميّ خارج الاتّجاه الفلسفي؛ الممثّل في الفلاسفة المسلمين الثّلاثة على وجه التّحديد، عدا ما ترجمه السّريان باعتبار هذه التّرجمات لا تخرج كذلك عن الاتجاه الفلسفي المذكور.

- عند محاولة تبيّن المسار التّطوري لدلالة ومفهوم "المحاكاة"، يمكننا رصد التّالي:

أ-التّدرج الدّلالي التّطوري، تراوح بين اتّساع وضيق الدّلالة؛ فالدّلالات العامّة اتّسمت بحضور قويّ على مستوى المتن المدروس، أمّا الدّلالات الخاصّة؛ فتركّزت في سياقاتٍ محدودةٍ، لكنّها كانت ذات حضور معتبر.

ب– الاسقاط الدّلالي لمصطلح "المحاكاة" في البيئة العربيّة، وجد معادلاً موضوعيًّا له تمثّل في مصطلح "البلاغة"؛ بكلّ فنونها وأفنانها ومصطلحاتها.

وبالإضافة إلى ما ذكر من نقاط، فإنّ مصطلح "المحاكاة" في المتن المدروس ارتبط بعدّة قضايا فلسفيّة ونقديّة وشعريّة متعدّدة، والّتي من أبرزها ما يلي:

1- ما يتعلّق بالأسباب والنّتائج:

– إن مبدأ المخالفة والمغايرة؛ هو جوهر "مفهوم المحاكاة"، إذ يعدُّ السّبب الرّئيسي في تشكيل هذا المصطلح، خصوصًا "المحاكاة" بدلالة (1-1-1).

– يتحقّق وجود "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه"؛ بخرق المعتاد والمألوف بطريقةٍ محدّدةٍ ومضبوطة تعتمد في الأساس على علاقة المشابهة بين شيئين؛ بإيراد مثل الشّيء أو شبيهه.

– إنّ الصّنعة (الدّربة والمران) والملكة (فطرة) تُعدَّان الإطار الفنّيّ التّكوينيّ لمفهوم "المحاكاة" بدلالة "التّمثيل"، إذ تولد وتنمو فيهما هذه "المحاكاة" بوصفها "إبداعًا ذاتيًّا" لغرض مقصود ولهدف معين.

– إنّ "المحاكاة" بدلالة "الموهبة" تُعدُّ أحد سببي تولُّد "الشّعريّة" في الإنسان: «فأكثر تولّدها عند المطبوعين الّذين يرتجلون الشّعر طبعًا، وانبعثت الشّعريّة منهم بحسب غريزة كلّ واحد منهم وقريحته في خاصّته، وبحسب خلقه وعادته.»[1].

2– المصادر والمظاهر:

– تتمظهر "المحاكاة" بوصفها "تشبيهًا" لتعبّر عن ماهيّة "الشّعر" من جهة كيفيّته، إذْ إنّه: «تبيّن أنّ القول الشّعريّ هو التّمثيل.»[2].

– يعدُّ مفهوم "الجماليّة" مصدرًا أساسيًّا في تكوين مفهوم "المحاكاة" بوصفها "تصويرًا للمعاني" خصوصًا من جهة تقريبها وتحبيبها إلى النّفس الإنسانيّة، بما توقّعه فيها من فرحٍ ومتعةٍ و التذاذ.

– تعدُّ "المحاكاة" بدلالة "الموهبة" القاعدة الصّلبة والحجر الأساس للجودة والإتقان في جميع أنواع المحاكاة الأخرى (القوليّة والفعليّة)؛ فهي النّواة الأوّليّة لدّلالات المحاكاة الأخرى من جهة تكوينها.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:172.

(2) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:151.

3- الشّروط والموانع:

- يُعدّ مفهوم "الجماليّة" في علاقته مع مصطلح "المحاكاة" شرط ضمنيّ من شروط التّأسيس؛ إذ يمكننا القول بأنّ "الجماليّة"، إطار كلّيٌّ تتغذّى فيه ومنه "المحاكاة".
- يشترط في مفهوم "المحاكاة" بدلالة (1-1-2) جملة من المعايير؛ من أهمّها:
  1- أن يتحقّق الاتّساق الدّاخليّ البنيويّ لعناصر العمل الفنّيّ.
  2- أن يتوفّر الانسجام العضويّ بين أجزائه الدّلاليّة الرّئيسة.
  3- أن يصل إلى الهدف والمبتغى المراد منه.
- مناط الجودة في تقويم العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة، يرجع إلى "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه"، وهذا عند العرب واليونان على السّواء، لكنّ التّفاوت بينهما يكون على مستويات متعدّدة؛ أهمّها: مستوى المقصديّة، ومستوى الأجناس الأدبيّة، ومستوى البيئة، ومستوى نمط التّفكير...إلخ.
- الاعتبار التّداوليّ في "المحاكاة"؛ شرط له مكانته المحفوظة والخاصّة، وقد يفرض قيوده وأحكامه في بعض الأحيان، في جودة أو عدم جودة "المحاكاة"، فضلاً عن الاعتبار الجماليّ الأسلوبيّ.
- تحتكم "المحاكاة" بدلالتي "التّصوير" و"التّشبيه" إلى نفس الشّروط الّتي تضمن الصّحة و السّلامة في ميدان الشّعر؛ والّتي يمكننا أن نلخصها في النّقاط التّالية:
  1- أن يكون التّصوير والتّشبيه لأمور موجودة (في الحسّ).
  2- أن يكون التّصوير والتّشبيه لأمور ممكنة الوجود (في العقل).
  3- أن يكون للتصوير والتّشبيه، غرض معيّن يهدف إليه (التّحسين أو التّقبيح، أو المطابقة).

4- المجالات والمراتب:

- يتّسم مصطلح "المحاكاة" بدلالة (1-1-2)، بشخصيّة مفهوميّة مستقلّة، لكون "المحاكاة" بهذا المفهوم تحمل في طيّاتها خصوصيّات الجنس الأدبيّ للشّعر من جهة، و لأنّها تراوحت في حضورها بين المنجز اليونانيّ في إطار الفهم العربيّ الخالص و الخاصّ؛ من قبل الفلاسفة المسلمين من جهة أخرى، ولذلك لمسنا في مواضع عدّة، عند كل من ابن سينا وابن رشد، ينسب هذا إلى الاختلاف الكائن بين "المحاكاة الشّعريّة" و"المحاكاة القصصيّة الخرافيّة" من جهة، وبين كلٍّ من "الفلسفة" و"القصص الخرافيّ" من جهة أخرى، تعميقًا للفوارق المقصديّة في هذا الوعي الحضاريّ للاختلاف بين العرب و اليونان.

– يتحدّد المجال المفهوميّ لمصطلح "المحاكاة" بدلالة "التّمثيل" في المتن المدروس، في إطار "الأداء الشّعريّ" على وجه الخصوص؛ إذ لم يخرج منه إلى مجالات مفهوميّة أخرى عدا "الخطابة" أو "القصص"، وذلك في سياقات عابرة كأمثلة توضيحيّة.

– تتوزّع "المحاكاة" بدلالة "التّمثيل" على مستويين باعتبار قوّة الحضور وضرورته؛ إذ تبرز هامشيّة الدّلالة في سياقات ورود مصطلح "المحاكاة" بدلالة "المجاز" أو "التّشبيه"، وتبرز في سياقات مشابهة ومقاربة بوصفها "زيادات تكميليّة "أو "متمّمات تحسينيّة" للمحاكاة، فهي بين هامشيّة غير ضروريّة مرفوضة، وهامشيّة ضروريّة تحسينيّة مقبولة، وكلّ ذلك على حسب ما يحتمله المخاطبون و يعتادونه.

– إنّ مرتبة الجودة والإتقان في "المحاكاة" بوصفها "تخييلاً"، يتمثّل فيما يحقّقه الشّاعر (الباث) من درجات التّأثير المتراتبة إلى حدّ الفعل والسلوك عند المتلقّي، ولا يتحقّق ذلك على الوجه الأتمّ والصّورة المثلى؛ إلاّ عن طريق ما فصّلت فيه هذه المتون الفلسفيّة النّقديّة (المتن المدروس) من كيفيّات وطرائق وتقنيّات.

– يمكن الاستعاضة عن "المحاكاة" بدلالة "الموهبة" عند الإنسان (غير الموهوب) بالاعتياد والدّربة والمران والاستمرارية والمثابرة، فإنّ العادة – كما يقول أرسطوطاليس–هي:« علّة الفعل.»[1].

– تعدُّ "المحاكاة" بدلالة "الموهبة" معيارًا يتفاوت ويتراتب فيه وبه الشّعراء؛ قوةً و ضعفًا من جهة كما تعدُّ أيضا مقياسًا تمييزيًّا بين الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

5- التّأثّر والتأثير:

– إنّ إجراءات "المحاكاة" وطرائقها تهدف بالدّرجة الأولى إلى جماليّة القول أوّلاً، ثمّ التّأثير في فكر و سلوك المتلقّي ثانيًا؛ إذْ الإمتاع (جماليّة القول أو الفعل) طريق إلى الإقناع (التّأثير في الفكر و السلوك)، وهذا الأمر يتماشى والبيئة من جهة، ونمط التّفكير من جهة أخرى، عند كلّ أمّة؛ الّذي يلقي بظلاله على لغة الخطاب؛ فيقول العربيّ مثلا: أثلجت صدري بهذا الخبر، أمّا الغربيّ والأوربيّ خصوصًا، فيقول : أدفأت صدري.

– يتداخل مفهوم "المحاكاة" في الشّعر مع مفهوم "الشّعريّة"، خاصّة في بعض السّياقات الّتي تركّز على إيضاح معالم الجنس الأدبيّ للشّعر عن طريق الإجراءات اللّغويّة التّعبيريّة.

---

[1] محمّد جمال الكيلاني: **المرجع السابق**، ص:245- 246.

- يمكننا أن نلمس من جهة العلاقات بين دلالات "المحاكاة"؛ تداخلاً مفهوميًّا -خاصّة في بعض السّياقات- بين "المحاكاة" بدلالة "المجاز"، وبين "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه"، لكون "التّشبيه" يندرج ضمن الإطار الكلّيّ لل"مجاز" في البلاغة العربيّة، في علاقة الجزء بالكلّ. كما يمكن أن تتداخل "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه"، و"المحاكاة" بدلالة "المجاز"، بـ"المحاكاة" بدلالة "التّصوير"؛ إذ أنّ "التّصوير"؛ هو الغرض الأساس والأصيل للتّشبيه، بل لأغلب تقنيّات وأنواع المجاز في بلاغتنا العربيّة.

- قد تتداخل "المحاكاة" بوصفها "تصويرًا للمعاني" مع "المحاكاة" بوصفها "تمثيلًا"؛ لكون الغرض -في الأغلب- من الصّورة الفنّيّة الفعليّة الحركيّة؛ هو: "التّمثيل" أو "التّقليد"، وهنا لابدّ من التّفريق بين ماهية المحاكاة من جهة، والغرض الأساس منها؛ أي أنّ تعريف الشّيء وماهيته، ليس هو القصد والغاية المستفاد منه (الثّمرة).

- لابدّ من ضرورة الفصل والتّمييز في "المحاكاة" بوصفها "تخيّيلاً" بين التّأثير الوجدانيّ والتّهيّئة النّفسيّة للمتلقّي، وبين مقاصد الشّاعر ومضامينه الفكريّة والتّصوّريّة والتّخيليّة، الّتي يودّ توصيلها أو إيصالها للمتلقّي، خاصّة في ظلّ تعدّد القراءات (نظريّة القراءة) واختلافات فهومات المتلقّين.

6- الأنواع والوظائف:

- يمكن أن تتوفّر "المحاكاة" بوصفها "منتوجًا فنّيًّا إبداعيًّا" على جملة من الوظائف الضّمنيّة في مفهومه العام، والّتي يمكننا أن نعنصرها في نقاط رئيسة ثلاث؛ وهي:

1- توضيح القواعد الأساسيّة العامّة والخاصّة (في بعض الأحيان) لبناء وتشكيل العمل الفنّيّ الإبداعيّ في مجال الفنون؛ ومجال الشّعر على وجه التّحديد والتّعيين.

2- التّنبيه إلى العيوب والأخطاء الّتي يمكن أن يقع فيها العمل الأدبيّ، والّتي تُنقص من قيمة وجماليّة وغاية المنتوج الفنّيّ.

3- بيان المعالم الأجناسية للشّعر؛ كجنس أدبيّ مميّز ومتفرّد على المستويين؛ الشّكلي و المضمونيّ بصورةٍ أكثر دقة، حتّى لكأنّ القارئ فضلًا عن الباحث، يطالع مباحث نقديّة بلاغيّة وبالخصوص عند ابن رشد لكثرة استشهاداته الشّعرية من المدونة العربيّة.

- إنّ الوظائف الّتي يمكن أن تؤدّيها "المحاكاة" بدلالة "التّشبيه"؛ هي:

1- تنشيط مخيال المتلقّي بفتح آفاق جماليّة ومجالات تأويليّة، تُعدّد وتُعمّقُ رؤية الطّرح الشّعريّ وهذا يرتبط بدقّة وجودة المحاكاة بهذا المعنى.

2- تصوير وتجسيد المجرّدات والغيبيّات في صور التّخييلية، فتصبح كالمحسوسة الملموسة، فتقترب إلى الأذهان والأفهام.

3- قد يستفاد بهذه المحاكاة في بعض الموضوعات التّعليمية:« فإنّها أداة مُعِينة على فهم الأمر الّذي يقصد تفهيمه... فبيّن أنّها إنّما تستعمل لموضع المسارعة إلى الفهم والقبول له.»[1].

– تتلخّص الوظيفة الأساسية لـ "المحاكاة" بوصفها "تمثيلاً" في إضفاء معانٍ ومفاهيم ذات مقاصد تداوليّة، حين لا يمكن للشّاعر أو المنشد أن يُعبّر عنها بالقول فقط، ومن أهمّ هذه الأشكال التّعبيريّة ايحاءات الوجه وحركات الجسد، أو ما صار يسمّى بـ"لغة الجسد"، فضلًا عن "القراءة التّفاعليّة" الّتي تستثمر مستويات الصّوت، وأشكال الإلقاء المختلفة والمتنوّعة في إيصال المقصود للمتلقّي.

– تتمثّل وظيفة "المحاكاة" بوصفها "تصويرًا للمعاني"، في إيجاد هذا الرّابط التّوضيح يبّين المعقول المجرد والمحسوس المرئيّ؛ القريب إلى الفهم والاستيعاب؛ فهي أداة توضيحيّة بما تُمّدُهُ للمعاني والأفكار وحتّى للأشياء، من قدره تبسيطيّة إيضاحيّة، علاوة على أنّها تتلاءم مع ميول قوى النّفس في فرحٍ وسرورٍ ولذةٍ.

– إنّ مفهوم "المحاكاة" بوصفها "تخييلا"، يرتبط في فعاليّته وقوّة حضوره بطبيعة ونوعيّة المتلقّي وقد ألمح إلى ذلك ابن رشد في ثنايا المتن، حين قال بأن :« النّاس إنّما يتحرّكون بالطّبع لأحد قولين: إمّا قول برهانيّ [عقلي مقّنع]، وإمّا قول ليس ببرهانيّ [عاطفي مخيّل].»[2]، وأضاف صنف آخر خارج عنهما، ولا يتحرّك لأحد هذين القولين واصفا إياه بـ"الصّنف الخسيس".

– إنّ وظيفة "السّحر" –إن جاز التّعبير– هي وظيفة "المحاكاة" بدلالة "التّخييل"؛ أيتحسين النّقائص والخسائس، أو التّقبيح الفضائل، فيتمّ فيها قلب المعاني والحقائق، على صورة تجعل العلقم حلوًا رائقًا، فقد قال أحدهم في الأبيات الواردة عند ابن رشد في المتن؛ و الّتي تعتذر عن الفرار:« يا معشر العرب لقد حسّنتم كلّ شيء حتّى الفرار.»[3]

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:206.

(2) **المصدر نفسه**، ص:219

(3) **المصدر نفسه**، ص:250.

الفصل الثّالث

المبحث الأوّل: تعريف "التّخييل".

المطلب الأوّل: الدّلالة المعجميّة لمصطلح التّخييل.

المقصد الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ.

فالتّخييل في أصله اللّغوي مشتقّ من مادّة مكوّنة من ثلاثة أحرفٍ؛ وهي: الخاء والياء واللّام و قد أدرجها الخليل بن أحمد في كتاب العين تحت مادّة: خَولَ؛ مرجّحًا أن أصل الياء واوًا، فقال:« ...و تَخَيَّلَ إليَّ؛ أي شُبِّهَ...و خيَّلَتْ السَّماء: أَغَامَتْ و لم تُمطِرْ. و يُقال: خِلْتُهُ خيلانًا. و يُقال: خيَّلَ علينا؛ أي أدخل علينا التّهمة و شبّهَهَا...و يقال: إنّ فلانًا مُخيلٌ للخير، و كلّ شيءٍ اشتبه عليك فهو مُخيلٌ.»[1]. و قال ابن دريد في جمهرته جامعًا بين مادّتي[خول/ خيل] في مادةٍ واحدةٍ، يقول:« ...و سحابة مَخِيلةٌ: يُسْتخال فيها المطر.»[2]. و قال الأزهريّ في تهذيبه:« و كلُّ شيءٍ كان خليقًا؛ فهو مُخِيلٌ...و تخيلت السَّماء: تهيّأت للمطر...و قولهم: أفعل ذلك على ما خَيَّلْتَ؛ أي: على ما شبَّهتَ...و خيَّلتْ علينا السَّماء إذا أرعدت و بَرَقَتْ قبل المطر. فإذا وقع المطرُ ذهب اسم التّخييل.»[3].

و يقول الجوهري في تاج اللّغة و صحاح العربيّة:«... و الخالُ: الغيمُ، و قد أخالتْ السَّحاب و أَخْيَلَتْ و خَايَلَتْ، إذا كانت ترجَّى للمطر، و أَخَلْتُ السَّحابة و أَخْيَلْتُها، إذا رأيتها مَخِيلةً للمطر... و فلان مُخْيَلٌ للخير، أي: خليق له... و خُيِّلَ إليه أنّه كذا، على ما لم يسمَّ فاعله، من التّخييل و الوهم.»[4].

و قال ابن سيده في محكمه و محيطه الأعظم:« و خيَّل عليه: شبَّهَ. و خَيَّلَ عليه تخييلاً وتخُيُّلاً: وجّه التّهمة إليه... و أخْيَلْت السَّماء، و خيّلَت و تَخَيَّلت: تهيّأت للمطر فرعدت و برقت، فإذا وقع المطر ذهب اسم ذلك، و قوله تعالى:﴿ **يُخَيَّلُ إليه من سحرهم أنّها تسعى**﴾[5]؛ أي يُشبّهُ.»[6]. و قال جار الله الزّمخشري في أساس البلاغة:« أخطأت في فلان مَخْيَلتي؛ أي ظنّي. ورأيتُ في السَّماء

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج1، (مادة: خيّل)، ص:454.

(2) مُحَمَّد بن الحسن بن دريد: **المصدر السابق**، (مادة: خيّل)، ص:1056.

(3) مُحَمَّد بن أحمد الأزهريّ: **المصدر السابق**، ج7، (مادة: خيّل)، ص:562-564.

(4) إسماعيل بن حمّاد الجوهري: **المصدر السابق**، (مادة: خيّل)، ص:353-354.

(5) السورة: طه، الآية: 66.

(6) علي بن إسماعيل بن سيده: **المصدر السابق**، ج 05، (مادة: خيّل)، ص:159.

مَخِيلَةً، و هي السّحابة، تخالها ماطرة لرعدها و برقها...و أخال عليه الشّيء: اشتبه و أشكل...و تَخَيَّل الشّيء: تلوَّن.»[1]. و جاء في اللّسان لابن منظور:« خيَّلَ فيه الخير وتَخَيَّله: ظنّه و تفرّسه و خَيَّلَ عليه: شبَّهَ، و أخال الشّيء: اشتبه... و شيءٌ مُخيلٌ أي مُشكِلٌ... و تَخَيَّلَ الشّيءَ له: تشَبَّه.»[2]. و قال الزّبيدي في تاج العروس:« و تَخَيَّلَ الشيءَ له: إذا تَشبَّهَ، وقال الرّاغب: التَّخيُّلُ: تصوُّرُ خيالِ الشّيء في النّفس...و خُيِّلَ إليه أنَّه كذا، على ما لم يُسَمَّ فاعله من التّخييل و الوهم، و منه قوله تعالى:﴿ **يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سحرهمْ أَنَّها تسعى.**﴾[3] و التّخييل: تصوير خيال الشّيء في النّفس.»[4].

المقصد الثّاني: مدار مادّته.

لقد ضبط ابن فارس في مقاييسه هذه المادّة اللّغويّة بقوله:« خيل: الخاء و الياء و اللام أصلٌ واحد يدلُّ على حركة في تلوُّنٍ.»[5]، ثم أردف ما أورده أصحاب المعاجم تأييد لهذا المدار كلامًا أوردنا سالفًا، فمِمّا ورد يتبيّن لنا أن معنى التّخييل في اللّغة هو؛ خلاف الحقيقة الواقعة في الفعل أو القول و قد حملت في طيّاتها معانٍ جانبيّة متقاربة الدّلالة؛ منها: التّهيّؤ، و الوهم، و التّشبّه والتّصوير...إلخ، و ما يدور في فلكها الدّلالي العام. و على هذا فقد تحقّق لنا فيها مجال دلالي واحد عام.

---

(1) محمود بن عمر الزّمخشري: **أساس البلاغة**، مصدر سبق ذكره، ج1، (مادة: خيّل)، ص:259.

(2) جمال الدّين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور: **المصدر السابق**، ج 04، (مادة: خيّل)، ص:265-268.

(3) السورة: طه، الآية: 66.

(4) محمّد مرتضى الزّبيدي: **المصدر السابق**،ج28، (مادة: خيّل)، ص:455-460.

المطلب الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في الحقبة المدروسة.

المقصد الأوّل: حجم الورود.

يحسُنُ بنا قبل التّطرق إلى الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح "التّخييل" أن نقف عند حجم وروده في المتن المدروس، و لقد مكّنتنا عملية الإحصاء من ضبط حجم الورود الّذي بلغ ثلاثًا وستين مرّة (63)؛ و هي مقسّمة على النّحو التّالي:

	معرَّفًا بـ "أل"	معرّفًا بالإضافة	مضافًا إليه غيره	موصوفاً	فعلاً مضارعًا
الفارابي	/	/	/	/	/
ابن سينا	16	02	02	02	12
ابن رشد	11	04	10	02	02

و يتّضح من خلال الجدول أنّ "التّخييل" لم يرد عند الفارابي مطلقًا، و أنّ وروده بين ابن سينا و ابن رشد، و قد كان أكثره مُعرّفاً، و لم يأت نكرةً مطلقة.

المقصد الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة.

تتبيّن لنا الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح "التّخييل" في الفترة المدروسة مع الفلاسفة المسلمين (الفارابي- ابن سينا- ابن رشد) عبر متونهم الشّارحة لكتاب "فنّ الشّعر"، بوصف "التّخييل" مصطلحًا فعَّالاً في إيضاح الهدف الأساس من العمليّة الإبداعيّة الشّعريّة؛ في مختلف تجلّياتها و تمظهراتها و حتّى منطلقاتها النّفسيّة، و لما كان "التّخييل" في أصل وجوده يتأسّس على "المعاني" فقد توزّعت و تعدّد دلالاته الاصطلاحيّة في هذا المجال الدّلالي من جهات عدَّة، لـ"المعاني" قولاً أو فعلاً، أو انفعالاً، أو رسوخًا في طبع الإنسان و جبلَّتِهِ، و ما إلى ذلك.

ولقد ورد "التّخييل" ببعض الدّلالات العامّة و الخاصّة، و سيأتي توضيحها من خلال هذين الصّنفين؛ و هما:

الصنف الأوّل: الدّلالات الاصطلاحيّة العامّة.

ورد مصطلح "التّخييل" في هذا الصّنف بأربع دلالاتٍ اصطلاحيّة عامّة؛ و هي:

1-1-التّخييل: هو صياغةٌ مُحرَّفة؛ مُغيَّرة للقول عن العادة، تجعل النّفس تُذعنُ و تنفعلُ انفعالاً عاطفيًّا وجدانيًّا لأمورٍ (المعاني)؛ انبساطًا(اقبالاً و استئناسًا) أو انقباضًا (نفورًا و استوحاشًا)، دون إعمالٍ لنظرٍ فكريّ عقليّ في "القول" بالرّويّةِ و الاختيارِ و التعقّلِ، من جهة صدقه أو كذبه.

■ قال ابن سينا:« **و القول الصّادق إذا حُرّف عن العادة و ألحق به شيء تستأنس به النّفس فربّما أفاد التّصديق و التّخييل معًا، و ربما شغل التّخييل عن الالتفات إلى التّصديق و الشعور به... فالتّخييل يفعله القول لما هو عليه.**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن سينا في بداية الفصل الأوّل الموسوم بـ:" في الشّعر مطلقًا وأصناف الصّيغ الشّعريّة، و أصناف الأشعار اليونانيّة"، و تحديدًا في سياق توضيح العلاقة بين "التّخييل" و"الكذب" من جهة، و "التّخييل" و "التّصديق" من جهة أخرى، إذ يبيّن ابن سينا أن لا علاقة دلاليّة، تهدم تأسيس و حضور مفهوم التّخييل في وجود "الكذب"؛ فـ:« ربما كان المتيقّن كذبه مُخيّلاً.»[2]، كما أنّه يخصص "التّصديق" للخطابة، و "التّخييل" للشّعر، ثمّ يعود إلى أنّ تحريف القول الصّادق و تغييره بما يحقّق الأنس في النّفس، يفيد "التّخييل"؛ لكون المحرّف و المغيّرٌ يؤنس النّفس و يفيد "التّصديق" أيضًا من جهة كونه؛ قولاً صادقًا في ذاته، و على هذا يمكننا القول بأنّ مصطلح التّخييل؛ هو: تغيير و تحريف في القول يؤثّر تأثيرًا وجدانيًّا فعّالاً في النّفس دون النّظر في صدقه أو كذبه.

■ قال ابن سينا:« **فإنّ طراغوذيا أيضًا يجب أن تكون كاملةً فيما تعمل من المحاكاة، و أن تعظّم الأمر الّذي تقصده، فإنّ تلك المعاني قد تقال قولاً مرسلاً من غير الرّونق و الفخامة و الحشمة، و استعمال طراغوذيا إذن بسبب التّعظيم، و التّكميل للتّخييل.**»[3].

ورد هذا الكلام عند ابن سينا في بداية الفصل المعنون بـ:" في حسن ترتيب الشّعر، خصوصًا الطراغوذيا؛ و في أجزاء الكلام المخيّل الخرافي في طراغوذيا"، و تحديدًا في سياق بيان طرائق النّوع الشّعريّ؛ "طراغوذيا"، وفي موضع تحريف "المعاني" بوصفها مادّة "التّخييل"، إذ إنّ "الرّونق" و "الفخامة" و "الحشمة" أساليب تعبيريّة وأسلوبيّة تجعل "القول المرسل" كامل "المحاكاة"، وهذا لتحقيق الانفعال النّفسي المرجو؛ عظيمًا و كاملاً بما يحقّقه هذا التّخييل الكامل و العظيم، ولذا فإنّ مصطلح التّخييل؛ هو تغيير القول المرسل المعتاد إلى نمط آخر بفخامة و رونق و حشمة، ليكون الانفعال مؤثّرًا عاطفيًّا وجدانيًّا، و هو الغاية من الطراغوذيا ذاتها؛ بل من الشّعر كلّه.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:181.

■ قال ابن رشد: «**و الفاضل من هذه الأشياء [التّغييرات– المجاز] هو أن يستعمل من كلّ واحد منها ما هو أبين و أظهر و أشبه...و هذا الصّنف هو الّذي يجمع إلى جودة الإفهام فعل الأقاويل الشّعريّة؛ أعني تحريك النّفس، مثال ذلك أنّ الإبدال إذا كان شديد الشّبه أفاد جودة التّخييل و الإفهام معًا...**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الأخير الّذي يتحدّث فيه عن عناصر و مكوّنات القول الشّعريّ؛ اللّغوية منها و الأسلوبيّة، و تحديدًا في بيان التّغييرات الأسلوبيّة الّتي تجعل من القول "شعرًا"، فـ:« قد يستدلّ على أنّ القول الشّعريّ هو المغيّر أنّه إذا غُيِّر القول الحقيقيّ سُمّي شعرًا أو قولاً شعريًّا، و وجد له فعل الشّعر.»[2]. و قد ألمح إلى أنّ الصّنف الفاضل من المجاز هو الّذي يجمع بين جودة التّخييل و جودة الإفهام، و ذلك عندما يتحقّق الوضوح و البساطة في الصّورة المجازيّة التّعبيرية، فتكون البساطة بذلك عنصرًا جماليًّا من جهة التّصوير و عاملًا تبسيطيّا من جهة الفهم و من هذا يتّضح لنا أنّ مصطلح التّخييل؛ هو تعبيرٌ مجازيٌّ جماليٌّ يحقّق الانفعال النّفسيّ الوجدانيّ الّذي يحرّك النّفس إقبالاً أو نفورًا بحسب معيار الفهم و الوضوح(جودة الإفهام) من جهة، و بحسب جمال الصّورة الفنّيّة(جودة التّخييل) من جهةٍ أخرى.

يحتلّ التّخييل بهذه الدّلالة موقعًا متوسّطًا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، و قد ورد في سياقات بيان ماهية الشّعر عند ابن سينا، و في إيضاحه لعلاقات و أنواع التّخييل في مسألة الصّدق و الكذب في الشّعر، و ورد أيضًا في سياق طرائق التّعبير في "طراغوذيا".

أمّا اصطلاحيته فهي متوسّطة أيضًا، و لقد استعمل "التّخييل" بهذا المعنى بقلّة عند ابن سينا وبدرجة أقلّ عند ابن رشد، و هذا لكون مصطلح "المحاكاة" كان أكثر قوّةً و حضورًا في التّعبير عن هذه الدّلالة.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "التّخييل" بهذا المعنى، فلم نجد لها نعتًا و لا عيبًا، و ذلك لقلة النّصوص التي ورد فيها. و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها معرّفة، و لم يأت نكرةً مطلقة، أو نكرةً مضافة.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص: 244- 245.

(2) **المصدر نفسه**، ص: 242.

قد يتداخل هذا المعنى لـ"التّخييل" مع "المحاكاة" بالدّلالة (1-1-1)، لكن تركيز دلالة "التّخييل" على "فعل" و "أثر" المعاني المجازيّة في نفسيّة المتلقّي، و ما تحرّكه فيها من انفعالات وجدانيّة، أمّا "المحاكاة" بالدّلالة السّابقة؛ فهي تركيز على الفعل الإجرائيّ العمليّ في طريقة بناء المعاني المجازيّة عند الشّاعر (الباث/ المرسل)، و الّذي يحاول فيها إلى جماليّة القول الشّعريّ.

1-2-التّخييل: هو طريقةٌ و هيئةٌ عمليَّةٌ إنشاديَّةٌ في أداء الشّعر و تصوير مضمونه و فحواه، بما للمنشدِ من قدراتٍ تعبيريّةٍ غير لغويَّةٍ و حركاتٍ إنفعاليَّةٍ جسديَّةٍ، تؤكّدُ و تقوّي المعاني الشّعريّة المتخيّلة في ذهن المتلقّي؛ لتحمِلَهُ على الانقباض أو الانبساط حسب عملية الأداء و مضامينها.

- قال ابن سينا:«...**و لا يجب أن يحتاج... إلى هذه الخرافات البسيطة الّتي هي قصص مخترعة. و لا أن يتمّم [الشّاعر تخييله الشّعريّ] بأفعال دخيلة مثل أخذ الوجوه، و هي أفعال يُؤثرُ بعض الشّعراء أو الرّواة إيرادها مع الرّواية حتّى يخيّل بها القول.**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن سينا في الفصل الموسوم بـ "في حسن ترتيب الشّعر، و خصوصًا الطراغوذيا؛ و في أجزاء الكلام المخيّل الخرافي في الطراغوذيا"، و تحديدًا في سياق المقارنة بين الشّعر و بين الأمثال والقصص في المضمون و الكيفيّات التّصويريّة، و قد أشار ابن سينا إلى أن بعض الشّعراء أو الرّواة، يستعمل أفعالاً دخيلةً على النّص الشّعريّ أثناء الرواية (الأداء أو الإنشاد) لـ "يخيّل" بها القول، فـ"التّخييل" على هذا؛ هو أفعالٌ خارج النّصّ؛ تعتمد على الهيئات التّعبيريّة و الحركات الجسديّة الانفعالية حتّى يستثار بها المتلقّي ، و قد اعتبر ابن سينا هذا النّوع من التّخييل تخييلاً لا يُعتَدُّ به؛ و هو يدلّ على أنّ النّصّ الشّعريّ ناقصٌ من جهة التّخييل، لذلك يَعْمَدُ بعضهم إليه استكمالاً – على حسب ظنهم – لهذا النّقص، لكنّ ابن سينا يرى أنّ هذا مشين في الشّعر و هو دلالة ضعف الشّاعر:« فإنّ ذلك يدل على نقصه، و على أنّ قوله ليس يخيّل الانفعال.»[2]. ثمّ ذكر بعض التّقسيمات للشّعراء في تعاملهم مع "التّخييل" بهذه الدّلالة في المنافسة بينهم، الّتي سيأتي بيانها في مبحث قضايا المصطلح.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:184.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

■ قال ابن سينا:« **و بالجملة، فإنّ الأوّلين إنَّمَا كانوا يقرّرون الاعتقادات في النُّفوس بالتّخييل الشّعريّ، ثمّ نبغت الخطابة بعد ذلك فزاولوا تقرير الاعتقادات في النُّفوس بالإقناع.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ"في مناسبة مقادير الأبيات مع الأغراض، و خصوصًا في طراغوذيا و بيان أجزاء طراغوذيا"، و تحديدًا في سياق المقارنة بين "القدماء" و "المتأخرين" في "محاكاة الرأي"، و قد ألمح ابن سينا قبل هذا إلى أنّ :« أمورًا متحدّثٌ بها عند أناس ينشدون ويُغنُّون على الهيئة الّتي يضطر أن يكون عليها صاحب ذلك الخُلُق و ذلك الاعتقاد الّذي يصدر عنه ذلك الفعل، فلذلك يقال إنه أنشد كأنّه واحد ممن له ذلك المعنى في نفسه، أو واحد شأنه أنّ يصير بتلك الحال، و نحو هيئات المحدّث نحوان: نحوٌ يدلّ على خُلُقٍ ...و نحوٌ يدلّ على الاعتقاد كمن يتكلّم كلام متحقّق، أو من يتكلم كلام مرتاب، و ليس لهيئات الأداء قسم غير هذين.»[2]. وبمطابقة هذين النّصّين، مع التّركيز، على معنى دلالات "الاعتقاد"، و على مراعاة سياق "محاكاة الرّأي"، الّذي هو:« أبعد من العادات في التّخييل.»[3]؛. لكونه متعلّقًا بالوجود أو الإمكان في مادّة التّخييل (المعاني)، فإنَّهُ يتبيَّنُ لنا أنّ التّخييل الشّعريّ الّذي تُقَرَّرُ به الاعتقادات في النّفوس يقصد به هذه الهيئات الأدائيّة للمنشدين، الّتي تتساوق مع المعاني المتخيّلة؛ لتحمل المتلقّي على طلب أمرٍ ما أو الهرب منه، بما تحرّكه في نفسه من حركة وجدانيّة عاطفيّة قويّة مؤثّرة؛ بالغ الأثر.

■ قال ابن رشد:«...**استعمل في التّعليم عند الإفهام و التّخاطب؛ الاشارات: فإنّها أداة معينة على فهم الأمر الّذي يقصد تفهيمه، لما كان ما فيها من الإلذاذ الّذي هو موجودٌ في الإشارات من قِبَلِ ما فيها من التّخييل، فتكون النّفس بحسب التذاذها به أتمَّ قبولاً به.**»[4].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه عن العلل المولّدة للشّعريّة عند الإنسان، و بعض أصناف الصّناعات الشّعريّة، و تحديدًا في سياق بيان أهمّية المحاكاة في تصوير ما يختلج من كوامن في النّفس البشريّة، وقد بَيَّنَ ابن رشد أنّ التّخييل الموجود والمعمول بـ "الإشارات" في التّعليم عند الإفهام والتّخاطب يُكسب الإنسان لذةً؛ و هذه اللّذة تستثير قِوى النّفس الوجدانيّة بصورةٍ سريعةٍ و مفيدة تحمل المتلقّي على القبول و الفهم؛ على أتمّ وجهٍ، و أكمل طريقةٍ، و لذلك

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

(2) **المصدر نفسه**، ص:177.

(3) **المصدر نفسه**، ص:178.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:206.

وصف ابن سينا هذا "التّخييل" من جهة "الإفادة التّعليميّة" بأنّه: "أداة مُعِينَةٌ على فهم الأمر الّذي يُقصد تفهيمه". و على هذا يمكننا القول بأنّ مصطلح "التّخييل"؛ هو الأداء التّصويري الإشاري للمعاني؛ و الّذي يقوّي و يؤكّد تخييلها في ذهن المتلقّي و مخياله، ليكون التّأثير فيه أقوى، على الوجه المقصود و المرغوب، من جهة المرسل أو الباثّ (الشّاعر أو المعلّم مثلاً).

يحتلّ "التّخييل" بهذا المعنى موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحي الخاص بالشّعر، لما للعرب من عاداتٍ بلاغيّةٍ قديمةٍ تتعارض مع هذه الدّلالة للتّخييل، وقد ورد هذا "التّخييل" في سياقات المقارنة بين الشّعر، والقصص والأمثال، وفي سياق بيان طرائق الأداء الشّعريّ، و ما يكون فيه من هيئاتٍ و حركاتٍ و إيماءاتٍ و صور، كما ورد أيضا في سياق أهمّية "التّقليد" و"المحاكاة".

أمّا اصطلاحيته فهي قوية من جهة تكميل النّصّ الشّعريّ، و قد استعمل عند ابن سينا بشيء من "عدم القبول" تماشيًا مع البيئة العربيّة (البلاغة العربيّة)، أمّا عند ابن رشد فقد أظهر له فوائد وميزات في التّعليم وفي تكميل المعاني الشّعرية؛ بحجّة عسر "محاكاة" و "تخييل" بعض الأشياء النّاقصة في ذاتها.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "التّخييل" بهذه الدّلالة، فلم تتجاوز النّعتين، في حين لم نجد لها إلا عيبًا واحدًا. و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها؛ معرفة، و لم يرد نكرةً مطلقة، و لا نكرةً مضافة.

و قد يتداخل "التّخييل" بهذا المعنى مع "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-1)، غير أن حدود الانفصال تكمن في أنّ "التّخييل" بهذه الدّلالة يركّزُ على أثره الوجدانيّ النفسيّ المؤثّر على المتلقّي، وعلى فعله التّوكيديّ المقوّي للمعاني الشّعريّة المتخيلّة في ذهن السّامع(المرسل إليه).

1-3-التّخييل: هو الأثر النّفسيّ الّذي يتركه تشبيه شيء بشيء بأمور موجودة أو ممكنة، سواءً أكان كذبًا أم صدقًا، بإيهام المتلقّي بعلاقة المشابهة ترهيبًا له من شيء أو ترغيبًا له إلى شيء، بما يرتسم في مخيال السّامع من تشبيهاتٍ مُنَفّرةٍ أو مُرَغّبَةٍ ، و قد جاء هذا المعنى للتّخييل عند ابن رشد فقط.

■ قال ابن رشد: «**والأقاويل الشّعريّة هي الأقاويل المخيّلة. وأصناف التّخييل والتّشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، و ثالثٌ مركّبٌ منهما، أمّا الاثنان البسيطان فأحدهما تشبيه شيء بشيء و تمثيله به...وإمّا أخذ الشّبيه بعينه بدل الشّبيه ...وينبغي أنْ تعلم أنّ في هذا القسم تدخل الأنواع الّتي يسمّيها أهل زماننا استعارة وكناية ...وأمّا القسم الثّاني فهو أنْ يبدل التّشبيه مثل أن تقول: الشّمس كأنّها فلانةٌ ...والصّنف الثّالث من الأقاويل الشّعريّة هو المركّب من هذين.**»[1].

ورد هذا الكلام في بداية "كتاب الشّعر" لابن رشد، و تحديدًا في سياق بيان ما تتقوّم به الأقاويل الشّعريّة، و قد بَيَّنَ فيه أنّ أصناف و أنواع التّشبيه؛ هي:" أَصْنَافُ تَخْيِيلٍ"، و بهذا يَتَبَيَّنُ لنا أنّ "التّخييل" هو "التّشبيه" بصورته الموسّعة، لكنْ من جهة فعله و أثره في المتلقّي؛ بما تخيّل هذه التّشبيهات على اختلافها و تنوّعها؛ من رغبةٍ أو رهبةٍ في نفسيّة السّامع أو القارئ، حسب المقصد المرجو من التّشبيه.

■ قال ابن رشد:«...**لكنْ إنَّما يوجد هذا النّحو من التّخييل للعرب، إمّا في أفعال غير عفيفة وإمّا فيما القصد منه مطابقة التّخييل فقط، فمثال ما ورد في ذلك في الفجور؛ قول امرئ القيس ...و مثال ما ورد من ذلك مما القصد به مطابقة التّشبيه فقط؛ قول ذي الرّمة يصف النّار...والمتنبّي أفضل من يوجد له هذا الصّنف من التّخييل ...و إجادة هذا النّوع من التّشبيه؛ يتأتّى بأنّه يحصّل الإنسان أوّلاً جميع المعاني الّتي في الشّيء...**»[2].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح، وتحديدًا في إجاد القصص الشّعريّ، و مثاله عند العرب ما أورده ابن رشد عند الشّعراء الثّلاثة (امرؤ القيس– ذو الرّمة– المتنبّي) بخصوصيّة أغراضه الّتي حصرها في الفجور و التّعجيب (مطابقة التّخييل فقط) لا غير، مُبَيّنًا أنّ أفضل الشّعراء في هذا الصّنف من التّخييل (التّشبيه) هو أبو الطيب المتنبّي، و بمقابلة بسيطة بين: "القصد منه مطابقة التّخييل فقط" و عند التّمثيل والاستشهاد له بعبارة: "القصد به مطابقة التّشبيه فقط"،و بين عبارة: "الصّنف من التّخييل" و" النّوع من التّشبيه"، يتبيّن أنّ ابن رشد يستعمل "التّخييل" بدلالة "التّشبيه" بصورةٍ واضحةٍ، بل بطريقة سَلِسَةِ المناوبةِ في مثل هذه السّياقات و المواضع، تشي بنوعٍ من الإقتناع الكلّيّ الرّاسخ، بهذا التّرادف التامّ بين

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201-202-203.

[2] **المصدر نفسه**، ص:229-230.

"التّخييل" و "التّشبيه"، لكن و مع هذا، يتّضح في هذه السّياقات نفسها التّركيز على "الأثر" الّذي يخلّفه "التّخييل/التشبيه" في مخيال السّامع، لذلك يمكننا القول بأنّ مصطلح "التّخييل"؛ هو الأثر النّفسيّ الّذي يخلّفه "التّشبيه" في نفسيّة المتلقّي.

- قال ابن رشد:« **و عمل اللّحن في الشّعر هو أنّه يُعِدُّ النّفس لقبول خيال الشّيء الّذي يقصد تخييله، فكأنّ اللّحن هو الّذي يفيد النّفس الاستعداد الّذي به تقبل التّشبيه و المحاكاة للشّيء المقصود تشبيهه...**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه عن الأجزاء الكيفيّة لصناعة المديح، وتحديدًا في سياق تفصيل القول في أجزاء صناعة المديح، و قد توقف عند الجزء الثّاني وهو: "اللّحن" مُبَيّنًا أنّ عمله هو إعداد النّفس لقبول خيال الشّيء من جهة الإيقاع؛ فكما أنّ هناك إيقاعٌ ثقيلٌ محزنٌ، هناك إيقاعٌ خفيفٌ مُفرحٌ... إلى غير ذلك من الإيقاعات المتنوّعة المختلفة وذلك ليكون الشّيء المقصود بـ:"تخييله" و "تشبيهه" مقبولاً في رقعة النّفس، مُرحّبًا به أتمّ التّرحيب و أحسنه، فـ"التّخييل" لـ"خيال الشّيء"، و "التّشبيه" لـ"شبيه الشّيء"؛ ليتناوب "التّخييل" و "التّشبيه" مرّةً أخرى، ليتحقّق لنا بهذا، أنّ مصطلح "التّخييل" هو وقْعُ و أثَرُ خيال الشّيء في النّفس؛ مشابهةً لحالةٍ نفسيّةٍ معينةٍ مقصودةٍ بأيّ مكوّنٍ من مكوّنات العمل الأدبيّ بوصف "التّشبيه" صناعةً للخيال المرتسم بصورةٍ تشبيهيّةٍ متخيّلة في مخيال المتلقّي.

يحتلّ "التّخييل" بهذا المعنى موقعًا صغيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، و قد ورد في سياقات شرح طرائق "المحاكاة" و "التّخييل"، و في بعض سياقات توضيح أنواع الاستدلالات (الأساليب) المؤثّرة في المتلقّي. أمّا اصطلاحيته فهي ضعيفة؛ فلم يستعمل إلاّ عند ابن رشد بطريقة تكاد ترادف "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1).

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "التّخييل" بهذه الدّلالة، فلم نجد فيها نعتًا و لا عيبًا. و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها، مُعرّفًا، و نكرةً مضافة، و لم يرد نكرةً مطلقة.

و من جهة تداخل الدّلالات، فقد تُوحي "المحاكاة" بالدّلالة (1-2-1) بتداخلها مع "التّخييل" بهذا المعنى، لكنّ الفيصل بينهما يَكْمُنُ في أنّ "المحاكاة"؛ هي التّشبيه ذاته، أو ما يتوسّع عنه من أنواع

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

البلاغة من جهة الشّاعر (الباثّ)، أمّا "التّخييل" فتتركّز دلالته على الأثر الوجدانيّ النّفسيّ؛ رغبة في الأمر المقصود تشبيهه، أو رهبة منه، و الّتي مبعثها التَمثُّلُ و التَّفهُّمُ للتّشبيه في ذهن المتلقّي.

4-1- التّخييل: هو عملٌ فنيٌّ إبداعيٌّ في ميدان الشّعرِ خاصّةً، يتكونُ من عناصرَ محددةٍ تشكّل بنيته، يُؤثّرُ و يَتأثّرُ عبر علاقاته الدَّاخليّة و الخارجيّة؛ حسب قوّته أو ضعفه، جودته أو رداءته وفق منهجٍ و طريقةٍ في التّفاعل؛ معيّنة و مخصوصة بكلّ صنف من أصنافه، تجعل المتلقّي يتحرّك نحو الطّلب أو الهرب بما يدفعه إلى ذلك من قوّة وجدانيّة عاطفيّة، و قد تضيق هذه الدّلالة؛ فتدلّ على عنصر "الكلام" أو "القول" في العمل الفنّيّ الإبداعي الشّعريّ، أو قد تَتَّسِعُ لتدلّ على هذا العمل كلّه. و قد تفرّد ابن رشد وحده بهذه الدّلالة للتّخييل.

- قال ابن رشد:« **و ظاهر أيضًا ممّا قيل من مقصد الأقاويل الشّعريّة أنّ المحاكاة الّتي تكون بالأمور المخترعة الكاذبة ليست من فعل الشّاعر...لكنّ الشّاعر إنّما يتكلّم في الأمور الموجودة أو الممكنة الوجود، لأنّ هذه هي الّتي يُقصَدُ الهرب عنها أو طلبها أو مطابقة التّشبيه لها...والشّاعر لا يحصل له مقصوده على التّمام من التّخييل إلاّ بالوزن...**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه عن أجزاء صناعة المديح من جهة الكيفيّة، و تحديدًا في بيان مقصديّة "المحاكاة" في الأقاويل الشعرية، إذ إنّ العناصر المشكّلة للعمل الفنّيّ لابدّ و أن تتلاءم مع مقاصده و أهدافه، ليتحقّق بذلك الانسجام الدّاخليّ في علاقاته فابن رشد حين يشير إلى ضرورة أن تكون الأمور في الشّعر موجودة أو ممكنة، يربط هذا بمرمى الشّاعر من ذلك؛ و هو: "التّأثير" في المتلقّي هربًا أو طلبًا، :«فإذا كانت الأفعال ممكنة، كان الإقناع فيها أكثر وقوعًا؛ أعني التّصديق الشّعريّ الّذي يحرّك النّفس إلى الطلب أو الهرب.»[2]، و ليس هذا فقط، بل لابدّ من "الوزن" لأنّه تمام "التّخييل" في الشّعر، فضلاً عن القول الشّعريّ، و على هذا يكون "التّخييل" في مثل هذه السّياقات يدلّ على معنى؛ العمل الفنيّ الإبداعيّ الشعريّ كلّه، فـ:« إنّما يوجد الشّعر بأن يجتمع فيه القول المخيّل و الوزن.»[3].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:213- 214.

(2) **المصدر نفسه**، ص:214.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:168.

▪ قال ابن رشد:«...**و إجادة هذا النّوع من التّشبيه يتأتّى بأن يحصل للإنسان أوّلاً جميع المعاني الّتي في الشّيء الّذي يقصد وصفه، ثمّ يُرّكبُ على تلك المعاني الأجزاء الثّلاثة من أجزاء الشّعر؛ أعني التّخييل و الوزن و اللّحن.**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح، و تحديدًا في سياق إجادة القصص الشّعريّ، و طرائق التّخييل فيه عند العرب، فقد بَيَّنَ ابن رشد أفضلية المتنبّي في هذا الصّنف من التّخييل (التّشبيه) موضّحًا كيفيّة الإجادة فيه؛ بأن تجمع عناصر العمل كلّها؛ المتعلّقة بموضوعه و مضمونه، ثمّ يتمّ "التّركيب" على المقاس المضبوط والطّريقة المخصوصة بتفضيل الأجزاء الثّلاثة (التّخييل و الوزن و اللّحن) على عناصر العمل الفنّيّ (المعاني) بمنهج التّناسب و الانسجام الدّاخلي بين أدوات التّخييل و موضوعاته، ممّا يُمكّن للعمل الفنّيّ "التّأثير" النّفسيّ المطلوب. و في هذا البيان للإجادة يتّضح لنا أنّ مفهوم "التّخييل" في تساوقه مع الوزن و اللّحن؛ ذو حضور وجوديّ خارج مخيال المتلقّي بوصفه جزءً أساسيًّا من أدوات التّخييل و في مثل هذه السّياقات تضيق دلالته ليدلّ على عنصر من عناصر العمل الفنّيّ الإبداعيّ الشّعريّ.

يحتلّ "التخييل" بهذا المعنى موقعًا متوسّطًا في الجهاز المصطلحي الخاصّ بالشّعر، و قد ورد في سياقات توضيح طرائق التّخييل ، و في موضع شرح عمل بعض أجزاء الشّعر الكمّيّة أو الكيفيّة. أمّا اصطلاحيته فهي قوّية، و قد استعمل بهذه الدّلالة عند ابن رشد فقط.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "التّخييل" بهذا المعنى، فلم نجد لها نعتًا و لا عيبًا. و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها؛ معرّفًا فقط، و لم يأتي نكرةً مطلقة أو نكرةً مضافة.

2- الصّنف الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة الخاصّة.

ورد مصطلح "التّخييل" في هذا الصّنف بثلاثِ دلالاتٍ اصطلاحيّة خاصّة؛ و هي:

2-1- التّخييل: هو تصويرٌ للمعاني الكلّيّة، و تشخيصٌ للأفكار المجرّدة؛ بآليات لغويّة و غير لغويّة، و ذلك بتقبيح أو تحسين صورها و أخيلتها لانطباعها على مخيال المتلقّي، ترغيبًا إلى أمرٍ ما أو ترهيبًا منه.

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:230.

▪ قال ابن سينا:«...**و في النّوادر قد كان يُخترع اسم شيءٍ لا نظير له في الوجود، و يُوضع بدل معنى كلّيّ، مثل جعلهم الخير كشخصٍ واحدٍ و إطنابهم في مدحه، و ذلك لأنّ أحوال الأمور قد كانت مطابقة لأحوال ما كانوا يخترعون لها الاسم، و ليس نفع ذلك في التّخييل بنفعٍ قليلٍ.**»[1].

ورد هذا الكلام عند ابن سينا في الفصل الموسوم بـ"في حسن ترتيب الشّعر، و خصوصًا الطراغوذيا؛ وفي أجزاء الكلام المخيّل الخرافي في طراغوذيا"، وتحديدًا في سياق استعمال الطراغوذيا لد:« جزئيّات في بعض المواضع [ال]مخترعة [الّتي] تسمّى على قياس المسمّيات الموجودة.»[2]. و قد بَيَّنَ ذلك ابن سينا في تصوير المعنى الكلّيّ (الخير مثلًا) بالشّخص، ثمّ يُسترسل و يُتوسّع في مدحه و الإشادة به، و هذا تشخيصٌ و تصويرٌ "للخير" ثمّ تحريكه بما يناسبه و يُنْسَبُ له من أفعال جميلة و صفات جليلة، تنطبع بصورها و هيئة صاحبها (الشّاعر) على مخيال المتلقّي، و هنا يُخْلَقُ في نفسه انفعالاً وجدانيًّا مُحرّكًا له إلى طلب الخير، و الميل إليه مع محبّته، و قد أشاد ابن سينا بهذه الطّريقة الجيّدة النّافعة في "التّخييل"، و على هذا يمكننا القول بأنّ مصطلح "التّخييل" يدلُّ على هذه الطّريقة التّصويريّة التّشخصيّة للمعاني الكلّيّة بما تثيره في نفسيّة المتلقّي (السّامع).

▪ قال ابن سينا:« **و الاستدلال الفاضل هو الّذي يحاكي الفعل...و ساق الكلام إلى الواجب وحدُّهُ أنْ يبلغَ التّخييلُ مبلغًا يكونُ كأنَّ الشّيءَ يحسُّ نفسهُ و أن يُطابق بذلك المضادّات فعل المفلقين...**»[3].

ورد هذا الكلام عند ابن سينا في الفصل المعنون بـ"في أجزاء طراغوذيا بحسب التّرتيب والإنشاد، لا بحسب المعاني و وجوه من القسمة أخرى، و ما يحسن من التّدابير في كلّ جزءٍ وخصوصًا ما يتعلّق بالمعنى"، و تحديدًا في سياق حديثه عن أنواع الاستدلال في "محاكاة الأخلاق" إذْ عدَّ ابن سينا الاستدلال الفاضل فيها؛ الّذي يحاكى الفعل، لكنْ على وجه الكمال و الوجوب الّذي يتحقّق فيه التّخييل حدَّ أن يكون الشيءُ "المخَيَّلُ" كأنّه ماثلٌ في خيال المتلقّي كرؤية العين بل كمعايشة الواقع الملموس المحسوس، فـ:« البلوغ به إلى غاية التّمام إنّما يكون متى بلغ الشّاعر من وصف الشّيء أو القضية الواقعة الّتي يصفها مبلغًا يُري السّامعين له كأنّه محسوس و منظور إليه»[4] وعلى هذا فإنّ دقة

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:184.

(2) **المصدرنفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:190.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:229.

التّصوير للمعاني بما يُمَكّنُهَا من قوّة استحضار أخيلة الأشياء المتحقّقة (المشاهدة و المعاينة)، في مخيال المتلقّي و وجدانه؛ هو "التّخييل" ذاته، بهذه الدّلالة في مثل هذه السّياقات و المواضع.

■ قال ابن رشد:«...**كذلك يجب أن يكون الشّاعر في محاكاته يصوّر كلّ شيء ما هو عليه حتّى يُحاكي الأخلاق و أحوال النّاس...و هذا النّحو من التّخييل؛ أعني الّذي يحاكي حال النّفس. قول أبي الطّيب يصف رسول [ملك] الروم الواصل إلى سيف الدولة:**

أتاك يكاد الرأس يجحد عُنقه * وتَنْقدُّ تحت الذُّعْرِ منه المفاصلُ**

يقوِّم تقويم السّماطين مشيهُ * إليكَ إذا ما عوَّجتْهُ الأفاكِلُ.** »[1].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح، و تحديدًا في سياق تصوير الفضائل و محاكاتها، فابن رشد يوضّح إيغال و قوّة التّصوير في الأشياء الّتي تبدو أبعد عن التّصوير(المعاني الكلّيّة المجرّدة)، فضلاً عن الأشياء المادّيّة الّتي يمكن تصويرها و تخييلها، و قد أعطى لذلك مثالاً توضيحيًّا يَستشهدُ به على تصوير "حال النّفس" لهذا الرّسول الرّومي في دقّةِ وصف المتنبّي لحالته الشّعوريّة؛ مشخّصةٌ في أوصافٍ مُشَاهَدةٍ ممّا يُمكّن المتلقّي من أن يتصوّر و يَسْتَشِفَ هيبة و قوّة وصولة "سيف الدولة" من جهة؛ لما يُخيّلهُ من خوفٍ و هلعٍ و فزعٍ لهذا الرّسول الرّومي من جهة مقابلة، فهذه الصّور و الأخيّلة حاضرة شاخصة في مخيال السّامع (المتلقّي) حضور المشاهد المعاين، و ما كان هذا المفهوم يُتمثّل و يُفهم بدون التّصوير، و هذا عينه الّذي نَقصدُه من أنّ "التّخييل" تصويرٌ للمعاني و تجسيدٌ للأفكار على صور و انطباعات محسوسة في ذهن المتلقّي بتأثيراتها الوجدانيّة الانفعاليّة المختلفة و المتعدّدة .

■ قال ابن رشد:« **و من الشّعراء من يجيد القول في القصائد المطوّلة، ومنهم من يجيد الأشعار القصار و القصائد القصيرة؛ وهي الّتي تسمّى عندنا المُقطَّعَات. و السّبب في ذلك أنّه لمّا كان الشّاعر المجيد هو الّذي يصف كلَّ شيءٍ من الأشياءِ الموصوفة، وجب أنّ يكون التّخييل الفاضل هو الّذي لا يتجاوز خواصَّ الشّيءِ و حقيقته.**»[2].

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي يتحدّث فيه عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح، و تحديدًا في سياق الاختلاف بين الشّعراء في الإجادة بين التّطويل في قرض الشّعر أو التّقصير فيه، و

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:222.

[2] المصدر نفسه، ص:232.

قد ألمح ابن رشد إلى أن مردّ ذلك يعود إلى القدرة على الوصف و التّخييل، فقد ضبط الإجادة في الوصف بأن لا يتجاوز الشّاعر في وصفه خواصّ الشّيء و لا حقيقته في كلّ جزء من أجزاء الشّيء الموصوف، معتبرًا ذلك من التّخييل الفاضل، و على هذا تترادف دلالة الوصف التّصويري مع التّخييل من جهة أثره و فعله في المتلقّي، و هذا يمكّننا من القول بأنّ "التّخييل" هو فعل الوصف الجيّد الّذي يُصوّر الشّيء بخواصه على حقيقتها، ممّا يُحبّب للقارئ (المتلقّي) الشّيء أو يكرّهه فيه على حسب جهة الوصف و مقصده.

يحتلّ "التّخييل" بهذا المعنى موقعًا كبيرًا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، و قد ورد في سياقات الحديث عن طرائق الطراغوذيا؛ في محاكاة و تصوير الأشياء و الأمور المجردة الّتي يعسر التّمثيل لها و تجسيدها، و خصوصًا الأخلاق و أحوال النّفس الإنسانيّة؛ الّتي هي كيفيّات نفسيّة وجدانيّة، كما وردت أيضًا في سياق الكلام عن محاكاة الرّأي و محاكاة الأزمنة في اختلاف أحوالها و تقلّباتها على الدّول والأمم و الشّعوب. أمّا اصطلاحيته فهي قوّية، و قد استعملت بقوّة ووضوح عند ابن سينا؛ إذ يمكننا أن نلحظ بوضوح شخصيّة المصطلح في تمايزه عن مصطلح "المحاكاة" في باب "مفهوم التّصوير"؛ أي في دلالاتهما على المعنى نفسه، غير ذلك يكاد يغيب عند ابن رشد، حين يتقارب مصطلح "التّخييل" مع مصطلح "المحاكاة" في سياقات الحديث عن التّصوير و آلياته الأسلوبيّة، و قد يكون هذا راجع إلى اختلاف النّظرة القرآنيّة و التّرجميّة للمتن الأصل، الّتي يبدو فيها ابن سينا قارئًا متيقظًا و نِدّيًّا في بسط تحليلاته و أفكاره، أمّا ابن رشد فيبدو متساهلاً في الاقتراب من النّص الأصل بشيء من الإسقاطات المباشرة على البيئة العربيّة، تكاد تصل حدَّ السَّذاجة، و أظنّها سذاجة مقصودة لرفع "قلق العبارة" في المتن الأصل.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "التّخييل" بهذه الدّلالة، فقد وجدنا له نعتين، في حين لم نجد له عيبًا. و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها معرفة، و نكرةً مضافة.

و ممّا يمكن أن يتداخل مع "التّخييل" بهذا المعنى، "التّخييل" بالدّلالة (1-2)، لما يحمله من تصويرٍ للمعاني أيضًا، لكن الفرق بينهما أنّ الثّاني منهما يصوِّر بالهيئات و الكيفيّات و الصّور، في حين أنّ الأوّل يعتمد في التّصوير على دقّة الوصف و أساليب المجاز.

2-2-التّخييل: هو عمليّة إثارة الانفعال النّفسيّ الوجدانيّ ذاتها، من خلال المعاني المتخيّلة في ذهن المتلقّي، بحيث تجعل فكره (عقله) مشلولاً أمام اجتياحات "الإثارة الانفعاليّة"؛ رغبةً أو رهبةً. فالتّخييل؛ هو: عملية تفعيل الخيال بقوّة الغريزة و الطّبع نحو تحريك النّفس للفعل أو التّرك.

▪ قال ابن سينا:«**و أمّا القولُ الرّأيِيُّ فينبغي أنّ تُستقى أصولهُ من المذكورُ في "الخطابة"، وأنْ يُعَدُّ القول الرّأيي مطابقًا الانفعال المرتاد بالتّخييل الّذي يقوم به ذلك الشّعر، وأنت تجد أنواع ذلك وما يطابق انفعالاً انفعالاً فيما قيل في "الخطابة"، وكذلك ما يطابق التّهويلات والتّعظيمات.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الموسوم بـ"في أجزاء طراغوذيا بحسب التّرتيب و الإنشاد، لا بحسب المعاني و وجوه من القسمة أخرى، و ما يحسن من التّدبير في كلّ جزء و خصوصًا ما يتعلّق بالمعنى" و تحديدًا في سياق شروط و مقبوليّة القول الرّأيي في الشّعر، و ضمن هذه الشّروط؛ مطابقة الانفعال للقول الرّأيي؛ الّذي هو بيان أنّ الشّيء "المخيّل" من الأمور الموجودة أو الممكنة الوجود و هذه "المطابقة" لا تتمّ إلاّ إذا كان "التّخييل" له حركةٌ و دافعٌ و مثارٌ(عمليّة الإثارة)، يستثير به "الانفعال" على وجه محددٍ مخصوصٍ متوافقٍ و متطابقٍ مع القول الرّأييّ، إذْ إنّ كلّ إثارة انفعاليّة نفسيّة وجدانيّة، تحمل خصوصيّة انفعاليّة، يجب أن تطابق حالة معيّنة من حالات القول الرّأييّ وهكذا حتّى يكتمل "التّخييل"، فلا يُستعان مع هذه "المطابقة" بالأشياء الّتي هي "خارج القول" حتّى لـ:«كأنّ الشّاعر لا يحتاج إلى شيء خارج القول و شكله.»[2]، و قد أشار ابن سينا إلى مواضع و أنواع المطابقة في الكتاب "الخطابة"، ثمّ في موضع آخر من المتن أشار إلى الغاية من "عمليّة الإثارة التّخييليّة" مبيّنًا أنّ:« التّخييل مُعَدٌّ نحو قبض النّفس أو بسطها، و ذلك نحو ما يشتاق أنْ يُفعلَ في أكثر الأمر.»[3]. فهذا الشّوق للفعل في هذا القول(الاستشهاد) يحمل في طيّاته أنّ إثارة "الرّغبة" أبسط و أسهل و ألذّ إلى النّفس من إثارة "الرّهبة"، كما أنّ "جماليّة الشّعر" تتوافق مع الانبساط و الاشتياق لكونه أحد الفنون الجميلة.

▪ قال ابن رشد:« **و إنّما تحدث الرّحمة و الرّقة بذكر حدوث الشّقاوة بمن لا يستحقّ و على غير الواجب، و الخوف إنّما يحدث عند ذكر هذه من قِبَلِ تخيّل وقوع الضّار بمن هو دونهم، أعني بنفس السّامع، إذ كان أحرى بذلك، و الحزن و الرّحمة إنّما تحدث عند هذه من قِبَلِ وقوعها بمن لا يستحقّ.**»[4].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:190.

(2) **المصدر نفسه**، ص:191.

(3) **المصدر نفسه** ، ص:179.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

ورد هذا الكلام عند ابن رشد في الفصل الّذي تحدث فيه عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح وتحديدًا في عمل صناعة المديح، وقد بَيَّنَ أنّ الانفعالات الوجدانيّة المؤثّرة و المحرّكة للنّفس كالرّحمة والحزن والرّقة تكون بـ "التّخييل"؛ وذلك عندما يتخيّل المتلقّي وقوع الضّار بمن لا يستحقّ وما كان يجب أن يقع عليه الشّقاوة، فـ"الإثارة التّخييليّة" للانفعالات تزيد وطأتها ووقْعُها في نفس السّامع إذا كان دون من يسمع عنهم أنّهم وقعت بهم هذه الشّقاوة، و على هذا يمكننا القول بأنّ مصطلح "التّخييل" في هذا الموضع هو "إثارة تخييليّة" للانفعالات النّفسيّة الوجدانيّة، تحرّك المتلقّي إلى الفعل أو التّرك على أثر طبيعة وقوّة الانفعال المقصود استثارته من قِبَلِ الشّاعر.

- قال ابن رشد:« **و من الشّعراء من يدخل في المدائح محاكاة أشياء يقصد بها التّعجب فقط من غير أن تكون مخيفة و لا محزنة...و هذا الفعل ليس فيه مشاركة لصناعة المديح بوجه من الوجوه و ذلك أنّه ليس يقصد من صناعة الشّعر أي لذّة اتفقت، لكن إنّما يقصد بها حصول الالتذاذ بتخييل الفضائل، و هي اللّذة المناسبة لصناعة المديح.**»[1].

ورد هذا الكلام عند ان رشد في الفصل المتحدّث فيه عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح وتحديدًا في سياق طرائق عمل صناعة المديح، و قد ركّز ابن رشد في هذا الكلام على الانفعال الجماليّ الصّرف الّذي لا يحمل المتلقّي – على الأغلب – إلى الطّلب أو الهرب، و هو:" التّعجب" معتبرًا إياه عملاً دخيلاً غير مناسب لصناعة المديح، و مؤكّداً على أنّ القصد من هذه الصّناعة هي حصول "اللّذة"؛ من خلال إثارة و تفعيل الخيال المحرّك لفعل أمرٍ فاضلٍ أو اجتناب أمرٍ ليس بفاضلٍ، فيكون على هذا لـ "الإثارة التّخييليّة" مَهَمَّةُ تحريك النّفس لا للعجب فقط، بوصفه "لذةً" غير مناسبة لصناعة الشّعر و خصوصًا صناعة المديح، و قد عاب ابن رشد الشّعر العربيّ لخلوه من تخييل الفضائل بقوله:« إذْ كانت مدائح الفضائل ليس توجد في أشعار العرب و إنّما توجد في زمننا هذا في السنن المكتوبة.»[2]. و من هذا يتبيّن لنا أنّ عمليّة "التّخييل" تستند في وجودها إلى تحقيق أثر عمليّ ملموسٍ على سلوك المتلقّي، و ليست ترفًا فنّيًّا كسولاً يحمل في طيّاته "المتعة" و "اللّذة" الجماليّة البحتة، و إلاّ أضحت "الإثارة التّخييلية" غير ذات هدفٍ أو مغزى أو نفعٍ، مع ما في هذا من اختلاف من الشّعر اليونانيّ و الشّعر العربيّ.

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:220.

[2] **المصدر نفسه**، ص:220.

يحتلّ "التّخييل" بهذا المعنى موقعًا كبيرًا جدًّا في الجهاز المصطلحيّ الخاصّ بالشّعر، بالنّظر إلى "مادّة" التّخييل ومدار حركته؛ هي: "المعاني" في طريقها إلى مخيال المتلقّي، بما تحمله من ديناميكيّة وفعاليّة مؤثّرة في سلوكه، وعليه فإنّ "التّخييل" في كل دلالاته الأخرى يدور حول مختلف "تجلياته" و"تمظهراته"، سواء في وجودها الذّهنيّ النّفسيّ، أو في وجودها الخارجيّ العمليّ الفنّيّ ومن ثمّة فإنّه يمكننا اعتبار "التّخييل" بهذه الدّلالة؛ هو المثابة والمفتاح لهذه " الأسرة المصطلحيّة" بكاملها.

و قد ورد "التّخييل" في سياقات الانسجام الدّاخلي لعناصر الشّعر، و خصوصًا "طراغوذيا" (صناعة المديح)، و في مواضع هذه الصّناعة من جهة طرائق تحريك النّفس نحو الانفعالات المقصود تحريكها، و كيفيّة كلّ واحد منها. أمّا اصطلاحيته فهو ذو قوّة اصطلاحيّة كبيرة، و قد استعمل عند ابن رشد أكثر من ابن سينا، مع اعتلاقه عند ابن رشد بمصطلح آخر هو: "اللّذة".

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على"التّخييل" بهذه الدّلالة، فلم نجد له إلاّ نعتًا واحدًا، في حين لم نجد له و لو عيبًا.و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها؛ معرّفًا، و نكرةً مضافة ولم يأت نكرةً مطلقة.

2-3-التّخييل: هو قوّةٌ غريزةٌ و ميلٌ طبيعيٌّ، مركوزٌ في النّفس، يتفاوت فيه النّاس حسب أمزاجتهم، يُحرَّك الإنسان من جهته؛ بما يستقبلهُ أو يبثُّهُ من انطباعاتٍ سمعيَّةٍ بصريّةٍ، على شكل صور و أخيلة و ظلال، تثير الانفعال الوجدانيّ النّفسيّ إقبالاً أو نفورًا لأمرٍ من الأمور. و يكاد "التّخييل" بهذا المعنى يرادف مصطلح "القوّة الوهميّة" أو مصطلح "المتخيّلة" في المباحث النّفسيّة عند الفلاسفة المسلمين، و نجد أن هذه الدّلالة منحصرة عند ابن رشد فقط.

- قال ابن رشد:« **و كما أنّ النّاس بالطّبع قد يخيّلون و يحاكون بعضهم بعضًا بالأفعال، مثل محاكاة بعضهم بعضًا بالألوان و الأشكال و الأصوات...كذلك توجد لهم المحاكاة بالأقاويل بالطّبع و التّخييل...**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الأول من "كتاب الشّعر" لابن رشد، و تحديدًا في سياق العناصر المكوّنة للشّعر من جهة المحاكاة و التّخييل، و قد أوضح ابن رشد أنّ "التّخييل" في الإنسان(النّاس) طبعٌ راسخٌ في فعله (بالأفعال) على اختلاف التّخييلات: اللّونيّة ، و التّشكليّة، و الصّوتيّة، و ليس هذا فقط، بل في "قول" الإنسان كذلك، و رغم وضوح التّقارب الشّديد في سياقات المتن، لدلالة

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

"التّخييل" بدلالة "المحاكاة"، إلاّ أنّ هذه الدّلالة للمحاكاة؛ (2-2-2)، تؤكّد ما ذهبنا إليه من هذا المعنى، إذْ أنّ "التخييل" في هذا الموضع يدلّ عن أنّهُ طبعٌ فطريٌّ عند كلّ النّاس، يكون في القول والفعل بمختلف الأنواع و التّمظهرات، بما يحمله من التّأثير في المتلقّي، رغبةً أو رهبةً.

- قال ابن رشد:«...**فمن النّاس من لقد اعتاد، أو من فطرته معدّة نحو تخييل الأشياء القليلة الخواصّ، فهؤلاء تجود أشعارهم في المقطّعات و لا تجود في القصائد. و من الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء، و هم المقصّدون كالمتنبّي و حبيب، و هم الّذين اعتادوا القول [أو التّخييل] في الأشياء الكثيرة الخواصّ، أو هم بفطرتهم معدّون لمحاكاتها، أو اجتمع لهم الأمران جميعًا.**»[1].

ورد هذا الكلام في الفصل الّذي يتحدّث فيه ابن رشد عن الأجزاء الكمّيّة لصناعة المديح ومواضع عمل هذه الصّناعة، و تحديدًا في سياق اختلاف الشّعراء في الإجادة بين القصائد الطوال و القصائد القصار من جهة "التّخييل"، إذ يعتبر ابن رشد أنّ "التّخييل" فطرةٌ و طبعٌ تخييليٌّ يتفاوت فيه الشّعراء بين القدرة التّخييليّة الممتدّة و القدرة التّخييليّة المحدودة، و هذا منطلقه ومنتهاه عائدٌ إلى الاستعداد الفطريّ المركوز في طبائعهم، و قد يكون إثر "عادة" ترسّخت، فأصبحت كأنّها "الفطرة"، فقد ترجم بعضهم مقولة لأرسطوطاليس مفادها أنّ العادة طبيعة ثانية[2].لذلك نرى أنّ ابن رشد أن يسقاوهما بنفس القدرة التّخيليّة، ممّا يؤكّد من جهة أخرى أنّ "التّخييل" بهذا المعنى يمكن الاشتغال على تنميته و صقله، ليصل به صاحبه إلى الدّرجة المطلوبة من الإجادة، وعلى هذا يَتَبَيَّنُ لنا أنّ "التّخييل"؛ هو استعداد فطري، ممتدّ أو محدود، حسب طبائع البشر، يُمكّنهم من القدرة على تخييل الأشياء لإثارة الانفعال النّفسيّ، و قد تكون للعادة فيه المساهمة الفعّالة؛ خصوصًا إذا كانت مُتهيّئةً بالدّربة و المران.

يحتلّ "التّخييل" بهذا المعنى موقعًا متوسّطًا في الجهاز المصطلحيّ للشّعر، و قد ورد في سياق المنطلقات النّفسيَّة للعمليّة الإبداعيّة الشّعريّة، و مواضع التّفاوت و التّباين بين الشّعراء في القدرة الإبداعيّة. أمّا اصطلاحيّته فهي ضعيفة، و قد استعمل عند ابن رشد فقط، و لم نجد له أثر عند ابن سينا، فضلاً عن وجوده عند الفارابي.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:232.

(2) ينظر:محمّد جمال الكيلاني: **المرجع السابق**، ص:246.

أمّا الصّفات الّتي تفيد حكمًا على "التّخييل" بهذه الدّلالة، فلم نجد له نعتًا و لا عيبًا. و قد ورد "التّخييل" في النّصوص السّابقة و في غيرها؛ معرِفةً و نكرةً مضافة، و لم يرد نكرةً مطلقة.

قد يقترب مفهوم "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-2)، من هذه الدّلالة لـ "التّخييل" شيئًا ما، لكن الفارق بينهما يتحدّد في أنّ "التّخييل" يُقصد به على الأغلب؛ التّأثير في المتلقّي، فالغرض والغاية في مفهومه أكثر حظوةً و عنايةً و حضوراً منها في "المحاكاة" بالدّلالة (2-2-2)، المركّزة على عمل المبدع لا عن التّأثير في المتلقّي.

المبحث الثّاني: علاقات مصطلح "التّخييل".

يدخل مصطلح "التّخييل" في علاقات متنوّعة و متعدّدة مع جملة من المصطلحات و الألفاظ و هي على التّفصيل التّالي:

المطلب الأوّل: علاقاته بالمصطلحات المعبّرة عن ماهيّة الشّعر.

يرتبط مصطلح "التّخييل" مع المصطلحات الدّالة و المعبّرة عن الشّعر، في جهة معتبرة من جهات الدّلالة المقاربة للماهية، بروابط متينة جدًّا، و هي كالآتي:

1- **الصّناعة:** تعدُّ "الصّناعة" واجهة إبستيمولوجيّة لمختلف دلالات "التّخييل".

2- **المحاكاة:** عولجت في الفصل الثّاني من البحث، مع ما سيأتي بيانه في هذا الفصل أيضًا.

3- **الخرافة:** عولجت ببعض البيان في الفصل الثّاني، و سيأتي ذكرها في هذا الفصل كذلك.

المطلب الثّاني: علاقاته بمصطلحات و ألفاظ أخرى.

المقصد الأوّل: علاقات الائتلاف.

الصّنف الأوّل: علاقة التّرادف.

اعتلق مصطلح "التّخييل" بمصطلحاتٍ و ألفاظٍ أخرى في المتن المدروس على سبيل التّرادف و هي على النّحو الآتي:

1- **المحاكاة:** رادفت "التّخييل" بالدّلالة (2-1)، "المحاكاة"، عند ابن سينا في قوله: « و أمّا الأشعار القصصيّة الّتي كانت لهم و الأوزان الّتي كانت تلائم القصص فسبيلها سبيل الطراغوذيا... و لا تقع الاستدلالات فيه على نفس الأفعال، بل على محاكاة الأزمنة، لأنّ الغرض ليس الأفعال بل تخييل الأزمنة، و ماذا يَعرضُ فيها..»[1].

2- **الخرافة:** رادفت "التّخييل" بالدّلالة (2-1)، "الخرافة"، عند ابن سينا في قوله:« و كان القدماء من شعرائهم على هذا أقدر منهم على الوزن و اللّحن، و كان المتأخّرون على إجادة الوزن واللّحن أقدر منهم على حسن التّخييل بنوعي الخرافة، فالأصل و المبدأ هو الخرافة، ثمّ بعدها استعمالها في العادات، على أن يقع مقاربًا من الأمر حتى تَحْسُنَ به المحاكاة.»[2].

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:194.

[2] **المصدر نفسه**، ص:179.

3- **التّشبيه**: رادف "التّخييل" بالدّلالة (1-3)، "التّشبيه"، و عُطف عليه مرّةً واحدةً، و ذلك عند ابن رشد في قوله:« و الأقاويل الشّعريّة المخيّلة، و أصناف التّخييل و التّشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، و ثالث مركّب منهما.»[1].

4- **الطّبع**: رادف "التّخييل" بالدّلالة (2-3)، "الطّبع"، عند ابن رشد في قوله :«...كذلك توجد لهم المحاكاة بالأقاويل بالطّبع، و التّخييل [كذلك]...»[2].

5- **اللّذة**: رادف "التّخييل" بالدّلالة (2-3) "الالتذاذ"، من جهة المساوقة و الأثر، و قد ورد عن ابن رشد في موضعين؛ الأوّل منهما بلفظ "الإلذاذ" في قوله:« و الإشارات... فبيّن أنّها إنّما تستعمل لموضع المسارعة إلى الفهم له، و أنّه إنّما يفهم بما فيها من الإلذاذ لموضع التّخييل الّذي فيها...»[3]. أمّا الموضع الثّاني، فبلفظ "الالتذاذ" في قوله:« ...و ذلك أنّه ليس يقصد من صناعة الشّعر أي لذّةً اتفقت، لكن إنّما يقصد بها حصول الالتذاذ بتخييل الفضائل، و هي اللّذة المناسبة لصناعة المديح.»[4].

6- **القول**: رادف "التّخييل" "القول" بدلالتين مختلفتين، و بطريقتين مختلفين، الأولى منهما بالدّلالة (1-4)، في إشارة ضمنيّة مبهمة "للقول"، و ذلك عند ابن رشد في قوله:« و إجادة هذا النّوع من التّشبيه يتأتّى بأن يحصل للإنسان أوّلاً جميع المعاني الّتي في الشّيء الّذي يقصد وصفه، ثمّ يركّب على تلك المعاني الأجزاء الثّلاثة من أجزاء الشّعر؛ أعني التّخييل و الوزن و اللّحن.»[5]. و الطّريقة الثّانية بالدّلالة (2-3) في لفظٍ واضحٍ صريح لـ"القول"، و ذلك عند ابن رشد أيضًا في قوله: «...وجب أنّ يكون التّخييل الفاضل هو الّذي لا يتجاوز خواصّ الشّيء و لاحقيقته فمن النّاس من لقد اعتاد أو فطرته معدّة نحو تخييل الأشياء القليلة الخواص...و من الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء...و هم الّذين اعتادوا القول في الأشياء الكثيرة الخواصّ...»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

(2) **المصدر نفسه**، ص:203.

(3) **المصدر نفسه**، ص:206.

(4) **المصدر نفسه**، ص:220.

(5) **المصدر نفسه**، ص:230.

(6) **المصدر نفسه**، ص:232.

7- **الصّور و الهيئات**: رادف "التّخييل" بالدّلالة (1-2)، "الصّور و الهيئات"؛ على اعتبارهما "مركّب اصطلاحيّ ترادفيّ"، و ذلك عند ابن رشد في قوله:« فهذه الصّور و الهيئات إنّما ينبغي أن تستعمل في الشّعر إن استعملت مع الأقاويل الانفعاليّة الشّعريّة... و إنّما تستعمل هذه مع الأقاويل الانفعاليّة الّتي ليست صادقة؛ أعني الّتي ليست هي ظاهرة التّخييل...»[1].

8- **التّعجيب**: رادف "التّخييل" بالدّلالة (1-3)، "التّعجيب"، في تركيبه الإضافي "مطابقة التّخييل"، و ذلك في موضعين اثنين، كلاهما عند ابن رشد، الأوّل منهما في قوله:« و التّصريح بالتّشبيه خلاف التّشبيه، فإنّ التّشبيه هو إيقاع شك، و التّصريح بالشّبيه بين اثنين هو تحقيق لوجود الشّبه، و الغاية في مطابقة التّخييل، أعني إذا قيل: شبيه فلان.»[2].

و الموضع الثّاني؛ ففي قوله:« ...و هذا يوجد كثيرًا في شعر الفحول و المفلقين من الشّعراء، لكن إنّما يوجد هذا النّحو من التّخييل للعرب؛ إمّا في أفعال غير عفيفة، و إمّا فيما القصد منه مطابقة التّخييل فقط، فمثال ما ورد في ذلك في الفجور ...و مثال ما ورد في ذلك ممّا القصد منه مطابقة التّشبيه فقط...»[3].

9- **فعل الأقاويل الشّعريّة**: رادف "التّخييل" بالدّلالة (1-1) "فعل الأقاويل الشّعريّة"، عند ابن رشد في قوله :« ...و هذا الصّنف هو الّذي يجمع إلى جودة الإفهام فعل الأقاويل الشّعريّة؛ أعني تحريك النّفس، مثال ذلك أنّ الإبدال إذا كان شديد الشّبه أفاد جودة التّخييل و الإفهام معًا...»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:233.

(2) **المصدر نفسه**، ص:227.

(3) **المصدر نفسه**، ص:229- 230.

(4) **المصدر نفسه**، ص:244- 245.

الصّنف الثّاني: علاقات التّعاطف.

لقد ورد "التّخييل" في مجموعها في المتن المدروس ثلاث و ستين مرّةً (63) إلاّ أنّه لم يأت مركّبًا تركيبًا عطفيًّا إلاّ سبع مرّات فقط (07)، أي بنسبة:11.11%. و قد جاء على طريقتين اثنين من طرق العطف؛ و هي:

أ- الطّريقة الأولى: عطف غير "التّخييل" عليه.

وجدنا في هذه الطّريقة أربع (04) مصطلحات عطفت على التّخييل، و هي: المحاكاة (يحاكي)، و التّشبيه، و الوزن، و الإفهام، و قد جاء بيان علاقة التّعاطف لـ "التّشبيه" في علاقة التّرادف، أمّا المصطلحات الأخرى، فبيانها على النّحو التّالي:

1- **التّخييل و المحاكاة:** عطفت "المحاكاة" على صيغة "الفعل المضارع" على "التّخييل" بالدّلالة (2-3) عند ابن سينا في قوله:« و الشّعر من جملة ما يخيّل و يحاكي بأشياء ثلاثة: باللّحن... وبالكلام... و بالوزن...»[1].

2- **التّخييل و الوزن:** عطف "الوزن" على "التّخييل" بالدّلالة (1-3)، عند ابن رشد في قوله:« ... و أصناف التّخييل و التّشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان و ثالث مركّب منهما...»[2].

3- **التّخييل و الإفهام:** عطف "الإفهام" على "التّخييل" بالدّلالة (1-1)، عند ابن رشد في قوله:«... مثال ذلك أنّ الإبدال إذا كان شديد الشّبه أفاد جودة التّخييل و الإفهام معًا...»[3].

ب- الطّريقة الثّانية: عطف "التّخييل" على غيره.

في هذه الطّريقة وجدنا ثلاث مصطلحات فقط (03)، عطف "التّخييل" عليها؛ و هي: التّصديق، و المحاكاة، و الطّبع، و بيانها على الشّكل الآتي:

1- **التّخييل و التّصديق:** عطف "التّخييل" بالدّلالة (1-1) على "التّصديق"، عند ابن سينا في قوله:« و القول الصّادق إذا حرّف عن العادة و ألحق به شيء تستأنس به النّفس، فربّما أفاد التّصديق و التّخييل معًا...»[4].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص: 168.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203

(3) **المصدر نفسه**، ص:244- 245.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

2- **التّخييل والمحاكاة:** عطف "التّخييل" بالدّلالة (1-4) على "المحاكاة"، عند ابن سينا في قوله:« ... أو يكون نفس المعنى غريبًا من غير صنعة إلاّ غرابة المحاكاة و التّخييل الّذي فيه...»[1].

3- **التّخييل و الطّبع:** عطف "التّخييل" بالدّلالة (2-3) على "الطّبع"، عند ابن رشد في قوله:« ... كذلك توجد لهم المحاكاة بالطّبع و التّخييل...»[2].

و يلاحظ من خلال عرض علاقات التّعاطف، غياب النّسبة المعتبرة و الورود الملفت لإحدى علاقات التّعاطف، و هذا يدلّ على عدم وجود "رديفٍ مصطلحيّ" بارزٍ ، تتوضّح و تتأكّد به دلالة و مفهوم "التّخييل" –كما رأينا مع المحاكاة و التّشبيه في الفصل السّابق– ، و يدلّ هذا الأمر كذلك على أنّ "التّخييل" في الفترة المدروسة من خلال هذا المتن يعيش في المرحلة البدئيّة (أو مرحلة الإرهاص الأوليّ). لكنّنا نجد مصطلح "المحاكاة" قد ورد مرّتين(02)؛ أي بنسبة: 28.57%. فضلاً عن ورود "المحاكاة" في علاقة التّرادف، و هذا فيه دلالة على أنّ الفلاسفة المسلمين و الفارابي على الأغلب، قد اِسْتَلَّ و استخلص مفهوم "التّخييل" من مفهوم "المحاكاة".

المقصد الثّاني: علاقات الاختلاف.

و لقد توفّر فيه صنفٌ واحدٌ؛ هو علاقة التّقابل، فعلاقة التّضاد ليست ظاهرة، فقد قابل "التّخييل" ستّة مصطلحات و ألفاظ؛ و هي: التّصديق، و الإقناع، و القول المرسل، و الخرافة والصّور و الهيئات، و سنفصل الحديث فيها على النّحو التّالي:

1- **التّصديق:** قابل "التّخييل" بالدّلالة (1-4)، "التّصديق"، على جهة "التّناظر" غير مقترن "بالإقناع"، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:« ...و تشترك الخطابة و الشّعر في ذلك، لكنْ الخطابة تستعمل التّصديق، و الشّعر يستعمل التّخييل.»[3]. و قد جاء "التّصديق" مقترنًا و معطوفًا عليه "الإقناع"، مرّةً واحدةً كذلك، عند ابن رشد في قوله:« و هناك نوع آخر من الشّعر، و هي الأشعار الّتي هي في باب التّصديق و الإقناع أَدْخَلُ منها في باب التّخييل... »[4].

2- **الإقناع:** قابل "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، "الإقناع"، على جهة "التّناظر"؛ لكونه مخصوص بالخطابة، و ذلك مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:« و بالجملة، فإنّ الأوّلين إنّما كانوا يقرّرون

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:163.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:224.

الاعتقادات في النّفوس بالتّخييل الشّعريّ، ثمّ نبغت الخطابة بعد ذلك فزاولوا تقرير الاعتقادات في النّفوس بالإقناع...»[1].

3- **القول المرسل**: قابل "التّخييل" بالدّلالة (1-1)، "القول المرسل"، و ذلك مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:« فإنّ طراغوذيا أيضًا يجب أن تكون كاملة فيما تعمل من المحاكاة، و أن تعظّم الأمر الّذي تقصده، فإنّ تلك المعاني قد تقال قولاً مرسلاً من غير الرّونق و الفخامة و الحشمة واستعمال طراغوذيا [لها] إذن بسبب التّعظيم، و التّكميل للتّخييل.»[2].

4- **الخرافة**: قابل "التّخييل" بدلالتين مختلفتين "الخرافة"، بصيغة الجمع "الخرافات"، و ذلك مرّتين؛ الأولى منهما بالدّلالة (2-2)، عند ابن سينا في قوله:« ... و لا يجب أن يحتاج في التّخييل الشّعريّ إلى هذه الخرافات البسيطة الّتي هي قصص مخترعة...»[3]. أمّا الثّانية فبالدّلالة (1-4)، عند ابن سينا أيضًا في قوله:« .. و كثير من الخرافات يكون خاليًا عن النّفع في التّخييل...»[4].

5- **الصّور و الهيئات**: قابل "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، "الصّور و الهيئات"، و ذلك مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« فهذه الصّور والهيئات إنّما ينبغي أن تستعمل في الشّعر – إن استعملت – مع الأقاويل الانفعاليّة الشّعريّة... وأمّا الأقاويل الانفعاليّة الّتي هي ظاهرة التّخييل ومناسبة للغرض المقول فيه وهي حقّ، فليس يحتاج أن تستعمل فيه هذه الأمور الّتي من خارج فإنّها تُهجِّنها...»[5]

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

[2] **المصدر نفسه**، ص:181.

[3] **المصدر نفسه**، ص:184.

[4] **المصدر نفسه**، ص:185.

[5] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:233.

المبحث الثّالث: امتدادات مصطلح "التّخييل" الاصطلاحيّة.

يوفّر الامتداد المصطلحيّ لأيّ مصطلح نموًّا و انفساحاً، قد يصل حدَّ التّقاطع أو التّقارب مع مصطلحات متقابلة أو متضادّة مع المصطلح، و هذه الامتدادات نوعان؛ الأوّل: داخليّ بواسطة "الضّمائم"، و الثّاني: خارجيّ بواسطة "المشتقّات"، و على هذا كان تفصيلنا مَبْنيًّا على مطلبين لكلّ واحدٍ منهما نوع من نوعي الامتدادات؛ وهما على النّحو التّالي:

المطلب الأوّل: ضمائم مصطلح "التّخييل".

المقصد الأوّل: ضمائم الإضافة.

و قد جاء مصطلح "التّخييل" مركّبًا تركيبًا إضافيًّا تسع عشرة مرّة (19)؛ أي بنسبة: 31.75%. و قد تمظهر في صنفين من التّركيب: الأوّل؛ ورد فيه "التّخييل" مضافًا إلى غيره والثّاني؛ ورد فيه "التّخييل" مضافًا غيره إليه، و توضيح ذلك كما يلي:

الصّنف الأوّل: إضافة "التّخييل" إلى غيره.

أوّلاً: حجم الورود.

جاء هذا الصّنف من التّركيب سبع مرّات (07) فقط، تنوّعت فيها الألفاظ الّتي أضيف مصطلح "التّخييل" إليها، على عدد المرّات، فكانت سبعة ألفاظ؛ و هي: الشّعر، و الأزمنة، وخيال الشّيء، و النّقائص، و الفضائل، و المضرّ، و الأشياء القليلة الخواصّ.

ثانيًا: كيفيّة التّصنيف.

على قلّة هذه الألفاظ، إلاّ أنه يمكن تقسيمها إلى:

- الألفاظ الدّالة على الشّعر و مكوّناته.
- الألفاظ الدّالة على الأخلاق و العواطف.

و على هذا التّصنيف، سنعالج كل صنف على النّحو التّالي:

أ- الألفاظ الدّالة على الشّعر و مكوّناته.

أضيف مصطلح "التّخييل" إلى أربع مصطلحات و ألفاظ تسمّي الشّعر أو أحد مكوّناته؛ وهي: الشّعر، والأزمنة، و خيال الشّيء، والأشياء القليلة الخواصّ، و تفصيل هذا على النّحو الآتي:

أ-1- تخييل الشّعر: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، إلى الضمير العائد على "الشّعر"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« ثم ذكر عادات في الأوزان و في التّطويل المناسب للمعنى و غير المناسب، و ما يكون غناؤه مناسبًا لوزنه و تخييله غير مناسب، و ما يخلط بالشّعر من أفعال دخيلة ذكرناها...»[1].

أ-2- تخييل الأزمنة: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-1) إلى "الأزمنة"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« ... و لا تقع الاستدلالات فيها على نفس الأفعال، بل على محاكاة الأزمنة لأنّ الغرض ليس الأفعال بل تخييل الأزمنة...»[2].

أ-3- تخييل خيال الشّيء: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-2) إلى الضمير العائد على "خيال الشّيء"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« و عمل اللّحن في الشّعر هو أنّه يعدُّ النّفس لقبول خيال الشّيء الّذي يقصد تخييله...»[3].

أ-4- تخييل الأشياء القليلة الخواصّ: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-3)، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« فمن النّاس من لقد اعتاد، أو من فطرته معدّة نحو تخييل الأشياء القليلة الخواصّ، فهؤلاء تجود أشعارهم في المقطّعات و لا تجود في القصائد.»[4].

ب- الألفاظ الدّالة على الأخلاق و العواطف:

أضيف مصطلح "التّخييل" إلى ثلاثة ألفاظ تسمّي خُلقًا أو عاطفةً، تدخل في بناء الشّعر وهي: الفضائل، و النقائص، و المضرُّ. و بيان ذلك على التّفصيل التّالي:

ب-1- تخييل الفضائل: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-3) إلى "الفضائل"، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله: « ...و ذلك أنّه ليس يقصد من صناعة الشّعر أيّ لذّة اتّفقت، لكن إنّما يقصد بها حصول الالتذاذ بتخييل الفضائل، و هي اللّذة المناسبة لصناعة المديح.»[5].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:190.

(2) **المصدر نفسه**، ص:194.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

(4) **المصدر نفسه**، ص:232.

(5) **المصدر نفسه**، ص:220.

ب-2- تخييل النّقائص: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-2) إلى الضّمير العائد على "النّقائص"، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« فأمّا محاكاة النّقائص في المدائح فقد يُدخلها قوم فيها... لذلك ينبغي أن يكون تخييلها في المدائح على القصد الأوّل...»[1].

ب-3- تخييل المُضِرُّ: أضيف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-1) إلى "المضرّ"، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« ... و إنّما يحدث التّفجع من محاكاة الشّقاوة لمن لا يستحقّ، و الخوف يحدث عند تخييل المضرّ...»[2].

الصّنف الثّاني: إضافة غير "التّخييل" إليه.

أوّلاً: حجم الورود.

إنّ الألفاظ الّتي أضيفت إلى مصطلح "التّخييل"، أكثر من الألفاظ الّتي أضيف مصطلح "التّخييل" إليها، و ذلك بحوالي الضّعف؛ إذ بلغت ثلاث عشرة مرّة (13)، و قد بلغت هذه الألفاظ إحدى عشرة لفظة؛ و هي: الحُسْنُ، و النَّحو، و الأصنافُ، و الفعلُ، و الموضِعُ، و النّوعُ و الجهةُ، و البابُ، و المطابقةُ، و الظّاهرةُ، و الجودةُ.

ثانيًا: كيفيّة التّصنيف.

يمكن تصنيف الألفاظ الّتي أضيفت إلى "التّخييل" بحسب طبيعتها إلى:

- الألفاظ الدّالة على التّقسيم الكمّيّ.
- الألفاظ الدّالة على التّقويم و التّقييم النّوعيّ.

و عليه سنعالج هذا التّصنيف بشيء من التّفصيل، كالآتي:

أ- الألفاظ الدّالة على التّقسيم الكمّيّ:

لقد أضيفت ستة (06) ألفاظ تقسيميّة تشي بالمنهجيّة البحثيّة إلى مصطلح "التّخييل" و هي: النّحو، و الأصناف، و الموضع، و النّوع، و الجهة، و الباب، وبيانها على النّحو التّالي:

أ-1- نحو التّخييل: أضيف لفظ "النّحو" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً؛ و قد دّل على الغاية من العمل الفنّيّ و القصد منه. قال ابن سينا:« ...و أمّا ذلك النّوع من الكلام [القصص الخرافيّ] فإنّما يقول في واحدٍ على أنّه عارضٌ له وحدَهُ؛ و يكون ذلك الواحدُ قد اِخْتُرِعَ له اسمٌ واحدٌ

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:219.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ص:187.

فقط، و لا وجودٌ له، و نوعٌ منه يقول في اقتصاص أحوالٍ جزئيةٍ قد وجدت، لكنّها غير مَقُولةٍ على نحو التّخييل.»[1].

أ-2- أصناف التّخييل: أضيف لفظ "الأصناف" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-3)، مرّةً واحدةً، مؤكّدًا بذلك على هذه الدّلالة. قال ابن رشد:«... و أصناف التّخييل و التّشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، و ثالث مركّب منهما...»[2].

أ-3- موضع التّخييل: أضيف لفظ "الموضع" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (2-3)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:«... و الإشارات ... فبَيّنٌ أنّها إنّما تستعمل لموضع المسارعة إلى الفهم و القبول له، و أنّه إنّما يفهم بما فيها من الإلذاذ لموضع التّخييل الّذي فيها، فهذه هي العلّة الأولى المولّدة للشّعر.»[3].

أ-4- نوع التّخييل: أضيف لفظ "النّوع" بصيغة المثنى إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً، و قد دلّ على ترادفه مع "صنفي المحاكاة"، و "جزئي القول الخرافيّ"، أو "نوعي الخرافة" و هما: الإدارة و الاستدلال. قال ابن رشد:«... و المحاكاة البسيطة هي الّتي يستعمل فيها أحد نوعي التّخييل؛ أعني النّوع الّذي يسمّى "الإدارة"، أو النّوع الّذي يسمّى الاستدلال.»[4].

أ-5- جهة التّخييل: أضيف لفظ "الجهة" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« و قد يستعمل الاستدلال و الإدارة في الأشياء الغير متنفسة و في المتنفّسة، لا من جهة ما يقصد به عمل أو ترك، بل من جهة التّخييل فقط؛ أعني المطابقة.»[5].

أ-6- باب التّخييل: أضيف لفظ "الباب" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (2-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« ...و هي الأشعار الّتي هي في باب التّصديق و الإقناع أَدْخَلُ منها في باب التّخييل، و هي أقرب إلى المثالات الخطبيّة منها إلى المحاكاة الشّعريّة.»[6].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ص:183.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

(3) **المصدر نفسه**، ص:206.

(4) **المصدر نفسه**، ص:215- 216.

(5) **المصدر نفسه**، ص:216.

(6) **المصدر نفسه**، ص:224.

ب– الألفاظ الدّالة على التّقويم و التّقييم النّوعي:

و قد أضيفت خمسة (05) ألفاظ تُظهر أحكامًا تقويميّةً نقديّةً إلى مصطلح "التّخييل"؛ و هي: الحسن، و الجودة، و الظّاهرة، و المطابقة، و الفعل، و تفصيلها على النّحو التّالي:

ب-1- حُسن التّخييل: أضيف لفظ "الحسن" إلى "التّخييل"، بالدّلالة(1-4)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« ... و كان المتأخّرون على إجادة الوزن و اللّحن أقدر منهم [المتقدّمون] على حُسْنِ التّخييل بنوعي الخرافة.»[1].

ب-2- جودة التّخييل: أضيف لفظ "الجودة" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« ...مثال أنّ الإبدال إذا كان شديد الشّبه أفاد جودة التّخييل و الإفهام معا..»[2].

ب-3- ظاهرة التّخييل: أضيف لفظ "الظّاهرة" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (2-2)، مرّتين (02) في سياقٍ واحدٍ. قال ابن رشد:« ...و إنّما تستعمل هذه مع الأقاويل الانفعاليّة الّتي ليست صادقة؛ أعني الّتي ليست هي ظاهرة التّخييل، و أمّا الأقاويل الانفعاليّة الّتي هي ظاهرة التّخييل و مناسبة للغرض المقول فيه و هي حقّ، فليس يحتاج أن تستعمل فيها هذه الأمور الّتي من خارج فإنّها تهجّنها...»[3].

ب–4– مطابقة التّخييل: أضيف لفظ "المطابقة" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-3)، مرّتين(02) في سياقين مختلفين عند ابن رشد؛ أوّلهما في قوله:« ...و التّصريح بالشّبيه بين اثنين هو تحقيق لوجود الشّبه، و الغاية في مطابقة التّخييل؛ أعني إذا قيل: شبيه فلان.»[4]. و ثانيهما في قوله:«...لكن إنّما يوجد هذا النّحو من التّخييل عند العرب، إمّا في أفعال غير عفيفة، و إمّا فيما القصد منه مطابقة التّخييل فقط...»[5].

ب-5- فعل التّخييل: أضيف "الفعل" إلى "التّخييل"، بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« و إذا كان هذا هكذا، فالصّناعة المخيّلة، أو تفعل فعل التّخييل، ثلاثة: صناعة اللّحن وصناعة الوزن، و صناعة عمل الأقاويل المحاكية...»[6].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:244- 245.

(3) **المصدر نفسه**، ص:233.

(4) **المصدر نفسه**، ص:227.

(5) **المصدر نفسه**، ص:229- 230.

(6) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص:203.

خلاصات مستفادة من دراسة ضمائم الإضافة:

إنّ أهمّ ما يمكن أن يُستفاد من دراسة مصطلح "التّخييل" في إطار التّركيب الإضافي، هو أنّ الصّنف الثّاني جاء أكثر من الصّنف الأوّل في حجم الورود، إذْ أنّ الصّنفين معًا قد بلغا في مجموع ألفاظهما ثمانية عشر (18) لفظًا، جاءت موزّعة على المنوال التّالي:

- ورد منها خمسة ألفاظ(05) بصيغة الجمع، و هي: الأصناف، و الأزمنة، و الأشياء القليلة الخواصّ، و الفضائل، و النّقائص.
- و جاء منها خمسة ألفاظ كذلك (05) بصيغة المصدر، و هي: الشّعر، و النّحو، و الفعل والحسن، و الجودة.
- و جاء منها ثلاثة ألفاظ(03) بصيغة المفرد، و هي: خيال الشّيء، و الجهة، و الباب.
- و جاء منها لفظتان (02) بصيغة اسم الفاعل، و هي: ظاهرة، و المضِرُّ.
- و لم يرد منها على صيغة المثنّى، إلاّ لفظةً واحدةً، و هي: نوعي.
- و لم يرد منها على صيغة المصدر الميمي، إلاّ لفظةً واحدةً، و هي: المطابقة.
- و لم يرد منها كذلك على صيغة اسم المكان، إلاّ لفظةً واحدةً، و هي: الموضع.

و على هذا يتبيَّنُ لنا أنّ امتدادات مصطلح "التّخييل" في إطار التّركيب الإضافي بنوعيه، قد اتّسعت بشكلٍ متواضعٍ و بقدرٍ متوسّطٍ؛ إذْ أنّ مجموع الألفاظ الّتي ركّبت مع "التّخييل" تركيبًا إضافيًّا –بإحتساب المكرّر منها– بلغ عشرون(20) لفظةً.

المقصد الثّاني: ضمائم الوصف.

أوّلاً: تصنيف المصطلح الوصفي.

لم يرد مصطلح "التّخييل" مركّبًا تركيبًا وصفيًّا؛ إلاّ خمس(05) مرّات ، و سنعالجها على صنفين اثنين؛ الأوّل منها يعالج النّعوت، و الثّاني يعالج العيوب. و هما كما يلي:

1- الصّنف الأوّل: النّعوت.

ورد مصطلح "التّخييل" بأربع(04) نعوت مختلفة، يمكننا تقسيمها إلى:

- النّعوت الدّالة على ميدان التّخييل و محله.
- النّعوت الدّالة على جودة التّخييل و الغاية منه.

أ– النّعوت الدّالة على ميدان التّخييل و محله:

نُعت "التّخييل" بنعتين اثنين(02) يدلان على محلّ "التّخييل" و ميدانه؛ و هي كالآتي:

أ-1- التّخييل الشِّعريُّ: اسمٌ دالٌّ على النّسبة (مصدرٌ صناعيٌّ)، مشتقٌ من المصدر "الشّعر" نعت به "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، في موضعين عند ابن سينا، فدلّ ذلك على أنّ هذه الدّلالة ملازمةٌ له بهذا الوصف، و قد قابل هذا مصطلح "الإقناع" في شيء من "التّناظر". قال ابن سينا في الموضع الأوّل:« و بالجملة، فإنّ الأوّلين إنما كانوا يقرّرون الاعتقادات في النّفوس بالتّخييل الشّعريّ ثمّ نبغت الخطابة بعد ذلك، فزاولوا تقرير الاعتقادات في النّفوس بالإقناع...»[1]. و في الموضع الثّاني:« ...و لا يجب أن يُحتاج في التّخييل الشّعريّ إلى هذه الخرافات البسيطة الّتي هي قصص مخترعة...»[2].

أ-2- التّخييل الموجود في الأقاويل الشّعريّة: جاء النّعت على صيغة "الجملة الاسميّة" للدّلالة على مكان وجود "التّخييل"، و قد نُعت بها "التّخييل" بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« ...كذلك ينبغي أن نعتقد في تركيب الألحان و هيئات المحدّثين و القصاص الّتي تكمّل التّخييل الموجود في الأقاويل الشّعريّة أنفسها من قِبَل هذه الثّلاثة؛ أعني التّشبيه و الوزن و اللّحن...»[3].

ب– الألفاظ الدّالة على جودة التّخييل و الغاية منه:

نعت "التّخييل" بنعتين اثنين(02) يدلّان على الغاية من "التّخييل" و جودته؛ و هي كالتّالي:

ب-1- التّخييل مُعَدٌّ "نحو قبض النّفس و بسطها": جاء النّعت على صيغة تكملة الجملة الاسميّة المنسوخة للدّلالة على وظيفة التّخييل و الغاية منه، و قد نعت به "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، مرّةً واحدةً. قال ابن سينا:« ...فإنّ الرّأي أبعد من العادات في التّخييل، لأنّ التّخييل مُعدٌّ نحو قبض النّفس أو بسطها، و ذلك نحو ما يشتاق أن يفعل في أكثر الأمر...»[4].

ب-2- التّخييل الفاضل: اسمُ فاعلٍ مشتقٍّ من المصدر "الفضل" أو من الفعل "فَضُلَ"، و قد نعت به "التّخييل" بالدّلالة (1-4)، مرّةً واحدةً. قال ابن رشد:« ...وجب أنّ يكون التّخييل الفاضل هو الّذي لا يتجاوز خواصّ الشّيء و لا حقيقته...»[5].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

(2) **المصدر نفسه**، ص:184.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:232.

2- الصّنف الثّاني: العيوب.

لم نجد من العيوب شيئًا في المتن المدروس كلّه، و هذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ هذا المصطلح لم يختمر في مخابر التّنظير جيدًّا، و أنّ معامل التّجريب لم تُوضّح بعدُ من عيوبه شيئًا، فخرجت نتائج التّحاليل بلا عيب، لذلك لم يُتَطرق إليها بالمعالجة و الشّرح و الدّراسة؛ عند الفلاسفة المسلمين في هذا المتن.

ثانيًا: طبيعة المصطلح الوصفيّ.

لا مناصَ من الاختلاف في الصّفات عند تتبع التّركيب الإضافيّ الوصفيّ؛ لأيّ مصطلح حسب الغاية و الدّلالة، و لإيضاح هذا الاختلاف على اعتباراته و وجوهه المندرجة في الدّراسة المصطلحيّة، وجب بيانها على المنوال الآتي:

1- وجه جنس الصِّفات: جاءت كل الصّفات ذات جهةٍ واحدةٍ، متّفقة من جهة الجنس؛ فهي مذكَّرةٌ، و هذا منطقيّ لتوافقها مع الموصوف المذكّر؛ ألا و هو: "التّخييل".

2- وجه رتبة الصّفات: جاءت رتبة صفات "التّخييل" كلّها على طريقةٍ واحدةٍ، و هي الّتي تتأخّر فيها الصّفة عن الموصوف، و ذلك على اختلافها.

3- وجه صيغ الصّفات: اختلفت الصّيغ الصّرفيّة الّتي وردت بها الصّفات؛ الّتي وصف بها "التّخييل"، فتوزّعت على النّحو التّالي:

أ- الصّفة بصيغة الاسم الدّال على النّسبة: و الّذي يتمّ فيه إلحاق ياء مشدّدة في آخره، و قد ورد مرّتين(02)، و هي: "الشّعريّ".

ب- الصّفة بصيغة اسم المفعول: و قد ورد على قسمين في بداية الجملة الاسميّة أو مُتمّمُها (وقع خبرًا)، و قد ورد مرّتين(02)؛ و هي كما يلي:

- قسم صيغ ممّا أصله ثلاثي، على وزن: مفعول؛ و هي: "الموجودة".
- قسم صيغ ممّا أصله رباعي، على وزن: مُفْعلٌ؛ و هي: "مُعَدٌّ"

أ-الصّفة بصيغة اسم الفاعل: ورد على قسم واحد، مرّةً واحدةً؛ و هي كما يلي:

- القسم صيغ ممّا أصله ثلاثي، على وزن: فاعل؛ و هي: "الفاضل"

4- **وجه الإفرادِ والتّعدُّدِ:** وردت الصّفات على نوعين: مفردة و متعدّدة، فالصّفات المفردة وردت أسماء واضحة الدّلالة، أمّا المتعدّدة، فقد وردت إحداها "جملة اسميّة" في قوله:" الموجود في الأقاويل

الشّعريّة"، أمّا الثّانية؛ فوردت تتمّة الجملة في الإخبار الوصفيّ، فكانت خبرًا و ما تعلّق به من شبه الجملة الظرفيّة مع معطوفها؛ في قوله: "مُعَدُّ نحو قبضِ النَّفْسِ و بَسْطِهَا".

5- وجه الإثبات و النّفي: جاءت كلّ الصّفات بصيغة الإثبات، سواء المفردة منها أو المتعدّدة.

خلاصات مستفادة من دراسة الوصف:

إنّ المتأمّل في مجموع الصّفات الّتي وصفت مصطلح "التّخييل"، –على قلّتها– تتوضّح له بعض المستفادات الّتي يمكن أن نسطّرها في نقاط معيّنة؛ و الّتي من أهمّها:

- وردت ضمائم مصطلح "التّخييل" بصورةٍ محتشمةٍ، قليلة لا يمكن أن تشكّل حكمًا أو تصوّرًا واضحًا، نستطيع الاعتماد عليه.
- أنّ هذا المصطلح لم يحتكّ في ميدان الاستعمال نقدًا و تنظيرًا بالصّورة الكافية؛ الّتي يمكن أن تمّحّ منه العيوب و المأخذ. فاستعمال المصطلح في بداياته، لا يحقّق الرّواج الّذي يحمل في طيّاته خبرة المصطلح و إنجازاته المفهوميّة المنشطرة منه.
- أنّ المصطلح "التّخييل"؛ مصطلح ميتافيزيقيّ المادّة، و هو الميدان الأصعب و الأدقّ من جهة بيان عيوبه؛ إذ أنّ "المعاني" هي المادّة الخام للتّخييل.

المطلب الثّاني: المشتقّات.

يستطيل الامتداد المصطلحيّ بعد الضّمائم إلى المشتقّات، إذ إن مصطلح "التّخييل" عرف مشتقّات متنوّعة خرجت من نفس المادّة اللّغويّة، و هذه المشتقّات هي كالتّالي: المخيِّلُ، و التَّخَيُّلُ و الخَيَالُ، و التّخَييلاَت، و المتخيَّلُ.

1- المشتقّ الأوّل: المُخَيِّلُ.

المقصد الأوّل: تعريف "المُخَيِّلُ".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ و بناؤه الصّرفيّ.

ورد مصطلح "المخَيِّلُ" على صيغة اسم الفاعل من الفعل الثّلاثي "خَيَّلَ"، و قد ورد مؤنّثًا كذلك بالصّيغة "المخيِّلة"، و بذلك دلّ على الفعل و فاعله معًا، فـ:« إنَّ اسم الفاعل –كما يقول النّحاة– يدل على الحدث و الحدوث، و يقصد بالحدث معنى المصدر، و بالحدوث ما يقابل

الثّبوت، فـ(قائم) –مثلًا– اسم فاعل يدل على القيام و هو الحدث، و على الحدوث أي التّغير ، فالقيام ليس ملازمًا لصاحبه، و يدل على ذات الفاعل؛ أي صاحب القيام.»[1].

الفرع الثّاني: حجم الورود.

ورد مصطلح "المخَيّلُ" بصيغة المذكّر و صيغة المؤنّث "المخيّلةُ"، و قد جمعنا بين الصّيغتين لعدم وجود فرق دلاليّ معتبر، و قد بلغ حجم الورود اثنتن و عشرين مرّة(22) بصورٍ مختلفةٍ، يوضّحها الجدول التّالي: **الجدول (06): حجم ورود مصطلح المُخَيّلُ في المتن المدروس.**

معرفةً	نكرةً مطلقة	نكرةً مضافة	وصفًا
01	05	02	14
صيغة المذكّر		صيغة المؤنّث	
15		07	

و من خلال هذا الجدول يتبيّنُ أن أكثر وروده جاء وصفًا، و لهذا دلالته الّتي ستتّضح في المسلك الموالي عند الحديث عن الدّلالات الاصطلاحيّة.

المسلك الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح " المخَيّل" في الحقبة المدروسة.

ورد مصطلح "المخَيّل" مذكّراً و مؤنّثًا بدلالتين اصطلاحيّتين مختلفتين؛ إحداهما عامّة والأخرى خاصّة؛ و هي كما يلي:

1- **المُخيّلُ**: اسم فاعل مشتقّ من الفعل "خيّل"، جاء بالمعنى الوصفيّ غالبًا، ست(06) مرّات، أمّا المعنى الاسميّ فجاء قليل الورود بمرّتين(02) فقط، وذلك بالدّلالة (1-4)؛ وهذه هي الدّلالة العامّة، وقد ورد فيها نكرة ومعرفة، و وصف به: الكلام، وأجزاء الكلام، والقول، والصّناعة. فقيل:

1-1- **الكلام المخيَّلُ**: و قد ورد مرّتين (02) إحداهما نكرة و الأخرى معرفة، و كلاهما عند ابن سينا. قال ابن سينا معرّفًا الشّعر:« إنّ الشّعر هو كلام مخيّلُ مؤلف من أقوال موزونة متساوية، وعند العرب مقفّاة...»[2]. و قال ابن سينا أيضًا: « و ربّما اجتمعت هذه كلّها [اللّحن و الكلام والوزن]؛ و ربما انفرد الوزن و الكلام المخَيّل: فإنّ هذه الأشياء قد يفترق بعضها من بعض..»[3].

---

[1] فاضل صالح السّامرائي: **معاني الأبنية في العربيّة**، مرجع سبق ذكره، ص:45.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

[3] **المصدر نفسه**، ص:168.

1-2- **أجزاء الكلام المخيّلُ**: و قد ورد عند ابن سينا، مرّةً واحدةً؛ معنونًا به أحد فصول شرحه قال ابن سينا:« فصل: "في حسن ترتيب الشّعر، و خصوصًا الطراغوذيا، و في أجزاء الكلام المخيّل الخرافيّ في طراغوذيا.»[1]، و نلمح هنا "وصفًا" آخر؛ و هو: "الخرافي".

1-3- **القول المُخيِّلُ**: و قد ورد مرّتين(02)؛ الأولى عند ابن سينا، و الأخرى عند ابن رشد. قال ابن سينا:«...و إنّما يوجد الشّعر بأن يجتمع فيه القول المخيّل و الوزن...»[2].

و قال ابن رشد:« و كانوا يحاكون هذه الثّلاثة الأشياء؛ أعني العادات و الاعتقادات و الاستدلال بالثّلاثة الأصناف الّتي بها يحاكى؛ أعني: القول المخيِّل، و الوزن، و اللّحن.»[3].

1-4- **الصّناعة المُخَيِّلةُ**: و قد ورد بهذه الصّورة، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« و إذا كان هذا هكذا، فالصّناعة المخيّلة، أو الّتي تفعل فعل التّخييل، ثلاثة: صناعة اللّحن، و صناعة الوزن، وصناعة عمل الأقاويل المحاكية...»[4].

1-5- **المُخَيّلُ**: اسم فاعل مشتقّ من الفعل "خيل"، ورد بالمعنى الاسمي مرّتين(02) عند ابن سينا ففي الأولى منهما عرّفهُ ابن سينا بقوله:« و المخيّلُ هو الكلام الّذي تذعن له النّفس فتنبسط عن أمور و تنقبض عن أمور من غير رويّة و فكر و اختيار، و بالجملة تنفعل له انفعالاً نفسانيًّا غير فكري، سواء كان المقول مصدقًا به أو غير مصدّق. فإنّ كونه مصدقًا به غير كونه مخيّلاً أو غير مخيّل.»[5]. أمّا في المرّة الثّانية؛ ففي قوله:«...و أمّا "أفي" فهو بنفسه مخيّل و لا يحتاج إلى شيء من ذلك فيكون فورطيقي على هذا القياس أحسن...»[6].

2- **المُخَيّلُ**: اسم فاعل مشتقّ من الفعل "خيَّلَ"، جاء بالمعنى الوصفي ثلاثة عشر مرّة(13)، أمّا بالمعنى الاسميّ؛ فقد جاء مرّتين(02) فقط، و هذا بالدّلالة (2-2)؛ و هي الدّلالة الخاصّة، و قد ورد نكرة و معرفة، و وصف به: الكلام، و المقول، و الأقاويل، و الأوزان، و الظّن. فقيل:

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:180.

(2) **المصدر نفسه**، ص:168.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(4) **المصدر نفسه**، ص:203.

(5) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:161.

(6) **المصدر نفسه**، ص:197.

2-1- **الكلام المخيَّلُ**: و قد ورد مرّتين(02) عند ابن سينا؛ الأولى منهما في قوله:«...و لا نظر للمنطقيّ في شيء من ذلك إلاّ في كونه كلامًا مخيّلا...»[1]. و أمّا الأخرى؛ ففي قوله:« و الشّعر من جملة ما يخيّل و يحاكي بأشياء ثلاثة: باللّحن...و بالكلام نفسه، إذا كان مخيّلاً محاكيًّا، وبالوزن...»[2]. و نلمح هنا "وصفًا" مرادفًا آخرًا؛ و هو: "محاكيًّا".

2-2- **المقول المخيّل**: و قد ورد بالضّمير العائد على "المقول"، مرّتين(02) عند ابن سينا، في السّياق نفسه؛ ففي الأولى منهما بصيغة الإثبات ثمّ النّفي، في قوله:«... سواء كان المقول مصدّقًا به أو غير مصدّق. فإنّ كونه مصدّقًا به غير كونه مخيّلا أو غير مخيّل...»[3]. أمّا في الأخرى، فهي بصيغة الاثبات فقط، في قوله:«... فكثيراً ما يؤثّر الانفعال و لا يحدث تصديقًا، و ربّما كان المتيقّن من كذبه مخيّلاً.»[4].

2-3- **الأقاويل المخيّلة**: وردت خمس(05) مرّات؛ ثلاثة منها عند ابن رشد، و اثنتان(02) عند ابن سينا، و قد جاءت أربعة منها معرّفة، و واحدة نكرة. قال ابن سينا:«... و قد تكون أقاويل منثورة مخيّلة، و قد تكون أوزان غير مخيّلة لأنها ساذجة بلا قول، و إنّما يوجد الشّعر بأن يجتمع فيه القول المخيّل و الوزن...»[5]. و قال أيضًا:« و أمّا الكلام في الشّعر و أنواع الشّعر و خاصّة كلّ منها و وجه إجادة قرض الأمثال و الخرافات الشّعريّة؛ و هي الأقاويل المخيّلة...»[6]. قال ابن رشد:« و الأقاويل الشّعريّة هي الأقاويل المخيّلة...»[7].و قال أيضًا: « و المحاكاة في الأقاويل الشّعريّة تكون من قبل ثلاثة أشياء:... وجود النّغم في المزامير، و الوزن في الرقص، و المحاكاة في اللّفظ أعنى الأقاويل المخيّلة الغير موزونة.»[8]. و قال أيضًا:«...و كذلك الأقاويل المخيّلة الّتي تكون من أوزان مختلطة

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

(2) **المصدر نفسه**، ص:168.

(3) **المصدر نفسه**، ص:161.

(4) **المصدر نفسه**، ص:162.

(5) **المصدر نفسه**، ص:168.

(6) **المصدر نفسه**، ص:167.

(7) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

(8) **المصدر نفسه**، ص:203.

ليست أشعارًا، و حكى أن كانت توجد عندهم؛ أعني من أوزان مختلطة. و هذا غير موجود عندنا.»[1].

2-4- **أوزان غير المخيّلة:** وردت بالصيغة النّفي، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:«... و قد تكون أقاويل منثورة مخيّلة، و قد تكون أوزان غير مخيّلة لأنّها ساذجة بلا قول...»[2].

2-5- **الظّن المخيّل للشّيء:** ورد مرّةً واحدةً عند ابن سينا في قوله:«... و نحو آخر أن بعض أجزاء طراغوذيا يعطي ظنًّا مخيّلاً لشيء و يميل الطبع إليه؛ و بعضها يعطي النّفس ما يحذره و يحفظه على سكونه و يقبضه عن شيء.»[3].

2-6- **المُخَيّلُ:** اسم فاعل مشتقّ من الفعل "خيّلَ"، جاء بالمعنى الاسمي مرّتين(02) عند ابن سينا وقد دلَّ في المرّة الأولى على جهة فنيّةٍ دلاليّةٍ من جهات مفهوم الشّعر؛ في قوله:«... و إنّما ينظر المنطقيّ في الشّعر من حيث هو مُخيِّلٌ.»[4]. أمّا في المرّة الأخرى فقد تجاذب المعنى الاسميّ بعض الوصفيّة فيه، في قوله:« و الأمور الّتي تجعل القول مخيِّلاً: منها أمور تتعلّق بزمان القول و عدد زمانه...»[5].

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "المخَيّلُ".

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

و هي فرعان كبيران متجاوران، هما: علاقة التّرادف، و علاقة التّعاطف.

الفرع الأوّل: علاقة التّرادف.

رادف مصطلح "المخَيّلُ" بصيغتي التّذكير و التّأنيث بعض المصطلحات على سبيل التّرادف خصوصًا في تركيبه الوصفيّ؛ و هي:

1- **الأقاويل الشّعريّة:** رادفت "الأقاويل المخيلة"، بالدّلالة (2-2)،"الأقاويل الشعرية"؛ ترادفًا تطابقيًّا، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:«... و الأقاويل الشّعريّة هي الأقاويل المخيّلة.»[6].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق** ، ص:204.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(3) **المصدر نفسه**، ص:186.

(4) **المصدر نفسه**، ص:161.

(5) **المصدر نفسه**، ص:163.

(6) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:201.

2- **المحاكاة في اللّفظ**: رادفت "الأقاويل المخيّلة" بالدّلالة (2-2)، "المحاكاة في اللّفظ"؛ ترادفًا تطابقيًّا بقيد "عدم الوزن"، مرّةً واحدةً، عند ابن رشد في قوله:«... و المحاكاة في اللّفظ؛ أعني الأقاويل المخيّلة الغير موزونة.»[1].

3- **الخرافات الشّعريّة**: رادفت "الأقاويل المخيّلة" بالدّلالة (2-2)، "الخرافات الشّعريّة"؛ ترادفًا تطابقيًّا، مرّتين(02) كلاهما عند ابن سينا؛ إحداهما في قوله:« و أمّا الكلام في الشّعر و خاصّة كلّ واحد منها و وجه إجادة فرض الأمثال و الخرافات الشّعريّة؛ و هي الأقاويل المخيّلة.»[2]. أمّا المرّة الأخرى، فهي بالدّلالة (2-4)، في عنونته لفصل من الفصول المتن بقوله: «" في حسن ترتيب الشّعر و خصوصًا الطراغوذيا؛ و في أجزاء الكلام المخيّل الخرافي في طراغوذيا".»[3].

الفرع الثّاني: علاقة التّعاطف.

ورد مصطلح "التخيِّل" في تركيبه الوصفيّ خصوصًا، معطوفًا على مصطلحين فقط؛ و هما: المخيّل، و الوزن.

1- **المخيَّل و اللامخيَّل**: عطف "المخيَّل" بصيغة الإثبات على "المخيَّل" بصيغة النّفي، و كلاهما نكرة، بدلالة (2-2) بواسطة حرف العطف "أو"، عطف تسوية، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:«... سواء كان المقول مصدّقًا به أو غير مصدَّقٍ، فإن كونه مصدّقًا به غير كونه مخيّلا أو غير مخيّل؛ فإنّه قد يصدَّق بقولٍ من الأقوال و لا ينفعل عنه.»[4].

2- **الكلام المخيّل و الوزن**: عطف "الكلام المخيّل " بالدّلالة (1-4) على "الوزن"، مرّةً واحدةً بحرف "الواو"، في قول ابن سينا:«... و ربّما انفرد الوزن و الكلام المخيّل، فإنّ هذه الأشياء [اللّحن و الكلام و الوزن] قد يفترق بعضها عن بعض...»[5].

3- **القول المخيّل و الوزن**: عطف "الوزن" على "القول المخيّل" بالدّلالة (1-4)، مرّتين(02) بحرف "الواو"؛ إحداهما عند ابن سينا في قوله:«... و إنّما يوجد الشّعر بأن يجتمع فيه القول المخيّل و

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(3) **المصدر نفسه**، ص:180.

(4) **المصدر نفسه**، ص:161.

(5) **المصدر نفسه**، ص:168.

الوزن...»[1]. و المرّة الأخرى عند ابن رشد في قوله: « و كانوا يحاكون هذه الثّلاثة الأشياء؛ أعني العادات و الاعتقادات و الاستدلال، بالثّلاثة الأصناف من الأشياء الّتي بها يُحاكى؛ أعني: القول المخيّل، و الوزن، و اللحن.»[2].

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح " المخيِّل".

المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "المخيّل".

لقد عالجنا مصطلح "التّخيل" في صورة المعنى الوصفيّ موضّحين دلالاته الاصطلاحيّة من خلال ذلك، و مبيّنين جهة المعنى الاسميّ فيه كذلك. و عليه تسقط دراسة هذا الجانب فيه.

المسلك الثّاني: مشتقّات مصطلح "التّخيّل".

لم يرد لهذا المصطلح "التّخيّل" إلا مشتقّ واحد؛ و هو: "المُخَيَّلات"؛ و سنعالجه على المنوال الآتي:

المشتقّ الأوّل: المخيّلات.

الفرع الأوّل: حجم الورود.

لم يرد هذا المصطلح إلاّ مرّةً واحدةً، جاء فيها معرّفًا، و على هذا يكون من بين المصطلحات الأقلّ ورودًا في المتن المدروس.

الفرع الثّاني: دلالته الاصطلاحيّة.

و المُخيَّلاتُ: اسم فاعل بصيغة جمع المؤنّث السّالم، وهو يدلّ على التّعابير والعبارات الّتي تجعل القول مخيّلًا، فقد ورد في السّياق؛ التّركيز على دلالة التّخييل بدون الأشياء الخارجة عن القول من حالات المنشد القوليّة، وهيئاته الأدائيّة للشّعر، و قد جاء عند ابن سينا في قوله:« ...فإنّ الشّاعر إنّما يجود شعره لا بمثل هذه الاختراعات، بل إنّما يجود قرضه و خرافته إذا كان حسن المحاكاة بالمخيّلات وخصوصًا الأفعال.»[3]. فالمخيّلات طريق إلى حسن المحاكاة، ركّز الشّاعر على تخييل الأفعال فيها، لكون الغرض الأساس من الشّعر هو تحريك النّفس نحو الفعل أو التّرك.

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص :168.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:184.

المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "المخيّل".

يستفاد من مجموع النّصوص الّتي ورد مصطلح "المخيّل" و مشتقّاته عدّة أمور؛ من أهمّها:

1- إنّ مجمل حالات الورود كانت في سياقات التّعريف بالشّعر، أو في بيان جزء من أجزاءه وخصوصًا المتعلّق بـ"الكلام" أو "القول"، لذلك كان أكثر وروده وصفًا.

2- يمثل مصطلح "المخيّل" في سياقات التّعريف "فصلاً نوعيًّا" للكلام أو القول؛ فهو يعبّر و يصف خصوصيّة كلاميّة أو قوليّة ذات ميزات محدّدة، تؤدّي غرض معيّن.

3- إنّ مصطلح "المخيّل" من بين المصطلحات القليلة الّتي حظيت بتعريف وافٍ في المتن المدروس و تحديدًا عند ابن سينا بقوله:« و المخيّلُ هو الكلام الّذي تذعن له النّفس فتنبسط عن أمور وتنقبض عن أمورٍ من غير رويّة و فكر و اختيار، و بالجملة تنفعل له انفعالاً نفسانيًّا غير فكريّ، سواء كان المقول مصدّقًا به أو غير مصدّق.»[1].

4- لا علاقة قائمة و متحققة بين مصطلح "المخيّل"، و مصطلح "المصدّق"، و قد أوضح ذلك ابن سينا بقوله:« فإنّ كونه مصدقًا به غير كونه مخيّلاً أو غير مخيّل...»[2]. إذْ إنّ مسألة الصّدق والكذب لا تمتدّ خيوط تفاعلاتها إلى "التّخييل" بشكلٍ جوهريّ معتبر.

5- إنّ النّظر في "الكلام المخيّل"؛ هو اختصاصٌ منحصرٌ في علماء المنطق-حسب المتن المدروس- و في ذلك يقول ابن سينا:« و إنّما ينظر المنطقيّ في الشّعر من حيث هو مخيّل.»[3].

2- المشتقّ الثّاني: التّخيُّلُ.

المقصد الأوّل: تعريف "التّخيُّلُ".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ و بناؤه الصّرفيّ.

جاء مصطلح "التَّخيُّلُ" على صيغة المصدر من الفعل الثلاثي "تَخيَّلَ"، و هو الاسم الدّال على الثّبوت في الحدث غير المقترن بزمان، المتضمّن أحرف فِعْلِهِ[4].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ص:162.

(4) ينظر: مصطفى الغلاييني: **المرجع السابق**، ج1، ص:124.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

ورد مصطلح "التخيُّل" سبع مرّات(07)؛ كلّها جاءت موصوفة، و على هذا يتّضح أن أكثر وروده جاء مَعْرِفَةً.

المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في الحقبة المدروسة.

يقترب مصطلح "التّخييل" من مصطلح "التخيُّل"، بل يرادفه ترادفًا تطابقيّاً في أغلب السّياقات على اختلاف دلالاته، وقد ورد بثلاث(03) دلالات اصطلاحيّة للتّخييل؛ اثنين منهما خاصّة، والثّالثة عامّة؛ و هي كما يلي:

1- **التخيُّلُ**: مصدرٌ للفعل " تخيَّلَ"، جاء بالدّلالة (2-1) لمصطلح "التّخييل". قال ابن سينا:« ... لأنّ الفضائل و الملكات بعيدة عن التّخيّل و إنّما المشهور من أمرها أفعالها...»[1]. وقال ابن رشد:«...و الخوف إنّما يحدث عند ذكر هذه [حدوث الشّقاوة] من قِبل تخيّل وقوع الضّار بمن هو دونهم؛ أعني بنفس السّامع، إذ كان أحرى بذلك.»[2]. وقال أيضًا:«... و بخاصّة إذا قصدوا الاعتقادات، لأن تخيّلها يعسر، إذ كانت ليست أفعالاً و لا جواهر.»[3].

2- **التَّخَيُّلُ**: مصدر للفعل "تخيَّل"، جاء بالدّلالة (2-2) لمصطلح "التّخييل"، و قد ورد ثلاث (03) مرّات؛ اثنتين منها عند ابن سينا، و قد جاءت في سياقٍ واحدٍ، و واحدة عند ابن رشد. قال ابن سينا:«... و التّخيُّلُ إذعان، و التّصديقُ إذعان، لكن التّخيل إذعان للتّعجب و الالتذاذ بنفس القول، و التّصديق إذعان لقبول أنّ الشّيء على ما قيل فيه، فالتّخييل يفعله القول لما هو عليه، والتّصديق يفعله القول بما المقول فيه عليه؛ أي يلتفت فيه إلى جانب حال المقول فيه.»[4]. وقال ابن رشد:« فليس يحتاج في التّخيّل الشّعريّ إلى مثل هذه الخرافات المخترعة، و لا أيضًا يحتاج الشّاعر المفلق أن تتمّ محاكاته بالأمور الّتي من خارج...»[5].

3- **التَّخيُّلُ**: مصدر للفعل "تخيَّلَ"، جاء بالدّلالة (1-3) لمصطلح "التّخييل"؛ على جهة التّوسّع في دلالته من ناحية، و قرب أوجه المشابهة من ناحية أخرى، لتقترب دلالته من التّشبيه الواقعي القريب

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:176.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(3) **المصدر نفسه**، ص:215.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

التّصديق، و قد بيّن ابن رشد في موضع مقابل لذكر هذا المصطلح عند ابن سينا، موضّحًا علّة ذلك بقوله:« لأنّه إذا كانت الخرافة مشكوكًا فيها أو أخرجت مُخرج مشكوك فيه، لم تفعل الفعل المقصود بها. وذلك أنّ ما لا يصدّقه المرء، فهو لا يفزع منه و لا يشفق له.»[1]. و قد ورد مصطلح "التّخيّل" بهذا المفهوم، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله: « و يجب أن تكون الخرافة موردة مورد الشّك حتى تكون كأنّها تفسّر على التّخيّل، فإنّ هذا أولى أن يخيّل جدًّا.»[2].

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "التّخيُّلُ".

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

لم يرد لمصطلح "التّخيّل" علاقات معتبرة لقلّة وروده من جهة، و لندرة السّياقات العلائقيّة الّتي ذكر فيها من جهةٍ أخرى، و قد كانت له في حضور علاقاته فرعان؛ هما كالتّالي:

الفرع الأوّل: علاقة التّرادف.

اقترن مصطلح "التّخيّل" في المتن المدروس بمصطلحين اثنين(02)، على سبيل التّرادف؛ وهما:

1- **التّخييل:** رادف مصطلح " التّخيّل" مصطلح "التّخييل" في أغلب السّياقات الواردة في دلالاته الاصطلاحيّة، فكان التّرادف على طريقتين؛ و هما:

أ- الطّريقة الأولى: طريقة التّرادف التّطابقيّ: و نجدها في الدّلالة الأولى لمصطلح "التّخيّل" عندما رادف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-1)، و نجدها كذلك في الدّلالة الثّانية لمصطلح "التّخيّل" عندما رادف مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، و شواهدهما مذكورة في مواضعها.

ب- الطّريقة الثّانية: طريقة التّرادف التّقريبيّ: و نجدها في الدّلالة الثّالثة لمصطلح "التّخيّل" عندما رادف بشكل تقريبيّ مصطلح "التّخيّل" بالدّلالة (1-3).

2- **التّصديق:** رادف "التّخيّل" بالدّلالة (2-2)، "التّصديق"، مرّةً واحدةً، من جهة أثره و تأثيره في المتلقّي؛ إذْ إنّ كلاهما "إذعان" رغم اختلاف قوّته ومصدره، وذلك عند ابن سينا في قوله:« التّخيّل إذعان للتّعجب والالتذاذ بنفس القول، والتّصديق إذعان لقبول أنّ الشّيء على ما قيل فيه.»[3].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:219.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:188.

(3) **المصدر نفسه**، ص:162.

الفرع الثّاني: علاقة التّناظر.

ناظر مصطلح "التّخيّل" مصطلحًا واحدًا فقط؛ و هو مصطلح: "التّصديق"، فكان على النّحو التّالي:

التّصديق: ناظر "التّخيّل" بالدّلالة (1-4)؛ "التّصديق"، مرّةً واحدةً، من جهة مجال اشتغالهما، وذلك عند ابن سينا في إشارته إلى أنّ:« الخطابة تستعمل التّصديق، والشّعر يستعمل التّخييل [أي:التّخيّل].»[1]

الفرع الثّالث: علاقة التّعاطف.

ورد مصطلح "التّخيّل" معطوفًا على مصطلحٍ واحدٍ فقط؛ وهو: "التّصديق"؛ و هو كما يلي:

التّصديق: عطف "التّصديق" على "التّخيّل"؛ عطف تقابل بين جملتين خبرهما واحد مكرّر بواسطة حرف "الواو"، مرّةً واحدةً، عند ابن سينا في قوله:« و التّخيّل إذعان و التّصديق إذعان...»[2].

المسلك الثّاني: علاقات الاختلاف.

انحصرت علاقات الاختلاف مع مصطلح "التّخيّل"، في علاقةٍ واحدةٍ؛ هي علاقة التّقابل فكان ذلك مع مصطلحٍ واحدٍ؛ و هو: "التّصديق"؛ و هو على النّحو التّالي:

التّصديق: قابل "التّخيّل" بالدّلالة (2-2)، "التّصديق"، مرّةً واحدةً من جهة ماهيته و جاء ذلك عند ابن سينا في قوله:« التّخيّل إذعان للتّعجب و الالتذاذ بنفس القول، و التّصديق إذعان لقبول أنّ الشّيء على ما قيل فيه.»[3].

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "التخيّل" الاصطلاحيّة.

المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "التخيّل".

الفرع الأوّل: ضمائم الإضافة.

أضيف إلى مصطلح "التّخيّل" لفظان لا ثالث لهما؛ هما: وقوع الضّار، و الاعتقادات؛ فقيل:

1- **تخيُّل وقوع الضّار:** أضيف "التّخيّل" بالدّلالة (2-2)، إلى "وقوع الضّار"، فدلّ على تعريف الخوف من جهة وقوعه في رقعة النّفس، و قد ورد ذلك مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« والخوف

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ، ص:162.

(2) **المصدر نفسه**، ن ص.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

إنّما يحدث عند ذكر هذه [حدوث الشّقاوة] من قِبَل تخيّل وقوع الضّار بمن هم دونهم؛ أعني بنفس السّامع، إذْ كان أحرى بذلك.»[1].

2- **تخيُّل الاعتقادات**: أضيف "التّخيّل" بالدّلالة (2-1)، إلى الضّمير العائد على الاعتقادات فدلّ على الأمور الفكريّة المجردة البعيدة عن المحسوسات، إلاّ ما يُستشف و يُتفرّس من كلام المنشد للشّعر، و قد ورد ذلك مرّةً واحدةً عند ابن رشد، في قوله:«... و بخاصّة إذا قصدوا الاعتقادات لأنّ تخيّلها يعسر، إذ كانت ليست أفعالاً و لاجواهر.»[2].

الفرع الثّاني:ضمائم الوصف.

نُعت مصطلح "التّخيل" بلفظٍ واحدٍ فقط؛ و هو: الشّعر، و هو كما يلي:

1- **التَّخيُّل الشَّعريُّ**: اسمٌ دالٌّ على النّسبة، مشتقٌ من المصدر "الشّعر"، بإضافة ياء مشددّة في آخره، بالدّلالة (2-2)، في موضعٍ واحدٍ عند ابن رشد، و ذلك في قوله:«...فليس يُحتاج في التَّخيُّلِ الشّعريّ إلى مثل هذه الخرافات المخترعة...»[3].

المسلك الثّاني: مشتقات مصطلح "التّخيُّل".

لقد ورد لمصطلح "التّخيّل" من مادّته اللّغويّة، مشتقّين اثنين(02)؛ و هما: "المتخيِّلة" و "التّخيُّلات".

1- المشتقّ الأوّل: المتخيِّلةُ.

الفرع الأوّل: حجم الورود.

لم يرد هذا المصطلح إلاّ مرّةً واحدةً، جاء فيها وصفًا، و قد ورد عند ابن سينا.

الفرع الثّاني: دلالته الاصطلاحيّة.

و المتخيِّلة: اسم فاعل من الفعل "تخيّل"، جاء على صيغة المؤنّث، و هو الّذي وصفت به: "المعاني"، لتدلّ على "التّخيّل" بالدّلالة (2-1). قال ابن سينا:« فأوّل أجزاء طراغوذيا هو المقصود من المعاني المتخيّلة و الوجيهة ذات الرّونق ثمّ يبني عليها اللّحن...»[4]. و الظّاهر أنّها رادفت لفظ "الوجيهة"؛ بنعت "ذات الرّونق" بعلاقة العطف؛ فهو "عطف ترادف".

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(2) **المصدر نفسه**، ص:215.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:177.

2- المشتقّ الثّاني: التَّخَيُّلاتُ.

الفرع الأوّل: حجم الورود.

لم يرد هذا المصطلح إلاّ مرّةً واحدةً، جاء فيها نكرة مضافة، و قد ورد عند ابن رشد.

الفرع الثّاني: دلالته الاصطلاحيّة.

و التَّخيُّلاتُ: مصدر من الفعل "تخيَّلَ" جاء على صيغ جمع المؤنّث السّالم، و قد جاء مركبًا إضافيًّا على صورة: "تخيّلات الشّاعر"، عائدة على ضمير لتدلّ بذلك على معنى الفاعليّة في المصدر، مع معنى الجمع أيضًا. قال ابن رشد:« و يجب على الشّاعر أن يلزم في تخيّلاته و محاكياته الأشياء الّتي جرت العادة باستعمالها في التّشبيه، و ألاّ يتعدّى في ذلك طريقة الشّعر.»[1]. و الظّاهر أنّها رادفت مصطلح "محاكيات" بعلاقة العطف؛ فهو "عطف ترادف".

المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "التَّخيُّل".

إنّ النّصوص الّتي ورد فيها مصطلح "التّخيّل"-على قلّتها- يُستفاد منها بعض الأمور؛ وهي:

1- إنّ أغلب سياقات الورود جاء فيها مصطلح "التّخيّل" مرادفًا بصورةٍ كلّيّةٍ أو جزئيّة لمصطلح "التّخييل".

2- إنّ دلالة مصطلح "التّخيّل" غلبت عليها "الفاعليّة"؛ لكونه اشتقّ من الفعل "تخيَّلَ"، فإنّ "التَّفَعُّلَ"؛ صيغة صرفيّة:« ممّا زيدت في أوّله التّاء مع تكرير العين.»[2] تحمل في طيّاتها ، معنى القيام بالفعل أو التّلبس به على الأغلب[3]، خلافًا لمصطلح "التّخييل" الذي يغلب عليه معنى "المفعولية".

3- تركزت فاعلية و حضور مصطلح "التّخيّل" في الملموس المحسوس، و غابت المعاني المجرّدة العليا فـ:« الفضائل و الملكات بعيدة عن التّخيّل و إنّما المشهور من أمرها أفعالها.»[4].

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:222.

(2) اسحاق بن إبراهيم الفارابي: **ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسّسة دار الشّعب، القاهرة- مصر (د.ط)، ج2،1977م، ص:437.

(3) ينظر: **المصدر نفسه**، ص:438- 442.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:176.

3- المشتقّ الثّالث: الخيال.

المقصد الأوّل: تعريف "الخيال".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ و بناؤه الصّرفيّ.

تتجاور المعاني اللّغوية للفظة "الخيال" في المعاجم اللّغويّة العربيّة، إلّا في تعدد تمظهراتها بتعدّد ميادينها و مجالات استعمالها، فقد ورد في معجم "العين" قول الخليل بن أحمد:« و الخيال: كُلُّ شيءٍ تراهُ كالظِّلِّ، و خيالك في المرآة، و هو ما يأتي العاشقُ أيضًا في النَّومِ على صورة عشيقته. والخيالُ: غيْمٌ ينشأ، يخيَّلُ إليكَ أنَّهُ مَاطِرٌ ثم يَعْدُوكَ...»[1]. و قال ابن دريد في جمهرته:« و الخيالُ: ما ظَهَرَ لكَ ليلاً أو نهارًا ممّا لا يَحِقُّهُ.»[2]. أمّا عند الأزهريّ في معجمه "تهذيب اللّغة"، فقد عرّفه بقوله: « و الخيالُ: كلُّ شيءٍ تراهُ كالظِّلِّ. و كذلك خَيَالُ الإنْسَانِ في المرآةِ، و خَيَالَهَ في المنَامِ: صورةُ تمْاثَلِهِ.»[3]. و جاء عند الصّاحب بن عبّاد في "المحيط في اللّغة" قوله:« و الخيال و الخيالة: ما تشبّه لكَ في اليقظةِ والحلمِ من صُوَرٍ، ج: أخيلةٌ، و خيَّلَ للنَّاقَةِ وأَخْيلَ: و ضع لولدها خيالاً ليفزعَ منه الذّئب، والخيال: كساءٌ أسود يُنْصَبُ على عودٍ يُخيّل للبهائم والطّير، فتظنُّهُ إنسانًا.»[4].

و قال الجوهري في الصّحاح:« الخَيَالُ و الخَيَالَةُ: الشَّخْصُ، والطَّيْفُ أيضًا. و الخَيَالُ: خشبةٌ عليها ثيابٌ سُودٌ تُنْصَبُ للطّير و البهائِمِ فتظنُّه إنسانًا... و خيّلْتُ للناقة و أخْيلتُ أيضًا، إذا وَضَعْتُ قُرْبَ ولدها خَيَالاً ليفزعَ منه الذِئبُ فلا يَقْرَبُهُ. »[5].

و قال الزّمخشري في "أساس البلاغة":« و ظَهَرَ خَيَالُهُ في المرآةِ، و نَصَبَ خَيَالاً في مَزْرعَتِهِ، وهو الفَزّاعةُ.»[6]. و جاء في "اللّسان" قول ابن منظور:« و الخَيَالُ: خَيَالُ الطّائِرِ يَرتَفِعُ في السَّمَاءِ فينظُرُ

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج1، (مادة: خيّل)، ص:404.

(2) محمّد بن الحسن بن دريد: **المصدر السابق**، (مادة: خيّل)، ص:1056.

(3) محمّد بن أحمد الأزهريّ: **المصدر السابق**، ج7، (مادة: خيّل) ، ص:565.

(4) إسماعيل بن عبّاد الصّاحب: **المصدر السابق**، ج1، (مادة: خيّل)، ص:996.

(5) إسماعيل بن حمّاد الجوهري: **المصدر السابق**، (مادة: خيّل)، ص:353- 354.

(6) محمود بن عمر الزّمخشري: **أساس البلاغة**، مصدر سبق ذكره، ج1، (مادة: خيّل)، ص: 259.

إلى ظِلّ نَفْسِهِ، فَيرى أنّهُ صَيْدٌ، فَيَنْقَضُّ عليه و لا يَجِدُ شيئًا و هُو خَاطِفُ ظِلّهِ... و الخَيَالُ؛ لكلّ شيءٍ تراهُ كالظّلِ، و كذلك خَيَالُ الإنسانِ في المرآةِ.»[1].

فممّا ورد يمكننا اعتبار لفظة "الخيال" ما يُنَافي "الحقيقة"؛ من ظِلٍّ أو صُورَةٍ أو شَيءٍ ماديّ، يكون بأثرٍ و غرضٍ، أو بأحدهما، أو بدونهما.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

ورد مصطلح "الخيال" خمس مرّات (05)، جاء في اثنتين منها(02)؛ معرَّفًا "بأل"، و في اثنتين أخريتين منها؛ نكرةً مضافة، و في واحدة منها؛ نكرةً مطلقة. و يتّضح من هذا أنّ أكثر وروده جاء مَعْرِفَةً.

المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة.

ورد مصطلح "الخيال" بثلاث دلالات اصطلاحية مختلفة؛ و هي كالتالي:

1- **الخيال**: مصدر للفعل "خال"، و معناه عند الفلاسفة ليس كمعناه اللّغوي أو الأدبيّ، و إنّ كان له بعض الامتداد المفهومي اللّغوي عندهم، و قد عرّفه ابن سينا بأنّه:« قوّة في الدِّماغ يحفظ ما قبله الحسّ المشترك من الحواس الجزئيّة الخمس، و تبقى فيه بعد غيبة المحسوسات.»[2]. وقد ثبت هذا التّعريف بعد ابن سينا طويلا مع بعض الزّيادات الموضّحة له، فنجده عند الشّريف الجرجانيّ في تعريفاته على أنّه:« قوّة باطنيّة تحفظ ما يدركه الحسّ المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادّة بحيث يشاهدها الحسّ المشترك كلّما التفت إليها؛ فهو خزانة للحسّ المشترك، و محلّه البطن الأوّل من الدّماغ.»[3]. و على هذا المعنى ورد عند ابن رشد في موضعين في سياقٍ واحدٍ في قوله:«...و يَقربُ من هذا الموضع ما جرت به العادة عند العرب من تذكّر الأحبّة بالخيال... وتصرّف العرب و المحدثين في الخيال متفنّنٌ، و انحاء استعمالهم له كثير، ولذلك يشبه أن يكون في المواضع الشّعريّة الخاصّة بالنّسيب، و قد يدخل في الرّثاء...»[4].

---

[1] جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **المصدر السابق**، ج3، (مادة: خيّل)، ص: 266.

[2] الحسين أبو علي بن سينا: **كتاب النّجاة في الحكمة المنطقيّة والطبيعيّة والإلهيّة**، تحقيق وتقديم: ماجد فخري، دار الآفاق الجديدة بيروت- لبنان، (د.ط)، 1985م، ص:201.

[3] علي بن مُحَمَّد الشريف الجرجاني: **المرجع السابق**، ص:107.

[4] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:226.

2- **الخيالُ**: مصدر للفعل "خال"، و قد جاء بالمعنى اللّغوي، و قد يكون هذا الورود في الشّعر فيكون بمعنى: طيف الشّخص و ظلُّه، الّذي يتمثّل للإنسان حال اليقظة أو المنام[1]؛ لما يعتمل في وجدانه من شوقٍ شديدٍ أو محبةٍ زائدةٍ، أو كره أو حقده شديدين. و هو بذلك وهمٌ و ظنٌّ ضدّ الحقيقة، و قد ورد بهذه الدّلالة في موضعين في سياقٍ واحدٍ، و في بيت شعريّ لمجنون بني عامر استشهد به ابن رشد في شرحه، بقوله:« ... كما قال شاعرهم:

و إنّي لأسْتَغْشِي وَ مَا بِيَ نَعْسَةٌ *** لعلَّ خَيالاً منكِ يَلْقى خَياليّا

و أَخْرُجُ من بين البُيُوتِ لعلّني *** أُحدِّث عنَّكِ النَّفْس في السِّر خَالي.»[2].

3- **الخَيَالُ**: مصدر للفعل "خال"، و قد جاء بالمعنى الأدبيّ الفنّيّ، و ذلك لوروده في سياق بيان عناصر العمل الفنّيّ الشّعريّ و طرائق تفاعلها ببعضها البعض، و هو بهذا: "صورةٌ مشخّصةٌ للمعنى المجرَّدِ و مشبّهةٌ له من أجل الإيضاح و البيان، وقد تكون بألفاظ مجازيّة غير حقيقيّة ترسم للمعنى وجودًا حسّيًّا في رقعة النّفس، و قد ورد الخيال بهذه الدّلالة، في موضعٍ واحدٍ عند ابن رشد في قوله:« وعمل اللّحن في الشّعر هو أنه يُعِدُّ النّفس لقبول خيال الشّيء الّذي يقصد تخييله، فكأنَّ اللّحن هو الّذي يفيد النّفس الاستعداد الّذي به تقبل التّشبيه والمحاكاة للشّيء المقصود تشبيهه.»[3]

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "الخيال".

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

الفرع الأوّل: علاقة التّرادف.

اقترن مصطلح "الخيال" في مجموعة النّصوص الوارد فيه؛ بمصطلحٍ واحدٍ على سبيل التّرادف مرّتين(01) فقط؛ و هو: "التّخييل"؛ فكانت كما يلي:

1- **التّخييل**: رادف "الخيال" بالدّلالة (01)، "التّخييل" بالدّلالة (2-3)، و ذلك عند ابن رشد في الموضعين المذكورين أعلاه.

2- **التّخييل**:رادف "الخيال" بالدّلالة (03)،"التّخييل"بالدّلالة (2-1)، مرّةً وحدةً، وهي المذكورة في الدّلالة (03) للخيال.

---

(1) ينظر: جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **المصدر السابق**، ج11، (مادة: خيّل)، ص:230.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:226.

(3) **المصدر نفسه**، ص:209.

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "الخيال" الاصطلاحيّة.

المسلك الأوّل: ضمائم الإضافة.

لم يرد مصطلح "الخيال" مضافًا إلى غيره إلاّ مرتين(01) فقط، أضيف فيهما إلى: الشّيء، وضمير للشّاعر، فقيل:

1- **خيالُ الشَّيء**: أضيف "الخيال" بالدّلالة (03)، إلى "الشّيء"، مرةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:« و عمل اللّحن في الشّعر أنّه يعدُّ النّفس لقبول خيال الشّيء.»[1].

2- **خيال الشّاعرِ**: أضيف "الخيال" بالدّلالة (02) إلى ضمير العائد على الشّاعر، مرّةً واحدةً عند ابن رشد في قوله:«... كما قال شاعرهم:

و إنّي لأستغشي و ما بي نَعْسَةٌ *** لعلّ خيالا منْكِ يلقي خياليا...»[2].

المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "الخيال".

يستفاد من مجموع النّصوص الّتي ورد بها مصطلح "الخيال"، جملة من المستفادات؛ أهمّها:

1- إنّ الحضور الدّلالي المتنوّع و المختلف، كان من جهة طبيعته؛ مستويات دلاليّة متراتبة من المعنى اللّغويّ إلى المعنى الفنّيّ الأدبي إلى المعنى الفلسفيّ النّفسيّ.

2- لم يرد مصطلح "الخيال" في جميع نصوصه في المتن المدروس إلاّ متأخّر، و ذلك عند ابن رشد فقط.

3- ورد الحديث عن مصطلح "الخيال" في أغلبه ضمن سياق تفسيريّ استشهادي في النّوع الثّالث من أنواع الاستدلالات؛ "الّتي تجري مجرى الجودة على الطّريق الصّناعيّ"، و هو الّذي تكون فيه المحاكاة، من نوع:"المحاكاة الّتي تقع بالتّذكّر".

4- غلَّبَ ابن رشد مجالات استعمال الخيال عند العرب في غرضين شعريين فقط؛ هما: النّسيب، والرّثاء، رغم أنه صرّح بأنّ استعمالهم له في أنحاءٍ عديدةٍ.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص:209

(2) **المصدر نفسه**، ص:226.

4- المشتقّ الرّابع: التَّخْييلاتُ:

المقصد الأوّل: تعريف "التَّخْييلات".

المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.

الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ و بناؤه الصّرفيّ.

ورد مصطلح "التَّخْييلاتُ" على صيغة جمع المؤنّث السّالم، من المصدر "التّخييل" المشتقّ من الفعل الثّلاثي "خيَّلَ"، وهو بذلك يكون أشدّ المشتقّات قربًا للمصطلح الأصل، لقلّة التّغيير الصّرفيّ فيه.

الفرع الثّاني: حجم الورود.

ورد مصطلح "التّخييلات" ثلاث مرّات(03) فقط، و قد جاءت كلُّها مُعرَّفة "بأل"، على اختلاف سياقات الورود.

المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في الحقبة المدروسة.

لم يبتعد مصطلح "التّخْييلات" كثيراً في دلالاته، إذ أنّها دلالات "التّخييل" نفسها تعدّدت على حسب سياقات ورودها، وقد كانت لكلّ حالةِ ورودٍ دلالةٌ خاصّةٌ بها؛ جاءت على النّحو التّالي:

1- **التّخييلات:** مصدر للفعل "خَيَّلَ"، جاء على صيغة جمع المؤنّث السّالم، بالدّلالة (1-1) لمصطلح "التّخييل"، و قد ورد مرّةً واحدةً، و ذلك عند ابن سينا في قوله:« و أمّا التخييلات والمحاكيات فلا تحصر و لا تحدُّ، و كيف، و المحصور هو المشهور أو القريب؟ و القريب و المشهور غير كلّ ذلك المستحسن في الشّعر، بل المستحسن فيه المخترع المبتدع.»[1].

2- **التّخييلات:** مصدر للفعل "خيَّلَ"، جاء على صيغة جمع المؤنّث السّالم، بالدّلالة (1-4) لمصطلح "التّخييل"، و قد ورد مرّةً واحدةً، و ذلك عند ابن سينا في قوله:« اعلم أن أصول التّخييلات مأخوذة من الخطابة على أنّها خدم للتّصديقات و توابع، ثمّ التّصرّف فيها بحسب أنّه أصل هو للشّعر، و خصوصًا للطراغوذيا.»[2].

3- **التّخييلات:** مصدر للفعل "خيَّلَ"، جاء على صيغة جمع المؤنّث السّالم بالدّلالة (2-1) لمصطلح "التّخييل"، وقد ورد مرّةً واحدةً، و ذلك عند ابن رشد في قوله:« و من التّخييلات والمعاني ما يناسب

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162- 163.

(2) **المصدر نفسه**، ص:180.

الأوزان الطويلة، و منها ما يناسب القصيرة، و ربّما كان الوزن مناسبًا للمعنى غير مناسب للتّخييل، و ربّما كان الأمر بالعكس، و ربّما كان غير مناسب لكليهما.»[1].

المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "التَّخْييلات".

المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.

الفرع الأوّل: علاقة التّعاطف.

ورد مصطلح "التّخييلات" معطوفًا على مصطلحين(02) اثنين؛ هما: المحاكيات، و المعاني، وذلك على النّحو التّالي:

1- **التّخييلات والمحاكيات:** عطفت "المحاكيات" على "التّخييلات" بالدّلالة (01)، مرّةً واحدةً بحرف "الواو"، وذلك عند ابن سينا في قوله:« و أمّا التّخييلات و المحاكيات فلا تحصر و لا تحدُّ...»[2].

2- **التّخييلات و المعاني:** عطفت "المعاني" على "التّخييلات" بالدّلالة (03)، مرّةً واحدةً، بحرف "الواو"، و ذلك عند ابن رشد في قوله:« و من التّخييلات و المعاني ما يناسب الأوزان الطويلة...»[3].

المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "التّخييلات"

المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "التّخييلات".

الفرع الأوّل: ضمائم الإضافة.

أضيف مصطلح "التّخييلات"، إلى لفظٍ واحدٍ فقط؛ و هو: الأصول. فقيل:

أصول التّخييلات: أضيف لفظ "الأصول" إلى "التّخييلات" بالدّلالة (02)، مرّةً واحدةً وذلك عند ابن سينا في قوله:« و اعلم أن أصول التّخييلات مأخوذة من الخطابة على أنّها خدم للتّصديقات و توابع لها...»[4].

---

[1] الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص:232.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

[3] الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص:232.

[4] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:180.

المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "التّخييلات".

من مجموع النّصوص الثّلاثة الّتي ورد فيها، يمكن ضبط المستفادات على ما يلي:

1- إنّ مجمل حالات الورود يمكن إدراجها في دلالةٍ كلّيّةٍ؛ هي التّخييل بالدّلالة (1-4)، لكون "التّخييلات" في الغالب؛ هي عناصر و مكوّنات تخييليّة تسهم في بناء العمل الفنّيّ الإبداعيّ.

2- للتّخييلات موضعين متناظرين، فهي في الخطابة؛ زيادات و متمّمات و توابع، أمّا في الشّعر؛ فهي أصله و قوامه و المعتمد فيه.

5- المشتقّ الخامس: "المُتخَيَّلُ".

المسلك الأوّل: حجم الورود.

لم يرد هذا مصطلح إلاّ مرّةً واحدةً، جاء فيها مركبًا تركيبًا إضافيًّا، أضيف فيه لفظ "المقام" إليه.

المسلك الثّاني: دلالته الاصطلاحيّة.

و المُتَخَيَّلُ: اسم مفعول مشتق من الفعل " تَخَيَّلَ"؛ و هو يدلّ على الشّيء الّذي يتخيله الإنسان حال اليقظة أو المنام بوصفه أداة للتّخييل، و قد ورد في سياق شرح هذه الدّلالة ذاتها، عند ابن رشد بقوله:« و يقرب من هذا الموضع ما جرت به العادة عن العرب من تذكر الأحبّة بالخيال وإقامته مقام المتَخيَّل...»[1].

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:226.

المبحث الرّابع: قضايا مصطلح "التّخييل".

و من مجموع النّصوص الّتي وردت بها مصطلح "التّخييل" يستفاد ما يلي:

1- أنّ مصطلح "التّخييل"؛ مصطلحٌ فلسفيٌّ منطقيٌّ عربيٌّ بإمتياز، فقد ولد و ترعرع في أحضان الفلسفة العربيّة الإسلامية، و تحديدًا في المنطق؛ إذْ عَدَّه الفلاسفة المسلمون "الشّعر" و "الخطابة" من مجالات المنطق.

2- الدّراسة المصطلحيّة على المتن المحدّد بترجمات الفلاسفة المسلمين الثّلاث (الفارابي – ابن سينا – ابن رشد) المحقّقة من قِبَل عبد الرّحمان بدوي، بَيّنتْ و بُنيتْ على أنّ بداية استعمال مصطلح "التّخييل" كان مع ابن سينا، فقد اختلف الدّارسون في أوّليّات استعماله؛ بين من يرى أنّ الفارابي أوّل من استعمله، و بين من يرى أن ابن سينا أوّل من استعمله، و هناك من يوغل في ذلك، فيرى أنّ مصطلح "التّخييل" ورد في التّرجمات الأولى لكتاب "فنّ الشّعر" لأرسطوطالس، كأمثال متّى بن يونس، قسطا بن لوقا، و إسحاق بن حنين، و غيرهم ممن ترجموا للكتاب، و لكن هذا خارجٌ عن نطاق بحثنا، لكون هذا البحث ينطلق من متنٍ محدَّدٍ (شروح الفلاسفة المسلمون لكتاب "فنّ الشّعر") بامتداده الزّمنيّ المعتبر.

3- تعدّدت الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح "التّخييل" في الحقبة المدروسة، لكنّها انحصرت عند ابن سينا و ابن رشد فقط، و لم نجد للتّخييل ذكرًا عند الفارابي، فضلاً عن دلالاته المتعدّدة، و قد توزّعت بين الدّلالات العامّة و الخاصّة:

أ- فبالنّسبة للدّلالات العامّة فقد اختلفت من العمل الشّعريّ بكلّيّته، إلى التّشبيه البلاغيّ بجزئيّته المنحصرة في العبارة الواحدة، مرورًا بالمجاز و التّمثيل؛ فالمجاز هو مجال عمل التّخييل، أمّا التّمثيل فهو هيئات و أداءات المنشد للتّخييل، و بهذا تركّزت هذه الدّلالات العامّة على الحقل الدّلالي الكلّيّ للتّخييل و مجالات اشتغاله الموسّعة.

ب- و بالنّسبة للدّلالة الخاصّة، فقد اختلفت أيضًا؛ من التّصوير كتجلٍّ للتّخييل، إلى قوّة عقليّة فطريّة كامنة من قوى النّفسيّة الإنسانيّة؛ مرورًا بالأثر النّفسيّ على المتلقّي؛ و الّذي يُصْنَعُ في القصد نحو الفعل أو التّرك و بهذا فإنّ هذه الدّلالات الخاصّة ركّزت على التّمظهر الأدبيّ للتّخييل وأثره الانفعاليّ، و مصدره التّكويني في نفس الإنسان.

4- إنّ الدّلالات المشتركة بين ابن سينا و ابن رشد استمرت طيلة الفترة المدروسة، ثمّ استمرّت أيضًا إلى ما بعد الفترة المدروسة، خارج ميدان الفلسفة إلى ميدان الأدب (في الشّعر خصوصًا)، في ما

سُميَّ: بالاتّجاه الفلسفي في الأدب العربيّ، و خاصّة مع حازم القرطاجنيّ في كتابه: "منهاج البلغاء و سراج الأدباء".

5- إنّنا عند محاولة معرفة التّطور الدّلالي الحاصل لمصطلح "التّخييل"، يمكننا أن نتبيَّنَ ما يلي:

أ- حصول وجه من أوجه التّطور الدّلاليّ؛ من الاتّساع إلى الانحصار؛ أي من الدّلالات العامّة، إلى الدّلالات الخاصّة.

ب- إنّ الدّلالات العامّة لمصطلح "التّخييل" تجعله يرادف مصطلح "المحاكاة" من جهة الأدائيّة بمعنى "الفاعليّة"، لكنّه يختلف عنها من جهة المقصديّة و الغرض بمعنى "المفعولية".

ت- إنّ الدّلالات العامّة و الخاصّة؛ تطورت من أربع دلالات عند ابن سينا إلى سبع دلالات عند ابن رشد، فقد أضاف ابن رشد دلالتي؛ "المنتوج الفنّيّ" و "التّشبيه" في الدّلالات العامّة، و أضاف دلالة "القوّة العقليّة الفطريّة الكامنة في الإنسان" في الدّلالات الخاصّة.

و علاوة على ما ذُكِرَ فإنّ مصطلح "التخييل" في المتن المدروس، ارتبط بعدّة قضايا فلسفيّة، ونقديّة، و شعريّة متعدّدة؛ و الّتي منها:

1- ما يتعلّق بمصادره و مظاهره :

1-1- أصل التّخييل بين الخطابة و الشّعر:

فالأصل في "التخييل" أنّ مصدره و مأخذه من "الخطابة" لا من "الشّعر"، إذْ كان خادمًا للتّصديق، قال ابن سينا:« واعلم أن أصول التّخييلات مأخوذة من الخطابة على أنّها خدمٌ للتّصديقات و توابع، ثمّ التّصرف فيه بحسب أنّه أصل للشّعر...»[1]. فالتّخييل في الشّعر أصلٌ، وفي الخطابة فرعٌ، فأصله و مأخذه الأوّليّ؛ أنّه فرع في الخطابة ثمّ أصبح الفرع أصلًا في الشّعر.

1-2- التّخييل بين السّهولة و الصّعوبة:

إنّ تخييل الأمور الملموسة المحسوسة، أيسر و أبسط من تخييل الأمور المجرّدة البعيدة عن الوجود الواقعيّ، و يتماثل في هذا التّخييل، و التّخيّل على حدّ سواء ، فطبيعة الأشياء المراد تخييلها هي الفيصل بين يُسر التّخييل و عُسره. قال ابن رشد:« ...وخاصّة إذا قصدوا محاكاة الاعتقادات، لأنّ

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:180.

تخييلها يعسُرُ، إذ كانت ليست أفعالاً و لا جواهر.»[1]. فالاعتقادات مادّة تخييليّة مجرّدة، ليست بالأفعال المشاهدة المرئيّة و لا بالجواهر الملموسة المحسوسة.

أمّا ابن سينا فيرجع ذلك إلى أمر آخر؛ و هو عدم إمكانية الحضور الوظيفيّ للتّخييل لطبيعة أحد عناصر العمل الفنّيّ الشّعريّ، و قد أوضح ابن سينا علّة ذلك في شرحه للجزء الثّالث من أجزاء الطراغوذيا السّتة بقوله:« و الثّالث من الأجزاء هو "الرّأي": فإنّ الرّأي أبعد من العادات في التّخييل...[لأنّه] يفارق القول في الرّأي القول في العادة و الخُلق [و ذلك] أنّ أحدهما يحثّ على إرادة [الشّيء أو الهرب منه]، و الأخر يحثّ على رأي في أنّ شيئًا موجودًا أو غير موجودٍ، و لا يُعترض فيه للدّعوة إلى إرادته أو الهرب منه.»[2]. و هنا يتبيّن لنا أنّ "التّخييل" في أساس ماهيته يتقوّم على الوظيفة؛ في الحثِّ على طلب الشّيء أو الهرب منه، و هو على هذا مصطلح "وظيفيّ" بامتياز.

1-3- أوصاف صاحب التّخييل:

و قد ورد هذا بالدّلالة (1-2) للتّخييل؛ و هي الدّلالة الّتي تُركّز على جانب الهيئات والحركات عند منشد الشّعر؛ إذ هي أوضح الدّلالات في تمظهر التّخييل، قال ابن سينا:« و كان القدماء يذمُّون ذلك و يشبّهون الشّاعر المفتقر إلى ذلك، العامل به: بأبي زنة [أي القرد]، بل يجعلونه أسوأ حالاً منه...و على نحو عادة رجل كان فيما ينشد يزعق و يزمّر على أنّه ليس كل حركة و شكل استدراجي مذمومًا، بل الّذي ينحاش به و يتساقط.»[3].

فالمغالاة في التّخييل التّمثيليّ معيب في أغلب الأحيان، و بالخصوص إذا كانت تحمل في مراميها السّاقط من الإشارة و المنبوذ من الحركة.

2- ما يتعلّق بشروطه:

2-1- كمال التّخييل في ملازمته للوزن:

و هذه لقوّة العلاقة الوثيقة بين التّخييل و الوزن، إذ لا يتمّ حصول مقصود الشّاعر من "التّخييل" بدون وجود "الوزن"، و قد صرّح ابن رشد بوضوح على هذا بقوله:« و الشّاعر لا يحصل له مقصوده على التّمام من التّخييل إلاّ بالوزن.»[4]. و قد ذهب ابن سينا إلى أكثر من ذلك، حين

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ص:180.

(3) **المصدر نفسه**، ص:197.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:214.

اعتبر أنّ الكلام لا يسمّى شعراً، ما لم يجتمع فيه التّخييل و الوزن؛ فوجوده مرتبط باجتماعهما معًا. قال ابن سينا:« و إنّما يوجد الشّعر بأن يجتمع فيه القول المخيِّل و الوزن.»[1].

2-2- الإطار الوجوديّ للتّخييل في الشّعر:

تعدّدت و تنوّعت سياقات اشتراط أن يكون "التّخييل" في الأمور الموجودة أو الممكنة، ليكون تخييلاً شعريًّا، ضمن إطار "ماهية الشّعر" على تعبير ابن سينا، أو في "صناعة المديح" كما عند ابن رشد، و إلّا خرج "التّخييل" إلى إطار ماهية أخرى، و قد تحدث ابن سينا عن هذا فقال:« و ليس شرط كونه شاعر أن يخيل لما كان فقط، بل و لما يكون و لما يقدر كونه، و إن لم يكن بالحقيقة.»[2]. فكل ماهو خارج عن الوجود و الإمكان؛ يُعدُّ من الاختراع الخارج عن إطار الشّعر، و على هذا يقول ابن رشد:« فليس يحتاج في التّخيّل الشّعريّ إلى مثل هذه الخرافات المخترعة.»[3].

3- ما يتعلّق بمجالاته و مراتبه:

3-1- مراحل التّخييل:

يرد عند ابن رشد في مفهوم "التّخييل" بالدّلالة (2-2)، أربع مراحل في عمليّة التّأثير النّفسي على المتلقّي، وهذا ما يستشفّ من خلال سياقات الورود؛ و هذه المراحل هي على التّرتيب التّالي:

أ- **الإثَارَةُ**: و هي الاستجابة الأوّليّة للتّخييل تقوى بتفهّم و استيعاب التّخييل.

ب- **اللَّذَّةُ**: و هي اشتغالٌ حسيٌّ عن إعمال العقل[4]، يكون نتيجة للإثارة.

ت- **القَبُولُ**: و هو ميلٌ و نزوعٌ نفسيٌّ يحرّك القصد نحو الطّلب أو الهرب.

ث- **السُّلُوكُ**: و هو حركة عمليّة(فعليّة أو قوليّة) تترتب عن القصد و طبيعته.

3-2- المجال الاختصاصيّ للتّخييل:

النّظر في الجانب التّخييليّ للشّعر هو اختصاص يكون لصاحب المنطق، يقول ابن سينا:« و لا نظر للمنطقيّ في شيء من ذلك إلاّ في كونه كلامًا مُخيّلاً.»[5]. كما اعتبر ابن رشد أنّ "التّخييل" بوصفه "صناعة"؛ هو من صلب اهتمامات المنطق، و قد سمّاه بـ"الصّناعة المنطقيّة"، و ذلك في

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:178.

(2) **المصدر نفسه**، ص:184.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215.

(4) ينظر: عبد الأمير الأعسم: **المرجع السابق**، ص:197.

(5) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

قوله:«...فالصّناعة المخيّلة، أو الّتي تفعل فعل التّخييل ثلاثة:...و صناعة عمل الأقاويل المحاكية؛ وهذه الصّناعة المنطقيّة الّتي ننظر فيها في هذا الكتاب.»[1]. و على هذا فالتّخييل يُدرسُ و يُعالج ضمن مبحث المنطق؛ بأقسامه الثّمانية الّتي من بينها "الشّعر"؛ و هذا المنطق المثمّن هو ما كان في تداول الفلسفة العربيّة الإسلاميّة.

3-3- مراتب التّخييل في القوّة التّأثيريّة على المتلقّي:

في سياقات توضيح وشرح الفرق بين "التّصديق" و "التّخييل"، يشير ابن سينا إلى درجات ومراتب التّأثير على المتلقّي؛ و الّتي نلمس فيها تدرّجًا تراتبيًّا في القوّة التّأثيرية للتّخييل، و هي كما يلي على التّرتيب من الأضعف إلى الأقوى:

1- **الفعل:** في قوله:«... التّخييل يفعله القول.»[2]. وهو منطلق التّخييل و مصدره عند الباثّ(الشّاعر على وجه الخصوص).

2- **الإفادة:** في قوله:«... فربّما أفاد التّصديق و التّخييل معًا.»[3]. و هو الاستيعاب الأوّليّ للتّخييل من قبل المتلقّي..

3- **الإعداد:** في قوله:«... التّخييل مُعَدٌّ نحو قبض النّفس أو بسطها.»[4]. و هو التّعرف المبدئي لمقصديّة التّخييل بين القبض و البسط.

4- **الإشغال:** في قوله:«... ربّما شغل التّخييل عن الالتفات إلى التّصديق و الشعور به.»[5]. وهو البداية الفعليّة في التّأثير (الدّرجة الأولى).

5- **الطّاعة:** في قوله:«... انفعلت النّفس عنه طاعة للتّخييل لا للتّصديق.»[6]. و هي الدّرجة الثّانية من التّأثير؛ ذات الطّابع الانفعاليّ.

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

(4) **المصدر نفسه**، ص:179.

(5) **المصدر نفسه**، ص:162.

(6) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162

6- **الإذعان:** في قوله:« و التّخييل إذعان...»[1]. و هو الدّرجة الثّالثة من التّأثير، و هو الأوج في مستويات التّأثير؛ و تدلّ على فعاليّة العمليّة و نجاحها.

4- ما يتعلّق بأنوعه و وظائفه:

4-1- وظائف التّخييل:

أشرنا في بداية هذا المبحث إلى أنّ مصطلح "التّخييل"؛ مصطلحٌ وظيفيٌّ بإمتياز، فالوظيفة هي الّتي تصنع ماهيته و تحدّدها، و قد تركّزت الوظيفة الأساس للتّخييل في التّأثير على المتلقّي؛ و هي أمّ الوظائف الأخرى؛ و هي على درجات كما أسلفنا، أمّا الوظائف الأخر، فيمكن حصرها في وظيفتين ثانويتين؛ هما:

أ– الوظيفة التّعليميّة: و هي الّتي تستند على اللّذّة في الوصول إلى الإفهام (بوظائفه و أنواعه). وقد أشار إليها كُلٌّ من ابن سينا و ابن رشد، فهي عند ابن سينا بالدّلالة(2-3)، و ذلك في قوله:« و للمحاكاة الّتي في الإنسان فائدة، و ذلك في الإشارة الّتي تحاكي بها المعاني فتقوم مقام التّعليم فتقع موقع سائر الأمور المتقدّمة على التّعليم و حتّى أنّ الإشارة إذا اقترنت بالعبارة أوقعت المعنى في النّفس إيقاعًا جليًّا...»[2]. فـ"التّخييل" إذن عند ابن سينا، يقع في منزلة "الأمور المتقدّمة على التّعليم"؛ و هي أساسات العلم و مبادؤه. أمّا ابن رشد فهي عنده في مفهوم التّخييل بدلالة (1-2)، و ذلك في قوله:«... استعمل في التّعليم عند الإفهام و التّخاطب؛ الإشارات: فإنّها أداة معيّنة على فهم الأمر الّذي يقصد تفهيمه لمكان ما فيها من الإلذاذ الّذي هو موجود في الإشارات من قبل ما فيها من التّخييل...»[3]. و على هذا فإنّ اللّذّة التّخييليّة الكامنة في الإشارة، هي أداة للتّعليم ووسيلته إلى الإفهام و التّوضيح.

ب– الوظيفة التّجويديّة: يمكننا أن نستشفّ هذه الوظيفة من خلال سياقات مصطلح "التّخييل" بالدّلالة (1-4)، و ذلك عندما يُشار إلى دور و أهمّيّة عناصر العمل الفنّيّ من جهة الجودة والإتقان الّتي يصل إليها المنتوج الفنّيّ بدقّة التّوظيف وحسن التّموضع، كلُّ هذا في اتّساق وانسجام كلّيّ لهذه العناصر، و ممّا يمكن أن يستشهد به على هذه الوظيفة عند ابن سينا قوله:« ...وكان المتأخّرون على

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162

(2) **المصدر نفسه**، ص:171.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:206.

إجادة الوزن و اللّحن أقدر منهم على حسن التّخييل بنوعي الخرافة، فالأصل و المبدأ هو الخرافة، ثمّ بعدها استعمالها في العادات، على أن يقع مقاربًا من الأمر حتّى تحسن به المحاكاة.»[1].

أمّا عند ابن رشد، فقد أوردها في سياق الأجزاء المكوّنة لصناعة المديح، بقوله:« فأوّل أجزاء صناعة المديح الشّعريّ في العمل هو أن تحصى المعاني الشّريفة الّتي بها يكون التّخييل ثمّ تكتسى تلك المعاني اللّحن و الوزن الملائمين للشّيء المقول فيه.»[2].

و قد ألمح ابن رشد أيضًا إلى إمكانيّة أن تُجمع الوظفتين معًا (التّعليميّة و التّجويديّة)؛ إذا كان "الإبدال شديد التّشبيه"، قال ابن رشد:« و الفاضل من هذه الأشياء [التّغييرات] هو أن يستعمل من كلّ واحد منها ما هو أبين و أظهر وأشبه، وهذا لا يوجد إلاّ في النّادر من الشّعراء... مثال ذلك أنّ الإبدال إذا كان شديد الشّبه أفاد جودة التّخييل و الإفهام معًا.»[3].

4-2- التّخييل الممتدّ و التّخييل المنقطع:

لم يرد هذان النّوعان من التّخييل بهذا الوصف في المتن المدروس، لكنّ مفهوم كلٌّ منهما كان حاضرًا بأوصاف أخرى، و كلاهما صادر من "التّخييل الفاضل"؛ وهو:« الّذي لا يتجاوز خواصّ الشّيء و لا حقيقته.»[4]. و قد ربط ابن رشد مفهوم كلّ من التّخييل الممتدّ (تخييل الأشياء الكثيرة الخواصّ)، و التّخييل المنقطع (تخييل الأشياء القليلة الخواصّ)، بالعادة أو بالفطرة أو بإجتماعهما معًا في طبع الشّاعر و جبلّته، و ذلك بقوله:« فمن النّاس من لقد اعتاد أو من فطرته معدّة نحو تخييل الأشياء القليلة الخواصّ فهؤلاء تجود أشعارهم في المقطّعات و لا تجود في القصائد، و من الشّعراء من هو على ضدّ هؤلاء، و هم المقصّدون كالمتنبّي و حبيب، و هم الّذين اعتادون القول في الأشياء الكثيرة الخواصّ، أوهم بفطرهم مُعدُّون المحاكاتها، أو اجتمع لهم الأمران معًا.»[5].

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:179.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

(3) **المصدر نفسه**، ص:244-245.

(4) **المصدر نفسه**، ص:232.

(5) **المصدر نفسه**، ص:232.

5- ما يتعلّق بتأثّره و تأثيره:

5-1- مسألة الصّدق و الكذب و التّخييل:

يحاول ابن سينا في هذه المسألة أن يضع فروقًا وظيفيّة فاصلة بين التّخييل و التّصديق، في حين نجد ابن رشد هذه المساحة الفاصلة، بل و يُمعن في ذلك حتى يجد لمفهومها مصطلحًا بَيْنِيًّا خاصًّا؛ وهو: "التّصديقُ الشّعريُّ".

و قد ضبط ابن سينا الحالات الاحتمالية لهذه المسألة، على عادة المناطقة في تشقيقاتهم للمفاهيم الّتي يدرسونها، فكانت على النّحو التّالي:

1- الصّدق ⋀ القول التّخييليّ ⟸ انفعال + تصديق؛ و الغلبة للانفعال لأنّ:« النّاس أطوع للتّخييل منهم للتّصديق.»[1].

2- الكذب ⋀ القول التّخييليّ ⟸ انفعال- تصديق؛ و قد سمّاه ابن سينا :"الكذب المقبول" الوجود التّخييل فيه بقوله:«... فيكذب من حيث لم توجد [الأشياء المخيّلة] من حيث يقع كذبه موقع القبول.»[2].و أكّد أنّ الكذب قد يحدث انفعالاً رغم اليقين منه، بقوله:« و ربّما كان المتيقّن من كذبه مخيّلًا.»[3].

3- الصّدق ⋀ القول غير التّخييليّ ⟸ تصديق- انفعال، و قد قسّم ابن سينا هذا الصِّدق إلى نوعين: -1- **الصّدق المشهور**: و هو الّذي لا طراءة فيه.

-2- **الصّدق المجهول**: و هو غير الملتفت إليه، على حدّ قول ابن سينا.

4- الكذب ⋀ القول غيرالتّخييليّ ⟸ Ø (مجموعة خالية)؛ لم يتحدّث ابن سينا عن هذه الحالة. لغياب "التّصديق" و "التّخييل" فيها. أمّا عند ابن رشد فإنه يؤسّس للتّخييل بالتّصديق، فيعتبر أن أساس التّخييل مبنيّ على التّصديق:«... و ذلك أنّ ما لا يصدّقه المرء فهو لا يفزع منه ولا يشفق له.»[4]. وقد صنف ابن رشد النّاس إلى صنفين وفق هذا المبدأ، فـ:« النّاس إنّما يتحرّكون بالطّبع لأحد قولين: إمّا قول برهانيّ، و إمّا قول ليس ببرهانيّ.»[5]. و قد أضاف صنف آخر سمّاه بالصنف:

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(2) **المصدر نفسه**، ص:189.

(3) **المصدر نفسه**، ص:162.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:219.

(5) **المصدر نفسه**، ن ص.

"الجنس"؛ لأنّه:« قد عدم التّحريك عن هذين القولين.»[1]. و رغم هذا الالتقاء بين التّصديق و التّخييل، تبقى سطوة التّخييل طاغية، فهو يمتلك الالتذاذ و التّعجب الّذي لا يمتلكه التّصديق، إذ هما اللّذان يميلان النّفس للقبول و الطّاعة اذعانًا و قهرًا من الوجدان على العقل

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد، **المصدر السابق**، ص: 219

الفصل الرّابع

توطئة:

لما أردنا معالجة مناهج التّعريف للمصطلح الفلسفيّ في الصّناعة الشّعرية عند الفلاسفة المسلمين الخُلَّص (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد)، وسَّعْنا قليلًا من دائرة المصطلحات المدروسة، فلم نقتصر فيها على المصطلحات الأصول (الصّناعة، المحاكاة، التّخييل)، بل عالجنا كلّ مصطلحٍ مُعرَّفٍ له إرتباط بهذه المصطلحات الثّلاث.

المبحث الأوّل: أنواع التّعريف.

و قد أولى الفلاسفة المسلمون أهمّيّةً كبيرةً للتّعريف؛ مستخدمين في ذلك مناهج متعدّدة، و طرائق إيراد مختلفة، سنتطرق إليها مبرزين هذا التّعدّد في المنهج، و ذلك الاختلاف في طرق الإيراد، مع الإشارة إلى أهمّ خصائص و صفات هذه التّعاريف.

المطلب الأوّل: أنواع التّعريف من حيث طبيعتها.

تعدّدت زوايا التّنوع في التّعريفات لدى الفلاسفة المسلمين؛ ممّا عمّق الاختلاف و زاد من هوّة التّباعد في طرق المعالجة، كلٌّ حسب نظرته المعرفيّة لهذه المصطلحات. و هي في تنوّعها من حيث طبيعتها على النّحو التّالي:

1- التّعريف المنطقيّ: و يمكننا في هذا التّعريف أن نقسّمَهُ إلى قسمين اثنين؛ و هما:

1-1- التَّعريفُ بالحدِّ: و المقصود به على حسب تعريف المناطقة المسلمين؛ و على رأسهم ابن سينا، هو:« قولٌ دَالٌّ على ماهيَّةِ الشيءِ.»[1]. و هو المتكوّن في الأغلب من الجنس والفصل النّوعي؛ اللّذان بهما يمتاز المعرَّفُ عن الأشياء الأخرى؛ المقاربة أو المشابهة له، و من الأمثلة عليه في المتن المدروس، قول ابن سينا:« إنَّ الشّعر هو كلامٌ مُخيَّلٌ مُؤلفٌ مِنْ أَقوالٍ مَوْزُونَةٍ مُتسَاوِيةٍ، و عند العَرَبِ مُقَفَّاةٌ.»[2]. و قوله أيضًا:« و المخَيَّلُ هو الكلامُ الذي تُذعِنُ لهُ النَّفسُ فَتَنْبسِطُ عن أُمُورٍ و تَنْقَبِضُ عن أُمُورٍ مِنْ غيرِ رَوِيّةٍ و فِكْرٍ و احْتيَارٍ.»[3].

كما نجد هذا النّوع من التّعريف عند ابن رشد في قوله:« و الحدُّ المفْهِمُ جوهرَ صناعةِ المديحِ هو أنَّها تشبيه و محاكاة للعمل الإرادي الفاضل الكامل الّذي له قوّة كلّيّة في الأمور الفاضلة، لا

---

(1) أبو علي الحسين ابن سينا: **الإشارات والتّنبيهات**؛ مع شرح نصير الدّين الطّوسي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف القاهرة- مصر، ج1، 1960م، ص:249.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:161.

(3) **المصدر نفسه**، ن ص.

قوّة جزئيّة في واحدٍ واحدٍ من الأمور الفاضلة، تنفعل لها النّفوس انفعالاً معتدلاً بما يؤكّدُ فيها من الرّحمة و الخوف، و ذلك بما يُخيّل في الفاضلين من النّقاء و النّظافة.»[1].

أمّا عند أبي نصر الفارابي، فلا نكاد نجد هذا النّوع من التّعريف إلاّ في تعريفه للأنواع الشّعريّة اليونانيّة، الّتي هي خارجة عن ما له علاقة بالمصطلحات الأصول.

2-1- التّعريف بالقسمة: و هو تعريف المصطلح بذكر الأقسام الّتي ينضوي تحتها، من أعلاها جنسًا إلى أدناها خاصيّة أو ميزة، و يُعرَفُ هذا النّوع أيضًا بـ: "التّعريف بالتّقسيم" أو "تعريف التّصْنيف"، و قد حضر هذا التّعريف بقوّة عند أبي نصر الفارابي على ثلاث اعتبارات(اعتبار الدّلالة، و اعتبار القياس، و اعتبار الصّدق و الكذب)، و قد قلّ هذا النّوع بصورةٍ واضحةٍ عند كلٍّ من ابن سينا و ابن رشد. يقول أبو نصر الفارابي:« إنّ الألفاظ لا تخلو من أن تكون: إمّا دالّة، و إمّا غير دالّة. و الألفاظ الدّالّةُ: منها ما هي مفردة، و منها ما هي مركّبة. و المركّبة: منها ما هي أقاويل، و منها ما هي غير أقاويل. و الأقاويل: منها ما هي جازمة، و منها ما هي غير جازمة. و الجازمة: منها ما هي صادقة، و منها ما هي كاذبة، و الكاذبة: منها ما يوقع في ذهن السّامعين الشّيء المعبّر عنه بدل القول، و منها ما يوقع فيه المحاكي للشّيء؛ و هذه هي الأقاويل الشّعريّة.»[2]. و هذا التّعريف للقسمة باعتبار الدّلالة، أمّا التّعريف بالقسمة باعتبار القياس، ففي قوله:« و قد يمكن أن نقسّم الأقاويل بقسمة أخرى؛ و هي أن نقول: القول لا يخلو من أنْ يكون: إمّا جازمًا، و إمّا غير جازم. و الجازم: منه ما يكون قياسًا، و منه ما يكون غير قياس. و القياس: منه ما هو بالقوّة، و منه ما هو بالفعل. و ما هو بالقوّة: إمّا أن يكون استقراءً، و إمّا أن يكون تمثيلاً، و التّمثيل أكثر ما يستعمل إنّما يستعمل في صناعة الشّعر، فقد تَبيَّنَ أنَّ القولَ الشّعريّ هو التّمثيل.»[3]. أمّا التّعريف بالقسمة باعتبار الصّدق و الكذب، ففي قوله:« و قد يمكن أن تُقسَّمَ القياسات، و بالجملة الأقاويل، بقسمة أخرى؛ فيُقال إنَّ الأقاويلَ إمّا أنْ تكونَ صادقةً لا محالة بالكلّ، و إمّا أنْ تكون كاذبة لا محالة بالكلّ، و إمّا أن تكون صادقة بالأكثر كاذبة بالأقلّ، و إمّا عكس ذلك، و إمّا أن تكون متساوية الصّدق و الكذب؛ فالصّادقة بالكلّ لا محالة هي البرهانيّة، و الصّادقة بالبعض على الأكثر فهي الجدليّة، و الصادقة بالمساواة فهي الخطبية، و الصّادقة في

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:208.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره ص:150.

(3) **المصدر نفسه**، ص:151.

البعض على الأقلّ فهي السّوفسطائيّة، و الكاذبة بالكل لا محالة فهي الشّعريّة، و قد تبيَّنَ من هذه القسمة أنّ القول الشّعريّ هو الذي ليس بالبرهانيّة و لا الجدليّة و لا الخطابيّة و لا المغالطيّة...»[1].

وعندما ننتقل إلى ابن سينا في إثر هذا النّوع من التّعاريف، نجد بعضًا منه في قوله: «وكلّ محاكاة؛ فإمّا أن يقصد به التّحسين، وإمّا أن يُقصد به التّقبيح، فإنّ الشّيءَ إنّما يحاكي ليحسن أو ليقبّح.»[2]. ونجده عند ابن رشد بنفس القلّة في الحضور والذّكر؛ إن لم نقل ندرة حضوره، وذلك في قوله: «كلُّ قولٍ شعريّ قد يقسّم إلى مشبّه ومشبّه به؛ والّذي به يُشبه ثلاثة: المحاكاة، والوزن، واللّحن، والّذي يشبّه في المديح ثلاثة أيضًا: العادات، والاعتقادات، والنّظر...»[3] وهنا نلمح تداخلاتٍ بين التّعريف بالتّقسيم، والتّعريف الموضوعاتي (بمكوّنات المعرّف).

2- التّعريف اللّغويّ:(أو التّعريف اللّفظيّ):

و هو الّذي يركّز على آليّة لغويّة توضيحيّة، كالتّرادف أو التّضادّ.. إلخ، و على هذا يمكننا تقسيمه إلى قسمين اثنين على وفق ما حصلناه من المدوّنة المدروسة؛ و هما:

2-1- التّعريف بالمرادف أو بالمكافئ: و هو التّعريف الّذي يقابل المصطلح في تعريفه بمعناه اللّغوي، بمصطلح رديف له في الدّلالة؛ أو يشرح معناه شرحًا لغويًّا خالصًا.

و من أمثلته عند ابن سينا قوله:«...و الخرافات الشّعريّة؛ و هي الأقاويل المخيّلة...»[4]. أمّا عند ابن رشد؛ و قد كان كثير الحضور عنده، ففي قوله:«...و المحاكاة في اللّفظ؛ أعني الأقاويل المخيّلة الغير موزونة...»[5]. أمّا عند أبي نصر الفارابي فيكاد ينعدم فيما ركّزنا عليه من المصطلحات الّتي لها علاقة بالمصطلحات الأصول..

2-2- التّعريف بالضّدّ: و هو التّعريف الّذي يُمَايزُ المصطلح بضدّهِ أو بمصطلحٍ مضادّ له، على منوال "بأضدادها تتمايز الأشياء". فيتّخذ من علاقة الضّدّ مطيّة لبيان ماهية المصطلح، و قد ورد هذا عند كلّ من ابن سينا و ابن رشد بصورة قليلة جدًّا، و يكاد عند الفارابي أن ينعدم، فعند ابن

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:151.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:169.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

(4) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:167.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:203.

سينا في قوله:« و أمّا قوموذيا و هو ضرب من الشّعر يهجي به هجاء مخلوطًا بطنزٍ و سخريّةٍ و يقصد به إنسان، و هو يخالف طراغوذيا، بسبب أن طراغوذيا يحسن أن يجمع أسباب المحاكاة كلّها فيه من اللّحن والنّظم، والقوموذيا لا يحسن فيه التّلحين، لأنّ الطَّنْزَ لا يلائم اللّحن...»[1]. و هنا يتداخل التّعريف بالحدّ مع التّعريف بالمضادّ. أمّا ابن رشد؛ فنجد في قوله:«...فإنّ صناعة الشّعر ليست مَبْنيّةً على الاحتجاج و المناظرة...»[2]. و في قوله: «...إذا غُير القول الحقيقيُّ سُمي شِعْرًا أو قولاً شعريًّا...»[3].

3- التّعريف بالتّشبيه:

و هو الّذي يتمُّ فيه تشبيه المصطلح بمصطلح آخر، ثمّ يتمّ تعريف هذا المصطلح الآخر لإبراز أهمّيّة أوجه الشّبه بينهما؛ بوصفها من العناصر المكوّنة لماهيّة المصطلح الأوّل، و مميزةٌ له في جهة من جهات الدّلالة، و هذا نادر الوقوع. و من أمثلته ما وجدناه عند ابن رشد في قوله:« فيجب أن تكون الصّناعة تشبّه بالطّبيعة؛ أعني أن تكون إنّما تفعل جميع ما تفعله من أجل غرضٍ واحدٍ و غايةٍ واحدةٍ...»[4]. و لم نجد فيها حصرنا من مصطلحات، هذا النّوع من التّعريف عند كلّ من ابن سينا و الفارابي.

4- التّعريف بذكر الفروق بين مصطلحين يُظنُّ أنّهما مترادفان:

و هو الّذي يتمّ فيه رفع اللّبس بين المتشابهات بين مصطلحين، و يكون فيها التّركيز على أوجه الاختلاف و التّباين بين هذين المصطلحين، و قد ورد هذا عند أبي نصر الفارابي في قوله:« و لا يظُنَّنَّ ظانٌّ أنّ المغلّط و المحاكي قولٌ واحدٌ، و ذلك أنّهما مختلفان بوجوه: منها أنّ غرض المغلّط غير غرض المحاكي، إذ المغلّط هو الّذي يغلّط السّامع إلى نقيض الشّيء؛ حتّى يوهمه أنّ الموجود غير موجود و أنّ غير الموجود موجود، فأمّا المحاكي للشّيء فليس يوهم النّقيض، لكن الشّبيه.»[5]. و ما وجدناه هذا النّوع من التّعريف عند ابن سينا و ابن رشد.

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:169.

[2] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

[3] **المصدر نفسه**، ص:242.

[4] **المصدر نفسه**، ص:213.

[5] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

5- التعريف بالمقاربة بين المصطلحين:

و هو الّذي يكون فيه التّركيز على أوجه التّشابه و أوجه الاختلاف معًا، للوصول إلى معرفة ماهيّة كلا المصطلحين من جهة المقارنة بينهما، لا من جهة رفع اللّبس بينهما. و قد ورد هذا التّعريف عند أبي نصر الفارابي في قوله:« ... و نقول أيضًا أنّ بين أهل هذه الصّناعة [الشّعريّة] و بين أهل صناعة التّزويق مناسبةً، و كأنّهما مختلفان في مادّة الصّناعة و متّفقان في صورتهما و في أفعالهما و أغراضهما؛ أو نقول: إنّ بين الفاعلين و الصورتين و الغرضين تشابهًا، و ذلك أنّ موضع هذه الصّناعة؛ الأقاويل، و موضع تلك الصّناعة؛ الأصباغ، و أنّ بين كليهما فرقًا، إلّا أنّ فعليهما جميعًا التّشبيه وغرضيهما إيقاع المحاكيات في أوهام النّاس و حواسّهم.»[1]. ولم نجد هذا النّوع من التّعريف عند كلّ من ابن سينا و ابن رشد، فيها ارتضياه من مصطلحات مقاربة للمصطلحات الثّلاثة الأصول المدروسة في البحث.

6- التّعريف الكرونولوجيّ:

و هو التّعريف الّذي يبحث في الأصول الأولى للمصطلح، متتبّعًا مراحل حياة المصطلح من النّشأة الأولى إلى المراحل المتقدّمة منه، بحثًا عن؛ أين استقرّت دلالته على الوجه الأكمل؟ وقد ورد هذا التّعريف عند ابن سينا و ابن رشد بصورةٍ نادرةٍ، و غاب كلّيّةً عند أبي نصر الفارابي. فقد جاء عند ابن سينا في قوله:« فإنّ طراغوذيا نشأ من ديثورمبو القديمة... ثمّ ...لم تُتْرَكْ حتى اكتملت بتغييراتٍ و زياداتٍ كانت تليق بطباعها، ثمّ أضيف إليها الأخذ بالوجوه، واستعملها الشّعراء الّذين يخلطون الكلام بالأخذ بالوجوه...ثمّ جاء أسخليوس القديم فخلط ذلك بالألحان، فوقع للطراغوذيات ألحانًا بقيت عند المغنّين و الرّقاصين، و هو الّذي رسم المجاهدة بالشّعر... و سوفوقليس وضع الألحان الّتي يُلعب بها في المحافل على سبيل الهزل والتَّطَانُزِ و كان ذلك قليلاً يسيرًا فيما سلف.»[2]. أمّا عند ابن رشد، ففي قوله:«... فإذا نشأت الأمة تُولّدت فيهم صناعة الشّعر من حيث أنّ الأول يأتي منها أوّلاً بجزء يسير، ثم يأتي مَنْ بعده بجزء آخر، وهكذا إلى أنّ تَكْمُلَ الصّناعات الشّعريّة... مثال ذلك أنّ النّفوس الّتي هي فاضلة وشريفة بالطّبع، هي الّتي تنشئ أوّلاً صناعة المديح... والنّفوس الّتي هي أخسّ من هذه، هي الّتي تُنشئ صناعة الهجاء.»[3].

---

(1) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:157- 158.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:173.

(3) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:207.

7- التّعريف الوظيفيّ أو الغائيّ:

و هو الّذي يكون بذكر الغاية من المصطلح أو بذكر وظيفته، و قد كان متوسّط الحضور عند كلٍّ من ابن سينا و ابن رشد، أمّا عند الفارابي، فلا نكاد نجد له ذكرًا في إطار المصطلحات المبحوث عنها؛ و من أمثلته عند ابن سينا قوله:« و القوموذيا يُراد بها المحاكاة الّتي هي شديدة التّرذيل، و ليس بكلّ ما هو شرّ، و لكن بالجنس من الشّرّ الذي يُستفحش، و يكون المقصود به الاستهزاء و الاستخفاف.»[1]. أمّا عند ابن رشد، ففي قوله:«...و ذلك يكون إذا انتقل من محاكاة الفضائل إلى محاكاة الشّقاوة و رداءة البخت النّازلة بالأفاضل أو انتقل من هذه إلى محاكاة الفضائل؛ فإنّ هذه المحاكاة تُرّقُ النّفس و تُزْعِجُهَا إلى قَبول الفضائل.»[2].

8- التّعريف الإجرائيّ العمليّ:

وهو التّعريف الّذي يكون يذكر الطّريقة و الكيفيّة الإجرائيّة في بناء مكوّنات المعرّف (المصطلح)؛ فهو صورة عمليّة لتحقّق المفهوم على أرض الواقع، و قد ورد بكثرة عند ابن رشد، و بصورةٍ متوسّطةٍ عند ابن سينا، و غاب عند أبي نصر الفارابي؛ و من أمثلته عند ابن سينا قوله:« و كذلك كان يُعمل بطراغوذيا و هو "المديح" الّذي يقصد به إنسانٌ حيٌّ أو ميتٌ، وكانوا يغنّون به غناءً فحلاً، و كانوا يبتدئون فيذكرون فيه الفضائل و المحاسن ثمّ ينسبونها إلى واحدٍ، فإن كان ميّتًا زادوا في طول البيت أو لحنه، نغمات تدلُّ على أنّها مرثيّة و نياحة.»[3]. وقوله أيضًا:« و الخرافة هو تركيب الأمور و الأخلاق بحسب المعتاد للشّعراء و الموجود فيهم. و يكون كلُّ منشدٍ هو كواحدٍ من المظهرين عن اعتقادهم الجدّ...»[4]. أمّا عند ابن رشد ؛ ففي قوله:« فأوّل أجزاء صناعة المديح الشّعريّ في العمل هو أنّ تُحصى المعاني الشّريفة الّتي بها يكون التّخييل ثمّ تُكتسى تلك المعاني اللّحن و الوزن الملائمين للشّيء المقول فيه.»[5]. و في قوله أيضًا:« و إجادة هذا

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره،:174.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:218.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:169.

(4) **المصدر نفسه**، ص:177.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

النّوع من التّشبيه يتأتّى بأن يحصّل للإنسان أوّلاً جميع المعاني الّتي في الشّيء الّذي يقصد و صفه، ثمّ يركّب على تلك المعاني الأجزاء الثّلاثة من أجزاء الشّعر؛ أعني التّخييل و الوزن و اللّحن.»[1].

9- التّعريف الموضوعاتيّ (أو التّعريف الموضوعيّ):

و هو التّعريف الّذي يقوم على ذكر مكوّنات أو عناصر أو موضوعات المعرّف (المصطلح)، و قد ورد بصورة معتدلة (متوسّطة) عند كلّ من ابن سينا و ابن رشد، لكنّنا لم نجد له أثر عند أبي نصر الفارابي، و من أمثلته عند ابن سينا قوله:« و إنّما يوجد الشّعر بأنْ يجمعَ فيه القول المخيّل و الوزن...»[2]. و قوله أيضًا:«...فلذلك كانت المحاكاة الشّعريّة ...مقصورة على الأفاعيل و الأحوال و الذوات...»[3]. أمّا عند ابن رشد؛ ففي قوله:« والصّناعة العلميّة الّتي تُعرِّف من ماذا تعمل الأشعار و كيف تعمل، أتمّ رئاسة من عمل الأشعار...»[4]. و في قوله أيضًا:« و أكثر ما يجب أن يعتمد في صناعة المديح أن تكون الأشياء المحاكيات أمورًا موجودةً، لا أمورًا لها أسماء مخترعة.»[5].

المطلب الثّاني: أنواع التّعريف من حيث الإيجاب و السّلب.

تعدّدت التّعاريف عند الفلاسفة المسلمين من حيث الإيجاب و السّلب، ففي المدوّنة المدروس، وُجِدَت الأنواع الثّلاثة؛ و هي: التّعريف بالإيجاب، و التّعريف بالسّلب، و التّعريف الجامع بين الإيجاب و السّلب، لكن مع اختلاف في حجم الحضور و الورود؛ و هي كالآتي:

1- التّعريف بالإيجاب: و هو التّعريف الّذي يفيد الثّبوت، فقد جاء في المعجم الفلسفيّ:« يراد بالإيجاب و السّلب الثّبوت و اللّاثبوت، فثبوت شيء لشيء إيجاب، و انتفاؤه عنه سلبٌ.»[6]. وقد ورد بكثرة معتبرة عالية؛ إذ إنّ أكثر ورود التّعريفات الدّاخلة في الدّراسة، بل حتّى الخارجة

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:230.

(2) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(3) **المصدر نفسه**، ص:170.

(4) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

(5) **المصدر نفسه**، ص:214.

(6) جميل صليبا: **المعجم الفلسفيّ**، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، ج1، 1982م، ص:665.

عنها، جاءت على هذا النّوع؛ ومن أمثلته قول ابن سينا: «التّخييل [هو] إذعان للتّعجب والالتذاذ بنفس القول.»[1]. وقول ابن رشد:« و أمّا "الاستدلال" فهو محاكاة الشّيء فقط.»[2].

2- التّعريف بالسّلب: هو الّذي يكون مسبوقًا (مسوَّرًا أو مُوجَّهًا) بأداة من الأدوات:« الدّالة على النّفي؛ مثل: "ما"، و "لم"، و "لن"، و" ليس"، فإنّها إذا دخلت على القول جعلت معناه سلبيًّا.»[3]، و لم يرد هذا التّعريف إلا ثلاث مرّات(03) فقط، و قد ورد عند الفارابي في قوله:«...فأمّا المحاكي للشّيء فليس يوهم النّقيض، لكن الشّبيه.»[4]. وعند ابن رشد مرّتين(02)؛ إحدهما في قوله:«...فإنّ صناعة الشّعر ليست مبنيَّةً على الاحتجاج و المناظرة، وبخاصّة صناعة المديح، ولذلك ليس يستعمل المديح صناعة النّفاق و الأخذ بالوجوه كما تستعملها الخطابة.»[5]. و الأخرى في قوله:«...التّخييل الفاضل هو الّذي لا يتجاوز خواصّ الشّيء و لا حقيقته.»[6].

3- التّعريف الجامع بين الإيجاب والسّلب: وهو قليل أيضًا؛ إذ إنّه لم يَرد إلاّ أربع مرّات (04) فقط، شأنه شأن سابقه، و كلّها وردت عند ابن سينا، فالأولى في قوله:«...و المحاكاة هي إيراد مثل الشّيء و ليس هو هو.»[7]. و الثّانية في قوله:«...و القوموذيا يراد بها المحاكاة الّتي هي شديدة التّرذيل، و ليس بكلّ ما هو شرّ، و لكن بالجنس من الشّرّ الّذي يستفحش، و يكون المقصود به الاستهزاء و الاستخفاف.»[8]. أمّا الثّالثة؛ ففي قوله:«...و الهزل هو حكاية صغارٍ و استعداد سماجةٍ من غير غضب يقترن به، و من غير ألمٍ بدنيّ يحلُّ بالمحكي.»[9]. و المرّة الرّابعة و الأخيرة ففي قوله:«...إنّ الطراغوذية هي محاكاة فعل كامل الفضيلة، عالي المرتبة، بقول ملائمٍ

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:216.

(3) جميل صليبا: **المرجع السابق**، ص:665.

(4) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150.

(5) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:211.

(6) **المصدر نفسه**، ص:232.

(7) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:168.

(8) **المصدر نفسه**، ص:174.

(9) **المصدر نفسه**، ص:175.

جدًّا، لا يختصُّ بفضيلةٍ فضيلةٍ جزئية، تؤثّر في الجزئيّات لا من جهة الملكة، بل من جهة الفعل؛ محاكاة تنفعل لها الأنفس برحمة و تقوى.»[1].

المبحث الثّاني: طرق إيراد التّعريف.

اختلفت بين الفلاسفة المسلمين طرق إيرادهم للتّعريفات في المدوّنة المدروس على أنحاء متعدّدة، كان منها: **-1-** ما يتعلّق برتبة التّعريف.

-2- و ما يتعلّق بخصائص التّعريف و صفاته.

و على هذا كان في هذا المبحث مطلبان؛ هما على النّحو التّالي:

المطلب الأوّل: رتبة التّعريف.

تعدّدت صور الرُّتبِ الّتي وردت بها التّعاريف لدى الفلاسفة المسلمين في المدوّنة المدروس بين الصّدارة و التّوسّط و التّأخر؛ و هي على النّحو الآتي:

1- الصّدارة: و نقصد بها أن يكون التّعريف مُقدّمًا على المعرَّفِ؛ و هو قليل الورود، و قد وجدناه عند أبي نصر الفارابي في النّوع الّذي سمّيناه بـ: "التّعريف بالقسمة"، كما يمكننا أن نجد بعضه في التّعريف الكرونولوجيّ، و من الأمثلة عليه قول ابن رشد:« ...و قد توجد من المنشدين أحوالٌ أُخرَ خارجةٌ عن الوزن و اللّحن تجعل القول أتمَّ محاكاةٍ؛ و هي الإشارات والأخذ بالوجوه.»[2].

2- التَّوسّط: و يكون التّعريف في هذه الصّورة يقارب أسلوب الاعتراض، أو يكون بين مصطلحين مترادفين؛ و هذا النّوع نادرٌ جدًّا، و مثاله الّذي على سبيل الاعتراض، قول ابن سينا:« و كذلك كان يعمل بطراغوذيا و هو "المديح" الّذي يقصد به إنسانٌ حيٌّ أو ميّتٌ، وكانوا يغنّون به غناءً فحلاً، و كانوا يبتدئون فيذكرون فيه الفضائل و المحاسن ثمّ ينسبونها إلى واحدٍ، فإن كان ميّتًا زادوا في طول البيت أو لحنه نغمات تدلّ على أنّها مرثيّة و نياحة.»[3]. أمّا مثاله الّذي بين مصطلحين مترادفين؛ فقول ابن رشد:« و أعني بالخرافة: تركيب الأمور الّتي تُقصد محاكاتها إمّا

---

(1) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:176.

(2) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

(3) الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:169.

بحسب ما هي عليه في أنفسها؛ أعني في الوجود، و إمّا بحسب ما اعتيد في الشّعر من ذلك و إنّ كان كذبًا، و لهذا قيل للأقاويل الشّعريّة خرافات.»[1].

3- التّأخير: و هو أن يكون التّعريف بعد المعرَّفِ، و قد ورد هذا النّوع بكثرة؛ إذْ إنَّهُ هو المطّرِد و الطّبيعيُّ، و أمثلته وافرةً مختلفةً، و يمكن أن نورد منها قول ابن سينا:« و التَّخيُّل إذعان للتّعجب و الالتذاذ بنفس القول.»[2].

المطلب الثّاني: خصائص التّعريف و صفاته.

امتازت التّعريفات الّتي أوردها الفلاسفة المسلمون في المدوّنة المدروسة بجملة من الخصائص و الصّفات، كان من أهمّها:

1- التّأصيل للمصطلح بذكر بداياته و إرهاصاته:

لقد عمد الفلاسفة المسلمون الثّلاثة(الفارابي، ابن سينا، ابن رشد) إلى ذكر أصول بعض المصطلحات و بداياتها الأولى، مع بيان تطوّراتها حتّى استقرّت على ما هي عليه، و لم ترد هذه الخصيصة إلاّ فيما أسميناه بـ: "التّعريف الكرونولوجيّ"؛ في أنواع التّعريف من جهة طبيعته، وهو قليلٌ جدًّا. و من الأمثلة عليه قول ابن سينا:« فإنّ طراغوذيا نشأ من ديثورمبو القديمة. و أمّا قوموذيا فنشأ من الأشعار الهجائيّة السَّخيفة المنشأ عند الأماثل الباقية...»[3].

2- إدراج المصطلحات في التّعريف:

و هو أن يُدرج في تعريف المصطلح مفرداتٌ هي بحدّ ذاتها مصطلحاتٌ، و بذلك يكون من اللّازم أن تُستوضَحَ هذه المصطلحات المدرجة في التّعريف أوّلاً، للوصول إلى بيان مفهوم التّعريف بصورةٍ واضحةٍ جليَّةٍ؛ وهو ما يمكننا أن نسمّيه بـ"الإدراج المصطلحيّ" في التّعريف، ولم ترد هذه الخصيصة في التّعريفات عند الفلاسفة المسلمين الثّلاث إلّا مرّتين(02) فقط، وذلك في سياقٍ واحدٍ عند ابن رشد؛ الأولى منهما في قوله: « و المحاكاة البسيطة هي الّتي يستعمل فيها أحد نوعي التّخييل؛ أعني النّوع الّذي يُسمى"الإدارة"، أو النّوع الّذي يسمّى "الاستدلال".»[4]. أمّا الثّانية ففي قوله:« أمّا المحاكاة المركبة فهي الّتي يستعمل فيها الصّنفان جميعًا: وذلك إمّا بأن يُبتدأ بالإدارة،

---

[1] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:209.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:162.

[3] **المصدر نفسه**، ص:173.

[4] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:215- 216.

ثمّ ينتقل منه إلى الاستدلال، أو يبتدأ بالاستدلال ثمّ ينتقل منه إلى الإدارة، والاعتماد هو أن يُبدأ بالإدارة إلى الاستدلال، أو يبدأ بالاستدلال ثمّ ينتقل إلى الإدارة.»[1].

3- الإحالة في التّعريف:

و هو أن يُحال إلى موضع المعرَّفِ و مكانه؛ الّذي يكثر فيه على سبيل التّمثيل، فالخطاب الإحاليُّ تقنيّةٌ توضيحيَّةٌ تعطي للمفهوم وجودًا خارجيًّا؛ قد يكون عينيًّا ملموسًا، أو تصوّريًّا تمثليًّا، و هذا ما استخدمه الفلاسفة المسلمون الثّلاثة في تعريفاتهم؛ و كان قليلُ الورود عند الفارابي و ابن سينا، لكنَّهُ متوسّط الورود عند ابن رشد، و من أوضح الأمثلة على هذه الخصيصة في التّعاريف، قول ابن رشد:« فإنّ هذه المحاكاة ترّقُ النّفس و تزعجها إلى قبول الفضائل، و أنت تجد أكثر المحاكاة الواقعة في الأقاويل الشّرعيّة على هذا النّحو الّذي ذُكِر، إذ كانت تلك هي أقاويلٌ مديحيّةٌ تدلُّ على العمل، مثل ما ورد من حديث يوسف –صلى الله عليه– و إخوته، و غير ذلك من الأقاصيص الّتي تسمّى مواعظ.»[2].

4- الجمع بين التّعريف و التّمثيل:

و هو أمرٌ يكاد يكونُ مُطّرِدًا و شائعًا في التّعريفات الّتي رأى الفلاسفة المسلمون الثّلاثة – محلّ الدّراسة–أنّها لا تتّضح إلّا من خلال التّمثيل، و هي تعريفاتٌ–في الأغلب– تصوّريّةٌ تخيّليّةٌ تحتاج إلى تمظهرٍ و وجودٍ ملموسٍ محسوسٍ، يكون كالمرجع في التّصور، لذلك اختلفت صور التّمثيل بين ماله صلةٌ بموضوع الشّعر و يقترب منه، و ما هو بعيدٌ عنه، و قد ورد الجمع بين التّعريف و التّمثيل عند الفلاسفة المسلمين الثّلاثة. و من أمثلته عند أبي نصر الفارابي؛ قوله:« إذ المغلّط هو الّذي يغلّط السّامع إلى نقيض الشّيء؛ حتّى يوهمه أنّ الموجودَ غير موجودٍ و أنّ غير الموجودِ موجودٌ، فإمّا المحاكي للشّيء فليس يُوهم النّقيض، لكن الشّبيه. و يوجد نظيرُ ذلك في الحسّ، وذلك أنّ الحال الّتي تُوجب إيهام السّاكن أنَّهُ متحركٌ، مثل ما يعرض لراكب السّفينة عند نظره إلى الأشخاص الّتي هي على الشّطوط، أو لمن على الأرض في وقت الرّبيع عند نظره إلى القمر و الكواكب من وراء الغيوم السّريعة السّير، هي الحال المغلّطة للحسّ؛ فأمّا الحال الّتي تعرض للنّاظر في المرآئي و الأجسام الصّقلية، فهي الحال الموهمة شبيه الشّيء.»[3].و نجد عند ابن سينا

---

(1) مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:216.

(2) **المصدر نفسه**، ص:218.

(3) مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:151.

تمثيلاً أقرب إلى التّعريف حين يقول:« و الهزل هو حكاية صغارٍ و استعداد سماجةٍ من غير غضب يقترن به، و من غير ألمٍ بدنيّ يحلُّ بالمحكي؛ و أنت ترى ذلك في هيئة وجه المسخرة عند ما يغير سحنته ليطنز به من اجتماع ثلاثة أوصاف فيها: القبح لأنّه يحتاج إلى تغيُّرٍ عن الهيئة الطبيعيّة إلى سماجةٍ، و النّكد لأنّهُ يقصدفيه قصد المجاهرة بما يغمُّ عن اعتقاد قلّة مبالاة به و عن إظهار إصرار عليه... و الثّالث: الخلو عن الدّلالة على غمٍّ، لا كما في الغضب...»[1]. أمّا عند ابن رشد، فيبدو التمثيل قريب من ميدان الشّعر، إذ إن "التّصوير" و "الشّعر" في دائرةٍ واحدةٍ؛ هي دائرة الفنون، و ذلك في قوله:« و التّشبيه و المحاكاة هي مدائح الأشياء الّتي في غاية الفضيلة. كما أنّ المصور الحاذق يصوّر الشّيء بحسب ما هو عليه في الوجود، حتّى إنّهم قد يصوّرون الغضاب والكسالى مع أنّها صفاتٌ نفسانيّةٌ، كذلك يجب أنّ يكون الشّاعر في محاكاته يصوّر كلّ شيءٍ بحسب ما هو عليه حتّى يحاكي الأخلاق و أحوال النّفس.»[2].

5- الإجمال فالتّفصيل في إيراد التّعريف:

وهذه الخصيصة تطَّرِدُ مع التّعريف بالحدّ على وجه الخصوص، لكنّها قد توجد في أنواع أخرى بشكل غير مطَّرِدٍ، و هو أن يتمّ تفسير ما أُجمل في التّعريف من ألفاظ مُبهمةٍ مجملةٍ، قد تحتاج إلى بسيط و شرح و توضيح، يحقّق الغاية من التّعريف في بيان المعرَّف.

وقد ورد هذا عند الفلاسفة المسلمين الثّلاثة، لكنَّنَا نورد في هذا الموضع، قول ابن سينا على سبيل المثال لا الحصر –على طوله– و ذلك في قوله:« إنّ الطّراغوذية هي محاكاة فعل كامل الفضيلة، عالي المرتبة، لا بقولٍ ملائمٍ جدًّا، لا يختص بفضيلةٍ فضيلةٍ جزئيةٍ، تؤثّر في الجزئيّات لا من جهة الملكةِ، بل من جهة الفعل؛ محاكاةٌ تنفعل لها الأنفس برحمةٍ و تقوى. وهذا الحدُّ قد بُيّن فيه أمر طراغوديا بيانًا يدلُّ على أنَّهُ يذكر فيه الفضائل الرّفيعة كلّها بكلامٍ موزونٍ لذيذٍ، على جهة تُميلُ الأنفس إلى الرّقة و التقية. و تكون محاكاتها للأفعال، لأنّ الفضائل و الملكات بعيدة عن التّخيّل و إنّما المشهور من أمرها أفعالها. فيكون طراغوذيا يقصد فيه لأجل هذه الأفعال أن يكمل أيضًا بايقاعٍ آخر و اتفاق نغمٍ ليتمّ به اللّحن. و يجعل له من هذه الجهة إيقاعٌ زائدٌ على أنواع أوزانه

---

[1] مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء**، مصدر سبق ذكره، ص:150– 151.

[2] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:174.

في نفسه. و قد يعملون عند إنشاء طراغوذيا باللّحنِ أمورًا أخرى من الإشارات و الأخذ بالوجوه تتمّ بها المحاكاة.»[1].

6- الجمع بين التّمثيل و التّعليل في التّعريف:

ويكون ذلك على صورٍ مختلفةٍ؛ يكون التّمثيل في بعضها أسبق من التّعليل، و يكون في بعضها الآخر؛ التّعليل أسبق من التّمثيل ، وقد يُدْرج التّقسيم أو التّصنيف في بعضهامع اختلاف في تموضع كلٍّ منهما، و وردت هذه الخصيصة متوسّط الحضور بصورةٍ معتبرةٍ، و من الأمثلة على هذه الخصيصة في التّعريف؛ نجد قول ابن سينا في تعريفه للمحاكاة بقوله:« و المحاكاة هي إيراد مثل الشّيء وليس هو هو، فذلك كما يحاكى الحيوان الطبيعيّ بصورةٍ هي في الظّاهر كالطّبيعيّ. و لذلك يتشبَّهُ بعض النّاس في أحواله ببعض و يحاكي بعضهم بعضًا و يحاكون غيرهم. فمن ذلك ما يصدر عن صناعة، و من ذلك ما يتبع العادة، و أيضًا من ذلك ما يكون بفعلٍ، و من ذلك ما يكون بقول.»[2]. فالملاحظ في هذا التّعريف أنّهتعاضد التّمثيل و التّعليل مع التّصنيف، و ذلكلبيان المعرَّف؛ في بوتقةٍ تعريفيّةٍ واحدةٍ. و قد وجدنا التّعليل مع التّصنيف في التّعريف قبل التّمثيل، و ذلك عند ابن رشد في قوله:«و إنّما كانت الحكاية هي العمود و الأسُّ في هذه الصّناعة [يُقصد بها الصّناعة الشّعريّة] لأنّ الالتذاذ ليس يكون بذكر الشّيء المقصود ذكره دون أن يحاكى، بل إنّما يكون الالتذاذ به و القبول له إذا حُوكي. و لذلك لا يلتذُّ إنسانٌ بالنّظر إلى صُوَرُ الأشياء الموجودة أنفسها، و يُلْتذُّ بمحاكاتها و تصويرها بالأصباغ و الألوان. ولذلك استعمل النّاس صناعة الزّواقة و التّصوير.»[3]. و في هذه الموضع نلمح تبادلًا للأدوار بين التّمثيل و التّعليل، و كلُّ هذا لغرض التّوضيح و البيان؛ اللّذان يزيدان المعرَّفَ وضوحًا و تبيانًا.

---

[1] الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"**، مصدر سبق ذكره، ص:176.

[2] **المصدر نفسه**، ص:168.

[3] مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **المصدر السابق**، ص:210.

الخاتمة

إنّ من أبجديّات الختام أن يعمد الباحث إلى استخلاص نتائج بحثه، وبسط ثمار جنيّه، لكن طبيعة الدّراسة المصطلحيّة لها خصوصيّة متميّزة؛ إذْ إنّ ثمرتها تكمن في "التّعريف"؛ أي الوصول إلى مفهوم المصطلح في تنوّع دلالاته، واختلاف استعمالاته، وهذا يُقيد الباحث في لملمة خلاصات ومستفادات البحث –خاصّة أنّها وردت في مبحث القضايا من كلّ فصل– ويوقعه في مطبّ الإعادة و التّكرار، وعليه وجب علينا أن نُعنصر بعض النّقاط الّتي تُجمل المحطات المهمّة في هذه الرّحلة البحثيّة الشّاقّة والشّيّقة، رغم ما اعتورها من مشاقّ وصعاب؛ وهي على النّحو التّالي:

1- إن مصطلح "الصّناعة"؛ مصطلح إبستمولوجيّ (معرفيّ)، تقنيّ بامتياز، لما يمتلكه من صلابة مصطلحيّة رغم تعدّد دلالاته، الّتي انحصرت في إطار تفرّعيّ محدود.

2- إنّ دراسة مصطلح "الصّناعة" في البحث؛ اقتصر حضوره على فترة زمنيّة محدودة، و في قطاع علميّ معيّن؛ ألا وهو "المنطق"، بل إنه انحصر في متنٍ واحدٍ فقط، وهو شروح "كتاب فنّ الشّعر"، لكنّ اتّساع حضوره في قطاعات علميّة مختلفة ومتعدّدة في التّداول العربيّ الإسلاميّ على امتداد زمنيّ يقدر بحوالي 10 قرون على الأقلّ؛ يجعل منه مفهومًا محوريًا ورئيسيًّا في التّداول العلميّ والمعرفيّ في الحضارة العربيّة الإسلاميّة ، يصعب الإحاطة بدلالاته على وجه الدّقة.

3- يمثّل مصطلح "المحاكاة"؛ نظريّة متكاملة ومنسجمة تقدّم تصوّرًا مُعيّنًا مكتنزًا ومثقلاً بالخصوصيّة الثّقافة اليونانيّة، على اختلاف الأصعدة، لكنّ الفهم والاستيعاب لهذا المصطلح في العالم العربيّ الإسلاميّ عند الفلاسفة المسلمين الثّلاثة، امتاز بدلالاتٍ متعدّدةٍ و ثريّة ومتنوّعة، عبّرت بحقّ عن قوّة التّلاقح الحضاريّ، وشدّة التّواصل المعرفيّ، رغم ما انحرف من مفاهيم والتبس من دلالات، خلقت تميّزًا للنّظريّة الشّعريّة الفلسفيّة عند الفلاسفة المسلمين. كما نجد أنّ ابن رشد يستعمل "المحاكاة" متساوقة ومترادفة مع "التّخييل"؛ حيث إنّه يقابل لكل دلالة من دلالات "المحاكاة" دلالة من دلالات "التخييل"، وبذلك فقد ترادف المصطلحان من جهة المفهوم والدّلالة على وجه التقابل التناظري.

4- إنّ دلالة "المحاكاة" في المدونة المدروسة عند الفلاسفة المسلمين، توقّفت عند حدود الفعل الإبداعيّ في جانبه الإنتاجيّ التّكوينيّ في "إيراد مثل الشّيء وليس هو هو"، لكنّ التّخييل تجاوزها إلى جوهر العمل الإبداعيّ في مقصده الأساس، ألا و هو "التّأثير الوجدانيّ الجماليّ" المؤثّر بسحره وسيطرته على نفسيّة المتلقّي ترغيبًا أو ترهيبًا؛ حسب المقصود من العمل الفنّيّ.

5- يمتاز مصطلح "التّخييل" بِسِمَةٍ مفهوميّة واضحة المعالم؛ خصوصًا عند ابن سينا، إذْ إنّ حضوره السّياقيّ مقيَّدٌ بدلالاتٍ محصورةٍ وواضحةٍ، في حين أنّ هذا المصطلح عند ابن رشد يكاد يتماهى مع مصطلح "المحاكاة"؛ الّذي طوّعه ابن رشد في سياقاته الشّارحة بالاستشهادات الشّعريّة العربيّة، ليصبح كأنّه مفهوم نشأ في البيئة العربيّة، فبات بذلك مصطلحًا مُبَيَّأً ومنسجمًا بصورةٍ أفقدته حضوره المتميّز والمميّز له، فغيّبت هذه البيئة شيئًا كثيرًا من خصوصيّته.

6- إنّ مصطلح "التّخييل" في تصويره و وصفه للعمليّة الإبداعيّة الشّعريّة، كان أدقّ دلالةً في استخلاص المفهوم من مصطلح "المحاكاة"، وذلك لعدّة وجوه؛ أوّلها أنّ مفهوم "التّخييل" نشأ في تربة الشّعر ذاتها و نما بتفاعلاته العلائقيّة؛ الدّاخلية منها والخارجيّة، فهو نبتة فارعة لبذرة أصيلة في تربة مكينة لا هجينة. ثانيهما أنّ "التّخييل" امتصّ رحيق خلاصة العمليّة الإبداعيّة الشّعرية؛ إذْ "التّخييل" هو الثّمرة المجتناة والنّتيجة المجتباة من شعر الشّاعر في مخيال سامعه. أمّا الوجه الثّالث فهو أنّه استلهم لفظة من جهاز حقل مفاهيميّ شديد الصّلة بالعمليّة الإبداعيّة؛ تكوينًا واستقبالًا، بل هو ألصق الأجهزة به على الإطلاق؛ وهو جهاز: "قوى النّفس الإنسانيّة"، وتحديدًا: "قوى الإدراك النّفسيّ"، وتعيينًا: "المخيلة"؛ التي تعدُّ مرتبة وسطى بين الحسّ والعقل. أمّا "المحاكاة"؛ فهو مفهوم و لفظ مستقى من نظريّة أفلاطونيّة في الوجود، أرسطيّة في التّصوّر، معبّرٌ عن الكيفيّة التّكوينيّة الّتي تراها في الأغلب للعمل الإبداعيّ في عمومه، و ليس للشّعر على وجه التّخصيص.

7- يتوازى "المصطلح" مع "المنهج"، و يتساوق بطريقةٍ تواصليّةٍ ضمنيّةٍ مطّردة، وهذا مكّننا من تلمس بعض التناسق المصطلحي في النّظريّة الشّعرية العربيّة عند الفلاسفة المسلمين؛ إذ تنتظم هذه النّظريّة في بناءاتها الأولى، على "فكرة التّوازي" مع النّظرية الأرسطيّة الفلسفيّة المبثوثة في ثنايا كتاب "فنّ الشّعر"، و نشير إلى بعض هذا التّوازي المفهوميّ من خلال بعض المصطلحات على الشّكل التّالي: **الشكل رقم (04): التوازي المفهومي بين مصطلحات نظريتي المحاكاة والتخييل**

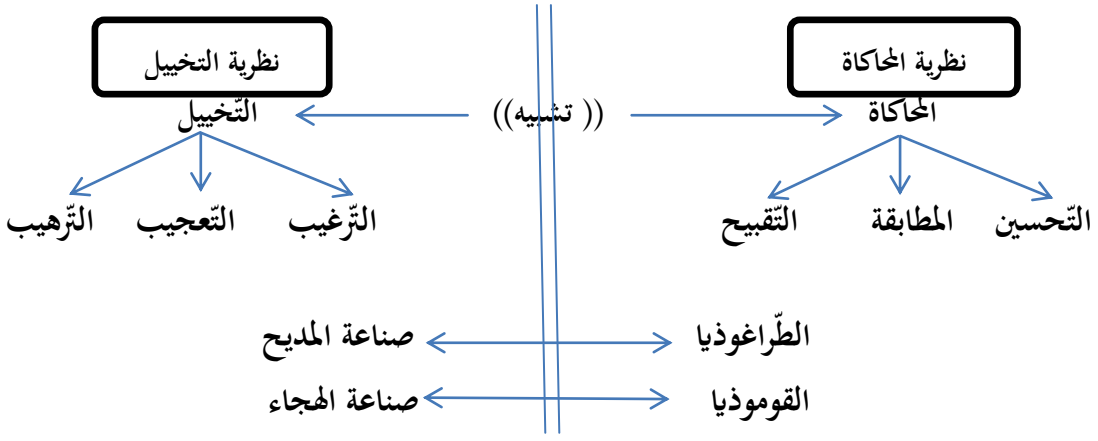

8- إنّ إدراك الخصوصية الحضارية في عملتي الترجمة والقراءة، رافدٌ مهمٌّ في بناء الفوارق المفهوميّة بين المصطلحات الرئيسيّة المتقاربة؛ إنتاجًا واستعمالًا، كما يمكن من خلال هذا الادراك، معرفة شخصيّة كلّ فيلسوف في قراءته، وشروحه، بمنظومته المصطلحيّة التّحليليّة، فكان لنا أن نصِفَ أبو نصر الفارابي بـ "المنهجيّ المقتدر"، وابن سينا بـ "النّديّ المستوعب"، وابن رشد بـ "الشّارح المنبهر".

9- لقد تعدّدت أنواع التّعريفات للمصطلح الفلسفيّ المتعلّق بالمصطلحات الثّلاثة الأصول (الصّناعة، المحاكاة، والتّخييل) عند الفلاسفة المسلمين (الفارابي، ابن سينا، ابن رشد) في المدونة المدروسة من جهتين مختلفتين؛ من جهة طبيعة التّعريف، فكان أن وجدنا تسعة أنواع وهي: التّعريف المنطقيّ (بالحدود وبالقسمة)، والتّعريف اللّغويّ (بالمرادف، وبالضّدّ)، والتّعريف بالتّشبيه، والتعريف بذكر الفروق بين المصطلحين يُظن أنهما مترادفان، والتعريف بالمقارنة بين المصطلحين، والتّعريف الكرونولوجيّ، والتّعريف الوظيفيّ، والتّعريف الإجرائيّ العمليّ، والتّعريف الموضوعاتيّ. أمّا من الجهة الثّانية؛ فهي جهة التّعريف بين الإيجاب والسّلب، فكان أن وجدنا الحالات الثّلاث بدرجاتٍ متفاوتةٍ في حضورها؛ وهي: التّعريف بالإيجاب، والتّعريف بالسّلب، والتّعريف بالجمع بين الإيجاب والسّلب.

10- اختلفت طرق إيراد التّعريف للمصطلح الفلسفيّ في المدونة المدروسة عند الفلاسفة المسلمين من جهتين؛ جهة رتبته، وجهة خصائصه وصفاته، أمّا من جهة الرّتبة، فكانت "الصّدارة في التّعريف"؛ قليلة الورود، أمّا "التوسط في التعريف"؛ فكان نادرا جدًّا، أمّا "التّأخّر في التّعريف"؛ فكان وروده بكثرة؛ إذ إنّه هو المطّرد والطّبيعيّ. أمّا من جهة خصائص التّعريف وصفاته، فقد استخلصنا ستّ خصائص وصفات؛ وهي: التّأصيل للمصطلح بذكر بداياته وإرهاصاته، إدراج المصطلحات في التّعريف، الإحالة في التّعريف، الجمع بين التّعريف والتّمثيل، الإجمال فالتّفصيل في إيراد التّعريف، الجمع بين التّمثيل والتّعليل في التّعريف.

هذا وفي الأخير تبقى الدّراسة المصطلحيّة منهجًا نصّيًّا قرائيًّا أصيلًا؛ لكونه يتقيّد بمعطيات الخطاب المباشرة والحقيقيّة؛ بعيدًا عن التّأويل و التمحّل والاسقاط القسريّ لفروضات المنهج خاصة إذا كان مستوردًا؛ لم تنبت أصوله في تربة النّصوص العربيّة، كما أن هذا المنهج يبحث في خلاصة الخلاصة؛ أي في مفاهيم العلم و مصطلحاته، لبيان ماهيّاتها و حركتها داخل النّصوص عبر الأزمنة المختلفة، لذلك يُسهم هذا المنهج ومن ورائه المشتغلين في فلكه، من ضبط وإثراء للمعجم التّاريخيّ

للّغة العربيّة، الذي يُعدُّ ضرورة حضاريّة مُلحّة لفهم تراثنا واستبصار حاضرنا واستشراف مستقبلنا بمسارات الوعي المعرفي المنضبط بهذا المنهج القويم.

الملخص

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان و تبيُّن التطور الدلالي و الاستعمالي للمصطلحات الفلسفية الشعرية التنسيبية الأصول؛ و هي: الصناعة، و المحاكاة، و التخييل، في شروح الفلاسفة المسلمين الثلاثة (الفارابي– ابن سينا– ابن رشد) على كتاب "فن الشعر" لأرسطوطاليس.

و قد توصلت الدراسة إلى ضبط دلالات عامة و أُخرى خاصة لكل مصطلح، إضافة إلى بسط القول في قضايا و امتدادات و علاقات هذه المصطلحات الثلاثة الأصول، مع بيان جملة المصطلحات المتعالقة (المشتقة) و المتضامة معها في نسقها المفهومي العام، وفق منهجية الدراسة المصطلحية (الإحصاء، الدراسة المعجمية، الدراسة النصية، الدراسة المفهومية، العرض المصطلحي).

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح الفلسفي– الصناعة – المحاكاة – التخييل– الدراسة المصطلحية.

Abstract:

The presentaims to demonstrate ,identify and clarify the semantic and evolution usage of the philosophicalterms of seminal tentative poetryorigins; namely: coinage, simulation, and imagination of the threeMuslimphilosophersexplanations(Al-Farabi, Avicenna, and Averros) in the book "The Art of Poetry" by Aristotle.

The study has reached to defining and trued of general and otherspecial connotations for eachterm, in addition to elaboratingthe issues, extensions and relations of thesethree original terms, whileindicating set of termsrelated (derive) and combinedwiththem in terms of its system andconceptual format, according to the methodology of the terminologicalstudy. withits five phases (terminologystatistics ,lexicography,textuality-conceptuality-terminology) withclarifying of the methodological techniques of thesephilosophers in defininig the philosophicalterm.

Keywords: Philosophicalterm - coinage - simulation - imagination - terminologicalstudy

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أ- المصادر:

1- الحسين أبو علي ابن سينا: **الفن التاسع من الجملة الأولى من كتاب "الشفاء"** ، ضمن كتاب: أرسطوطاليس: **فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد،** ترجمة وشرح وتحقيق وتصدير: عبد الرحمان بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر،(د.ط)، 1953م.

2- مُحَمَّد أبو الوليد ابن رشد: **كتاب الشعر،** ضمن كتاب: أرسطوطاليس: **فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد،** ترجمة وشرح وتحقيق وتصدير: عبد الرحمان بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر،(د.ط)، 1953 م.

3- مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **مقالة في قوانين صناعة الشعراء،** ضمن كتاب: أرسطوطاليس: **فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد،** ترجمة وشرح وتحقيق وتصدير: عبد الرحمان بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر،(د.ط)، 1953م.

ب- المعاجم اللغوية:

1-أحمد بن زكريا بن فارس الرّازي: **مقاييس اللّغة،** تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان، (د.ط)، 1979م.

2-اسحاق بن إبراهيم الفارابي: **ديوان الأدب،** تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسّسة دار الشّعب، القاهرة- مصر (د.ط)، 1977 م.

3-إسماعيل بن حمّاد الجوهري: **تاج اللغة وصحاح العربية،** راجعه واعتنى به: مُحَمَّد مُحَمَّد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة- مصر، (د.ط)، 2009م.

4-إسماعيل بن عبّاد الصّاحب: **المحيط في اللغة،** تحقيق: مُحَمَّد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد- العراق، ط1، 1975م.

5-بطرس البستاني: **محيط المحيط،** مكتبة لبنان ناشرون، ط8، بيروت- لبنان، 1998م.

6-جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب،** تنسيق وتعليق: علي شيري، دار إحياء التراث العربيّ، ، بيروت- لبنان،(د.ط)، 1998م.

7-الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب العين** (مرتّب على حروف المعجم)، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 2002م.

8-رينهات دوزي: **تكملة المعاجم العربيّة**، نقله إلى العربيّة وعلّق عليه: جمال الخياط، دار الشّؤون الثّقافيّة ، بغداد- العراق، ط1، 2000م

9-سعيد الخوري الشرتوني: **أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد**، منشورات مكتبة آية الله العظمي المرعشي النّجفي، قم- إيران، (د.ط)، 1403هـ.

10- علي بن إسماعيل بن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة- مصر، (د.ط)، 2003م.

11- مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، تحقيق: مؤسّسة الرّسالة، إشراف: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- لبنان، ط8، 2005م.

12- محمّد بن أحمد الأزهري: **تهذيب اللغة**، تقديم: عبد السلام هارون، دار القومية العربية، القاهرة – مصر، (د.ط)، 1964م.

13- محمّد بن الحسن بن دريد: **جمهرة اللغة**، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1987م.

14- محمّد مرتضى الزّبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، مكتبة الحياة،بيروت- لبنان، (د.ط)، 1978م.

15- محمود بن عمر الزّمخشري: **أساس البلاغة**، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر،(د.ط)، 1922م.

ج- المراجع:

1- أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط2، 1975م.

2- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصّحيّة: **علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحيّة والطّبيّة "الكتاب الطّبّيّ الجامعيّ"**، البرنامج العربيّ لمنظمة الصّحة العالميّة، فاس- المملكة المغربيّة، (د.ط)، 2005م.

3- الأمير مصطفى الشّهابي: **المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث**، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق- سوريا، ط2، 1965م.

4- أمين علي السّيّد: **في علم النّحو**، دار المعارف، ، مصر، ط1، 1977م.

5- جعفر آل ياسين: **الفارابي في حدوده و رسومه**، دار ومكتبة البصائر، بيروت-لبنان، ط1، 2012م.

6- جميل صليبا: **المعجم الفلسفيّ**، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، (د.ط) ، 1982م.

7- الحسن أبو علي بن رشيق القيرواني: **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، ط1، 1981م.

8- حسن عبد الحميد: **مستويات الخطاب المنهجيّ في العلوم العربيّة الإسلاميّة**، دار رؤية، القاهرة – مصر، ط2، 2013م.

9- الحسين أبو علي ابن سينا: **الاشارات والتّنبيهات**؛ مع شرح نصير الدّين الطّوسي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة – مصر،(د.ط)، 1960م.

10- الحسين أبو علي بن سينا: **كتاب النّجاة في الحكمة المنطقيّة والطبيعيّة والإلهيّة**، تحقيق وتقديم: ماجد فخري، دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان،(د.ط)، 1985م.

11- رياض زكي قاسم: **المعجم العربيّ بحوث في المادّة والمنهج والتّطبيق**، دار المعرفة، ، بيروت – لبنان، ط1، 1987م.

12- زكي جمعة: **المعرفة والبحث العلميّ**، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ط1، 2016م.

13- سلام أحمد إدريسو: **المصطلح الفلسفيّ في النّقد والبلاغة العربيّين**، دار عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2015م.

14- سيليفيا بافيل وديان نولي: **دليل الاصطلاح**، ترجمة: خالد الأشهب، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن، ط1، 2016 م.

15- الشّاهد البوشيخي: **دراسات مصطلحيّة**، دار السّلام، القاهرة – مصر، ط2، 2012م.

16- الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات النّقد العربيّ لدى الشّعراء الجاهليّين والإسلاميّين: قضايا ونماذج**، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء- المغرب، ط1، 1993م.

17- الشّاهد البوشيخي: **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتّبيّن للجاحظ**، دار القلم، ط2، الصفاة – الكويت، 1995م.

18- الشّاهد البوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، مطبعة آنفو- برانت، فاس-المغرب ،ط1، 2002م.

19- الشّريف الجرجاني: **كتاب التّعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ط4، 1998م.

20- صلاح عبد الحق إسماعيل: **بناء المفاهيم دراسة معرفيّة ونماذج تطبيقيّة**، إشراف: محمّد علي جمعة وإسماعيل سيف الدّين عبد الفتاح، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ، سلسلة المفاهيم والمصطلحات، ع04، (د.ط)، 2008م.

21- الطّاهر علي جواد: **منهج البحث الأدبيّ**، مطبعة العاني، بغداد- العراق، (د.ط)، 1970م.

22- عبّاس أرحيلة: **الأثر الأرسطيّ في النّقد والبلاغة العربيّين إلى حدود القرن الثّامن الهجريّ**، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط- المغرب، ط1، 1999م.

23- عبد الأمير الأعسم: **المصطلح الفلسفيّ عند العرب**، تقديم ناصر الأنصاري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، ط2، 2006م.

24- عبد الرّحمان بدوي: **مناهج البحث العلميّ**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.

25- عبد الرّحمان حسن حبنكة الميداني: **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، دار القلم، دمشق- سوريا، ط15، 2018م.

26- عبد الرّحمان عيسوي: **الإحصاء السيكولوجيّ التّطبيقيّ**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة- مصر ، ط1، 2000م.

27- عبد الرّحيم وهابي: **القراءة العربيّة لكتاب فنّ الشّعر لأرسطوطالس**، تقديم: محمّد العمري، دار عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2011م.

28- عبد السّلام المسدّي: **قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح**، الدّار العربيّة للكتاب، تونس ، (د.ط)، (د.ت)،.

29- عبد الصّبور شاهين: **اللّغة العربيّة لغة العلوم والتّقنيّة**، دار الصّلاح، الدّمام – السّعودية، ط2، 1983م.

30- عبد المنعم عبد الله خلف الدليمي: **الألفاظ اليونانيّة في المؤلّفات العربيّة وتأصيلها**، دار غيداء، عمّان- الأردن، ط1، 2018م.

31- عثمان أبو الفتح بن جنّي: **اللّمع في العربيّة**، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، مصر،(د.ط)، 1979م.

32- علي القاسمي: **المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح**، دار الحرية، سلسلة الموسوعة الصّغيرة، ع29، بغداد- الجمهوريّة العراقيّة،(د.ط)، 1985م.

33- فاضل صالح السّامرائي: **معاني النّحو**، دار الفكر، عمّان-الأردن، مج2، ج3، ط5، 2011م.

34- فاضل صالح السّامرائي:**معاني الأبنية في العربيّة**، دار ابن كثير، بيروت- لبنان، ط2، 2017م.

35- فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي :**التّفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1981م.

36- فريد الأنصاري: **المصطلح الأصوليّ عند الشّاطبي**، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء- المغرب ، ط1، 2004م.

37- فريدة زمرد: **مفهوم التّأويل في القرآن الكريم دراسة مصطلحيّة**، مركز الدّراسات القرآنيّة والرّابطة المحمديّة للعلماء، الرّباط- المغرب ، ط1، 2014م.

38- فينستي، كانتارينو: **علم الشّعر العربي في العصر الذّهبي**، ترجمة: محمّد مهدي الشّريف، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 2004م.

39- مُحَمَّد أبو نصر الفارابي: **إحصاء العلوم**، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1991م.

40- محمّد أزهري: **مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2010م.

41- محمّد جمال الكيلاني: **معجم المصطلحات الأرسطيّة مفهومها ودلالتها للألفاظ العربيّة والإنجليزيّة واليونانيّة القديمة**، دار الوفاء، الإسكندريّة- مصر، (د.ط)، 2019م.

42- محمّد خالد الفجر: **أسس المعجم المصطلحي التّراثي**، دار كنوز المعرفة، ، عمان- الأردن ، ط1، 2017م.

43- محمّد سمير نجيب اللّبدي: **معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة**، دار الفرقان، عمّان- الأردن، (د.ط)، 1986م.

44- محمود بن عمر الزّمخشري: **المفصّل في علم العربيّة**، دار إحياء العلوم، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1990م.

45- محمود بن عمر الزّمخشري: **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تح: عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء الكتاب العربيّ، ج2، بيروت- لبنان، ط3، (د.ت).

46- مصطفى الغلاييني: **جامع الدّروس العربيّة**، عالم المعرفة، القاهرة – مصر، ط1، 2016م.

47- مصطفى جواد: **المباحث اللّغويّة في العراق ومشكلة العربيّة العصريّة**، المطبعة العصريّة، القاهرة- مصر، (د.ط)، 1955م.

48- مهدي المخزومي: **في النّحو العربي**، دار الرّائد العربي، بيروت- لبنان، ط2،1986م.

49- هنري بيجوان و آخرون: **المعنى في علم المصطلحات**، إشراف هنري بيجوان وفليب تواورن، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: سليم نكد، المنظمة العربيّة للتّرجمة، بيروت- لبنان ط1، 2009م.

50- يعقوب بن اسحاق الكندي: **رسائل الكندي الفلسفيّة**، تحقيق : محمّد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، ج1، مصر، (د.ط)، 1950م.

51- يوسف وغليسي: **إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربيّ الجديد**، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة-الجزائر، ط1، 2009م.

الرسائل و الأطاريح الجامعية:

1-صالح بلعيد: **دور المؤسّسات الثّقافيّة العربيّة في تنمية اللّغة العربيّة**، أطروحة دكتوراه مخطوطة، إشراف: عبد الرّحمان الحاج صالح، جامعة الجزائر، 1992م/1993م.

المجلات والدوريات العلمية:

1- عبد السّلام المسدّي: "**المصطلحات المتّصلة باللّغة عند المتكلّمين، أنموذج القاضي عبد الجبار**"، **ضمن أعمال** ندوة: **الدّراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلاميّة**، المنعقدة بتاريخ:25/24/23 نوفمبر 1993م، منشورات جامعة سيدي محمّد بن عبد الله، فاس- المغرب، (د.ط)، (د.ت).

2- فوضيل مصطفى: "**الدّراسة النّصيّة للمصطلح**"، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع 05، 2006م.

3- قاسم السّارة:" **تعريب المصطلح العلميّ إشكاليّة المنهج**"، مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، مج 19، ع 04، 1989م.

4- محمّد أزهري: "**العرض المصطلحي**"، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع05، 2006م.

5- محمود فهمي حجازي: "**علم المصطلح**"، مجلّة المجمع العلميّ، القاهرة- مصر، مج 59، ع01، 1986م.

6- مصطفى اليعقوبي: "**الدّراسة المعجميّة للمصطلح**"، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع05، 2006م.

7- إدريس الفاسيّ الفهريّ ونجيب بن عبد الله: "**الإحصاء في الدّراسة المصطلحيّة**" ، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب، ع 05، 2006م.

8- زياد الزعبي: " **التعجيب عند ابن سيناء المصطلح و المفهوم**"، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة الآداب و اللّغويات، الأردن، مج22، ج2، 2004م.

9- محمّد بوحميدي: "**كيفيّة صياغة التّعريف عند السّكاكيّ**"، مجلّة دراسات مصطلحيّة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس- المغرب ، ع 01، 2006م.

الملتقيات العلمية:

1- حلام الجيلالي: **المعجم العربيّ القديم المختصّ مقاربة في الأصناف والمناهج**، وقائع النّدوة الدّوليّة الثّالثة بعنوان: ندوة المعجم العربيّ المختصّ بإشراف: جمعية المعجميّة العربيّة بتونس أيام: 17 و18 و19 أفريل 1993، أشرف على نشره: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت- لبنان ،ط1، 1996م (51 – 69 ورقة).

2- معهد الدّراسات المصطلحيّة والمعهد العالمي للفكر الإسلاميّ: دورة علميّة تدريبيّة بعنوان: "**نحو منهجيّة للتّعامل مع التّراث الإسلاميّ**" أيام 30/10-1996/11/5م، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء- المغرب، ط1، 2000م.

الفهارس العامة

– أوّلا: فهرست الآيات القرآنيّة–

الآية	رقمها	السّورة	رقم الصّفحة
﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	48	المائدة	12
﴿واصْطَنَعتُك لِنفْسِي﴾	41	طه	48
﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعَى﴾	66	طه	282/281

– ثانيًا: فهرست الأبيات الشّعريّة–

البيت الشّعري	قائله	رقم الصّفحة
فَلَا حسمَت مِنْ بَعْدِ فُقْدَانِهِ الظُّبى *** وَلَا كلمَتْ مِنْ بَعْدِ هُجْرَانِهِ السُّمْرُ	/	110
كم زَوْرةٍ لكَ في الأعرابِ خافيةً *** أدهى – وقد رقدوا– من زَوْرَةٍ الذّيبِ أزورهُمُ، و سوادُ اللّيلِ يشفعُ لي *** وأنثني، وبَيَاضُ الصُّبحِ يُغري بي	أبو الطّيب المتنبي	/188 237
أُنْظُرْ إِلَيْهِ كَزَوْرَقٍ منْ فِضّةٍ *** قَدْ أَثْقَلَتْهُ حُمُولَةٌ منْ عَنْبرٍ.	ابن المعتز	191
أتاك يكاد الرأس يجحد عُنقه *** وتَنْقدُّ تحت الذُّعْرِ منه المفاصلُ يقوّم تقويم السّماطين مشيهُ *** إليكَ إذا ما عوَّجتْهُ الأفاكِلُ.	أبو الطّيب المتنبي	/200 293
اللهُ يعلم ما تركت قتالهم *** حتّى رموا فرسي بأشقر مُزبد وعلمتُ أنّي إن أقاتل واحدًا *** أُقتلْ، و لا ينكى عدوّي مشهدي فصددت عنهم والأحبّة فيهم *** طمعًا لهم بعقاب يومٍ مُرصَدِ	الحارث بن هشام بن المغيرة	204
وما جَبُنتْ خيلي، ولكن تذكّرَتْ **** مرابطها من بربعيص وميْسرا	امرؤ القيس	204
أَهْدَى لَهُمْ مَدْحِيّ قَلْبٌ يُؤازَرُهُ *** فِيمَا أَرَادَ لِسَانٌ حَائِكٌ صَنَعَ.	حسان بن ثابت	
و إنّي لأسْتَغْشِي وَ مَا بِيَ نَعْسَةٌ *** لعلَّ خَيالاً منكِ يَلْقى خَياليّا و أَخْرُجُ من بين البُيُوتِ لعلّني *** أُحدِّث عنَّكِ النَّفْس في السِّر خَالي	قيس بن الملوح	/329 330

–ثالثا: فهرست المخططات–

عنوان الشكل	رقمه	رقم الصّفحة
المخطط التوضيحي لطرائق المعالجة البلاغية في العملية الابداعية الشعرية (التعجيب)	01	64
المخطط التّوضيحيّ للتّشقيقات المنطقيّة في تعريف الصّناعة الشّعريّة.	02	98
مراتب الصناعة الشعرية عند الفلاسفة المسلمين	03	145
التوازي المفهومي بين مصطلحات نظريتي المحاكاة والتخييل	04	371

رابعا: فهرست الجدوال

عنوان الجدول	رقمه	رقم الصّفحة
مشتقّات لفظ الصّناعة	01	49
حجم ورود مصطلح الصّناعة في المتن المدروس.	02	50
الفرق بين صناعة الشِّعر وصناعة التزويق	03	76
حجم ورود مصطلح المحاكاة في المتن المدروس	04	180
حجم ورود المشتقّ "المحاكي" في المتن المدروس	05	244
حجم ورود مصطلح المخَيِّلُ في المتن المدروس	06	315

العناوين	الصفحة
شكر وعرفان.	
الإهداء.	
مقدمة.	أ
ماهية المصطلح.	17
المصطلح الفلسفيّ.	23
الدّراسة المصطلحيّة وآلياته.	25
1- ماهية الدّراسة المصطلحيّة.	25
2- منهج الدّراسة المصطلحيّة.	27
3- أركان الدّراسة المصطلحيّة.	29
الإحصاء.	29
الدراسة المعجمية.	37
الدراسة النصية.	42
الدراسة المفهومية.	46
العرض المصطلحي.	49
الفصل الأول: دراسة مصطلح الصناعة	
المبحث الأوّل: تعريف"الصّناعة".	62
المطلب الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	62
المقصد الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ.	62
المقصد الثّاني: مدار مادّته.	64
المطلب الثّاني: دلالاته الاصطلاحية في المتن المدروس.	65
المقصد الأوّل: حجم الورود.	65
المقصد الثاني: الدّلالات الاصطلاحيّة.	65
المبحث الثّاني: علاقات مصطلح "الصّناعة".	123

المطلب الأوّل: علاقاته بباقي المصطلحات المعبّرة عن ماهية الشّعر.	123
المطلب الثّاني: علاقته بمصطلحات وألفاظ أخرى.	123
المقصد الأوّل: علاقات الائتلاف.	123
المسلك الأوّل: علاقة التّرادف.	123
المسلك الثّاني: علاقات التّعاطف.	128
المقصد الثّاني: علاقات الاختلاف.	131
المبحث الثّالث: امتدادات مصطلح "الصّناعة" الاصطلاحيّة.	133
المطلب الأوّل: ضمائم مصطلح "الصّناعة".	133
المقصد الأوّل: ضمائم الإضافة.	133
المقصد الثّاني: ضمائم الوصف.	143
المطلب الثّاني: المشتقّات.	147
1- المشتقّ الأوّل: الصّنائِعُ.	147
المقصد الأوّل: تعريف "الصّنائع.	147
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجمية اللّغوية.	147
المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "الصّنائع" في الحقبة المدروسة.	147
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "الصّنائع".	148
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "الصّنائع".	150
المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "الصّنائع".	150
المسلك الثّاني: المشتقّات.	153
2- المشتقّ الثّاني: الصِّناعيّ.	154
المقصد الأوّل: تعريف "الصّناعيّ".	154
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغوية.	154
المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "الصّناعيّ".	154
3- المشتقّ الثّالث: الصَّنْعَة.	155
المقصد الأوّل: تعريف "الصّنعة".	155
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	155

4- المشتقّ الرّابع: "الصّانعُ".	156
المقصد الأوّل: تعريف "الصّانع".	156
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجمية اللّغويّة.	156
المسلك الثّاني: دلالة مصطلح "الصّانع".	156
المسلك الثّالث: المشتقّات.	157
المبحث الرّابع: قضايا مصطلح "الصّناعة".	158
الفصل الثاني: دراسة مصطلح المحاكاة.	
المبحث الأوّل: تعريف "المحاكاة".	167
المطلب الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغوية.	167
المقصد الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ.	167
المقصد الثّاني: مدار مادّته.	168
المطلب الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في المتن المدروس.	168
المقصد الأوّل: حجم الورود.	168
المقصد الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة.	169
المبحث الثّاني: علاقات مصطلح "المحاكاة".	197
المطلب الأوّل: علاقاته بالمصطلحات المعبّرة عن ماهيّة الشّعر.	197
المطلب الثّاني: علاقاته بمصطلحات وألفاظ أخرى.	197
المقصد الأوّل: علاقات الائتلاف.	197
المقصد الثّاني: علاقات الاختلاف.	205
المبحث الثّالث: امتدادات مصطلح "المحاكاة" الاصطلاحيّة.	211
المطلب الأوّل: ضمائم مصطلح "المحاكاة".	211
المقصد الأوّل: ضمائم الإضافة.	211
خلاصات مستفادة من دراسة ضمائم الإضافة.	226
المقصد الثّاني: ضمائم الوصف.	227
خلاصات مستفادة من دراسة ضمائم الوصف.	232
المطلب الثّاني: المشتقّات.	232

المشتقّ الأوّل: "المحَاكي".	232
المقصد الأوّل: تعريف "المحاكي".	232
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	232
المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "المحاكي" في الحقبة المدروسة.	233
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "المحاكي".	236
المسلك الأوّل: علاقات الاختلاف.	236
المسلك الثّاني: علاقات التّناظر.	236
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "المحاكي" الاصطلاحيّة.	236
أوّلاً: ضمائم المصطلح.	236
المسلك الأوّل: ضمائم الإضافة.	236
المسلك الثّاني: ضمائم الوصف.	237
المقصد الأوّل: تعريف "المحاكون".	238
المسلك الأوّل: حجم الورود.	238
المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة.	238
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "المحاكون".	239
المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.	239
المقصد الثّالث: قضايا المصطلح.	239
المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "المحاكي".	240
المشتقّ الثّاني: "المحاكيات".	241
المقصد الثّاني: تعريف "المحاكيات".	241
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	241
المسلك الثّاني: دلالات مصطلح "المحاكيات" في الحقبة المدروسة.	242
المقصد الثّاني: مصطلح "المحاكيات".	244
المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.	244
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "المحاكيات" الاصطلاحيّة.	245
أوّلاً: ضمائم المصطلح.	245

المسلك الأوّل: ضمائم الإضافة.	245
المسلك الثّاني: ضمائم الوصف.	246
ثانيًا: مشتقّات المصطلح.	247
المقصد الأوّل: تعريف "المحاكى".	247
المسلك الأوّل: حجم الورود.	247
المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة.	247
المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "المحاكيات".	248
المبحث الرّابع: قضايا مصطلح "المحاكاة".	249
الفصل الثالث: دراسة مصطلح التخييل.	
المبحث الأوّل: تعريف"التّخييل".	256
المطلب الأوّل: الدّلالة المعجميّة لمصطلح التّخييل.	256
المقصد الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ.	256
المقصد الثّاني: مدار مادّته.	257
المطلب الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في الحقبة المدروسة.	258
المقصد الأوّل: حجم الورود.	258
المقصد الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة.	258
المبحث الثّاني: علاقات مصطلح "التّخييل".	276
المطلب الأوّل: علاقاته بالمصطلحات المعبّرة عن ماهيّة الشّعر.	276
المطلب الثّاني: علاقاته بمصطلحات و ألفاظ أخرى.	276
المقصد الأوّل: علاقات الائتلاف.	276
المقصد الثّاني: علاقات الاختلاف.	280
المبحث الثّالث: امتدادات مصطلح "التّخييل" الاصطلاحيّة.	282
المطلب الأوّل: ضمائم مصطلح "التّخييل".	282
المقصد الأوّل: ضمائم الإضافة.	282
المقصد الثّاني: ضمائم الوصف.	288
خلاصات مستفادة من دراسة الوصف.	290

المطلب الثّاني: المشتقّات.	291
2- المشتقّ الأوّل: المخَيِّلُ.	291
المقصد الأوّل: تعريف "المخَيِّلُ".	291
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	291
المسلك الثّاني: الدّلالات الاصطلاحيّة لمصطلح " المخَيِّل" في الحقبة المدروسة.	292
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "المخَيِّلُ".	295
المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.	295
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "المخيِّل".	296
المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "المخيّل".	296
المسلك الثّاني: مشتقّات مصطلح "التّخيّل".	296
المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "المخيِّلُ".	297
3- المشتقّ الثّاني: التّخيُّلُ.	298
المقصد الأوّل: تعريف "التّخيُّلُ".	298
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	298
المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في الحقبة المدروسة.	298
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "التّخيُّلُ".	299
المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.	299
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "التخيّل" الاصطلاحيّة.	301
المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "التخيّل".	301
المسلك الثّاني: مشتقات مصطلح "التّخيُّل".	302
المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "التَّخيُّل".	303
4-المشتقّ الثّالث: الخيال.	303
المقصد الأوّل: تعريف "الخيال".	303
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	303
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "الخيال".	306
المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.	306

الفرع الأوّل: علاقة التّرادف.	306
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "الخيال" الاصطلاحيّة.	306
المسلك الأوّل: ضمائم الإضافة.	306
المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "الخيال".	307
4- المشتقّ الرّابع: التَّخْييلاتُ.	307
المقصد الأوّل: تعريف "التَّخْييلات".	307
المسلك الأوّل: الدّلالة المعجميّة اللّغويّة.	307
الفرع الأوّل: اشتقاقه اللّغويّ و بناؤه الصّرفيّ.	307
الفرع الثّاني: حجم الورود.	307
المسلك الثّاني: دلالاته الاصطلاحيّة في الحقبة المدروسة.	307
المقصد الثّاني: علاقات مصطلح "التَّخْييلات".	308
المسلك الأوّل: علاقات الائتلاف.	308
الفرع الأوّل: علاقة التّعاطف.	308
المقصد الثّالث: امتدادات مصطلح "التّخييلات"	309
المسلك الأوّل: ضمائم مصطلح "التّخييلات".	309
الفرع الأوّل: ضمائم الإضافة.	309
المقصد الرّابع: قضايا مصطلح "التّخييلات".	309
5- المشتقّ الخامس: "المتخَيَّلُ".	309
المسلك الأوّل: حجم الورود.	309
المسلك الثّاني: دلالته الاصطلاحيّة.	309
المبحث الرّابع: قضايا مصطلح "التّخييل".	310
الفصل الرابع: مناهج تعريف المصطلح الفلسفيّ.	
المبحث الأوّل: أنواع التّعريف.	320
المطلب الأوّل: أنواع التّعريف من حيث طبيعتها.	320
المطلب الثّاني: أنواع التّعريف من حيث الإيجاب و السّلب.	326
المبحث الثّاني: طرق إيراد التّعريف.	328

المطلب الأوّل: رتبة التّعريف.	328
المطلب الثّاني: خصائص التّعريف و صفاته.	329
خاتمة.	334
الملخص.	339
قائمة المصادر والمراجع.	341
الفهارس العامة.	350